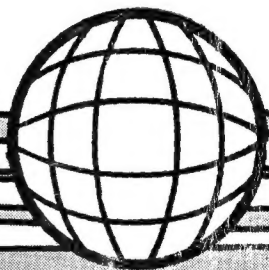


الاستنارة الأمثلة للبلاد العربية

دكتور محمد مبارك حمير



دار الفكر العربي



الإشتمال الأرض للبلاد العربية

للكاتب: عبد الله بن عبد الله

اهداء المؤلف

إلى « الذين يمشون على الأرض هوناً »

(قرآن كريم)

مبارك ميمر

تصدير

امتدت يد الليل الى الكتابات الثمينة بنظرية الاستثمار — بأصولها وفلسفتها القديمة — فكانت تطويها بحيث أصبحت لا تستهوي انشده الباحثين ولا تأسر اعتبارهم .

ومن ثم فقد بات الادب الاقتصادي فقيرا الى تطور نظرية الاستثمار على نحو يتسق مع تطور الفكر الاقتصادي الحديث عامة ويسد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة .

وانطلاقا من ذلك نجحت فكرة وضع هذا المؤلف الذي تقدمه الى القارئ الكريم حاملا بين دفتيه نظريتنا عن الاستثمار الامثل .

ويمكن أن تمثل جوانب الامة التي يرضها مؤلفنا رهن التقديم فيما يتلو من بيان .

أولا — تقوم نظرية هذا المؤلف اساسا على النظرية الرياضية الحديثة للتحصلة بإيجاز في الرفع الى الحدود العليا و (او) الخفض الى الحدود الدنيا متغيرات معينة تؤدي الى تعظيم أهداف محددة .

ويتجلى الجانب العملي لهذه الامة بالنسبة الى الاستثمار في الدول الناهضة عامة والعربية خاصة حيث تتمحصل مقتضيات كمجبل تنمية استثماراتها في الرفع الى الحدود العليا مواردها المحددة توصلنا الى تعظيم نتائج التنمية الاقتصادية .

ثانيا — أن نظرية الاستثمار الامثل التي يقدمها مؤلفنا الحالي ليست وقفنا على الصيغ القوي وإنما تنطبق على للشروعات التجارية حيث تتشخص النظرية بإيجاز في محاولة الرفع الى الحدود العليا متغيرات معينة (الإيرادات) مع الخفض الى الحدود الدنيا لمتغيرات أخرى (التكاليف) .

كذلك فإن نظرية الاستثمار الامثل تؤدي الى تبسيان الشروع الامثل من بين عدة مشروعات مقترحة على الصعيد الخاص والقوي سواء بمواء .

ثالثا - لعنصر نظرية الاستثمارات الأمثل رهن تقديم التنمية الحديثة بحيث
تبنى صرحها على ركائز من التقدم التقنولوجى بما يستهدفه من زيادة وتزويد
وتنوع الناتج من السلع والخدمات .

ولعل القارئ فى غنى عن ان نذكره باحتياجات التنمية الاقتصادية فى الدول
المرية إلى الاستفادة القصوى والمعالجة فى الضار النوء عنه .

رابعا - تدعم الأهمية العملية للمؤلف الراهن بما اثاره به مؤلفه من تحليل وتقييم
للاستثمارات فى الدول المرية خلال سلاسل زمالية معينة .

هذا فضلا عما اضافته للمؤلف من تقديم دليل الاستثمار فى مختلف الدول المرية .

خامسا - أوضح للمؤلف بأسلوب عملى تطبيق مبسط كيفية الاخذ بنظرية الاستثمار
الأمثل بالبلاد المرية جميعا للمؤلف النظرية لمؤلفه من اطرافها .

سادسا - تركز نظريتنا فى الاستثمار الأمثل على البعدين المكانى والزمانى :الاول:
آيته ما تأخذ به النظرية نفسها من النظر إلى الاقتصاد القوى باعتباره سلسة متكاملة من
الشروعات والانشطة الاستثمارية للترابطة ذات الآثار وردود الافعال للتعبادة به وفى
تخطيطها لجال الاستثمار الى مجالات الانتاج والتمويل ولتجارة الداخلية والخارجية . زد
على ذلك تنطيتها للمشروع التجارى الفرد والاستثمار القوى فى جملة .

أما البعد الزمانى للنظرية فيلصحب إلى الاجازة للسبة والاجازة اللاحقة للشروعات
الفضل كما تتناول بالبحث والتحليل مراحل النمو الاقتصادى حيث تتناير ابعاده وإذ كان
حساب مثالية الاستثمارات .

سابعا - إن فحرة الكتاب وموضوعه ليسا مسبوقين بحيث يعتبر مؤلفنا - إلى
حد ما - فنانين التجديد والابداع فى محاله الخاص .

ونحن اذ نتقدم بهذا المؤلف الى القارىء ليجدوننا أمل كبير في أن يسد مسكانا
شاغرا بالمكتبة العربية وفي أن يرضى احتياجات القارئ العام والقارئ الخاص بالبلاد
العربية .

والله ولي التوفيق ؟

بارك ميمر

كتب أخرى صدرت ونشرت للؤلف :

- التقييم الاقتصادي والمجاسي .
- التخطيط الاقتصادي .
- المشاكل والحلول الاقتصادية لدول العربية .
- ضرائب وتطوير اقتصاديات الدول العربية .
- الحوافز الاقتصادية واستخدامها بالدول العربية.
- الامصار بالدول العربية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية .
- التوازن الاقتصادي وامسكانياته بالدول العربية .
- التنسيق الاقتصادي والصناعي للدول العربية .
- الحسابات الاقتصادية القومية .
- الانظمة الاقتصادية للدول العربية .
- للمستقبل الاقتصادي والمالي للدول العربية .
- ✓ • الكفاءة الاقتصادية واستخدامها بالبلاد العربية .
- التنمية النموذجية لإقتصاديات الدول العربية .
- الاشتراكية وتطبيقها بالدول العربية .
- اليزانيات العامة ومية العربية وعلاقتها بالتخطيط الاقتصادي .
- السياسيات المالية والنقدية لحطط التنمية الاقتصادية
- تمويل التنمية الاقتصادية .
- الضمان الاجتماعي .

المبحث الاول

نظرية الاستثمار الامثل

يقتضينا شرح نظريتنا عن الاستثمار الامثل ان نظهر القارىء بادىء ذى بدء على مآلنا فى مؤلفنا الحالى باصطلاح « الامثل » التوه عنه .

ونحن نعى بالامثل ذلك الاكبر مثالية .

كذلك فاننا نقصد بالمثالية اقصى تعظيم ممكن لدوال تفضيل واهداف معينة اقتصادية واجتماعية وسياسية فى ظل فروض معطاء وبإمكانات معلومة وفى إطار انظمة اقتصادية خاصة على نحو ماسنفيض فى بيان آتيا .

اما عن ذلك « التعظيم » الذى تعتبر المثالية اقضاء فنشخصه فى الرفع إلى اقصى حدود الحفض إلى ادنى حد لقيم معينة أو التأليف الانسب بين هذين الرفع والحفض معا .

ومفهوم المثالية الذى نحاول بسطه مفهوم نسبى لمشكلة اختيار معينة .

وتكون المثالية ما يتحقق عندما توصل إلى الفضل اختيار ممكن . وتتمثل المحددات فيما يتواجد فقط وبالفعل فى المركز المعظم موضوع الاعتبار .

وجدير بالذكر ان موضوع المثالية يثور بالنظر إلى أنه يتوجب اختيار عمل معين .

وتعتبر الحالة مثالية شريطة كونها قائمة اولا وبممكنة ثانيا ووحيدة (أو فريدة)
ثالثا .

ويتوجب ان نوضح ان ما سقناه آنفا من انصراف « الامثلية » أو المثالية إلى ذلك التعظيم والرفع إلى اقصى حدو (أو) الخفض إلى ادنى حد يتأصل - في حالة الاستثمار (أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة) - إلى رفع للمائد وخفض للتكاليف بما سنأتى على تحديد ابعادهما وحساباتها آجلا .

وتصور مشكلة التعظيم - أو مشكلة الاختيار - في هذا الصدد في البحث عن تلك العوامل والحدود التي يعطى اقصى رفع و (أو) ادنى خفض لها اكبر عائد مستطاع في اقصر وقت ممكن .

ويقتضى التوصل إلى الاستثمار الامثل اجراء الاختيار والمقارنة بين جميع التغيرات الصالحة للاستثمار المقترحة قيد المفاضلة .

وينبى الاخذ في الاعتبار بانه كلما زاد مجال وعدد تلك التغيرات تددت امكانيات الخطأ في الحكم على الاستثمار الامثل وذلك على ما يشور في هذا المجال من صعوبات سيجرى الحديث عنها فيما بعد .

وتثور هنا مناقشة وتقدير الامكانيات المادية والبشرية والعينية المتاحة وعوامل الندرة والوفرة النسبية وتقدير الفرص المضاعة والاستثمارات البديلة في مواجهة الاهداف ودوال التفضيل المنشودة والمقررة .

وتحتل المناقشة والتقدير المنوه عنها مجالا واسعا متعدد الجوانب وكثير المشاكل مما يضئى على نظرية الاستثمار الأمثل قدرا كبيرا من العمق والاهمية ونحتاج عليها في نفس الوقت عددا غير قليل من المشاكل المطلوبة حلولا سليمة .

وآية ذلك أنه عند تقديرنا للمائد والتكلفة ينبى عسدم الاقتصار على المشروعات موضوع المشكلة بل يتوجب الاخذ في الحساب المشروعات الاخرى التي يمكن ان تؤثر على - او تتأثر بالاولى مما نقول له الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة وبما يدخل عند علاجه في حساب الفرص البديلة على نحو ما سنأتى على ذكره آجلا :

وينبغي بصفة عامة النظر إلى الاقتصاد القوي باعتباره سلسلة متكاملة من الشروعات والأنشطة المترابطة ذات العلاقات والآثار المتبادلة . ويتوقف مدى نجاح الحكم على مثالية أو أمثلية الاستثمار على قدر اتساع مجال الدائرة التي تغطي تلك الشروعات .

بله إن تقدير وحساب الأمثلية للاستثمارات الأصلية لا يجوز ان يقف عند التخطيط ؛ او مانسمية بالاجازة المسبقة إنما تتمدها إلى مراحل التنفيذ والادارة والتشغيل والاتاج والتسويق .

ومن ثم فان عملية التقدير تخضع في المرحلة الاولى لمعايير وحسابات تقويم الاجازة او التقويم السابق بينما تندرج المراحل الاخرى في تقويم الاداء .

كذلك فان تقدير وحساب امثلية الاستثمار لا يقتنع بمجال الاستثمار وحده بل يتجاوز الى مجالات الاتاج والتمويل والتجارة الداخلية والخارجية والائمان .

وهذا يعنى من ناحية المنطق أنه لاسييل إلى اقامة وتشغيل استثمار أمثل في اقتصاد يتحدد اسباب المثالية كما يعنى ضرورة احكام اسباب الترابط والتناسق .

ليس ذلك فحسب بل أن تقدير وحساب الفوائد والتكلفة يمكن أن يكونا على مستوى جزئى في حدود الصالح الخاص كما يمكن أن يتطاولا إلى الصعيد الكلى للاقتصاد القوي في صورة المصلحة العامة على ما يقوم بينهما من تعارض واختلاف في المفاهيم وطرق وأدوات القياس وكيفيته . ولعل ذلك يقنا إلى الاملاخ إلى اختلاف الأنظمة الاقتصادية وبالتالي اختلاف فلسفاتها مما ينعكس على مثالية التنظيم .

ولا يقل أهمية وفاعلية عما سبق عامل البعد الزمنى في نظرية الاستثمار الأمثل سواء نظرنا اليه نظرة كلية وعامة على مستوى مراحل النمو الاقتصادى حيث تتناير ابعاد واركان وحسابات المثالية فيما بينها أو نظرنا اليه نظرة جزئية وخاصة على مستوى المشروع الاستثمارى الفرد وذلك بالنسبة إلى عنصر التراخى في العائد والتكلفة بانواعها مما يفضى إلى نتائج هامة على الحسابات النهائية والحقيقية لصافى العائد .

وقل مثل ذلك من أهمية على البعد المكاني لنظرية الاستثمار الأمثل حيث ثور كثير من العوامل الاستراتيجية وكشتمجر عديد من المشاكل الهامة الواجب اخذها في الحساب والمتعلقة على سبيل المثال بحسابات التكاليف والفرص البديلة لموامل الانتاج والخاصة بالوفورات الخارجية والمتعلقة بحجم العائد والراجعة كذلك إلى توزيع واستواء التنمية وتوزيع الدخل القوي على الصعيد الأقليمي أخذ الاعتبار العدالة والرفاهية الاجتماعية في الحسبان .

ومن ثم فانا حيا ل مشككة ذات خصائص على جانب كبير من الأهمية آيتها :

أولا : ذلك التعظيم المتمثل في الرفع الى الحدود العليا و (أو) الخفض الى الحدود الدنيا خاضعين بالارادات والتكاليف .

ثانيا : أهمية مجالها المتعلق بالاستثمار عصب التنمية والتقدم الاقتصادي ووجهها .

ثالثا : تلك النسبية المتحصلة في الاختيار للمشروع الأمثل بين عدة مشروعات معينة والمتبينة بتباين الصالح الخاص والعام وبعد ذلك وأكثر منه تبعا للسذاهب الاقتصادية والاجتماعية (رأس مالية واقتصادية) وسمتها .

رابعا : ذلك الارتباط والتشابك القاعمان بين الاستثمار وباقي المتغيرات الاقتصادية والتطلبان بين مختلف القطاعات والأنشطة الإنتاجية والناتج الاستثمارية وميزتها .

خامسا : ذلك القياس والحساب التطلبان للتوصل إلى الاختيار الأمثل للاستثمار الأمثل ، فضلا عما تسلم به .

سادسا : ضرورة تحقق انطباقها في العمل انطباقا صحيحا وكاملا .

هذه المشكلة التي نحن بصدها تستلزم نظرية تشرح فلسفتها وتحدد أسبابها وتحلو أصولها وأسسها الفكرية وتوضح العلاقات للتبادله الخاصة بها وكيفية التأليف بينها ثم تبتدع وسائل وطرقا للقياس والحساب الممكن بواسطتهما الخلوصل إلى الحلول المثلى وتبين

أخيرا مدى صحة فروضها وأصولها وأسسها وطرقها القياسية في مجال الاختبار والتطبيق العملي .

والنظرية التي نحاول نسج خيوطها تتألف من ثلاث أجزاء متصلة اتصالا عضويا وثيقا :

أولها : متعلق بالجانب النظرى الفلسفى البحت .

الثانى : منصرف إلى الناحية القياسية .

الثالث : كاشف عن مدى صحة فروض النظرية ومنطقها وأساسها في ميدان التطبيق العملي .

أولا : الجانب النظرى الفلسفى البحت لنظرية الاستثمار الأمثل - يقتضينا بحث وتحليل الجانب النظرى الفلسفى البحت لنظرية الاستثمار الأمثل أن نأصله إلى أصولها الحقيقية .

ونرى أن نحلل هذا الجانب إلى ثلاث أركان أساسية :

أولها : يتنبا تصوير الأساس للمنطق والتبريرى للنظرية .

أما الركن - الثانى فيتنبأ تحليل موضوع النظرية ذاتها .

والركن الثالث ينتهى إلى تكييف مختلف جوانبها .

ونعالج الركن الأول الخاص بالأساس المنطقى والتبريرى لنظرية الاستثمار الأمثل فنقول إنه يتخذ ركائزه من تلك المبررات التي نزع المرور مع القارىء بها مروراً سريماً فيما نردفه من بيان .

وليس ثمة شك في أن القارىء على بينة بما يغضى إليه دافع الرغبة الخاصة في الاقتصاديات الرأس . مالية من حفز للرأس مالى على تكثير أرباحه وبما تسهم به المنافسة

ازكاء لموامل الاسترباح واسبابه بحيث يقضى غرض تعظيم الربح إلى البحث عن افضل الاستثمارات .

ولا نشك انه بكمئة القارىء أن يرفع هذه الصورة الفردية على الصعيد القومى (رأس مالى كان أو اشتراكيا) فيجدها وقد كشفت له عن ذلك التسابق الذى تلىق فيه كل دولة بنفسها ونفيسها رغبة فى تعظيم دخلها القومى بفضل استخدام الاستثمارات المثلى .

وإذا كان الهدف تعظيم الدخل بواسطة الاستثمارات المثلى فأعما لدى الفرد والدولة على السواء فإن دونه مشكلة متشعبة فى ندرة الموارد (طبيعية أو مالمية أو مادية أو بشرية) أو فى عدم كفاية رأس المال القومى أو فى قصور التقصد الاجنبى أو فى فقر الامكانيات الفنية .

والحل النطقى لهذه المشكلة يتشخص بصفة اجمالية فى البحث عن التكاليف الامثل للموارد بنية اجتناء أكبر عائد ممكن ولكما يمكن التوفيق إلى أفضل مشروعات استثمارية مع المزوف عن تلك الأدنى عائدا أو المتهددة بالفشل مما يضمن حسن استغلال الموارد الاستثمارية على أفضل وجه ممكن .

ويجدر بنا ان نذكر القارىء بأن النمط الاستثمارى الامثل يختلف فى كل ماسبق باختلاف الفلسفة الإقتصادية والإجتماعية التى تدين بها الدولة وباختلاف دوال التفضيل السائدة بها فضلا عن تباين الأهداف للقررة والإمكانيات المقدرة .

ونضيف إلى ما أسلفناه أنه يمكننا تلمس الأساس النطقى لنظرية الإستثمار الامثل فى الاستخدام النطقى الامثل للموارد الإنتاجية ولموامل الإنتاج حيث تتوجب مراعاة عتائف الإيرادات والإنتاجيات لعتائف عوامل الإنتاج مقارنة بتكاليفها مع تقدير ذلك المدى الذى يمكن الذهاب إليه فى استغلال عوامل إنتاجية معينة اخذ فى الاعتبار بقوانين النلة وتحقيق أقصى ربحية وإنتاجية ممكنة .

ليس ذلك فمحسب بل أن الاستخدام المنطقي والأمثل لنظريتنا رهن البيان ينسحب إلى مجالات فنون التخطيط الساعدة على اختيار أفضل أنواع الشروعات الاستثمارية ومواطنها والتأليف الأمثل بينها .

كذلك فإن التقدم الفنى التكنولوجى يتيح ارضا طيبة لاقامة نظرية الاستثمار الأمثل . ومن الخير ان نشير إلى ان هذا التقدم يشكل عملية مستمرة للتطور الاجتماعى الذى يترتب على اكتشاف المبادئ النظرية لزيادة الانتاج من السلع والخدمات .

وإذا كان ليس يسيراً الوصول إلى تحديد حاسم للمراحل المختلفة لذلك التتابع فولا بانها تشكل التقدم الفنى الضيق إلا أننا نستطيع الكشف عن ثلاث مراحل للعملية تمثل فى الاختراع والتجديد والانتشار .

ومن الجدير بالذكر كذلك أن التقدم الفنى يتحقق فى الانتاج تحت أشكال جـد متنوعة .

وينبجى تمدد وتنوع هذه الاشكال عندما نحاول تحديد نقطتين هامتين :

النقطة الأولى : العوامل التى يتناولها التقدم الفنى من بين تلك المتضمنة فى العمية الانتاجية .

ويمكن القول اجمالاً فى هذا الصدد أن تطبيق التقدم الفنى قد يأخذ الأشكال التالية الذكر :

١ - التوسع فى أبعاد المؤسسة بحيث يتيح نفس الناتج باستخدام نفس عوامل الانتاج أخذاً فى الاعتبار لأن بعض عوامل انتاجية معينة تزايد إنتاجيتها بادية ذى بدء ثم لا تلبث أن تنكص على أعقابها الأمر الذى يستتبع استحداث تغيير وتعديل فى النسب التى يتم على أساسها التأليف بين عوامل الانتاج .

وبعدئنا فى هذا الصدد B . Skeirstead بأن ثمة عوامل انتاجية معينة يجرى

استغلالها بكثافة أكبر وذلك بموازرة عدد متزايد من العوامل المتغيرة . وهو يؤكد أن دالة الانتاج لا تكون في واقع الأمر خطية ومستمرة .

٢ — الاحلال بين العوامل الانتاجية خارج طائفتين اثنتين — هما : رأس المال والعمل وذلك لانتاج نفس الناتج بحيث أن المشروع الذى يستغل عوامل انتاج متنوعة ومتناسقة لا يتبع بتعنيف ثنائى وعام للمضى في تطوير وسائل انتاجه .

٣ — إدخال عوامل جديدة لانتاج نفس للنتجات على نحو ما يحدث بالنسبة إلى الآلات الجديدة التى تستلزم توظيف اخصائيين لم يستخدمهم المشروع قبلا أو المواد الأولية غير المستغلة بعد .

ولربما كان التجديد البسيط في نوعية العوامل القديمة مفضيا إلى التناوب على هذه المشكلة .

٤ — تغيير نوعية أوصاف أو تبديل طبيعة المنتجات التى ينتجها المشروع مما يستلزم تصميم مقياس مشترك بين الناتج القديم والحديث لىكنيا يؤخذ في الحساب هذا الجانب للتقدم الفنى .

أما بالنسبة إلى وجهة التقدم الفنى فإن تحديد عامل الإنتاج الخاص الذى يعتبر محور التقدم التكنيكي في إطار نشاط المشروع لا يتيح وصف أشكال ذلك التقدم مما يستوجب البحث فيها إذا كان توطن زيادة الإنتاجية والشكل الذى تتحقق فيه لا يختلف على مستوى الاقتصاد القوي وعلى أساس مقياس كلى .

ولقد استخدم بروزن هذا المدخل للمشكلة كبحت عن وجهة التحولات التكنولوجية . وهو يرى أن وجهة التحولات الفنية المتحققة في الاقتصاد تظهر بتوطن الفرع الذى تحدث فيه التغيرات لحجم الاستثمارات المنفذة للتجديد . وتمثل هذه التغيرات في زيادة أو إنقاص حجم الاستثمارات تبعاً لما إذا كانت الطرق الجديدة تدخل انعاقا أو وفراً في رأس المال .

ويمكننا — فضلاً عما تقدم أن نأخذ الأساس المنطقي لنظرية الاستثمار الأمثل إلى نظرية شاملة للاستثمارات تثرى جميع التفاصيل وتتيح مادة صالحة للحكم على الاستثمارات وتقويمها .

وأطالنا في هذا الصدد كثير من النظريات أهمها النظريات الحسدية التي بسطت بين ما بسطت — معادلة للنفعة للربح بالنسبة إلى حالة سلوك المنظمين .

ومن ثم فقد كان النظم ينتهى معظم أرباحه الممكنة من سير أعماله التجارية . وفي ظل هذا السلوك التعظيمى للربح فقد كان الحساب الحدى يستهدف تبيان ما يتوجب على رجال الأعمال أن يفعلوه عندما يجابهون بظروف موضوعية مختلفة اختلافاً بينا . ولقد وضعت في هذا الصدد ثمة فروض موضوعية تمحصل بإيجاز في أن جميع أثمان المنتجات المستقبلية وأثمان عوامل الإنتاج والنواجى معلومة وفي أن التكاليف الجارية معلومة عند الإقامة المباشرة للاستثمارات كما تكون التكاليف المستقبلية معلومة عند صرف النفقات خلال فترة من الوقت ؛ فضلاً عن الفرض الخاص بمعلومية التكنولوجيا وذلك التعلق بأن مقدار الموارد يكون إما غير محدود عند سعر الفائدة الجارى وإما أن ينعكس بطريقة معلومة في هيكل سعر الفائدة . ولقد اقتضى هذا المنطق أنه بافتراض تعظيم المنظم للفرق بين التكاليف والإيرادات المخصومة كان حجم الاستثمارات يتحدد بتكلفة التجهيزات الرأس مالية وسعر الفائدة السوقى الأمر الذى أفضى إلى جعل أسعار الفائدة المركز الرئيسى للنظريات الحسدية وعلاقتها بحجم الاستثمار عموماً والاستثمار الأمثل خصوصاً .

ومهما يكن من أمر فانه يمكن القول بإيجاز بأن الاستنتاجات العملية قد اسفرت عن أن سعر الفائدة لا يمثل كل الأهمية التي حبتها بها النظرية للنمو عنها .

ولقد أدى الاعتراف الجزئى بالظروف التنظيمية في السنوات الأخيرة إلى بذل الجهود لتحويل نظرية المؤسسة وبالتالي الاستثمار من اتجاه تعظيم الربح إلى تعظيم المنفعة الأمر الذى يعكس اعتقاداً متزايداً بأن تعظيم الربح من الضيق بحيث لا ينتظم المجال الكامل

للدوافع والمحفزات الحديثة للمنظمين لاسيما بعد أن أضحت النظرية تشهد تفسير مدى أوسع كثيراً من ردود الأفعال السلوكية . ولقد أصبح استخدام فرص تعظيم المنفعة يساعد المحلل على أن يضع رغبة المنظم بصورة مرنة داخل الاطار نظري مما يتيح نقلاً للتحليل الاقتصادي باعتبار أن رجال الأعمال يرغبون ليس فقط في اجتناء أعظم الأرباح وإنما ينشدون أيضاً الحماية ضد عنصر عدم التأكد .

وتجدر الإشارة سريعا إلى أن جميع نظريات الاستثمار التي تأخذ عنصر عدم التأكد في الاعتبار تشتمل صراحة أو ضمنا على نظرية ما للتوقعات .

وهذه النظريات تقع في قسمين مستقلين وإن تمثل مدخل المنفعة في كليهما . القسم الأول يتشخص فيه مبدأ تعظيم الربح أو المنفعة باعتباره هدفاً للسلوك عند المنظمين أى أن هذه النظريات تحمل المنظمين يعظمون اما وإما الربح كما كان سلفاً .

أما القسم الثاني من النظريات فيضمن رغبة شخصية مرنة ترتبط بمتغير يمكن قياسه موضوعياً . ويشمل الحال في مجال نظرية الاستثمار الأمثل في اعتماد تكثير المنفعة الشخصية أو تعظيم الربح الشخصي على مجموعة من التوقعات الشخصية مع توزيع احتمالات المقدرة على أساس شخصي . ولقد أمكن الاعتماد على متغير التوقعات التي يظن أن رجال الأعمال يلاحظونها ويراقبونها ويتسنى ترجمتها في قيم مستقلة متوقعة .

وثمة وصف مختلف نوعاً لردود الأفعال عند المنظمين في مواجهة عنصر عدم التأكد يتمثل في المحل المستنبط من نظرية المباريات Theory of Games . وآية ذلك بإيجاز أن أعظم فائدة تتحقق عندما يسلك واضعوا القرارات الاستراتيجية منهاجاً مؤدياً إلى الخفض إلى أدنى حد للخسائر القصوى المحتملة مما يختلف تماماً عن المسلك السابق الرأى إلى تعظيم الربح . وتفترض هذه النظرية أن المستقبل يبدو مظلماً بقدر الامكان مما يقتضى الخفض إلى أدنى حد ممكن للخسائر المحتملة مما يمكن اعتباره على أى حال نوعاً من أنواع الاستثمار الأمثل .

وأياماً كان الأمر فانه يمكن للنظرية أن تجمع بين السلوك الواقعي والمثالي عندما يتصرف رجال الأعمال فعلاً تصرفاً مثالياً .

وثمة أساس نظري آخر لنظريتنا رهن التحليل ينعكس في مبدأ المعجل الذي يتحصل في أن التغير في ذخيرة رأس المال عن كل وحدة زمنية يعتبر وظيفة خطية لمعدل التغير في الناتج . ومقتضى وظيفة المعجل أن يتصرف النظم الخطي بحيث يلاحظ متى تكون الطاقة مرهقة فنيا فيتبدع خطوات لمعالجة هذا الوضع :

وجدير بالذكر ذلك الفرض الأساسي للمعجل الذي يلزم المشروعات بأن لا يحتفظ لديها بمخازن في الطاقة قبل اتخاذ خطوات لزيادة الإنتاج .

وثمة رأى في هذا الصدد قائل بدورية الطاقة الفائضة يذهب خطوة أبعد مقرا أنه يحتاج إلى الطاقة الفائضة الطويلة الأجل عندما يكون الهدف تعظيم الربح في صناعة ذات عوائد متزايدة .

وتتدرج في هذا السياق كذلك نظريات أثر الصدى للاستثمار المقررة بأنه كما كانت ذخيرة رأس المال أقدم زادت الاستثمارات المطلوب إحلالها .

ولقد كانت متغيرات هذا الفرض متضمنة في عديد من نظريات الدورة الاقتصادية وآية ذلك ما ذهب إليه (إينارسن) من أن القيمة المتجمدة (للاستثمارات الاجسامية) في فترة سابقة تؤدي إلى موجات إحلال متجمعة في سنوات لاحقة . كذلك فإن كارل ماركس قد أورد بأن التوزيع العمري غير المتكافئ للذخيرة رأس المال يمكن أن يفضي إلى نمط استثماري دوري .

ونكتفي من فيض النظرية الكينزية في معرض حديثنا بما تقرره من اعتماد حجم الاستثمار على الميل للاستثمار دون توقعه على حجم الدخل القومي مما يعني عدم التفرقة بين الاستثمارات المسافة والاستثمارات المولدة كما لا يعبّر أهمية مبدأ المعجل فضلا عما يؤكد كينز من اعتماد الحافز على الاستثمار على الكفاية الحدية لرأس المال (المساوية لذلك المعدل الذي لو خصمت به سلسلة دفعات الفلات المتتابعة المتوقعة مستقبلا من أصل إنتاجي خلال حياته لكانت القيم الحالية لتلك الفلات مساوية لثمن العرض) .

وتجمل الاشارة إلى أن السكفاية الحدية لرأس المال تتمحصر عن العلاقة بين ما يتوقع أن تدره وحدة إضافية لرأس المال من حصة وبين ثمن عرضها . وتتحدد هذه العلاقة على أساس حساب مدة حياة الأصل الاتاجي وخضم الدخول المتوقعة خلالها .

ولا تعنى العلاقة المذكورة مجرد نسبة بين جملة الغلات المتتابعة المتوقعة من أصل رأس مالى وبين ثمن عرضه بسبب أن هذه النسبة لا تأخذ في الحسبان عنصر الزمن الذى يشكل أهمية كبيرة في حساب السكفاية الحدية لرأس المال .

كذلك فإنه ينبغي ملاحظة أن السكفاية الحدية للاستثمار عند كينز ذات طبيعة نقدية غير عينية وأنها تركز على عنصر التوقع باعتباره محددًا للاستثمار وأنها كذلك تتأثر بـ ثمن العرض لرأس المال وبالحصيلة المتوقعة منه والى توقف :

أولاً : على الوقائع الجارية المتمثلة في الحجم الكلى الجارى لرأس المال والحجم الجارى لمخازن أنواع رأس المال ومدى الطلب الحالى على السلع الناتجة عن الاتاج الرأس مالى ، كما يتوقف تقدير تلك الحصيلة .

ثانياً : على الحوادث المستقبلية مصورة في حجم الطلب الفعلى أثناء حياة رأس المال والتغيرات المتوقعة في حجم ونوعية رأس المال والتغيرات المستقبلية للقيمة النقدية للاجور وكذلك التغيرات المتوقعة في أذواق المستهلكين .

يلاحظ أن السكفاية الحدية رأس المال تتناسب عكسياً مع حجم الاستثمار بحيث أن الأولى تنخفض بارتفاع حجم استثمار معين نتيجة لزيادة ثمن عرض رأس المال بسبب زيادته مما يبرى إلى ارتفاع تكاليف الاتساع . كذلك فإنه توجب الاشارة إلى أن السكفاية الحدية لرأس المال في جملته وبصفة عامة تتمثل في فترة معينة في أعلى السكفايات الفردية لمختلف الأصول الاتاجية .

وأياماً كان من شأن أهمية منطق نظرية الاستثمار الأمثل فإن ثمة صعوباتاً تهددها مما يستوجب التحوط ضدها .

وآية ذلك أولا أنه في ظل اقتصاديات الرفاهية يصبح من الصعب عملا ومن حيث المبدأ إقامة دالة للصالح العام توافق مع مجتمع ديمقراطي . بيد أنه يصح القول بإمكان وضع هذه الدالة فقط في الحالات وعند الدرجات العالية من تناسق دوال التفضيل أو في حالات دوال التفضيل المفترضة .

ولقد نجد أنفسنا مضطرين في سبيل صياغة النظرية رهن التصميم إلى وضع افتراض المفهوم الصالح العام أكثر موافقة ومسايرة لأراء الناس الذين تفرض عليهم القرارات مفترضين أن درجة التناسق المطلوبة قائمة .

وثمة صعوبة أخرى تشتجر في سبيل نظريتنا وترجع إلى تباير الفلسفة الاقتصادية - رأس مالية أو اشتراكية - حيث يتباير العائد الخاص في الأولى مع العائد الاجتماعي في الثانية . هذا فضلا عن إمكان الاختلاف على الترض متمثلا في الاعتماد على نسبة الناتج الصافي إلى التكاليف الكلية أو على الناتج الصافي إلى رأس المال وكذلك في استخدام أسعار السوق أو الأسعار المحاسبية

ولا يقل أهمية عما سبق تلك الصعوبة المتعلقة بالجانب الحركي لنمو الاقتصاد القسوى بحيث لا يمكن لمنطق الاستثمار الأمثل أن يظل ثابتا من حيث مفهومه وهدفه وأبعاده وحساباته بين مرحلة وأخرى في مدارج النمو الاقتصادي .

أضف إلى ذلك أن النظرية قيد الحديث قد لا تستوى على سوق عندما تصطدم بناصر صعبة القياس وكثيرة ما هي وذلك على نحو ماستاني على ذكره عاجلا .

وننتقل بالفارء إلى الجزء الثاني لنظرية الاستثمار الأمثل والخاص بموضوعها . ولعل الفارء يذكر ما سقناه في صدر هذا البحث من أن اصطلاح الاستثمار الأمثل ينصرف إلى التعظيم الذي يعنى بدوره الرفع إلى أقصى حد (للإيراد) و (أو) الخفض إلى أدنى حد (للتكاليف) . ومن ثم يتجلى لنا أن الموضوع الأول لنظرية الاستثمار الأمثل يتشخص مبدئيا وبصفة إجمالية في الإيرادات والتكاليف المتعلقة بالاستثمارات موضوع الدراسة .

وغنى عن البيان أن مفهوم العائد يختلف في الاقتصاديات الرأس مالية عنه في الاشتراكية . وهو يتشخص في الاولى بحيث يكاد ينطبق على مضمون الربح الخاص . ومن ثم فالتا لامتد والحقيقة إذا ما قررنا أن الربح يكاد أن يكون الدوافع الأساس والوحيد على إقامة للشروعات الاستثمارية في الاقتصاديات الرأس مالية وأن الربح الأعظم هو المحور الذى يقيس الاستثمارات التلى بها .

ولسنا نزمع أن نخوض مع القارىء فى شرح وتفصيل لموضوع الربح لاعتقادنا أنه غنى عنها معا .

مبلغ القول أن الربح فى النظام الرأس مالى عائد ومكافأة لعنصر التنظيم ولتحمل المخاطر والمبادء الفردية فى تنظيم يدين بالملكية الخاصة ويتوسل بأجهزة السوق والأثمان والأثمان . وهو من أجل ذلك للقياس المعتمد عليه لقياس كفاءة ومثالية الاستثمارات .

ومن الخير الاشارة إلى أن الربح قد لوس فى النظرية الماركسية لبوس فائض القيمة الذى يمثل فى الفرق بين قيمة للمبادلة التى تباع بها طائفة العمال قوة عملها إلى الرأس مالىين متمثلة فى قوة العمل اللازم اجتماعيا لاتاجها وبين قيمة الاستعمال التى تفىء الى ملاك أدوات الاتاج والى تساوى كمية العمل الناجمة عن العمل :

$$\text{معدل فائض القيمة} = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال المتغير}}$$

ويزيد معدل فائض القيمة عن معدل الربح الذى يساوى :

$$\text{رأس المال الثابت} + \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال المتغير}} .$$

ويطيب لنا عقد مقابلة سريعة بين مفهومى الربح فى النظامين الآنفى الذكر باعتباره المضمون الاولى والموضوع القريب لنظرية الاستثمار الأمثل ونظرا لما نذهب اليه من بسط لها على المستوين الرأس مالى والاشتراكي .

وصفة القول في هذا الصدد أن النظام الرأس مالى القاسم على أسس من الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية وأجهزة السوق والمنافسة والأمان والائتمان يعتبر الربح — أو بالأحرى تحقيق أكبر ربح ممكن — هو الباعث على تطوره وتقدمه وتحقيق أقصى مصالح فردية خاصة تشكل في مجملها أكبر مصلحة عامة يمكنه .

يقابل ذلك أن النظام الاشتراكي المستند الى ركائز من الملكية العامة لأدوات الانتاج والتخطيط المركزى الذى يقرر فيه حجم الانتاج ونوعه وشكله وتوقيته وأمانه فضلا عن مدى التوسع والانكماش لمشروعات الاقتصاد القومى — لا يكون الربح هدفا أساسيا وجوهريا للاستثمار فيه شأن النظم الاقتصادية الرأس مالية .

يبد أنه لا يجوز ارسال هذا القول على اطلاقه نظرا لما نعلمه من اعتماد النظام الاشتراكي على الربح كدافع للعملية الانتاجية ومؤشرا لنجاح المشروعات الاستثمارية وأداة للرقابة على مدى كفاءة المؤسسات في تنفيذ الخطة والرقابة على الأمان .

ويمكن القول بأن النظام الاشتراكي يستهدف — كالنظام الرأس مالى ولكن بأسلوب وفلسفة مختلفين — تحقيق أكبر ربح ممكن من المشروعات الاستثمارية حيث تعمل مؤسساته على تحقيق أعلى ادارة وأعظم كفاءة من خلال انتاج أكبر فرق تقدي بين الناتج والاستخدام الكليين مما يفضى إلى اعطاء الاولوية للظفر بأقصى ربح مستطاع .

وإذا كنا نتفق على الاهمية البالغة للربح كأساس لنظرية الاستثمار الامثل لاسيا في الاقتصاديات الرأس مالية فانه ينبغي تحايل الربح ورده إلى عناصره الاصلية ونشره بايجاز في هذا الصدد إلى أن الربح حصيلة القياس المستقل والتحقق للطلب والعرض أو الإيرادات والتكاليف من خلال جهاز السوق (في النظام الرأس مالى) .

وفما يتعلق بالطلب (وما يستلزمه من عرض) نقول بايجاز أن المنظمين يقومون باجراء تنبؤات عن الإيرادات والتكاليف وما ينجم عنها من فرق متمثل في الربح . وتسفر هذه التنبؤات المختلفة عن أحجام معينة من الانتاج يرتبط كل منها بأحجام معينة من

الارادات وبالتالي مثلها من الارباح وتكون الخطوة التالية اختيار ذلك الحجم من التشغيل المحقق لا كبر ربح يمكن وذلك اما بالاعتداد على مستوى الطلب الفعلى حيث يتحدد حجم التشغيل عند المستوى الذى يحقق اكبر فرق — أى ربح — بين الارادات والتفقات .

وقد يمكن الاعتماد بدلا من الطريقة السابقة على استنتاج الطلب الكلى من تقاطع دالة (منحنى) الطلب الكلى أو الحصىلة للمرتبة بدالة (منحنى) العرض الكلى — أى منحنى ثمن العرض الكلى .

ويعتبر الطلب الفعلى تقديرا توقميا للدخل الذى يؤدى ارتقا به إلى القيام بالاستثمار والأنتاج والذى يمثل النقطة التى يحددها المنظمون على منحنى الطلب الكلى باعتبارها أكبر ربح يمكن ، كما أنه يساوى قيمة المبيعات المتحققة عند حجم معين من التشغيل — أى يساوى الدخل الاجمالى بشمن السوق أو الدخل الاجمالى مطروحا منه نفقة الاستعمال والنفقة الاضافية . كذلك فإن الطلب الفعلى متغير اساسى مستقل ويشتمل على متغيرات مستقلة متصلة فى الليل للاستهلاك والكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة .

وتعتبر الحاجة ماسة إلى تقدير الطلب المستقبل للمشروع من حيث كمية وأثمان السلع المراد أنتاجها نظراً لأن إقامة مشروع بدون إجراء إسقاط يستوجب اقتراض بيع كمية معينة من السلع أو الخدمات لعدد من السنين وذلك على اساس تكاليف وأثمان محددة بربح يسمح باستهلاك الاستثمار مع ترك مكسب صاف .

غير أن التنبؤ المحدد بفضل التنبؤ الضمنى حق ولو كانت وسائل تصميمه غير كافية . وليس من جدوى من أهمل التنبؤ المحدد اعتدادا على الأثمان الجارية نظرا لأن بعض المشروعات قد تبدو صالحة على هذا الأساس ثم لا تلبث أن تتأكد عدم صلاحيتها عند ثبوت أن هذه الأسمار مرحلية أو صورية والمكسب على العكس . هذا فضلا عن أن الأثمان الجارية لا تصلح دليلا فى أوقات التفاوض أو التفاوض التجارى مما يستلزم أن تدارن الامكانيات فى ظل دراسة موضوعية للبيانات الإحصائية .

كذلك فإن دراسة الطلب المستقبل للمشروع تبرر بالفرض المتمثل في تحديد ما إذا كان يمكن تبرير إقامة طاقة إنتاجية إضافية للساح والخدمات المنتجة وذلك بالاعتماد على البيانات الاحصائية .

ويمثل الفرض من دراسة السوق لمشروع معين في تقدير حجم الساح والخدمات المنتجة من وحدة إنتاجية جديدة والتي يقبل المجتمع على ابتياعها بأثمان معينة .

وهذا الحجم يعكس الطلب من وجهة نظر المشروع ويحدد بفترة معينة . وبالنظر إلى أن الطلب يتغير عادة تبعاً للثمن فإنه يتوجب اجراء التقدير بالنسبة إلى أثمان مختلفة أخذاً في الاعتبار دائماً بأن المشروع يجب أن يغطي تكاليفه وأن يتيح أكبر ربح مستطاع . ويقضى التوصل إلى هذا الفرض إجراء التحليل على أساس تقدير حجم الطلب .

ويمكن التغلب على ما قد يكتنف المركز السوقى من غموض بمقارنة الأرباح والأثمان والاستهلاك وحجم أوامر التشغيل من الوسطاء بالإضافة إلى البيانات عن السنوات السابقة . ويمكن القيام بتحليل على أساس مفهوم الثمن والرونة الدخالية في حالة عدم كفاية المقارنة المباشرة والسابقة .

ويساعد تحايل الرونات السعرية والدخالية فضلاً عن الاستفادة من العلاقات السكية وبعض المعادلات على التوصل إلى حساب مبدئى لما يكون عايله الاستهلاك الجارى بفرض ثبات الأثمان وتعارن نتيجة ذلك الحساب بالاستهلاك الحقيقى ثم يجرى تحايل للنظر فيما إذا كان يمكن تفسير الفرق على أساس التنيرات المحتملة فى الأثمان النسبية فى حالة قدر معين من الرونة السعرية .

ويتسنى إسقاط الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات بواسطة طريقة استنباط الاتجاه أو الليل حيث يقام وسط بين الكيات المستهلكة خلال عدد معين من السنين ثم يقدر الطلب المستقبل من اتجاه ذلك الخط . وقد يستخدم متوسط نصيب الفرد من

الاستهلاك لاجراء دراسة تفصيلية كما قد يعتمد على الاستهلاك الاجمالى عند عمل إسقاط جزافى .

أما الطريقة الثانية لتحديد الطلب على السلع الاستهلاكية فتؤسس على معاملات المرونة وعلى امكانية اسقاط نموا وتغير الطلب .

وتفترض هذه الطريقة أن جميع العوامل المؤثرة على حجم الطلب باستثناء الدخل سوف تتحرك خلال فترة الاسقاط بحيث تبقى النتيجة الصافية ثابتة ومعادلة لما اتبع في الماضى .

ويلاحظ أنه إذا كانت الطريقة الاولى تفترض أن جميع العوامل تعمل بناس الطريقة جريا على سيرتها في الماضى فانه يفترض في الثانية أن كل العوامل تقريبا بالتعويض الذاتي .

ويجب بالاضافة إلى استخدام الدخل كتغير على نحو ما سبق أن يعتمد على وسيلة لاسقاطه الامر الذى يقتضى تطبيق نظرية التنمية الاقتصادية كما يستدعى فصل واسقاط جميع العوامل التى تعدد التغيرات في مستوى واتجاه الاستثمارات .

ويتوجب أن تعين الاسقاطات التى يمكن أن يظهر أثرها المحتمل على السوق وذلك من البيانات الاحصائية المجمعة . وهذه قد تتضمن السياسة الاقتصادية والمشاكل التسويقية والتجديدات الفنية والأثمان وغيرها .

ولقد يستقيم الاسقاط لو اتاحت الاحصاءات عن ميزانية المستهلك في وقت معين وعن التوزيع للقدر للدخل خلال فترة الاسقاط . وتطبق في هذه الحالة معاملات المرونة على المستويات المستقبلية المستنبطة من الدراسات السابقة لميزانيات المستهلكين عند تلك المستويات .

وبالنظر إلى نفس النسبة المثوية للزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى تعقب نسباً مثوية مختلفة في الدخل لدى الطوائف المختلفة المصنفة حسب مستوياته فإن الاختلافات في توزيع الدخل القومى تحدث آثاراً ضخمة على حجم وطبيعة الطلب .

ويستحسن تهذيب عمالية اسقاط الطلب بنقطة التحليل لمناطق جغرافية وبأن تؤخذ في الاعتبار التغيرات السكانية المحتملة مستقبلا مما يستدعى استخراج معامل المرونة عن كل منطقة مع اجراء دراسة برمجية لتقدير تغير السكان مستقبلا وفي مستويات الدخل في مختلف المناطق .

ويمكن أن نشير اجمالا الى أنه في الاقتصاديات الاشتراكية والرأس مالية المخططة يتم تقدير الطلب الاستهلاكي بواسطة الطريقتين التاليتين :

أولا : على أساس المصحح الاحصائي الشامل لجميع السكان .

ثانيا : على أساس عينات لاستهلاك عائلات معينة تعتبر ممثلة لمختلف العائلات وتتوافر لدى المخططين في الاقتصاديات الاشتراكية الحقائق المتعلقة بتوزيع السكان وفقا للسنة والاقليم والمهنة والدخل . وإنهم ليقومون بتحليل إحصاءات ميزانية الأسرة وتقارير اسواق التجزئة فضلا عن الامام بحسابات الدخل والمرونة السعيرية للطلب .

ويهدد إلى مختلف معاهد الابحاث بتقدير الطلب على مختلف أنواع السلع كما تقوم منظمات التجارة والصناعة بابحاث في الاسواق عن مختلف السلع . ومن ثم فانه يمكن بفضل ذلك كاه تقدير الطلب بدرجة كبيرة من الدقة .

واستكمالا للقول نجمل الاشارة إلى تحليل اسقاط الطلب على السلع الرأسمالية فشير إلى أنه يتوجب بشأنه أخذ الاعتبارات التالية الذكر في الحساب :

١ — التغيرات الهيكلية في الاقتصاد القوي والمؤدية إلى انتاج سلع جديدة .

٢ — التوسع المرتقب للطاقة للقائمة في اتجاهات الانتاج الحالية كدالة زيادة الطلب على مختلف البنود .

٣ — اخلاص السلع الرأس مالية الجارية الاستخدام والتي شارفت على نهاية حياتها الانتاجية .

٤ — التجديدات الفنية المرتبة في طرق العلاج .

٥ — تقدير مركز المشروع بالنسبة إلى حجم الطلب الآنف الذكر وذلك في ظروف المنافسة القائمة وإمكانياته المالية والتوسعية .

كذلك فانه ينبغي بحث مشاكل الأمان وحجم تشييل المشروع بصدد اسقاط الطلب الكلى .

وجدير بالذكر في هذا الصدد الالاع إلى اسقاط الطلب على السلع الوسيطة فنقول إن الطلب عليها يعتمد على عاملين أساسيين : أولهما : درجة نمو المشروعات القائمة المستخدمة للسلع الوسيطة — وثانيهما : التغيرات الهيكلية المؤدية إلى إقامة المشروعات المختلفة والمستخدمه للسلع الوسيطة ويصبح من السهل التوصل الى قياس الطلب المستقبل على السلع الوسيطة والخدمات عندما يتم حصر البيانات المتعلقة بالمصادر والاستخدامات الخاصة بنمو المؤسسات القائمة .

ويمكن اسقاط الطلب على السلع الوسيطة والخدمات في صورة دخل لاسيا الحالات التى تكون فيها كخدمات لبند واحدا وعلى نطاق واسع من النشاط .

وقد جرت العادة على أن ينسب الى الدخل الطلب على هذا النوع الأخير من السلع والخدمات .

كذلك فانه يتسنى عمل اسقاط الطلب على السلع الوسيطة والخدمات في حدود روتينية القطاعات الخاصة التى ترتبط بها ارتباطاً قنياً . وتستخدم في هذه الحالة جداول المستخدم — المنتج التى تستلزم بدورها تدقيق اسقاط للنشاط في القطاعات المذكورة ومن ثم فإن اسقاط الطلب على السلع والخدمات يقتضى دراسة المستخدمين والمنتجات تقديراً للتغيرات الهيكلية المستقبلية في الاقتصاد القومى . وإذا كانت البيانات الاحصائية المتاحة غير كافية فانه يمكن التوصل الى تقدير جزائى على الأقل وذلك بعد الاتجاهات وبإضافة عنصراً بعد للطلب يستقى من معرفة البيانات عن المشروعات الزمعه اقامتها مستقبلا .

ونستطرد فيما نحن بصدده من شرح للربح وتحليله ورده الى عناصره الأساسية باعتبارها حصيلية القياس المستقبل والتحقق للطلب والعرض أو للإيرادات والتكاليف فتشير اشارة خاطفة جامعة بقدر الإمكان للتكاليف في حدود نظرية الاستثمار الأمثل .

ومن المعلوم أن كل صناعة تشتري عناصر الإنتاج التقليدية بالكميات والأنواع الضرورية للحصول على منتجاتها الصناعية في اطار ما ترضه لنفسها من سياسة مالية وإنتاجية . ومن ثم فإنه لاجل تحديد السياسة البيعية وتقدير الربح من العملية الانتاجية يقتضى الأمر احتساب تكلفة إنتاج الوحدة من المنتجات الصناعية بحسب قيمة ما استخدم فيها من العوامل الانتاجية وذلك بضرب كمية العامل الانتاجي التي دخلت في إنتاجها في سعره . وتكون جملة مخلف القيم المستخرجة على هذا النحو لكل وحدة (عنصر التكلفة) مساوية جملة تكاليف الإنتاج .

وجدير بالذكر في هذا المقام أننا نقدر في تناير التكلفة عادة عندما نضحي بسلمة في سبيل إنتاج غيرها باستخدام النشاط الانتاجي المشترك والتقابل للتحويل . وإذا ما كانت سلعتان اثنتان تتيجان بعامل انتاجي واحد متاسق فإنه لا يوجد تغيير في التكلفة باعتبار أن أجزاء متشابهة من واحد تعطى للحصول على مزيد من الآخر بنقل ذلك العامل اللهم الا بمعنى تزايد تكلفة المنفعة كما يحدث في حالة المبادلة . وإذا ما قيس التكاليف في صورة قيم والناج بوححدات مادية فإنه يوجد نوعان من الأسباب لزيادة التكاليف — أولهما يعكس تغيرات القيمة وثانيها التغيرات التكنولوجية . ويكون الأول فعالا اذا ما كانت جميع الموارد الانتاجية متناسقة وسائلة الأمر الذي لا يتحقق عملا بوجه عام فضلا عن أن التغيرات التكنولوجية تدخل وتعمل في نفس الاتجاه وتضيف الى الزيادة التي كان يمكن أن تتحقق في تكلفه الوحدة من الناجم التحقق بمقادير أكبر . ولعله من أهم التغيرات التكنولوجية المذكورة حقيقة مفادها أن بعض الموارد المستخدمة لإنتاج السلعة التي يضحي بها ليست مفيدة في إنتاج تلك التي يراد إنتاجها . ومن ثم فإن الموارد المحولة تستخدم بنسب أكبر تصاعديا في الصناعة الثانية وبنسب أقل في الاولى وذلك بالإضافة الى موارد أخرى معينة تكون متخصصة في الصناعتين على التوالي . وثمة سبب تكنولوجي آخر يؤدي الى زيادة التكاليف ينشأ عن أن السوارد الانتاجية ليست في

واقع الأمر متأسفة ولا موحدة في نوعها . ويوجد بالإضافة الى ما تقدم عامل آخر مؤد الى زيادة التكلفة يتمثل في أنه عند ما تنتج وحدة إضافية (من القمح مثلا) وتزيد ائمان العوامل القابلة للتحويل من الصناعات الأخرى (الى القمح) فان مقادير هذه العوامل المستخدمة سلفا لا تتأثر (القمح) ترتفع ائمانها مع تلك المضافة الى الصناعة . ولقد يثور تساؤل حول تحميل كل هذه الزيادة في التكلفة لانتاج الوحدة الأخيرة المنتجة من (القمح) . ونجيب عن ذلك بان هذا يمثل تكلفة اجتماعية لتلك الوحدة الأخيرة وان كان تحويل القوى الانتاجية لن يحدث الا اذا تحقق تحول في تقدير السوق (للقمح) بالمقارنة بالسلع المتنافسة لتبرير ذلك الأمر الذي يعزى الى انه مادام ان نظام المبادلة يقيس القسيم بحيث يجعل جميع الوحدات من نفس السلعة متعادلة في القيمة فان الزيادة في القيمة السككية (للقمح) يجب أن تكون اكثر من النقص في قيمة ناتج السلع المتنافسة .

ولقد يؤدي الى زيادة التكاليف عامل آخر يرجع الى المدفوعات المتزايدة التي تدفع الى العوامل المتخصصة المستخدمة في انتاج (القمح) — أى عناصر التكلفة التي تكون من طبيعة الربح أو الفائض .

وهذه المدفوعات لا تمثل تكاليف اجتماعية على الإطلاق وإنما هي مجرد إعادة توزيع للناتج .

كذلك فان التكاليف المتنافسة يمكن أن تترتب في عدة أحوال أهمها حالة الوفورات التكنولوجية للانتاج الكبير . وآية ذلك أنه عندما يزيد انتاج سلعة فان تكلفة الخدمات الانتاجية المستخدمة لانتاجها تكون أقل . غير أن الزيادة في تكلفة كل وحدة منها تلاشى بالوفورات في الاستغلال الذي يتاح بالعمليات الواسعة النطاق التي تزيد مقدار الناتج للتحقق من مقادير معينة من المواد الأولية واللوازم المستهلكة . بيد أنه من الملاحظ أن الوفورات التكنولوجية تنشأ غالبا عن زيادة حجم الوحدة الانتاجية وليس عن زيادة الحجم السككي للصناعة في مجموعها .

وتتبع إمكانية تحقق مثل هذه الوفورات الى أحداث زيادة في حجم الانتاج وان

كان ذلك يحدث مستقلاً عن أى تغيير فى ناتج الصناعة . وإذا كانت المنافسة متحركة وفعالة فان حجم الوحدة الانتاجية يميل الى الزيادة الى الحد الذى لا يتسنى معه الحصول على مزيد من الوفورات او اذا ما وجدت مؤسسة واحدة متبقية وكانت الصناعة فى حالة احتكار .

ويرتبط بما تقدم مبدأ الوفورات الخارجيه الذى قد يحمل فى ثناياه لبساً آتية أن الوفورات قد تكون خارجيه بالنسبة الى مؤسسة معينة أو وحدة انتاجية فنيه ولكنها لاتكون خارجيه بالنسبة الى الصناعة حاله تأثيرها على كفاءتها .

وتعتبر الوفورات الاجنبية لوحدة انتاجية وفورات داخلية فى بعض الوحدات الاخرى فى محيط الصناعة .

وفضلاً عما سبق فان هناك مصدرين آخرين للتكاليف المتناقصة يتمثلان فى دفع وتشجيع الطلب والاختراع .

ويتضح لنا من كل ما اسلفناه حقيقة محتملها أنه بالنظر إلى الاتجاهات الطويلة الاجل تحت ظروف عامة معينة فان زيادة ناتج سلعة معينة يجب أن يزيد تكلفه انتاجها اللهم الا اذا كانت الصناعة موضوع احتكار .

كذلك فانه تتضح لنا طبيعة العلاقة بين التكلفة الاجتماعية والتكلفة النقدية للمنظم . ووجه ذلك أنه فى ظل المنافسة توزع الموارد القابل للتحويل بين الاستخدامات البديله بحيث تعطى قيمة حدية للناتج تكافئ فى كل مكان مما يؤدي الى تنظيم تعظيم الناتج مقيساً بالقيمة .

ونحقق للموارد غير الممكنة التحويل ربما معادلاً للتكاليف النقدية لجميع المنتجين ولجميع الوحدات فى ظل الظروف السابق بيانها ، أو أن هذا الرجع يحقق ذلك التوزيع للموارد الانتاجية والذى يعظم الانتاج شريطة تعادل التكاليف النقدية .

وأيما كانت نظرية التكاليف - كلية أو مباشرة أو متغيرة أو مستقلة - فإن المشكلة تتمثل في التكاليف غير المباشرة حيث أن النظرية الكلية تحمل الانتاج لها كلية بينما تذهب النظرية المباشرة الى تحميلها لحساب الأرباح والخسائر على حين تحمل النظرية الثالثة - المتغيرة - الانتاج بالبند المتغيرة وحساب الأرباح والخسائر بالبند الثابتة بينما يتحمل الانتاج في الأخيرة بالتكاليف المباشرة وغير المباشرة المتغيرة وحصته من غير المباشرة الثابتة بنسبة الانتاج الطاقة المستقلة .

ومهما يكن من أمر فإنه يتوجب استعراض انتباه القارىء إلى نقطة هامة تتمحصل في تأثير حساب الأرباح على حسب اتباع النظرية الحدية أو النظرية الاجمالية .

وبلاحظ أولا أن الأرباح الصافية المحتسبة طبقا لهاتين النظريتين تكون متساوية إذا ما تساوت كمية الانتاج وكمية المبيعات في فترة معينة حتى ولو وجدت وحدات تحت التشغيل أو تامة الصنع أول الفترة واستنادا إلى ما هو معلوم من تساوى كمية الانتاج وكمية المبيعات في الفترة .

أما إذا تفوقت كمية الانتاج في فترة معينة عن كمية المبيعات خلالها تصبح الأرباح المحسوبة في ظل نظرية التكاليف الاجمالية تتجاوز تلك التي تظهر باتباع النظرية الحدية بسبب أن التكاليف الصناعية الثابتة التي تخص الوحدات المباعة تتدنى عن تلك التي تخص الفترة.

وعلى العكس من ذلك فإنه عندما تربو كمية المبيعات في فترة معينة على كمية الانتاج خلالها فإن تطبيق نظرية التكاليف الحدية يظهر أرباحا أكثر من استخدام النظرية الاجمالية حيث أن الأخيرة تزيد التكاليف الصناعية الثابتة التي تخص الوحدات المباعة عن تلك التي تخص الفترة .

غير أن وجوده الاختلافات الآتية الذكر تتلشى في الأجل الطويل أيما كانت النظرية المتخذة أساسا للحساب حيث لا يتاح للمشروع تحقيق مبيعات أكثر من انتاجه كما أن زيادة الانتاج على المبيعات في بعض السنوات يعقب مخزونا يستوجب فيما بعد اتخاص الانتاج .

وإذا ما تعادلت المبيعات في قترتين مع اختلاف كمية الانتاج خلالها فان الارباح تزيد فيها عند استخدام النظرية الحديثة بينما يحدث العكس في حال النظرية الاجمالية نتيجة لتوقف الارباح فيها على مقدار واتجاه تغير في الموجودات السلمية خلال القترتين .

كذلك فانه اذا تعادلت كمية الانتاج في قترتين زادت الأرباح بزيادة المبيعات طبقا للنظريتين . وثمة علاقة تناسب طردية بين إيرادات المبيعات والأرباح الصافية تتحقق في ظل النظرية الحديثة حيث تزداد الأرباح بزيادة المبيعات :

صافي الربح = إيراد المبيعات \times معدل الربح الحدى — التكاليف الثابتة .

أو (من وجهة نقطة التعادل) صافي الربح = (إيراد المبيعات — إيراد المبيعات اللازمة للتعادل \times معدل الربح الحدى) .

ويمزى ثباين مقدار الربح المستخرج تبعا للنظريتين السالفتي الذكر الى أنه على حين تعتبر النظرية الحديثة معيارا لاستنفاد بالنسبة الى التكاليف الثابتة جميعها هو مجرد مرور الزمن فان النظرية الاجمالية تحسب بعض عناصر التكاليف الثابتة عناصر تكاليف وحدات النشاط الانتاجي .

وتتمثل الأرباح المستخرجة تبعا للنظريتين للذكورتين على النحو التالي :

صافي الارباح طبقا للنظرية الحديثة — صافي الأرباح طبقا للنظرية الاجمالية = التكاليف الثابتة ضمن الوحدات تحت التشغيل وتامة الصنع أول الفترة — التكاليف الثابتة للوحدات تحت التشغيل وتامة الصنع آخر الفترة .

والآن وبعد أن اظهرنا القارىء على دراسة عناصر الربح وكيفية اسقاطه ومختلف طرق قياسه فأتينا نصل الى النقطة الاساسية التي كانت الدراسة الاخيرة وسيلة لها .

وهذه النقطة هي كيفية تحقيق أقصى ربح ممكن كدعامة لاقامة استثمار أمثل .

وقد أشرنا فيما سبق إلى الحقيقة البديهية الخاصة باعتبار الربح فرقا بين الإيرادات والتكاليف ومن ثم فإن أقصى ربح ممكن يتحقق بالرفع الأقصى للإيرادات و (أو) الخفض الأكبر للتكاليف . ولنتبع بعد ذلك عن الوسائل السكيفة بتحقيق أقصى إيرادات اجمالية ممكنة . وهذه تتمثل في التالي : بأنه :

١ - إمكانية البيع بأعلى سعر ممكن : ولنبدأ أولا ببيان كيفية التوصل إلى أعلى سعر ممكن فنقول إنه بالنظر إلى أن قدرة المشروع على التأثير في الأثمان توقف بإيجاز على نصيبه المستقبلي (أو الفعلي) في الأنتاج السوقي وكذلك على مدى مرونة عرض المشروعات النظرية وعلى درجة الاحلال بين ما ينتجه وما تنتجه هذه الأخيرة فضلا عن ظروف المنافسة وحالة الطلب فإن مثالية المشروع الاستثنائي تتحقق من هذه الناحية كلما كبر حجمه بالنسبة إلى المشروعات الأخرى المشابهة بحيث يتوافر له أكبر فائدة ممكنة من مزاي الأنتاج الكبير شريطة توصله إلى أقصى حجم ممكن من الطلب الكلي عن طريق المفاضلة بين وحدات التكلفة والبيعات المختلفة .

أضف إلى ذلك أن المثالية المستهدفة تتأكد كلما قلت مرونة عرض المشروعات الأخرى المشابهة وتضاءلت درجة الاحلال بين المنتجات .

وإذا كان المشروع الأمثل واحدا من عدد قليل من المشروعات الكبيرة الحجم والمنتجة لنفس السلعة والخدمة فإنه قد يتعرض لردود أفعال من جانب المشروعات الأخرى عند تغيير الكمية التي ينتجها والتأثير في الثمن تبعا لذلك .

كذلك فإن مثالية المشروع تتحقق إذا كانت ظروف المنافسة في صالحه بحيث أنه لا توجد مشروعات أخرى تنازع السوق وتكون ذات أحجام أكبر وتكاليف أنتاجية أدنى ومستويات إنتاج أفضل وبحيث يكون على علم بظروف المشروعات الأخرى المنافسة مع قدرته على السيطرة على هذه الظروف وبحيث يكون المشترون على بينة من ظروف السوق .

أضف إلى ذلك أن امكانية البيع باطل سمر ممكن تتوافر عندما لا يحدث تدخل من جانب الحكومة لتسعير المنتجات . ولا شك أن هذا التدخل يكون أكثر وقوعا عندما ترتبط المنتجات بإشباع الحاجات الضرورية وبغرض جمهور المستهلكين من التساوى في أسعارها .

وقد يكون التدخل الحكومي مؤدياً إلى البيع بأسعار أعلى دون قصد إلى ذلك حالة فرض الضرائب غير المباشرة وإمكانية نقلها إلى المشتري في صورة أسعار أعلى .

ويمكن أن يصير التدخل الحكومي مفضياً إلى تحسن الأسعار أو بتعبير أدق إلى زيادة هامش الربح عندما يسهم في خفض عناصر التكاليف على نحو مأساوي ذكره .

وفي مجال التجارة الخارجية قد يسهم التدخل الحكومي من خلال التعريفات الحامية — مما يشجع في الدول الناهضة — بحيث لا تدهور أسعار البيع أمام المنافسة الأجنبية الطاحنة . وإذا كانت للشروعات المحتاجة إلى مثل هذا التدخل واليون لا تستحق — في ظاهر الأمر — أن توصف بالمثالية إلا أننا نود الإشارة إلى أن المثالية لا تعين على الصعيد الدولي فضلاً عن أنها لا تحقق طرفة بل ربما احتاجت بعض المشرعات إلى قدر أكبر أو أقل من الرعاية وهي في سبيلها إلى التطور نحو المثالية :

وتستطيع الحكومة أن تتدخل في مجال التجارة الخارجية الأخرى من ناحية أخرى تدخلها يسهم في ارتفاع الأسعار وزيادة المبيعات وتوفير المثالية حينما تتوافر على منح إعانات الدعم وتذليل الأسواق الخارجية .

٢ — زيادة حجم المبيعات — تعتبر زيادة حجم المبيعات من أهم الأسس المثالية المشروع الاستثماري باعتبارها تحقق الهدف الأمثل للمشروع المتعلق بتحقيق أقصى إيرادات وأعلى أرباح ممكنة فضلاً عما تضمنه من دلالة على نجاحه في الفوز بنصيب كبير من الطلب الكلي :

ويمكن أن تكون هذه الوسيلة أكثر فاعلية من سلفتها حيث أن تحققها كفيلا
بإتاحة أكبر الإيرادات حتى ولو يكن سعر بيع الوحدة كبيرا .

وتتسنى زيادة المبيعات بطرق شتى تتفق عنها كفاءة الإدارة وتمثل لبعضها بالتنبؤ
السليم للزيادة المرتقبة في الطلب والاستباق إليها بأسرع من الشروعات الأخرى
وبالابتكارات والتجديدات والتحسينات وخلق منافع جديدة للسلع المنتجة بحيث يزيد
الطلب عليها ويخلق وتنمية أسباب الكفاية الانتاجية وزيادة الاعلان وتحسين أساليبه
وبالنجاح في الوصول إلى أسواق جديدة واستخدام منافذ جديدة للتوزيع فضلا عن
استخدام التسهيلات البيعية المختلفة والتوصل إلى خفض السعر بتدنية التكاليف .

٣ - استخدام السياسات الأخرى الكفيلة بزيادة الإيرادات - إلى جانب
الوسايتين الأساسيتين السالفتي الذكر توجد سياسات أخرى يمكنه الاتباع لزيادة
الإيرادات . ونسوق على ذلك أمثلة بالحصول على إعانات الدعم الاساسيه التي قد يحتاج
إليها المشروع عند نشأته وقبل أن تكتمل له أسباب النضج والثالية وكذلك الظفر
بالتسهيلات الائتمانية واستخدام السياسات المالية المؤدية إلى زيادة الهامش للتاج لاعادة
التمويل من حصيله الإيرادات كزيادة الاحتياطات والمخصصات فضلا عن استخدام
سياسات إدارة الإنتاج التالى .

وإذا كان يمكن أن يظن بهذه الوسائل الإيرادية الأخيرة الصورية كونها غير حقيقية
إلا أننا - مع تحليها بذلك باعتبارها لا تنشأ إيرادات وإنما تقفل أسبابها - نراها
ذات صفة تمويلية معينة حيث تسهم فى الامكانيات التمويلية للمشروع مكملة لإرادته
التمويلية ومختلطة بها .

الوجه الثانى - خفض التكاليف :-

وإذا كنا نتحدث عن الربح كمييار واساس للمشروع الاستثنائى الامثل فانه يتوجب
أن نمحدد نوعه وخصائصه . وبيان ذلك أن الربح الذى نفيه هو الربح المحاسبى على وجه

العموم وهو ينقسم إلى عدة أنواع تتمثل في الأرباح الدفترية (الوهمية) وأرباح عدم التأكد والأرباح الاحتكارية ثم الأرباح الابتكارية .

أما الأرباح الدفترية فأنها تظهر نتيجة لعدم وجود نظام محاسبي سليم وقد يكون ظهورها ناجماً عن جهل تارده وعن عمد تارة أخرى حينما يجرى التلاعب في الديون المشكوك فيها أو في قوائم المخزون السامى أو مخصصات الاستهلاك . ومن ثم فإن هذا النوع من الربح لا يصلح معيار لمشروع الاستثمارى الامثل :

وفيما يتعلق بأرباح عدم التأكد فقد يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى، إنها لا تصلح لأن تكون معيار للمشروعات المثالية نظر الاستنادها إلى عناصر ووقائع غير قيمية بحيث يبدو مجرد تحقق الظروف الطارئة والقدرية سبباً لها دون الادارة الرشيدة والتخطيط الامثل . بيد أننا نرى أن التقدم الاحصائى والتحليل الاقتصادى والتخطيط أصبحوا بحيث يتيحون للمشروعات المثالية التى تعتمد على ادارات بحشية متقدمة أن تتمكن إلى حد كبير من توقع الظروف الطارئة فتتخذ التدابير التى تمنعها على الاستفادة إلى حد من الظروف المواتية مع التوق من تلك العقبة لحسائر كبيرة .

وننتقل إلى الأرباح الاحتكارية فترى أنها اذا كانت تتحقق نتيجة للتفوق الساحق الذى يحرزه المشروع على غيره من المشروعات من حيث استثنائه بأكبر امكانيات مالية وادارية وانتاجية ممكنة ونتيجة لتمكّنه من السيطرة على أصحاب خدمات الانتاج لكىما يقبلوا اثماناً ادنى مما يتاح في ظل المنافسة — اذا كان ذلك كذلك — فاننا نرى أن هذه الأرباح تكون دليلاً على مثالية المشروع .

ونحن نسارع فنضع تحفظاً على هذا الحكم يتحصل في أن المثالية المذكورة تكون طبيعية في ظل مجتمع رأس مالى وبعبارة اخرى الاعتبارات الاجتماعية .

ولقد توافر الاحتكارية للمشروع الاستثمارى في مجتمع اشتراكى أو في نطاق القطاع العام بمجتمع رأس مالى ونرى أن مثل هذا المشروع لا يكون مثالياً مثالية المشروع الاحتكارى الرأس مالى حيث لم تتحقق واقعة التفوق على النظراء .

يبد أن المشروع المنوه عنه يكون مثاليا إذا ما توافرت له مزايا في الانتاج والتكاليف والتسويق وتحقيق الاهداف العامة على نحو ما اسلفنا تبقي الارباح الابتكارية التي تتحقق نتيجة للجهود الخلاقة المثمرة التي تبذلها الادارة العامة للمشروع بالاضافة إلى ماتسهم به هيئاته البحثية .

وإذا كان الحق يقتضينا الحكم بأفضلية الربح الابتكاري على الانواع السابقة الا اننا نرى في نفس الوقت عدم اغفال الاخيرة عند تقدير مثالية المشروع نظراً لاحتواء كل منها على قدر معين من الكفاءة والامتياز .

ثانياً — الجانب القياسي للنظرية — أظهرنا للقارىء في الجانب السابق من النظرية على الناحية النظرية والفلسفية للاستثمار الأمثل . وإذا كانت العناصر التي سقاها في ذلك الجانب هامة وضالة إلى الحد الذي انتهى إلى إدراك القارىء إلا أنه مما لا ريب فيه أن هذه الأهمية والفاعلية لا تتأكد أن إلا بثبوت قابلية تلك العناصر للقياس .

ويتسم الجانب القياسي بأهمية بالغة مرجعها إلى للمشاكل المديدة التي تنور في هذا الصدد .

ووجه ذلك أن الاستثمارات تعقب بصفة عامة آثاراً يصعب علاجها كياً من وجهة نظر الحسابات الاقتصادية . فالاستثمارات الهادفة إلى إنماء المناطق المتخلفة اقتصادياً يسكون من الصعب قياس مخلف آثارها قياساً كياً بالنظر إلى ما يشتجر في ذلك السبيل من صعوبات وتمقيدات . كذلك فإن الاستثمارات الرامية إلى ترشيد الأمن الصحي تحمدمن وقوع الحوادث تولد آثار بالغة الأهمية ولكنها صعبة القياس بالنظر إلى أن حياة الإنسان عسير تقديرها .

وثمة مشكلة أخرى توارد إلى الذهن بصدد قياس الاستثمار الأمثل مجالها الأثمان والمعدلات والأجور . ووجه ذلك أن علاجنا العام الشامل وللتناسق لمثالية الاستثمار يقتضينا الاعتماد على وحدة قياس مشتركة في حين أن النفقات الاستثمارية وتكاليف التشنيل لاتتمكس مقادير موحدة وإنما تنتظم مجالا واسماً من العناصر المتنوعة مما

يستوجب إجراء الحساب بوحدات نقدية . كذلك فإنه في بعض الحالات تعين ترجمة نتائج استخدام الاستثمار في صورة وحدات نقدية (حجم الإنتاج أو الخدمات) . ومن ثم تصبح نتائج حساب مثالية الاستثمار معتمدة إلى درجة معينة على الأنظمة المعتمدة للأثمان والمعدلات والأجور . وهذه الأنظمة تمكس العلاقات المشتركة والارتباطات التي تتواجد في الاقتصاد القوي من وجهة نظر الأجل القصير . وهذا يضيف تعقيداً إضافياً في حساب مثالية الاستثمار يتعلق بصفة عامة بالفترة الأكثر طولاً . كذلك فأننا نستطيع بواسطة الاستثمار تغيير الارتباطات الاقتصادية ومن ثم نصوغ بطريقة غير مباشرة نظاماً للأسعار والمعدلات والأجور يترجم تلك الارتباطات .

وأخرى لا تقل أهمية وخطورة عن مشاكل القياس الأنف ذكرها — ألا وهي قياس الآثار غير المباشرة للاستثمار والواجب أخذها في الحساب للحكم على مدى مثاليته وتقتضينا أهمية هذه المشكلة لصميم موضوع البحث التوسع في شرحها .

والمقصود بأثر الاستثمار بالمعنى الواسع الهدف الممكن تحقيقه بإقامة الاستثمار بحيث يضمن جماع الآثار الاقتصادية والاجتماعية وغيرها المتولدة عن الاستثمار .

وتعتبر المشكلة أقل خطراً في المجتمعات الرأسمالية حيث يعتبر الربح المتوقع جملة الأثر للاستثمار المراد تقديره .

ويختلف الشأن في المجتمع الاشتراكي حيث لا يكون الربح الفرض الأساسي للاستثمار لاولاً للعاية الاستثمارية في مجملتها . ذلك أن هدف هذه العماية في المجتمع المنوء عنه يتمثل في زيادة جملة القيم الاستخدامية المتاحة لخدمته . وتنمض للشروعات التالى بالوفاء بذلك الهدف مباشرة بزيادة كمية السلع المادية للمنافع للهيئة للمجتمع في إطار البرنامج العام وغير مباشرة بزيادة الناتج التصديري المساعد بالتالى على زيادة النقد الاجنبي لاستيراد سلع المنافع الأخرى أو بتوفير العمل الحى أو « المختزن » والضرورى لموازنة التسويف والموارد للمادية بزيادة الانتاج .

ويمكن أن نميز في هذا العدد بين مفهومين مختلفين — أولهما : الفرض العام

الواجب الحصول عليه باستخدام جميع الاستثمارات في المجتمع الاشتراكي مما ينتظم أكبر زيادة ممكنة في قيم الاستخدام اللازمة للمجتمع .

أما المفهوم الثاني فيتمثل في العرض المباشر التعلق بضمان قدر محدد من السلع المعينه أو نتائج الاستخدام الأخرى وعلى قدر معين من أرباح النقد الأجنبي وتوفير نسبة معقولة من العمل الحى أو المخزن . وتثور المشكلة في المجتمع الاشتراكي حول الوسيلة التى يمكن بها التوفيق بين المفهومين الآنفى الذكر .

ويتوجب من وجهة نظر قياس مثالية الاستثمار أو نحدد بطريقة لا لبس فيها النتائج المستخدم من أجلها الحساب . وآية ذلك أنه بالنظر إلى العرض العام الضرورى تحقيقه من الاستثمار التالى يتوجب أن يؤخذ أساساً فى الحساب نتيجة الاستخدام الممكنة التحقق بسببه (أى حجم الانتاج والخدمات) وأما أثر النقد الاجنبى .

وتتحقق نتائج الوفرة السابق الإلماع اليها من الناحية الأخرى بتغيير تكاليف التشغيل المتأقاة باستثمار يتيح نتيجة استخدام معينة (كنتيجة النقد الاجنبى) مما يتوجب دراسته مع نتيجة الاستخدام اللهم إلا إذا تمثلت فى صورة وفورات فى المواد فانه يتسنى علاج الأثر مباشرة كنتيجة استخدام نظراً لأن توفير مواد معينة يمكن اعتباره نظير الزيادة إنتاجها وبالتالي مناظر النتيجة الاستخدام .

ونجدد الإشارة إلى أنه لا يصح تحديد نتيجة الاستخدام بطاقة الإنتاج الاسمية للمشروع بالنظر إلى أن الاستثمار المقام قد يسمح بإنتاج منتجات، فضلاً عن أنه فى بعض الحالات الأخرى قد لا تكون الطاقة الإنتاجية أو الحدمية مستقلة استقلالاً كاملاً كما لو تحقق مثلاً إرتفاع تدريجى فى الطلب . ومن ثم فانه يتوجب عند حساب الأثر أن نأخذ فى الاعتبار جميع الظروف الفعلية بحيث ننظر إلى حجم نتائج الاستخدام موضوع الحساب باعتبارها الحجم التحقق فضلاً وليس ذلك المنسوب إلى الطاقة الإنتاجية المقامة . ويمزى هذا النظر إلى أن الذى يهم بالنسبة إلى المجتمع ككل هو الإشباع الفعلى للاحتياجات وليس ذلك الذى يمكن أن يتحقق نظرياً دون أن يحدث عملاً بسبب أو لآخر .

ويجب بقدر الإمكان تصوير نتيجة الاستخدام للاستثمار بوحدة مادية الأمر الذي يميز إلى إمكان مقارنتها في متغيرات استثمارية مختلفة بحيث يمكن اختيار أفضل متغير من بين تلك المتغيرات المعطية نفس نتيجة الاستخدام .

ويشترط لاجراء المقارنة أن تتوافر الوحدة بين النتائج للتوفرة . وتنسحب هذه الوحدة على حجم وتنوع النتائج فضلا عن مكانه وتوقيته . غير أنه من النادر تواجد هذه الأمور مما يثير مشكلة إخضاعها إلى دالة مشتركة .

وإذا ما افترضنا أن النتائج ممكنة المقارنة حتى حين لا يتوافر الا مجرد تشابهها فان مجال مقارنة المتغيرات الاستثمارية يصبح يسيرة .

ويتسنى على هذا النحو مقارنة مختلف المتغيرات لمشروع استثماري معين وكذلك مختلف الانواع الاستثمارية في فرع معين توصلنا إلى اختيار المشروع الامثل .

ولننظر مع القارىء في كيفية مقارنة مختلف المتغيرات لمشروع معين نريد تقدير مدى مثاليته . وإذا كانت احتمالات تناظر النتائج كبيرة في هذه الحالة إلا أنه لا يزال يوجد هناك اختلافات كبيرة في حجم ونوع المنتجات وفي مدى التعاون والائتلاف وأنواع وأحجام للنتجات الثانوية وغيرها .

ويتسنى بمقارنة متغيرين ذوي حجمين إنتاجيين مختلفين أن نضيف النتائج الأصغر لاحدهما بملاءمته لاجاد الانتاج في المتغير الآخر كما يمكن في نفس الوقت اضافة التكاليف . ونستطيع اتباع نفس النهج في حالة اختلافات الناتج للمنتجات الثانوية .

ويكون من المفيد بالاضافة إلى حساب نتيجة الاستخدام بوحدة مادية أن نحسب قيمتها آخذين في الاعتبار أثر الأثمان السارية مما يساعد على مقارنة النتائج مباشرة بمبالغ الاتفاق الاستثماري وتكاليف التشغيل .

وإذا كان النظام السعري لا يؤدي إلى تشويه تكاليف العمل للتضمنة في انتاج مختلف

المنتجات فإنه يجمع التثابة من حيث قيمة الناتج وجملة النفقات الاستثمارية وتكاليف التشغيل للمتضمنة في صنع المنتج .

ويتوجب عند حساب نتيجة الاستخدام في صورة قيمة أن نتمدد على التساير الكمية بجمعها تظهر على أفضل نحو تناسب وقابل للمقارنة. وآية ذلك أنه في حالة الاتاج للتصدير أو لاحتلال الواردات يتوجب بنفس النظر عن حجم الصادرات أو مقابل الواردات أن نأخذ في الحساب قيمة النقد الأجنبي المكتسب الأمر الذي يساعد على المقارنة المتبادلة لمختلف أنواع المنتجات التصديرية أو المحلة للواردات .

كذلك فإنه بالنسبة إلى الاتاج المتعدد المنتجات يقتضى الأمر أن نأخذ الظروف في حسابنا معتمدين عليها لاختيار المقياس المناسب للقيمة .

ويمكن القول بصفة عامة أن المقياس الأنسب يتمثل في أثمان البيع التي تعكس تكاليف الإنتاج ونتيجة الاستخدام على السواء لساعة معينة .

وعندما تنشأ الاختلافات بين قيم المنتجات أساسا عن الفروق في قيم استخدام المواد الأولية فإن أنسب مقياس لنتيجة الاستخدام لا يتمثل في أثمان البيع ولكن في القيمة الجديدة المنتجة أو بتعبير آخر في صافي الناتج (أى الأثمان ناقصا تكاليف المواد المستخدمة) .

أما فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية فإنه فضلا عن التكاليف تكون أسعار التجزئة تعتبر في أغلب الأحوال المقياس المناسب لاسيما عندما تكون أثمانا توازنية لسلع احتلالية .

ويختلف الشأن عندما تختلف أثمان البيع بدرجة كبيرة عن تكاليف الإنتاج نتيجة لفرض ضريبة تداول مرتفعة فيصبح المقياس الاوفق للقيمة هو سعر المصنع (أسعار بيع ناقصا الضريبة على التداول) .

ونستطيع عند تصميمنا لبرنامج استثنائي لفرع معين أن نقارن في المرتبة الأولى أثار الاستثمارات في المشروعات الجديدة والتوسعة والتحفرة .

وإذا كانت مقارنة التغيرات المتعددة لمشروع معين تستوجب تناسب أو على الأقل عدم هذه اختلاف احجام الانتاج فان الأمر يختلف حال مقارنة مشروعات مختلفة في فرع انتاجى واحد بحيث يمكن مقارنه المشروعات الصغيرة والكبيرة .

ويمكن على سبيل المثال النظر فى أمر التوصل إلى نفس الانتاج بواسطة تحضير عدد كبير من المشروعات القائمة أو باقامة مشروع واحد جديد وكبير .

وبعد مقارنه نتائج النفقات الاستثمارية وتكاليف التشغيل فى مختلف المشروعات على الوقوف على التقسيم الأفضل لهمام داخل اطار البرنامج الاستثمارى العام وذلك لصالح فرع انتاجى معين .

وثمة مشكلة أخرى تثار بشأن تقدير حجم الاستثمار الأمثل .

ويمكن أن تعرض إلى هذه المشكلة على مستوى الوحدة الاقتصادية الصغيرة ثم على مستوى الاقتصاد القومى كله .

وإذا كانت مشكلة البحث عن الحجم الأمثل للمشروع قد حظت باهتمام كبير فى الأدب الاقتصادى منذ مارشال إلا أننا نرى أن نعالجها من ناحية أخرى مقارنة بين المجتمعات الرأس مالية والاشتراكية مع التركيز على هذه الأخيرة لاهميتها لاغلب الدول المعنية فى هذا المؤلف .

ويلاحظ أولاً أن امكانيات اقامة مشروعات مستوفية لاعتبارات المثالية تكون أوفر بصفة عامة فى البلاد الاشتراكية عنها فى الرأس مالية . ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن الدول الاشتراكية تمتلك بين يديها الموارد المالية والمادية الاساسية المخصصة للاستثمارات بحيث أنه عندما تحدد حجم الاتفاق الاستثمارى تستطيع أن تتحكم وفقاً للخطة الاقتصادية فى حجم المشروع . ويختلف الأمر بالنسبة الى الدول الرأس مالية حيث يؤدى انتشار رأس المال وتوزيعه على مختلف المشروعات الى تقييد حرية المستثمر فى بناء المشروعات التى توافق مع مواصفات مثالية الحجم . ومن ثم فان حجم رأس المال يعتبر عاملاً حاسماً فى تقييد حجم المشروعات .

كذلك فانه يلاحظ أنه في البلاد الاشتراكية تكون تكاليف الانتاج تقطع البداية والأساس المحدد للحجم الامثل للشروعات على حين أن ذلك الاخير يتحدد في البلاد الرأسي مالية على أساس الارباح المقدرة . وإذا كان حجم الأرباح يعتبر دالة للتكاليف فانه في نفس الوقت وظيفة للأسعار التي تباع بها السلع المزعم انتاجها في مشروع جديد .

ومن ثم فانه يمكن أن تمثل بين أيدينا مشكلة أولية تحصل في أن أية محاولة للبلوغ بتكاليف الانتاج الى الحد الأدنى تملى الاتجاه الى تشييد الشروعات الكبيرة الحجم على حين أنه من الناحية الأخرى يفضى ضيق حجم السوق فضلا عن المخاطرة وما يرافقها من الخوف من انخفاض الاسعار إلى الاعتصام بالحذر عند اختيار حجم المشروع وبالتالي مقدار الانتاج .

ونخلص من ذلك الى نتيجة مبدئية نتحصل في أنه عند محاولة تحديد حجم المشروع في اقتصاد اشتراكي يتوجب تقدير التكاليف عموما والمالكه لتكلفة العمل . وهذا لايعنى عدم أخذ الامكانيات البيعية في الحساب عند تقدير الحجم الامثل للمشروع من وجهتي النظر التكنولوجية والاقتصادية . وإذا كانت الحاجات الاجتماعية مقدرة تقديرا سليما في الحطة الاقتصادية فانه يتحقق ثمة حجم أمثل للمشروع محدد بنقطة العمل الاجتماعية المترجم في تكاليف الإنتاج .

وتطيب لنا الاشارة بهذه المناسبة الى الحقيقة المنحصلة في أن الحجم الامثل للمشروع في البلاد الرأسي مالية يتحدد بواسطة الربح الأمر الذي يجعل مثل ذلك الحساب مضللا .

ويبدو أن كينز كان مستيريا في امكانية الحساب المذكور الامر الذي يمزى الى ما أبداه من مخاوف بالنسبة إلى غموض المستقبل وامتلأته بالمفاجآت بحيث يصعب هتاك استاره فضلا عما أقصحه عنه من شح الأسس والبيانات الممكنة الاعتماد عليها في اجراء التنبؤات الخاصة بالناتج المتوقعة نظراً لأن المعلومات المتعلقة بالعوامل التي تحكم سلسلة الانتاجيات لاستثمار ما ضئيلة ويمكن إغفالها الى غير ذلك مما لنا عود اليه سريع .

ثمة ملاحظة عامة جديرة بالاهتمام قبل الخوض في تفاصيل موضوع الحجم الأمثل

المشروع تتحصل في ذلك الاتجاه العام السائد للصناعة نحو إستخدام وحدات متزايدة الحجم نمشياً مع مقررات التقدم التكنولوجي في العقود القليلة الحالية .

ويطول بنا الحديث لو حاولنا حصر المزايا الناجمة عن الوحدات الأكبر من الماكينات والتجهيزات . حسبنا الإشارة إلى أن تكاليف التشييد تكون أقل تناسبية مع الانتاج الممكن للوحدات رهن التقويم . فالتجهيز الواحد يتكلف في العادة أقل من إثنين ذوي طاقة كلية مكافئة لامكانية انتاج الأول . وتفسير ذلك أن إقامة تجهيزات كبيرة الحجم يتطلب مواد أقل كثيراً مما يلزم لعدد أكبر من التجهيزات الصغيرة ذات الامكانية الإنتاجية الكلية المشابهة . ومن المعلوم أن الأوعية المختلفة الأنواع تعتبر الأساس لكثير من التجهيزات الصناعية لا سيما في الصناعات التمدبئية (مثال أفران الصهر بالهواء الحار المضغوط) وفي الصناعة الكيمائية (كمختلف أنواع الأجهزة) وفي صناعات القوى (كنفلايات البخار) . وإذا ما تضاعفت جميع أبعاد الوعاء فإن حجمه يزيد ثمانى أمثال بينما لا يزيد مسطح جدرانها الا أربع أمثال فقط . زد على ذلك أنه لاجابة الى زيادة صممك جدران الوعاء المزاد وحجمه بصورة تناسبية مع زيادة الحجم .

كذلك فانه من مزايا الوحدات الكبيرة الحجم أن النفقات على الاستثمارات الاضافية كالباني والتجهيزات الاضافية تتدنى بالنسبة إلى النفقات المناظرة على الوحدات الأصغر .

وثمة ميزة أخرى للوحدات الكبيرة الحجم تتمثل فيما تتيحه من فرص أفضل لمختلف أشكال التحسينات للتكنولوجيا اللازمة لمصلحة العمل . وآية ذلك أولاً أن درجة اليكنة والآلية للوحدات الكبيرة تكون أعلى كثيراً منها في الوحدات الصغيرة حيث لا تكون التحسينات التكنولوجية مربحة في المادة . هذا فضلاً عن أن استخدام المواد ذات المستويات الرفيعة الباهظة تكون مفيدة فقط في تشييد الوحدات الكبيرة الحجم بحيث يمكن أن تعزز العمليات التكنولوجية بالمؤثرات المتعلقة بالحرارة والضغط وماشاكلهم ومن المعلوم أن هذه المؤثرات تعتبر ركيزة أساسية للتقدم التكنولوجي في كثير من الليادين .

ومن الجدير بالذكر في هذه المناسبة أن تحليل صناعة الصلب في الولايات المتحدة الأمريكية يكشف عن حقيقة هامة مؤداها أن الزيادة في حجم وحدات الانتاج اقترنت بتحسين التكنولوجيا والمؤشرات الاقتصادية في هذه الصناعة . ولاشك أن ذلك التحسن يعتبر عاملا حاسما في تقرير مثالية المشروعات الاستثمارية . وآية ذلك أنه عندما تزيد طاقة لفنر الكهرباء يقل استهلاك الكهرباء وتزيد انتاجية الوحدة من مساحة السطح .

وتوضح لنا الاحصائية التالية كيف أن زيادة قوى الطورين في الصناعة الأمريكية تؤدي الى خفض الموضع في استهلاك الوقود وفي خفض تكاليف المباني :

تكاليف بناء مشروع القوى (عن كل وحدة)		استهلاك الحرارة (عن كل وحدة)		قوة جهاز الطورين
%		%	كيلووات	
١٠٠	١٨٥	١٠٠	٢٥٠٠	١٠٠
٨١	١٥٠	٩٢	٢٣٠٠	٢٠٠
٨١	١٥٠	٨٥	٢١١٠	٢٥٠

ونخلص مما تقدم الى أن المشروعات الكبيرة الحجم تفضل الصغيرة بل وتعتبر مثالية من هذه الناحية . بيد أنه تتوجب الإشارة إلى أن هذه الحقيقة تستمر دون شك ما عكست الاتجاه العام في التقدم التكنولوجي مما لا يجعلها تصلح مبدأ عاما مطلقا .

ومن ثم فانه يتوجب إجراء مفاضلة بين المشروعات للتوصل إلى أمثلها من هذه الناحية .

ونسوق على ذلك مثالا مبسطا يتحصل في أنه لكيما نحصل على كمية معينة من المنتجات وكما نفاضل بين تجهيزات ١ : ٢ و ٣ بطاقات انتاجية متتابعة أ ب ج و د حيث ١ < ٢ < ٣ . ولنفرس أيضا على سبيل التبسيط أن الاختيار يتحصل

بين وحدتين ١ و ٢ على التوالي . ولكيما نحصل على نفس الناتج فإنه يلزم لكل وحدة ذات طاقة انتاجية ب ٢ أن تحقق م وحدات بطاقة انتاجية ١ أ .

ولنفرض أن النفقات الاستثمارية اللازمة هي ن ١ ، ن ٢ فإنه للتوصل الى نفس الناتج باستخدام وحدات صغيرة تكون التكاليف م ن ١ .

هذا وينبئ ملاحظة العلاقة القائمة بين حجم وحدة الانتاج وبين الاستثمارات الاضافية للمساعدة . وآية ذلك أن الوحدات الاكبر تحتاج في العادة إلى أرضية أقل لصلالات الانتاج ولتجهيزات اضافية أقل . بيد أنه لايجوز أخذ هذه القاعدة دائماً على إطلاقها حيث أنه قد يحدث في بعض الاحيان أن تجعل متطلبات محددته لتكنولوجيا معينة أكثر ميزة من هذه الناحية .

كذلك فإن الاتفاق الاستثماري ن ١، ن ٢ يعطى العمل فضلاً عن الفائدة على الوسائل المتجمعة خلال فترة التشييد . وغنى عن البيان أن فترة تشييد وحدة انتاجية أصغر تكون عادة أقصر منها لاخرى أكبر بحيث يمكن بفضل ذلك أن يتبدىء تشغيل الأولى في وقت أكثر تبكيراً .

ومن ثم فإنه ينبغي أن نأخذ في حسابنا للاستثمار الامثل هذه الحقيقة الخاصة بأن الوحدات الانتاجية الأصغر تبدأ انتاجها قبل الأكبر . والطريقة التي نأخذ بها هذه الحقيقة في الحساب تتمثل في صورة الفائدة على السوارد الاستثمارية التي لم توضع بعد موضع الاستغلال .

وبالنظر إلى أهمية هذه النقطة فالتا نرى الاشارة إلى كيفية الاختيار بين متغيرين يتضمنان قترتي تشييد مختلفتين .

ويمكن الاعتماد في هذا الصدد على مقياسين اقتصاديين هامين .

ويحصل المقياس الاول في تأثير اختزال فترة التشييد على الدخل القومي . ويرى مستلافسكي محاولة استخراج النسبة بين الموارد المبيعة المحررة بواسطة متغير معين وبين

الزيادة في الدخل القومى . وينصرف القياس الحقيقى فى هذه الحالة الى مدى تأثير الدخل القومى بالزيادة فى الانتاجية الاجتماعية للعمل المرتبطة بالاستثمارات المتاحة باختزال فترة التشييد .

أما المقياس الاقتصادى الثانى فيذهب الى إن اختزال فترة التشييد قد يؤدى الى تكاليف إضافية أو الى الخط من كفاءة الاستثمارات .

وفى حالة ترمب تكاليف إضافية بسبب اختزال فترة التشييد فإن البحث ينصرف الى الكشف عن الميزة الاقتصادية الحقيقية المستفادة من الاختزال . وتتمثل هذه الميزة فى أنه يمكن بدء العمل مبكراً بسبب فترة التشييد الأقصر وأنه يتسنى التصرف فى الموارد التى كان يحتمل أن تتجمد فى عملية التشييد .

وإذ كان للتخير لا يؤدى الى تكاليف إضافية ولكن الى حط من كفاءة الاستثمار ومثاليته فإن الاختيار بين متخيرين يؤدى أولهما الى فترة تشييد أطول والثانى الى فترة أقصر يتحدد من جهة بالوفر فى العمل على مستوى الاقتصاد كله والناسج من استخدام الموارد المهررة مؤقتاً من استخدام ناشئء عن التخير الثانى وبقصور الكفاية الناشئء عن استخدام ذلك للتخير .

ويثير موضوع الاختيار بين فترتى التشييد الأطول والأقصر وما يعقبه من مرور الوقت على انتاجية العمل المسألة التى ناقشها الكتاب السوفيت وأسموها «تأثير عامل الوقت» . وهذه المسألة قريبة من تلك التى تشتجر عند اختلاف فترة التشييد مما نحن بصدد علاجه .

ويمكن أن تصور هذه للمشكلة فى الاختيار بين متخيرين يعقبان نفس الناتج أو الخدمة أولهما ينطبق على الكفاية الانتاجية المحتاج إليها فى الوقت الراهن بينما ينطوى الثانى على كفاية انتاجية أعلى مما هو مطلب وذلك بفرض أن اتفاق العمل المطلوب فى التخير الثانى يقل عن إجمالى ما يبدل من عمل لو ابتدأنا بتطبيق التخير الأول ثم زيدت الكفاية

الاتاجية بوضع استثمارات إضافية بعد عدة سنوات وأيضاً على فرض إمكان التنبؤ بأنه خلال فترة محدودة سوف يحتاج الى الكفاية الاضافية من التنوير الثانى .

ونمثل لذلك بالاختيار بين تشييد مؤسستين كهربائيتين : الأولى بتكلف تشييدها ٥٠ مليوناً من الجنيهات ثم بعد خمس سنوات مؤسسة أخرى بنفس الطاقة بتكلف ٤٠ مليوناً وكلتا هما تولد تياراً كهربائياً لتكلفة الوحدة فيه ١٠٠ وبين تشييد مؤسسة واحدة طاقتها ضعف الأولى بتكلف ٨٠ مليوناً وتعطى تياراً كهربائياً لتكلفة الوحدة فيه ٩٠ .

ويكون الحل في هذه الحالة ان الوفّر في العمل للتحقق بواسطة الاستثمارات التى كانت يمكن اقامتها بالثلاثين مليوناً والمتروكة متاحة خمس سنوات لطرح منها الحسارة التى تتحقق بسبب انتاج الكهرباء بتكلفة اعلى وذلك بضرب الفرق بين تكلفة الوحدة (٩٠ - ٨٠) في عدد الوحدات المنتجة إبان قيام المؤسستين فإذا اسفر هذا الطرح عن زيادة الوفّر في العمل للتحقق بالتنوير الاول عن الفرق بين التكاليفين للتشييد فإن للتنوير الاول يكون هو الامثل .

ويجدر بنا أن نشير سريماً في هذا الصدد إلى موضوع سيولة عوامل الانتاج لما تشكله من أهمية لاختيار المشروعات الاستثمارية الثلى .

ووجه ذلك أنه اذا ما زادت هذه السيولة امكن أن يستبدل بالآلات والتجهيزات القائمة غيرها الامر الذى يساعد على التجميل بمعدل التقدم التكنولوجى دون ما الحاق ضرر بالاقتصاد القومى .

هذا فضلاً عن أن سيولة عوامل الإنتاج تسهم في تصحيح الاستخدام غير المثالى وتعاون على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية حيث أن وجود واستخدام متغيرات اتاجية معينة في فرع إنتاجى دون أن تحقق أقصى إنتاجية للعمل وأكبر ميزة اقتصادية يعنى حرمان قطاعات أخرى من تلك الموارد الاستثمارية فضلاً عن أنه يتضمن تجميدها من وجهة نظر تقدم التكنيك والاتاجية أو بسبب عدم كفايتها لاشباع الحاجات الاقتصادية .

والشكلة التباسية التي نريد مناقشتها بعد ذلك هي متغير التقدم الكنيكي واختيار بين طرق الحساب الخاصة به .

وقضل في هذا الصدد أن نجرى تحليلنا على عملية استثمارية وحيدة بحيث يمكن التركيز على طرق التباس . ويهدف هذا التحليل في نهاية المطاف الى استنباط الامر المحتمل على معدل التقدم الكنيكي للمفاضلة بين مختلف طرق حساب العائد الامر الذي يدعو الى أن نتخذ خطوتين جديدتين اولاهما أننا سنواجه بعكس ما تقدم رغبة المنظم في إجراء تجديدات لتجهيزاته الثابتة . ولسوف نقتصر على التجديد البحت البسيط لآلة جديدة من نوع مماثل محاولين استقصاء ذلك التعديل على شروط مثالية الاستثمار .

أما الخطوة الثانية فتصرف إلى محاولة بحث التغيرات التي يمكن أن تحدث اذا ما اقترن التجديد بتقدم تكنيكي أكثر فاعلية وإنتاجية .

فاذا كان المنظم يرغب في استثمار رأس ماله خلال فترة طويلة وتجديد تجهيزاته بمجرد أن تصبح غير مجدية إقتصاديا فائنا يمكن أن نميز من الناحية النظرية بين حالتين ممكنتين — الأولى أن يقصد تنفيذ الاستثمار تجديد تجهيزاته عدد مرات نهائي . والثانية أن يكون عدد مرات التجديد غير نهائي آلة وحيدة وآلة توضع موضع الاحلال .

ويمكن القول بأن فترة الاستئلال الضرورية للحصول على ربح تكون مختلفة مع تطبيق معيار مماثل تبما لما اذا كنا نقدر سلسة نهائية أو غير نهائية للاستثمارات ولا تتغير الفترة المثلل للاستئلال في حالة سلسة نهائية للاستثمار تبما لطول هذه السلسلة فقط ولكنها تختلف أيضا في سلسة ذات طول معين وفقا لترتيب العنصر العبر في السلسلة . والتكاليف الواجب أخذها في الاعتبار عند دراسة مادة واجب احلالها في نهاية فترة الاستئلال تتضمن مصروفات الاستئلال بالإضافة الى تكلفه الاستخدام عددة تمديدأ تاما . واذا مددنا بوحدة زمنية فترة استئلال السلع الرأس مالية المقدر أن يستبدل بها سلعة أخرى فانه يجب أن تؤخر بوحدة زمنية ظهور الأرباح الاجمالية الممكن تحقيقها بواسطة الآلة المقدر احلالها . واذا ما أجرينا حسابنا مدخلين فيه عنصر الزمن باستقطاع خصم على

الأرباح المستقلة فإن التأخير المذكور يمثل تكلفة للاستخدام ناجمة عن إمتداد خدمة
العنصر الأول الرأس مالى .

ويمكن القول بصفة عامة بأنه فى سلسلة محدودة مطاوع فترة الاستئصال كلما
انتقلنا من آلة الى مايلها حتى نصل الى مدة الآلة غير المحدودة عند نهاية السلسلة .
ويلاحظ أن طول السلسلة أو فترة الاستئثار لا تعتبر متغيرة حال ما تأخذ قيمة غير نهائية .
ويحتفى أثر ترتيب الآلة على فترة استئصالها عند ما تأخذ سلسلة الاستئثار الى ما لا نهاية .

والمشكلة التالية تمثل فى قياس الربحية القصوى للمشروع الامثل . ونرى أن نشر
بادئ ذى بدء الى أن جملة الربح الممكن تحقيقها عند سائمة الاستئثار تعتمد على عديد
من العوامل . ومن الاوفق أن تجرى فى هذا الصدد دراسة مفصلة للمراحل التابعة
للعلمية الاستئارية وما يدخل فى التنفيذ من عناصر مختلفة .

ولنفرض أن س هى التكلفة الأولية للاستئثار متضمنة ثمن شراء وتقل التجهيزات
ومصروفات التشييدات الأولية . ومن المعلوم أنه عند بداية التشغيل يقتضى الأمر استئصال
مختلف عوامل الانتاج اللازمة وخدمات العمل فى المواد الأولية والطاقة الضرورية .

ولنفرض أن ك هى مقدار عوامل الانتاج المستله خلال كل وحدة زمنية و طول
العمر الكلى للمقدور للاحتفاظ بفاعلية التجهيزات الثابتة . وإذا كانت ت هى وحدة
الزمن الاساسية فانها تتبع بوحدات أخرى ت ١ ت ٢ ت ٣ . كذلك فانه اذا كانت أ هى
المدة الكلية لاستئصال التجهيزات فانها تكون مشتملة على عدد متغير من الوحدات
الزمنية المؤلفة لمدة الاستئصال .

ومن ثم فان

$$١١ = أ ر ت = ٢ = ٢ ت م$$

ولنفرض أيضاً أن ل رمز لاثان عوامل الانتاج وأن وترمز الى مصروفات

الاستئلال لوحدة الزمن وانها تتطابق مع التكاليف التنيرة باستثناء التصحيحات التالى ذكرها . وهى كذلك تعتبر دالة لمقادير العوامل المستغلة ولائمانها وللزمن المنقضى .

أى أن :

$$وت = د(ك ، ل ، ت)$$

وغنى عن البيان أن النظم يبيع ما يحصل عليه من انتاج ناجم عن استغلاله للالات فى كل وحدة زمنية .

وإذا كانت له هى كمية الانتاج المباع فى وحدة زمنية ول هى ثمن يبعه فى السوق و ر هى المقبوضات التى يحصل عليها النظم عن وحدة زمنية فانها تمثل دالات للمقادير المنتجة ولثمن البيع وللزمن المنقضى والذى يمكن أن يؤثر على حجم الانتاج والثمن .

$$أى أن رت = د(ل ، ك ، ت)$$

وإذا ما شاء النظم أن يحدد التجهيزات المستهلكة خلال العملية الانتاجية أو التى صارت نمطا قديما بمد مدة من الاستخدام فانه يعمد إلى تقدير مبلغ الاساله فى السوق .

وعلى فرض أن ز هى القيمة التبقية للتجهيزات عند عرضها للبيع فان مقدارها يتوقف على حالة الآلة المرتبطة بطول وبدرجة (حجم الانتاج ك بوحدة الزمن) وباستخدامها .

$$أى أن ز = د(ك ، ت)$$

والنظم حينما يقصد إلى حساب ربحه ينظر إلى نهاية العملية وذلك لاجل تحديد عمر استئلال مادة لم يقمها بعد أو إذا ما كان يحاول التعرف خلال العملية الانتاجية على فرض إحلال تجهيزات مازالت مستخدمة فانه لسيا تكون جميع عناصر الحساب قابلة للمقارنة فيما بينها يتوجب حساب القيمة الحالية لجميع الإيرادات والمصروفات المستقبلية . ويمكن التوصل إلى ذلك بطريقة الخصم وأسعار مختلفة تبعاً لطريقة التبقى .

هذا مع ملاحظة أننا لم نشر بعد إلى جميع التنيرات والملاقات الممكنة . فمثلا إذا كان المشروع يشتري عوامل انتاجية من سوق حيث الطلب غير تنافسى تماما أو كانت يبيع

منتجاته في سوق تشتمل فيه مركز احتكاري نبي فانه يجب تحديد العلاقات الوضعية التي تتوالد على التوالي ل ك . وبالمثل اذا كان للشروع يفترض رأس المال الذي تتطلبه العملية الانتاجية أو كانت التكلفة الفعلية لرأس المال التي يمكنها الحصول عليها — سعر الفائدة السوقى — يعتمد على المبلغ المقرض فانه يجب إقامة رابطة بين التكلفة الأولية للاستثمار وبين سعر الرسملة المستخدم في الحساب .

ونصل الآن إلى الصورة العامة لتعظيم الربح فنشير الى أن هناك فكرتين هامتين في هذا الصدد — أولاهما :

(١) المبلغ الكلى للارباح الصافية .

(٢) السعر الداخلى للمائد .

ونحاول ترجمة الفكرتين النوه عنها في صورة علاقات وظيفية :

أولا — المبلغ الكلى للارباح الصافية = يمكن أن توضح البرزة المرتتبة من الاستثمار في الصياغة التالية وذلك في حالة عملية متضمنة لسلم معمرة .

$$R = E - F - L \text{ صفر}$$

حيث أن د ترمز إلى المبلغ الاجمالى للارباح الصافية وأن ع ف ت ترمز إلى مبلغ الأرباح الإجمالية بوحدات الزمن خلال مدة الاستثمار محصورة عند أول عملية بواسطة السعر ف الذى يمثل سعر الفائدة للسوق وتكون ل صفر هى التكلفة الأولية للاستثمار .

ومن ثم تصبح الصياغة الأخيرة كما يلى :

$$R \text{ أصغر } [D (ك، ل، ت) - W (ك، ل، ت، ا)] + Z (ا) - F - L \text{ صفر } S$$

هذا وتجدر الاشارة الى أن حساب ربحية الاستثمارات المعيشية تعرض إلى نوعين

من التقديرات — أولها عملي ينصرف إلى ما يتضمنه من فترة زمنية طويلة نسبياً الأمر الذى يستوجب أن نأخذ فى الحساب البعد الزمنى للعناصر المدروسة . ولا يمكن إضافة أو مقارنه الإيرادات والتكاليف الناجمة خلال تلك المدة الا إذا ردت إلى لحظة زمنية محددة مثل الزمن الذى وضع فيه الاستثمار موضع التشفيل .

أما النوع الثانى فيرجع إلى أنه إذا كانت تكاليف العوامل الثنيرة للإنتاج قابله للتجزئه بطبيعتها بحيث أن كلامها يمكن أن تبأشر بوحدة من الزمن خلال حياة الاستثمار مع عدم وجود تكلفة عوامل ثابتة للتجهيزات وغيرها فإن قيمتها السوقية ينخفض بطريقة غير منتظمة كما أن أنتاجيتها لا تفسر سيرا موحداً بحيث لا يمكن حساب جزء محدد من تكلفتها بوحدة من الوقت أو نسبة إلى نأج خاص .

وجدير بالذكر فى هذا الصدد ما يذهب إليه ف ولوتزمن أن النظريات التقليدية والمأرغالية عن تحديد الثمن وحجم الإنتاج لا تأخذ هذه الصعوبات فى حسابها . غير أن هذا التحليل التقليدى ينطبق على مشكلة تعظيم الربح فى الأجل الطويل والذى يكون من الطول بحيث يسمح بإمكان طلب وإقامة تجهيزات ثابتة جديدة .

ولقد ذهب F. and V. Lurg G. A. D Prein reiche إلى إبتداع طريقة لحساب الربح تتجنب أمأال التحليل التقليدى وتتحصل هذه الطريقة فى تقدير جملة الأرباح الصافية المسنقة للاستثمار . ويتمثل هذا الحساب فى أن جملة الأرباح الصافية للاستثمار تنتج عن مقارنة للقيمة الحالية للأرباح الإجمالية المتحققة فى نشاط ناجم عن التجهيزات وتكاليها الأولية . ويستأزم التوصل إلى الفرق بين هذين البأئين أجراء سلسلة من التقديرات لكل من وحدات الزمن المكونة لطول الاستثمار بحيث تحسب الإيرادات والتكاليف المحدية بالنسبة إلى الزمن وعلى النحو الذى يمكن التنبؤ به . ويلاحظ أن الربح الإجمالى الحاصل بمقارنة هأئين القيمتين يكون معادلاً لمفهوم شبه الربح عند مارشال .

ونمة طريقة أخرى لقياس الربح تتمثل فى السعر الداخلى للمأدد . وهو يتطابق مع

سعر الربح الإجمالي بالنسبة إلى رأس المال موضع البحث . والسعر الداخلى للعائد يمكن أن يكون سعرا متوسطا او حديا . والأول هو سعر الرسملة الذى اذا ماطبق على مبلغ الربح الإجمالي يعطى قيمته الحالية مساوية للتكلفة الأولية للاستثمار . أما الثانى فيتمثل فى سعر الرسملة الذى تكون قيمته مثله ربعا اجماليا يمكن حسابه بوحدة إضافية لرأس المال المستثمر يساوى تكلفة هذه الوحدة .

ولقد أورد شنيدر طريقة خاصة تعرف بطريقة « القيمة فى السوق » .

ويرى شنيدر ان طريقته تؤثر على المظهر الرسمى لتجميع الأرباح الصافية ولكنها ترجع إلى حساب الأسعار الداخلية للعائد .

وهو يميز بين طائفتين من وسائل حساب العائد على هذا النحو :

الطائفة الأولى هى قيمة رأس المال التى نراها معادلة لجملة الأرباح الصافية والطائفة الثانية هى السعر الداخلى للفائدة المائل للسعر الداخلى للعائد .

ويرى شنيدر أن العملية الاستثمارية يمكن أن تتحلل خلال الزمن الى سلسلتين من النفقات والارادات وذلك من وجهة نظر الشروع . وإذا ما رسملنا فى لحظة معينة ت الجملة الجبرية للمصروفات والارادات التى تتبقى فاننا نحصل على القيمة الحالية لرأس المال فى اللحظة ت للاستثمار . ويمكن اختيار هذه اللحظة فى أول حياة الاستثمار حيث يكون الاتفاق على التجهيزات الرأس مالية .

ويشارك H. Denis فى هذا الضار وبما يقدمه عن سعر الربح على رأس المال الحقيقى . وعنده أن السعر الصافى للربح بالنسبة الى رأس المال الحقيقى هو النسبة بين رأس المال وبين جملة الأرباح التى تعود عليه فى جملة النافع . ويمكن أن نستنبط من الجملة السكلية للنافع الإجمالية مقدار القوائد الواجب الدفع لدائى الشروع . ويستقطع الجزء المفترض من الجملة السكلية لرأس المال .

فاذا ما كانت ب ترمز الى النافع الإجمالية ، غ ترمز الى العائد الواجب الدفع ، ك

ترمز إلى رأس المال الكلى ، م ترمز إلى رأس المال المفترض . فيكون السعر المذكور هو :

$$\frac{\text{ب} - \text{ع}}{\text{ك} - \text{م}}$$

ويلاحظ أنه في الصياغة المستخدمة آنفا إذا ما كانت القيمة الحالية لمبلغ الربح الاجمالى = ع والجملة السكالية للاستثمار الابتدائى = ل صفر والجزء المقترض من المبلغ الاجمالى يساوى ل صفر والقيمة الحالية للفوائد الواجبة الدفع على ل صفر أ خلال طول مدة استغلال التجهيزات = ى فان السعر يتمثل فى :

$$\frac{\text{ع} - \text{ى}}{\text{ل صفر} - \text{ل صفر أ}}$$

ويطلق دينس على السعر المذكور على هذا النحو اسم السعر الصافى .

ويعتبر سعر الفائدة من أهم الوسائل المساعدة على حساب الربحية طوال حياة المشروع على الرغم من احتمال عدم التوازن بين الدخل والانفاق المستويين المحسبين خلال نفس الفترة الزمنية . ويمثل معدل الفائدة على هذا النحو الربحية الإجمالية لرأس المال بحيث يمكن التوصل إلى صافى الربحية باستقطاع سعر السوق .

وتقوم نسبة المعادلة العامة على ثلاث متغيرات هى :

(١) سعر الفائدة .

(٢) رأس المال الابتدائى .

(٣) القيمة التبادلية السنوية لرأس المال الابتدائى :

وتتمثل الصياغة العامة على النحو التالى :

$$\text{ف ج ع (القيمة الحسابية للنصر)} = \frac{\text{د ق ج ع (قيمة إحلال النضر)}}{\text{م}}$$

حيث ترمز د إلى دالة رأس المال رد • م إلى قيمة سنوية مماثلة .

ولاجل حساب د بمعلومية د م يتوجب أن نحسب مقدما القيمة الحالية للنصر وقيمة احلاله ثم نبحث في الجدول عن مختلف قيم العناصر عند مختلف معدلات الفائدة توصلنا إلى أقرب قيم لتلك المحسوبة في الصناعة .

وإذا أدعنا القيمتين نستخرج د والتي تساعد بدورها على استنباط التعادل بين م ر ويعتمد في هذه الحالة على القيمة الحالية للنصر وعلى قيمة احلاله .

وتوضيحا لذلك نفترض أن الاستثمار الأولي في مشروع عشري هو ١٠٠٠٠٠ جنيهها وأن الدخل السنوي هو ٢٠٠٠٠ وأن للصروفات بعد استبعاد الاستهلاك والفائدة هي ١٩٠٠٠ جنيهها . وباعتبار أن الفرق بين الدخل والاتفاق السنوي هو صافي الدخل فإن العائد الصافي على الاستثمار الأولي يسكون في هذه الحالة ١٠٠٠ جنيهها سنويا .

وتصبح المشكلة القائمة منحصرة في حساب سعر الفائدة د بمعادلة ٢٠ عاما بالف جنيه سنويا وباستثمار ابتدائي مبلغه ١٠٠٠٠٠٠ جنيهها .

ومن حيث أن م تعادل ١٠٠٠ ، ر ١٠٠٠٠٠٠ جنيهها فإن القيمة الحالية للنصر الاتجاعي وكذلك قيمة احلاله تصبحان ١٠ ، ١٠٠ على التوالي . وتكون القيمة الحالية للنصر لمدة ٢٠ سنة بفائدة ٧٪ تساوي ١٠٥٩٤ وبفائدة ٨٪ هي ٩٨١٨ وتكون د بالادماج ٧,٧٦٪ .

وبلاحظ أن الحساب يسكون سهلا عند ما نفترض تماثل أرقام الدخل والاتفاق السنوية فإذا ما اختلفت هذه صارت صياغة المعادلة لسلاسل زمنية موحدة غير ممكنة التطبيق وتعين حساب سعر الفائدة عن التعادل باستخدام المدفوعات الفردية للقيمة الحالية للعوامل .

وآية ذلك أنه إذا كانت الأرباح السنوية متغيرة وأخذ رأس المال للتداول في الحساب أمكن استخدام طريقة معادلة الأرباح بالاصول الثابتة .

وتقدر القيمة الحالية في هذه الحالة لكل من القسّم السنوية المتحققة من الفرق بين ما نسميه صافي العائد والفائدة على رأس المال الدائر . ويقارن الاجمالى بمقدار الاستثمار الاولى كما يتحدد سعر الفائدة الذى يتساوى عنده هذا الاجمالى مع الاستثمار الثابت بتقديرات متابعة عن الادماج .

نفرض أن البيانات على النحو التالى :

الاستثمار الثابت القابل للتجديد (ب)	٣٤٠٠
رأس المال الدائر (ر)	٢٠٠٠
المسعر الاتاجى (ن)	٥ سنوات
(١٠٠٠ في السنة الاولى ٨٠٠ في الثانية ٩٠٠ في الثالثة ١٠٠٠ في الرابعة ١١٠٠ في الخامسة)	
صافي الدخل السنوى (م)	

هذا مع ملاحظة عدم استطاع الاستهلاك أو الفائدة من الارباح المذكورة واذا ما ج سبنا سعر الفائدة على القيمة المحسوبة عن ر تكون :

النسبة المئوية لسعر الفائدة	القيمة المحسوبة عن
٦	٣٥١٩
٨	٣١٧١
١٠	٢٨٥٤

ومن ثم فإن سعر الفائدة الذى يجعل القيمة المحسوبة لرأس المال مساوية للاستثمار الثابت القابل للتجديد (أى ٣٤٠٠) يكون بين ٦ ٪ و ٨ ٪ سنويا .

وأيا ما كان حديثنا عن كيفية قياس الربح فإنه لا ينبغي أن يصرفنا عن موضوعنا الاصلى الذى هو أداة له ولتعلق بالمشروع الاستثمارى الامثل .

والتارىء يذكر ما ذهبنا اليه فى صدر هذا البحث من ان هذه المثالية تنصرف فى معظم الاحوال الى تعظيم الربح .

وبالنظر إلى أن الأصول هي الأدوات التي إذا ما استخدمت استخدما مؤلفا مع عوامل الانتاج تدر ربحا فان قضية تعظيم الربح تتأصل إلى ما يأتي :

أولا — تقدير حجم الأصول الواجب استخدامها .

ثانياً — اختيار أنواع هذه الأصول .

ثالثاً — كيفية تمويل الأصول للنوء عنها .

ومن ثم فانه يمكن القول بأن المؤسسة تجابه في هذا الصدد ثلاثة أنواع من المشاكل يبانها التالي :

١ — مشكلة التوسع الخاصة بزيادة القيمة الكلية عن طريق تمويل إضافي .

٢ — مشكلة التركيب الراجعة إلى البحث عن الاشكال التي تستحدث وتستخدم المؤسسة فيها مواردها الكلية .

٣ — مشكلة التمويل وهي الموارد الكلية .

ويمكن القول بأنه إذا ما كانت جملة الموارد الكلية معطاء بمعنى أنه لا توجد مشكلة توسعية وهي فرض أنه قد تم الاسهام في جميع رأس المال بحيث تواجد مشكلة تمويلية فانه تبقى بعد ذلك مهمة اتخاذ القرارات بشأن أنواع الأصول ونسبها بعضها إلى البعض الآخر مما يقال له مشكلة التركيب .

وتكون العلاقات السمرية بين مختلف أنواع الأصول في أي وقت بحيث أن الصورة التي يشمل فيها حجم معين من هذه الأصول تؤدي إلى أن القيمة السوقية الكلية لجملة أصول المؤسسة تبقى ثابتة لا تتغير . ومن ثم فان القيمة السوقية لا تصلح معيارا نافعا لاختيار تركيب معين للاصول .

وبالنظر إلى أن ادارة المؤسسة تجري تقديرات عن المستقبل فان كل تنظيم للاصول أو خطة للعمل تمكس توقعات عن الأرباح للرقبة مما يدخل في مجال التمويل الشخصي .

ومن ثم فإنه إذا ما أرادت المؤسسة تعظيم أرباحها كان عليها أن تختار تركيب الأصول الذي يتضمن أكبر قيمة شخصية يمكنه من وجهة نظر الإدارة . ويلاحظ أن أية وجهة نظر واقعية لتعظيم الربح بهذا المعنى تتضمن اعتبارات معقدة طويلة الأجل بمعنى أن المؤسسة حياتها مستمرة مديدة لا يمكنها النظر في أمر تعظيمها خلال سنة مثلاً وذلك بسبب أن أرباح فترة معينة تنصل اتصالاً وثيقاً بأرباح الفترات التالية . بيد أنه يتوجب الأخذ في الاعتبار أن الأجل الطويل ليس سرمدياً بمعنى أن الأنشطة المحددة للمؤسسة لا يمكن تصويرها عن مستقبل غير محدود مادام أمره غير معلوم .

وإذا ما توافر الكمال النسبي للأسواق فإن القيمة السوقية لمجلة الأصول لا تتأثر بتبديل تركيب معين بآخر . ويكون الاختيار في هذه الحالة بين البدائل الاستثمارية قائماً على أساس القيم الشخصية . وتمثل الزيادة في القيمة السوقية للمؤسسة ككل عن القيمة السوقية لأسولها في الربحية الموضوعية المتوقعة .

أما زيادة القيمة الشخصية عن القيمة السوقية الكلية لسائر الأصول فتعرف بالربحية الشخصية المتوقعة . ويمكن أن نرتب على ذلك ما يأتي :

(١) يجب أن تزيد الربحية الشخصية المتوقعة عن الربحية الموضوعية المتوقعة حتى لا تنفیر ملكية للمؤسسة .

(٢) يتوجب أن تكون الربحية الشخصية إيجابية حتى لا نخرج المؤسسة من السوق .

(٣) أنه في حالة موارد إنتاجية معطاء يقتضى الأمر أن تختار المؤسسة الخطة التي تكون قيمتها الشخصية وبالتالي وربحياتها الشخصية أعلى ما يمكن .

(٤) إذا قُيِّض للمؤسسة أن تقترض بسعر الفائدة المستهدف وكانت الموارد غير محدودة فإن الخطة الأكثر ربحية تكون الخطة المثلى .

ويتضح لنا من ذلك أن (٣) حالة خاصة بالنسبة إلى (٤) .

ومن ثم فإن تنظيم الربحية الشخصية المتوقعة هو المقياس العام للاختيار بين البدائل الاستثمارية .

كذلك فإنه عند ما تكون القيمة السوقية لمجموعة أصول المؤسسة معطاه فإن التنظيم يختار ذلك التأليف بين الأصول ذا القيمة الشخصية العظمى وبالتالي الربحية الشخصية المتوقعة العظمى .

وبضيف إلى ما تقدم أن الكتاب قد ترددوا فيها يتماهى باختيار، متغير التعظيم ممثلينه تارة في جملة رأس المال الأولى للاستثمر وتارة أخرى في ثمن بيع المنتجات المصنعة وثالثة في مدة استغلال التجهيزات الثابتة .

ولقد كان المنير الأخير أكثر شيوعاً في كتابات الكتاب أمثال برين ريس وكابلان وشيدر مما بدعونا إلى التركيز عليه لاسيما وقد أخذنا منه بطرف سابقاً .

ونفضل أن نجري تحليلنا في هذا اللقاع على عملية وحيدة للاستثمار بحيث يمكن التركيز على طرق القياس . ويهدف هذا التحليل في نهاية المطاف إلى استنباط الأثر المحتمل على معدل التقدم التكنيكي للمفاضلة بين مختلف طرق حساب العائد .

وإذا كان المنظم يرغب في استثمار رأس ماله خلال فترة طويلة وتجديد تجهيزاته بمجرد أن تصبح غير مجدية اقتصادياً فالتنا يمكن أن نميز من الناحية النظرية بين حالتين ممكنتين :—

الأولى أن يقصد منفذ الاستثمار إلى تجديد تجهيزاته عدداً محدوداً من المرات ؛ والثانية أن يكون ذلك العدد غير نهائي :

ويمكن القول بأن فترة الاستغلال الضرورية للحصول على ربح تكون مختلفة مع تطبيق مقياس بمائتين لما إذا كنا نقدر سلسلة نهائية أو غير نهائية للاستثمارات . ولاتنبر الفترة المثلى للاستغلال في حالة سلسلة نهائية للاستثمار تبعاً لطول هذه السلسلة فقط ولكنها تختلف أيضاً في سلسلة ذات طول معين تبعاً لتركيب العنصر المتبر في السلسلة .

والتكاليف الواجب أخذها في الاعتبار عند دراسة أصل واجب احلاله في نهايه فترة الاستغلال تتضمن مصروفات الاستغلال بالإضافة إلى تكلفة الاستخدام محددة تحديدا تاما :

وإذا ما مددنا بوحدة زمنية فترة استغلال سلعة رأس مالية يقدّر أن تستبدل بها سلعة أخرى توجب أن تؤخر بوحدة زمنية ظهور الأرباح الاجمالية الممكن تحقيقها بواسطتها . وإذا ما اجرينا حسابا مدخلين فيه عنصر الزمن باستقطاع خصم على الأرباح المستقبلية فإن التأخير المذكور يمثل تكلفة للاستخدام ناجمة عن امتداد خدمة العنصر الأول الرأس مالى .

ويمكن القول بصفة عامة بأنه في سلسلة محدودة معطاة تتطاول فترة الاستغلال كلما اتقلنا من آلة ما يليها حتى نصل الى مدة الآلة غير المحدودة عند نهاية السلسلة .

ويلاحظ أن طول السلسلة (فترة الاستثمار) لا تعتبر متغيرة عندما تأخذ قيمة غير نهاية . ويحتئى أثر ترتيب الآلة على فترة استغلالها عندما تمتد سلسلة الاستثمار إلى ما لا نهاية .

أما بالنسبة الى وظائف تعظيم الربح في حالة سلسلة غير محدودة من الاستثمار فانتا يمكن أن تقيم الوظيفة المطابقة لكل معيار للتنظيم على أن نأخذ كأساس الوظيفة الماثله الممكنة التطبيق لعملية استثمارية غير محدودة .

ويتعدد مقدار الأرباح الصافية لآلة وحيدة بالمعادلة الآتية :

$$ص = S \text{ أوفر } [\text{طن} - (\text{ت})] \text{ و } - \text{ف ت د ت} + \text{ز (١) و} - \\ - \text{ف ت} - \text{ل صفر}$$

ويلاحظ أن قيمة ص (الوظيفة المثلثة للأرباح الصافية) تتوقف على خصائص الآلة « ل صفر و ت » وعلى ثمن الناتج المحدد للقبوضات ط ت وتكلفة رأس المال ف وكذلك فترة استغلال التجهيزات .

ومن ثم فإذا ما مرضت حالة استثمار من الطول بحيث تتضمن تجديدًا للآلة الموظفة وبمبدأ عن فترة نشاط عناصر التجهيزات فإننا نسمي ص جملة الأرباح الصافية الناتجة عن الآلة الأولى ، ص ٢ جملة الأرباح الصافية الآيلة من الآلة الثانية المشابهة للاولى .

وبلاحظ أن قيمة كل من هاتين الجملتين تحدد تبعا لطريقة لا تختلف عما يتسبع بالنسبة الى سلع تجهيزات غير محدودة فتكتب :

ص ٢ مقومة في اللحظة التي تحمل فيها الآلة الثانية محل الاولى .

ص ١ مقومة في اللحظة ت صفر الاصلية .

ومن ثم فانه بالنسبة الى سلسلة استثمارية محدودة للوقت الاصلى يكون تابع الارباح الصافية يتوضع في الصياغة التالية :

ص ١ ، ص ١ - و - ف أ ، ص ١ - و - ٢ ف ... ص ١ - و - ن ف و

وكذلك فان جملة الارباح الصافية الناتجة عن استثمار الفترة غير النهاية يساوى

ص = ص ١ + و - ف ت + و - ٢ ف ت + ... + و - ن ف ت + ...

ويمكن تمثيل ذلك بطريقة أبسط في الصياغة التالية .

$$\frac{1}{1 - و - ف ت} \cdot ص ١ = ص$$

ويكون مقدار الارباح الصافية للسلسلة غير المحددة مساويا للقيمة الفعلية للجسمه المرحلة بسعر الفائدة في السوق لجميع الارباح الصافية المتحققة بفضل الآلات المتتابعة .

وهي تكون ثابتة من حيث الزمن نظرا لان فترة السلسلة غير محدده .

كذلك فلها تنبير كوظيفة للقيمة المحسوبة بالارباح الصافية لكل من العناصر ذات القيمة التساوية للمكونة للسلسلة غير النهائية .

هذا فضلا عن أنها باعتبارها معطاة نجد أنه بالنسبة الى الفروض السابق ابرازها يتحقق شرط التعظيم للربح الصافي عند مستوى خاص بالفترة المثلى للاستغلال لآله واحدة.

غير أن الحساب يتأثر بالحقيقة الخاصة بأن الاستثمار لا ينتهي بالسلمة موضوع الدراسة وبأن القرار الخاص بفترة استغلالها يؤثر على نشاط وعلى عائد الآلات التي تلونها .

ويمكن أن تتمثل الشروط الضرورية للفترة المثلى للاستغلال فيما يأتي :

أولاً — بالنسبة إلى جملة الأرباح الصافية « ص » فإن القيمة الفعلية لمقدار الأرباح الصافية تعظم عن فترة الاستغلال للتجهيزات موضوع الدراسة بحيث أن جملة الإيرادات الحدية تكون مساوية من حيث الزمن للتكاليف السكلية الحدية .

ثانياً — وفيما يتعلق بالتكاليف « ل صفر » فإنها تخفص إلى الحد الأدنى لفترة إستغلال التجهيزات .

ثالثاً — يتوجب البحث عن معدل التقدم التكنولوجي الممكن الاعتماد عليه لأجل تعظيم الأرباح في مشروع استثماري أمثل . وإذا كان التقدم التكنولوجي خلال آخر خمس سنوات قد أبلى الآلة (والآلات) فهل نكون بآمن إذا تنبأنا بأن نفس المبدل للتغيير سيحقق مستقبلاً ونبنى عليه اختيار للاستثمار الأمثل ؟ وهل لجميع الآلات والتجهيزات الرأس ماليه نفس معدل التقدم التكنولوجي ؟

ويذهب الذين يجيبون بالإيجاب عن هذه الأسئلة بأن ذلك يعطى تقديرات تقريبية معقولة وبأنه عندما نحول عدم التأكد وغموض المستقبل دون التنبؤ الأكثر دقة فإن هذه التقديرات تفضل افتراض عدم تغيير تكنولوجي .

يبد أنه يمكن القول من الناحية الثانية بأن التقدم التكنولوجي يخطو سريعاً وأن التعرف على مسيرة التنمية الصناعية يكون متاحاً في أغلب الأحوال . ومن ثم فإن لأوجه لاستخدام الافتراض الخاص بأن معدلاً متوسطاً معيناً للتقدم التكنولوجي سوف يستمر لا سيما لو اتبحت بيانات أكثر تحديد ودقة . ومما يمكن من أمر فانه في حالة عدم توافر البيانات الكافية عن المستقبل فإن واضعي القرارات الاستثمارية يكونون في حـل من الخيارات بين تجاهل مشكلة التوقيت أو افتراض معدل ثابت واحد للتغيير

التكنولوجي أو إعداد سلسلة التقديرات تمكس آثار مختلف درجات الاستهلاك .

ويلاحظ أننا عندما نخطو خطوات التحليل الاستاتيكي الخاص بتقسيم الاستثمارات المتاحة حالياً إلى تحليل ديناميكي لتقدير الاستثمارات المستقبلية أيضاً فإننا ندخل في هذه الحالة قدراً كبيراً من التقيد في الحسابات . وعند ما يكون الاسقاط قائماً على أسس سليمة بما في ذلك الامكانيات الاستثمارية المستقبلية فإن ذلك يؤدي قدرتنا على التوصل إلى إجابة معقولة بالنسبة إلى موضوع وقت احلال جزء من التجهيزات المستخدمة حالياً .

ونمة مشكلة مشابهة تتصور عندما نريد إتخاذ قرار بشأن توقيت وتكرار ادخال موديلات جديدة . ويجب أن نحل جميع هذه القرارات بأن يؤخذ في الاعتبار جميع البدائل وإختيار ما يؤدي منها إلى تعظيم القيمة الحالية للتدفقات النقدية . ويكون غرضنا أحد اثنين : إما تعظيم التدفقات النقدية الإيجابية أو الحفض إلى أدنى حد التدفقات السلبية والقرارات التي تعظيم القيمة الحالية للتدفقات النقدية أخذاً في الاعتبار أن التغيرات المستقبلية تميل إلى أن تؤدي إلى تعظيم الربح خلال الزمن .

ونرى أن تقف برهة لتأمل فيما أشرنا إليه من وجوب حل جميع القرارات بحيث يؤخذ في الاعتبار جميع البدائل وإختيار ما يؤدي منها إلى تعظيم القيمة الحالية للتدفقات النقدية .

وتوجب الإشارة هنا إلى بيان كيفية حساب المصطلحات الخاصة بالتدفقات النقدية وتقدير البدائل الاستثمارية والقيمة الحالية .

أما بالنسبة إلى استخدام التوقعات النقدية في قويم المشروعات الاستثمارية المثلث فإنها تتوجب الإشارة بآدى ذى بدء إلى أن التوقعات النقدية ليست مناظرة للإرباح أو الدخل بمعنى أن التغيرات في الدخل يمكن أن تحدث بدون تغيرات مقابلة في التوقعات النقدية كما أنه يجوز أن تحتبر المؤسسة قصاً في التوقعات النقدية في نفس الوقت الذي يزيد فيه دخلها وذلك خلال فترة من الاستثمارات في التجهيزات .

ولنفرض أننا نعالج موضوع افتتاح مؤسسة جديدة وأتأنا نتوصل بعد التدقيق إلى تقدير التدفقات النقدية الصافية المتوقع حدوثها في كل فترة مستقبلية بعد أن تبدأ المؤسسة نشاطها الإنتاجي . وسوف يدلنا تقديرنا على المبالغ النقدية التي تستثمرها خلال كل فترة حال ما يتبدىء المؤسسة ومقدار النقدية المتاح بعد النفقات الضرورية والاستثمارات الإضافية في كل فترة بعد الاستهلاك التجاري . وقد يكون من الأوفق وضع خطة لبيع المؤسسة بعد خمس سنوات من بداية عملها وندخل ما نتوقع الحصول عليه منها بعد هذه الفترة كتدفق نقدي .

وقد يمكن حساب القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية باستخدام سعر خصم نسبته ١٠ ٪ . ولنفترض أن المصروفات النقدية في السنة الأولى هي ١٠٠٠٠٠٠ جنيهاً (وهذا المبلغ سوف يتفق خلال تلك الفترة فوق أية مقبوضات نقدية) . ومن ثم فإننا نجرى مقارنة ضمنية للتدفقات من تشييل المؤسسة بتدفق نقدي صغير مما نرى الحديث عن تدفقات النقدية المطلقة . أما عندما نقوم القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية مستخدمين سعر فائدة ١٠ ٪ فإننا نقارن ضمناً هذا الاستثمار بآخر يعطى عائداً ١٠ ٪ كل سنة باستمرار لكل مصروف صاف .

وقد يكون للوضع خاصاً بما إذا كنا نبدأ نوعاً من النشاط أو آخر كعمل تجزئة أو محل جملة . ويمكن أن نجرى في هذه الحالة تحليلاً مناسباً متمثلاً في تقدير التدفقات النقدية المطلقة لكل نشاط منها مع احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقابلة . ومرة أخرى فإننا نقوم في هذه الحالة بمقارنة كل من النشاطين على حدة مقابل استثمار افتراضي يمكن أن يرجع ١٠ ٪ .

ومن حيث أن القياس الافتراضي للمقارنة وأحد النشاطين فإنه تصح مقارنتها لمرة أهما يعطى قيمة حالية أعلى من التدفقات النقدية .

ويتوقف القرار النهائي من الناحية العملية على كثير من العوامل الأخرى كدرجة المخاطرة المتضمنة وعلى درجة الثقة التي نستثمرها في تقديراتنا إلى ما شا كل ذلك .

ونمة تحليل آخر يذهب إلى مقارنة كل من النشاطين بالآخر مباشرة .

وعند النظر إلى تقديرات التدفق النقدي فانه (مثلا) يمكن أن تطرح (جبريا) التدفقات النقدية لتجارة التجزئة من تلك المترتبة في فترات مناظرة لمحات الجملة .

وإذا كان الفرق إيجابيا في فترة معينة فإنه ينبىء عن مدى أفضلية التدفقات النقدية من التجارة الأولى على الثانية . وتكون في هذه الحالة حيال مقارنة للتدفقات النقدية النسبية .

وتختلف طريقة التدفقات النقدية المطلقة عن طريقة التدفقات النقدية النسبية في أنه عند استخدام الأولى وإذا كان الاستثمار المقابل قد تم قبوله وبدأ العمل فيه على قدم وساق فانا يمكننا أن نساو فترة التدفقات النقدية بتنبؤاتنا السابقة بينما أنه لا توجد سلاسل مشابهة للتدفقات النقدية يمكن مقارنتها بتقديرات التدفقات النقدية النسبية .

وإذا ما شئنا تشغيل نشاط الجملة على أساس مقارنة التدفقات النقدية النسبية وحاولنا بعد فترات قليلة مقارنة نتائجنا العملية بما تنبأنا به سلفاً لاحتجنا بالضرورة إلى معرفة الفروض التي أجريت بشأن تجارة التجزئة لإقامة هذه المقارنة . ويحدث غالبا عند تقدير الاستثمارات التي تنام في مؤسسة تعمل أنه يكون من الصعب تحديد التدفقات النقدية المطلقة التي يمكن أن تنشأ عن الاستثمار الأمر الذي يستوجب استخدام مفهوم نسبي للتدفق النقدي .

ونتقل إلى بيان تقدير البدائل الاستثمارية فنقول أن موضوع تقدير التدفقات النقدية النسبية السابق الإشارة إليه يتضمن مقارنة صريحة لبديلين اثنين .

وبالنظر إلى أن حجم التدفقات النقدية النسبية للقدرة عن إقامة استثمار معين

يتوقف على البديل الذي يستخدم كأساس للمقارنة فإن هذا يعنى أن أى استثمار يمكن أن يصور بحيث يبدو ذا قيمة جديدة بالاعتبار حالة مقارنته ببديل فاشل .

وقد يكون من المناسب أن نشير هنا إلى مشكلة تواجه كثيرا من مشروعات السكك الحديدية قديما متمثلة في هذا السؤال : هل يجب أن نحل الديزل الحديث محل القاطرات المسيرة بالاحتراق ؟

والاجابة على ذلك بأنه على فرض أن التغير لن يؤثر على إيرادات المسافرين فإن الأساس الطبيعي للمقارنة يتحصل في أن نأخذ القيمة الحالية للتدفقات الإضافية الضرورية لشراء الآلات الحديدية ناقصاً القيمة الأخيرة للقاطرات القديمة وكذلك المدخرات النقدية الناجمة عن الفرق بين تكاليف تشغيل القاطرات الجديدة مربحاً تماماً .

ولكن لو فرضنا أنه باستخدام القاطرة القديمة وكانت الإيرادات غير كافية لتغطية التكاليف الإضافية للتشغيل فإن شراء الديزل في هذه الحالة يساعد على تلطيف الخسارة ولكن لا يمكن جعل تسير القاطرات إلى عملية مربحة .

وإذا لم تتوافر امكانية لالغاء القاطرات فإن قرار شراء الديزل يكون قراراً حكيماً في حين أنه لو أمكن الالغاء لأصبح قرار الشراء غير مبرر .

ويمالج هذا الموضوع بإجراء حساب للتدفقات النقدية المطلقة المتولدة عن الديزل - أى بمقارنة التدفقات النقدية الناجمة عن القطار بقاطرة ديزل والتدفقات النقدية الناجمة عن عدم وجود قطار على الإطلاق .

ويجب أن تذكر عند استخدام التدفقات النقدية النسبية أن نأخذ في الاعتبار جميع البدائل بما في ذلك البديل الخاص بالاستمرار في العمل الجارى فعلاً أو بترك العملية كلها إذا كان ذلك ممكناً .

ويمكن القول بصفة عامة بأنه لايجوز قبول الاستثمار إلا إذا كانت التدفقات النقدية النسبية المتولدة عنه إيجابية بالمقارنة بافضل بديل تال .

ولقد يجد اللئى نفسه حىال حالة يتوافر فىها عدد من البدائل الممكنة تكون مزايها النسبية غير معلومة بعد .

ويمكن أن نستخدم فى هذه الحالة أيا من هذه الاستثمارات كقياس للمقارنة تقارن به للزاياء النسبية لكل من التقديرات التى أجريناها .

وإذا ما كانت جميع البدائل الأخرى ذات قيمة حالية سلبية مقارنة بالمقياس الآنف الذكر فإن هذا الأخير يعتبر الأعلى قيمة ما دامت التكاليف والارادات الصريحة هى المحددات . وبلا حظ أن اتخاذ مقياس المقارنة كقاعدة قد يؤدى إلى نتائج خاطئة لو استبعدنا من التحليل بعض البدائل ذات للزاياء .

ونجىء إلى حساب الاصطلاح الأخير الخاص بالقيمة الحالية لمبلغ مستقبل قنوضح أن القيمة الحالية لمائة جنيه قابلة للدفع فى عامين تتحدد بذلك المبلغ النقدى الضرورى لكىما يستثمر اليوم بسعر فائدة مركبة لاجل الحصول على مائة جنيه فى سنتين الأمر الذى يتوقف على سعر الفائدة الذى تزيده النقود والمرات التى تتراكم ويتركب بها .

وقد يطلق على هذه الطريقة اسم طريقة التدفق النقدى المخصوم . وهذه تستند إلى عنصر الزمن وما يدخله من تنيير على قيمة النقود .

وتتوصل هذه الطريقة فى التوصل إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة وذلك أولاً بالاعتداد على معدل التكلفة لرأس المال والذى يتحدد كحد أدنى لمعدل العائد على استثمار موارد مالية جديدة وثانياً بالوقوف على الاتفاق الرأس مالى الأصلى ثم تحديد علاقة بينهما .

ونجىرى للفاضلة بين المقترحات الاستثمارية باستخدام معيار القيمة الحالية وذلك على أساس الطرق التالية الذكر :

١ — طريقة عائد الاستثمار التى تتوصل فى البحث عن سعر الفائدة الذى يحصل

القيمة الحالية للمنحصلات النقدية المتوقعة من استثمار معادلة للقيمة الحالية للمصروفات النقدية المطلوبة من الاستثمار . ويمكن الوصول إلى سعر الفائدة المنشود بطريقة التجربة والخطأ .

ويوصى باتباع الطريقة التالية عند استخدام مقياس للعائد لترتيب الاستثمارات :

أولاً — ترتيب جميع الامكانيات الاستثمارية المتاحة بصورة تنازلية تبعاً لعوائدها .

ثانياً — تقبل جميع الاستثمارات التي يكون عائدتها مساوياً أو أعلى من تكلفة رأس المال المستثمر .

٢ — طريقة صافي القيمة الحالية والتي تعتبر استخداماً وتطبيقاً مباشراً لمفهوم القيمة الحالية . وهذه تحتسب تبعاً للخطوات التالية الذكر :

أولاً — يختار سعر فائدة مناسب .

ثانياً — تحتسب القيمة الحالية للمنحصلات النقدية المتوقعة من الاستثمار .

ثالثاً — تحتسب القيمة الحالية للمصروفات النقدية التي يتطلبها الاستثمار .

ومن ثم تكون القيمة الحالية للمنحصلات ناقصاً القيمة الحالية للمصروفات هي صافي القيمة الحالية للاستثمار .

وتؤدي طريقة القيمة الحالية إلى ترتيب الاستثمارات على النحو الصحيح بنفس النظر عن أى سعر فائدة يستخدم لحساب القيمة الحالية .

ويمكن استخدام طريقة العائد على نحو تؤدي إلى نفس النتائج كطريقة القيمة الحالية بيد أنه يلاحظ أن الطريقة الأولى يفرض على توصيات أقل صحة ودقة بالنسبة إلى الاستثمارات المأمنة فيما بينها عن طريقة القيمة الحالية نظراً لأنها تفضل التدفقات النقدية الإضافية .

وآية ذلك أننا إذا ما كنا بجدد البحث عن الاستثمار الأمثل وكان الاستثمار (أ) متطلبا نفقات مبلتها ١٠٠٠٠ جنيا في هذه السنة ويتوقع أن تبلغ متحصلاته النقدية ١٢٠٠٠ جنيا في السنة التالية وكان الاستثمار (ب) محتاجا إلى نفقات قدرها ١٥٠٠٠ جنيا في هذه السنة بينما تبلغ متحصلاته النقدية ١٧٠٠٠ جنيا في العام اللاحق .

أى أن عائد (أ) ٢٠ ٪ وعائد (ب) ١٨ ٪ فانه يمكن القول بأن (أ) هو الاستثمار الأمثل باعتبار أنه كلما زاد العائد كان الاستثمار أفضل .

يبد أننا عند ما تقتصر على تأخذ الاستثمار نكون قد أهملنا في حسابنا عنصرا مهما يمثل في الحجم .

ومن ثم فانه يتضح أن الفرق الهام بين الاستثمارين أ ، ب يرجع إلى أن ب محتاج إلى نفقات إضافية قدرها ٥٠٠٠ جنيا وأنه يقدم متحصلات نقدية اضافية تبلغ ٥٧٠٠ جنيا .

ويكون عائد الاستثمار الإضافي هو ١٤ ٪ الأمر الذى يستأهل النظر من جانب المشروع الذى يدفع سعر فائدة ١٠ ٪ مقابل الحصول على الموارد المالية الإضافية من سوق رأس المال .

وقد يكون الاستثمار أن المانع فيما بينهما ذوى عوائد مختلفة ولكنهما يحتاجان على السواء لنفس المصروفات الابتدائية .

وتختلف هذه الحالة عن تلك السابق شرحها بالنظر إلى أنه لا توجد استثمارات إضافية .

ولنفرض أن هناك استثمارين مانعين فيما بينهما (كما يصورها الجدوالتالى)
تقدرهما مؤسسة تكلفة رأس مالها ٥ ٪ ولنفرض أن عائد الاستثمار ٢٠ ٪ بينما أن عائد ل ٢٥ ٪ غير أننا إذا ما حسبنا القيمة الحالية لكل منها عند نسبة ٥ ٪
لائينا الترتيب عكسياً بحيث تكون القيمة الحالية للاستثمار ل دونها للآخر .

والسؤال الذى يعيننا هو التالى :

أى الاستثمارين يكون الأفضل لشركة تكلفة رأس مالها ٥ ٪ ؟

الاستثمار	السنة	التدفقات النقدية	العائد	صافي القيمة الحالية
		متحصلات	٪	بسر فائدة ٥ ٪
و	صفر	١٠٠	٢٠	٢٧٨٩
	١	—	—	—
	٢	—	—	—
ل	صفر	١٠٠	٢٥	٢٣٥٨
	١	—	—	—
	٢	—	—	—

ولنفرض أننا نريد إقامة مقارنة حدية على النحو التالى :

الفترة	التدفق النقدى	الملاحظات
صفر	صفر	التدفقات النقدية متماثلة
١	٨٠	التدفقات النقدية للاستثمار
٢	—	ل أكثر منها للاستثمار و
	٨٨٧٥	التدفقات النقدية للاستثمار و
		أعلى منها للاستثمار ل

ومن ثم فإنه يتضح أن التدفقات النقدية للاستثمار و أقل منها للاستثمار ل فى السنة الأولى وأعلى منه فى السنة الثانية بمقدارى المائتين للوضحين اعلاه .

ويمكن كما سبق أن نحسب العائد على التدفق النقدى الاضافى .

فالمصروف البالغ ٨٠ جنيهها يعطى ٨٨٧٥ جنيهها بعد سنه يكون له عائد ١٠٩ ٪
ويصير من المرغوب فيه إقامة مثل هذا الاستثمار من وجهه نظر شركة تكلفه رأس

ما لها • ٪ . وإذا كنا نتعامل في حقيقة الأمر مع مشكلة خاصة بسلم الاستثمارات إلا أنه في هذه الحالة نتاح فرصة الاستثمار الإضافي بعد سنة .

وأيا ما كان من حديثنا السابق عن تعظيم الربح فإنه لا يبدو أن يكون الجانب الأول من التعظيم فيبقى الجانب الثاني المتمثل - بما لما أوضحنا في صدر البحث الحالي - في النزول بالتكاليف إلى حدها الأدنى .

ونرى أن نشير بإيجاز إلى أن التكاليف الكلية للمشروع تكون من الانسحاق الابتدائي - أي الاستثمارات في تاريخ معين بالإضافة إلى سلاسل أبعد من النفقات السنوية خلال حياة المشروع .

وإذا ما علم عدد السنوات أو فترات العمر الانتاجي للمشروع وسعر الفائدة ومقدار الاستثمار فإنه يمكن تحويل الاستثمار إلى سلاسل من المدفوعات السنوية المتماثلة الممكن إضافة إلى النفقات السنوية المتبقية توصلنا إلى التكلفة الكلية للمشروع .

ويعتبر الانعاق الخاص بالاستثمار الأولي كبلغ دفع مقدما مستخدم معين يتكون منه الأصول التي تنتج . وهذا سوف يستهلك تدريجيا خلال العمر الانتاجي للمشروع وإن كان الدفع يتم مرة واحدة في أول الأمر مكونا للاستثمار الأولي موضوع الاستهلاك .

ولاجل إضافة تكلفة هذا المستخدم الخاص إلى التبقى الذي يدفع حال استهلاكه فإن الاستثمار الأولي يحول إلى سلاسل ذات حصص سنوية متساوية ومنسقة في طبيعتها مع غيرها بحيث يمكن إضافتها إليها .

وتستخدم لذلك الفرض الصياغة التالية المذكور .

$$R = B \left[\frac{F(1+F)^N}{1-(1+F)^N} \right] \quad \text{ب (استعادة عامل رأس المال)}$$

$$\text{ب (د ع م)}$$

حيث ترمز د إلى السلاسل المتساوية للمبالغ السنوية التي يحول اليها الاستثمار الاولى
ن فترة الاستمادة لسعر الفائدة . وحيث ترمز د م إلى إستعادة عامل رأس المال
ويتضمن أيضا فائدة ويمكن الحصول عليه بمعاملية سعر الفائدة واجل الاستثمار وذلك
من الجداول المالية .

وتجرى طريقة الحساب على النحو التالي .

البدائل الفنية لنفس الاتاج

مشروع ب	مشروع أ	
٧٠٠٠	١٠٠٠٠	الاستثمار الثابت
٣٥٠٠	٣٠٠٠	تكاليف الاتاج
١٠ سنوات	١٠ سنوات	الاجل
٦	٦	سعر الفائدة

ويمكن معرفة التكلفة الكلية للمشروع في صورة تكلفة سنوية ممثلة بان يحول
الاستثمار الثابت إلى تكلفة سنوية ممثلة بالصياغة السابقة .

ويكون معامل استرداد رأس المال عن عشر سنوات بسعر فائدة ٦ ٪ هو ١٣٥٨٧
وبحيث تصبح التكلفة السنوية النظرية للاستثمار الثابت هي :

$$\text{مشروع أ} = ١٠٠٠٠ \times ٠.١٣٥٨٧ = ١٣٥٩$$

$$\text{مشروع ب} = ٧٠٠٠ \times ٠.١٣٥٨٧ = ٩٥١$$

وتكون التكلفة السنوية الكاية عبارة عن جملة تكاليف الاتاج السنوى والتكاليف
المائلة للاستثمار - أى :

$$\text{مشروع أ} = ٣٠٠٠ + ١٣٥٩ = ٤٣٥٩$$

$$\text{مشروع ب} = ٣٥٠٠ + ٩٥١ = ٤٤٥١$$

فإذا ما كان المشروعان ينتجان نفس الكمية ونفس التسويع من السلعة ، أى نفس القيمة الاقتصادية فإن المشروع ب يكون الأكثر تكلفة . ويمكن أن توضع جميع القيم في صورة الاستثمار الأولى مع تخفيض كل المدفوعات السنوية إلى نظير واحد فقط في وقت الاستثمار وذلك بدلا من تصوير جميع القيم في صورة انقاف سنوى .

وتؤدى الصياغة في هذه الحالة إلى خصم القيم المستقبلية بحيث يمكن إضافة تكاليف الاستثمار إلى جميع التكاليف السنوية .

فإذا ما أمكن التوصل إلى سلاسل قيم مرحلية (ن) وسعر فائدة (ف) فإن الصياغة تساعد على احتساب الاسثمار الأولى المائل .

ويتم التحويل إلى القيمة الحالية عند التاريخ الابتدائى وإن كانت نفس الصياغة تجعل التحويل ممكنا في أى تاريخ وتستخدم هنا الصياغة السابقة الذكر مع استبعاد القيمة الأولية :

$$ب = ر \frac{1}{دع م} ر (ق ح ع) \text{ القيم الحالية للعامل} .$$

ولعله من الافق أن نسارع إلى بيان كيفية التوفيق بين جانبي الربح والتكاليف (وعلى الاصح تعظيم الاول وتدنيه الثانية) للتوصل إلى المشروع الاستثمارى الأمثل ويجتمع لنا هذا المطلب في صورة معيار المنافع / التكاليف الذى يصور النسبة الناتجة عن قسمة قيمة الانتاج على جملة التكاليف .

ويمكن أن يصاغ المعيار للنزوه عنه صياغة جبرية على النحو التالى :

$$\text{نسبة للمنافع / التكاليف} = \frac{\text{المنافع}}{\text{التكاليف}} = \frac{\text{التكاليف} + \text{الارباح}}{\text{التكاليف}}$$

وإذا رمزنا إلى الارباح بالرمز روالى التكاليف بالرمز فوالى النسبة بالرمز ن فإن:

$$ن = 1 + \frac{ر}{ف}$$

ويلاحظ أن ن تزيد تناسبيا مع $\frac{1}{N}$ أى كلما ازدادت نسبة الأرباح الى التكاليف
 ويمطى أقصى حد للرمز ن أكبر أرباح ممكنة وذلك عن كل وحدة من الموارد المستخدمة
 ونوضح طريقة حساب المنافع / التكاليف في حدود النتائج الباشرة فقط على
 النحو التالي :

مقارنة مشروعين عمرهما عشر سنوات على أساس
 معيار للنافع / التكاليف للباشرة

المشروع ب.	المشروع أ
٢٠٠٠	(١) جملة الاستثمارات الثابتة ٢٠٠٠
	(٢) التكاليف السنوية للإنتاج
٨٠٠	(التشغيل - الصيانة - الضرائب - التأمين) ٥٥٠
٢٧١	(٣) التكلفة السنوية للمائلة للاستثمار ٢٧١
	الثابت (بسعر فائدة ٦ %)
١٠٧١	(٤) جملة التكاليف السنوية المائلة (٣ + ٢) ٨٢١
١٢٥٠	(٥) قيمة الانتاج السنوى (الدخل) ١٠٠٠
١٧١	المنافع / التكاليف (٤ / ٥) ١٢٢

يبد أن حساب هذا المعيار على أساس ما للمشروع من منافع وتكاليف مباشرة
 فقط ومع حساب التكاليف بسعر السوق يحمل النتيجة غير موضحة تماما لتقويم الصادق
 الذى يعكس أفضل ميزة اجتماعية بحيث يمكن أن يؤدى على هذا النحو إلى اقرار
 مشروعات ذات نسبة مرتفعة مباشرة للمنافع / التكاليف بينما تكون غاطلة عن الاولوية
 الاجتماعية وذلك كما هو الحال بالنسبة إلى المشروعات المنتجة للسلع الكالية من المواد
 الخام المستوردة لبلد تعاني من مشاكل ميزان المدفوعات ومن ندرة رأس المال وكذلك
 بالنسبة إلى المشروعات الاستثمارية للزبدة لاصول رأس المال الاجتماعى كالمطرق ومحطات
 القوى نظرا لما تمكسه نسبة مباشرة منخفضة للمنافع / التكاليف . ولقد يتبدل الحال

بالنسبة إلى الحكم على أمثال هذه المشروعات لواخذنا في الحساب النافع غير المباشرة باعتبار أنها تتيح إمكانيات إنتاجية في قطاعات الاقتصاد الأخرى .

ومن ثم يتوجب ترشيد مفهوم النافع / التكاليف بحيث ينتظم ردود الافعال الاقتصادية على مختلف الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات فيتضمن النتائج غير المباشرة والتسعير الاجتماعي .

ولقد تم تعديل معيار النافع — التكاليف أصلاً لتقويم المشروعات الموجهة لاستغلال ورقابة مجارى الانهار

وتتمثل أهم التعديلات التي أدخلت على معيار النافع / التكاليف المباشرة لتقويم رقابة أحواض الأنهار فيما يتلو ذكره :

١ — تسعير التكاليف تبعاً للنافع التي يتوقف الحصول عليها من استخدام البديل للموارد مما يؤلف مشكلة تكلفة الفرصة المضيعة .

٢ — الأخذ في الاعتبار للنافع الملموسة الواضحة التي قد تظهر في باقي الاقتصاد القوي نتيجة لأقامة المشروع . وهذه تشكل جانباً مما يعرف بقياس النتائج غير المباشرة

٣ — تقدير المزايا والتكاليف غير الملموسة للمشروع كزيادة الأمن الناجمة عن تدابير الحماية ضد الفيضانات .

ويجب أن يقوم التسعير في هذه الأحوال على أساس تطبيق مبدأ تكلفة الفرصة المضيعة بصغر حالة عدم تيسير استخدام بديل للموارد لو لم ينفذ المشروع . وبالنظر إلى أنه توجد عادة استخدامات أخرى فإنه يمكن الاعتماد على سعر السوق في الحالات العادية على أن يعدل كلما عرضت حالة استثنائية كشمين العمل خلال فترات العطلة .

ويراعى أن النافع والتكاليف تنقسم قسمين رئيسيين : أولية وثانوية

أما التكاليف الأولية فتتقسم بدورها قسمين جزميين مباشرة ومرتبطة وتمثل التكاليف المباشرة للمشروع في قيمة السلع والخدمات المستخدمة لإقامة وصيانة وتشغيل المشروع طيلة حياته الإنتاجية بينما تتكون التكاليف المرتبطة من الإعداد لاستخدام أو بيع السلع والخدمات التي ينتجها المشروع .

وتشكل قيمة السلع والخدمات المتاحة من استخدام الموارد والمتمثل في التكاليف المباشرة زائداً التكاليف المرتبطة بالمنافع الأولية .

ويقابل ما تقدم المنافع والتكاليف الثانوية. وتضمن التكاليف الثانوية قيمة السلع والخدمات المستخدمة كنتيجة للمشروع باستبعاد التكاليف المباشرة والمرتبطة . وهي تشمل على التكاليف الصناعية التالية للسلع والخدمات المباشرة للمشروع فضلاً عن جميع التكاليف الأكثر من المباشرة والمرتبطة المتولدة أو المساقة بسبب المشروع .

أما المنافع الثانوية فتشير إلى تلك القيم التي تضاف فوق تلك الخاصة بالسلع والخدمات المباشرة للمشروع نتيجة للأنشطة التي يندرجها أو يمرى بها .

ويمكن القول بأنه في الأحوال العادية تتحدد المزايا النسبية لمدد معين من المشروعات بقياس منافعتها أو تكاليفها أنفسهم دون الخوض في المراحل الثانوية غير أنه يكون من المفيد مقارنة جملة التكاليف الثانوية والمرتبطة للمشروعات بالمنافع الإجمالية المتاحة عندما تمثل هذه التكاليف أهمية خاصة أو عندما تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين المشروعات موضع المقارنة.

وتعتبر المزايا الممكنة نسبتها إلى المشروع من أبرز المزايا الأولية والثانوية جميعاً ويجب أن يركز المشروع بالفرق بين المزايا الأولية الكلية وبين التكاليف المرتبطة وآية ذلك . مشروع للرى لإنتاج القمح تكون ميزته الأولية التي يمكن أن تمرى إليه هي القيمة السوقية للقمح ناقصاً تكاليف المزارع على أن تستبعد منها تلك المدفوعات المقدمة لأجل استخدام المياه الذي يعتبر ميزة مباشرة للمشروع .

أما المزايا الثانوية فلا يمكن أن تنسب إلى المشروع اللهم إلا إذا ثبت أن هناك زيادة فيها أكثر مما كان يمكن الحصول عليه بدون المشروع بحيث تستقطع من الجملة كل القيم التي كان يمكن أن تضاف إلى الإنتاج في الأنشطة المشابهة المرتبطة للمشروع .

وفد تحقق للزاي الثانوية عندما تكون الوفورات الخارجية مشتقة من تنفيذ المشروع على النحو الذى كانت متاح فيه السلع والخدمات إلى الانشطة الثانوية بتكلفة أقل مما لو لم ينفذ المشروع (لو أن القمح الناتج عن مشروع الري كان سيباع بجنه واحد عن كل وحده بينما أنه بدون المشروع كان ثمن الوحدة يصل إلى ١٣ جنيه فإنه توجد ميزة ثانوية يمكن نسبتها إلى المشروع تبلغ ٣٠ جنيه عن كل وحدة من القمح يقوم بإنتاجها) .

ونعمة ميزة ثانوية تتحقق إذا ما أمكن بسبب المشروع تشغيل الطاقة الانتاجية التى كان يمكن لولاه أن تظل عاطلة (لو أنه يمكن تحقيق استخدام أكبر لمخزن قمح موجود فعلا وذلك بسبب الانتاج الأعلى للقمح الممكن الحصول عليه بسبب الري مما يؤدي إلى زيادة صافي الدخل للمتاح بسبب تشغيل المخزن مما يعزى إلى المشروع) .

ومهما يكن من أمر فإن تحديد المزايا الثانوية التى يمكن أن تعزى إلى المشروع مهمة صعبة ومعقدة على السواء مما يدعو إلى توجيه مزيد من العناية إلى المزايا الأكثر مباشرة فى تحليل مشروع معين .

وإذا كان معامل التقويم يستند أساسا إلى النسبية بين المزايا الممكن إرجاعها إلى المشروع وبين تكاليفه فإن هناك نوعين من المعاملات يمكن تصميمها استنادا إلى ما لو احتسبت المنافع الأولية فقط أو إلى ما إذا أضيفت إليها المزايا الثانوية .

أما فيما يتعلق بالمزايا الممكن نسبتها إلى المشروع فتتمثل فى الفرق بين المزايا الكلية وبين التكاليف المرتبطة الكلية . وتصبح نسبة المنافع - التكاليف على النحو التالى :

المنافع الممكن نسبتها إلى المشروع

تكلفة المشروع

ويتكون للبسط من جملة انتاج المشروع وأرباح المؤسسات التى تفيد منه .

ولا يمكن أن تتجاوز المنفعة الكلية القيمة النهائية لمنتجات المشروع بمسد التصنيع والتوزيع .

وإذا ما طرحنا التكاليف المرتبطة فإن الفرق يمثل أرباح الأنشطة المشتقة زائدا
تسكفة المشتريات من المشروع .

وتكون القيمة النهائية للنتجات في واقع الأمر عبارة عن قيمة إنتاج المشروع
زائدا التكاليف المرتبطة بالأرباح زائد الأرباح المرتبطة :

وتتمثل نتيجة التوسع في المعيار في أن يضاف إلى البسط أرباح المؤسسات المرتبطة
بالمشروع مما يؤدي إلى تحسين نسبة النافع - التكاليف .

ويلاحظ أن النتائج غير المباشرة للمشروع تتوقف عند حد أول خطوة إلى الأمام
بمعنى أنها تأخذ في الحساب فقط ما يحدث بعد البيع الأول لسلع أو خدمات المشروع .

ويتطلب قياس جميع النتائج غير المباشرة ادخال عديد من هذه الصفقات .

وجدير بالذكر أن موضوع طريقة تقويم المشروعات المثلى عند جورج أو هامادا
تتوصل في اقامة أولويات على أساس معاملات تقيس العلاقة بين القيمة المضافة المباشرة
وغير المباشرة للمشروع وتكلفة جميع المستخدمات المستعملة مباشرة وغير مباشرة
للمشروع وتكلفة جميع المستخدمات المستعملة مباشرة وغير مباشرة للحصول على تلك
القيم المضافة بما في ذلك أرباح المنظم .

ويعارض صاحب المعيار تخصيص الموارد على أساس النظرية الاقتصادية الارثوزكية
التي تناقض في أنه بتوزيع الدخل وحرية اختيار المستهلكين يتحقق التخصيص الأمثل
لعامل انتاجي معين بين مختلف الاستخدامات عندما تكون قيمة الناتج الحدى معادلة
لثمن العامل في كل حالة .

وإذا ما فرض أن ثمن العامل واحد في كل مكان فإن التوزيع الأمثل يتحقق عندما
تصبح قيمة الناتج الحدى المتاحة متشابهة في جميع الاستخدامات .

وفي كلة فإنه وفقا للمدخل الارثوزكي وبافتراض قدر معين من الموارد الانتاجيه

فإن التخصيص الأمثل يتحقق عندما تبلغ القيمة النقدية الكلية للانتاج الحادث بهذه الموارد غايته القصوى . ويتم التوصل إلى هذه الغاية القصوى في ظل الظروف المنافسة التالية إذا قدر لجميع المنتجين أن يجتنبوا أعلى أرباح ممكنة . ومن ثم فإنه إذا ما اختيرت المشروعات الاستثمارية تبعاً لما تدره من ربح فإن المجتمع وأعضائه على السواء يحققون أكثر الأرباح .

ويستند أو هامادا في معارضته لهذه النظرية إلى فرضيتين أساسيتين : أولاً : أنه لا سبيل إلى تفادي الضرر الشخصي عند وضع المعيار الذي تختار به الأولويات وثانياً أنه يوجد اعتقاد متبادل فيما بين جميع القرارات الاستثمارية .

ويرى أو هامادا بالنسبة إلى الفرض الأول أن توزيع الموارد بين الاستخدامات البديلة يجب أن يؤسس في النهاية على دوال تفضيل المستهلكين المعلن عنها بجرية . أما بالنسبة إلى الفرض الثاني فيرى أنه من وجهة نظر اجتماعية لا يتسنى إجراء تقسيم سليم لمورد معين بين استخداماته البديلة في غياب صورة واضحة للعلاقات الصناعية المتداخلة الحركية التي ترسم الحركة بين الصناعات والعلاقات بين مختلف الموجودات وبين السلع والتدفقات بحيث أنه لا يمكن للنظرية أن تمضي قدماً في غياب هذه الصورة .

ويقرر أو هامادا بعد هذه الفروض أنه بافتراض أن صافي متوسط نصيب كل فرد من الدخل هو أقرب مؤشر للرفاهية الاجتماعية في الدولة فإن للتفسير الواجب تمظية عند إقامة الأولويات الاستثمارية هو نماء متوسط نصيب الفرد من الدخل .

ويضع أو هامادا معياره في صياغة يشتمل بسطها على القيمة المضافة المباشرة وغير المباشرة الصافية في المشروع . ويتضمن ذلك المرتبات والأجور والفائدة والربح والربح مع احتساب جميع القيم بسعر السوق . ويشترط استبعاد التعاريف والضرائب والإعانات ويجب أن تحتسب القيمة المضافة عن جملة العمر الإنتاجي للمشروع مع استخدام صياغة التساوي

أما المقام فيتضمن جميع الموارد المباشرة أو غير المباشرة التي يستخدمها المشروع خلال عمره الاتاجي بما في ذلك الأرباح التي تحتسب كمدفوعات عن خدمات المنظم . ويكون تممين المستخدم على أساس تكلفة الفرصة المضاة . كذلك فإنه يتوجب وضع جميع النتائج الشتقة إلى الأمام وإلى الخلف في كل من البسط والمقام .

$$\frac{ق م}{س} = \frac{ق م ش + ق م ش ١ \times ق م ش ٢}{(ف م \times ف م ١) ع}$$

حيث ترمز ق م الى القيمة المضاة السكية ، ق م ش إلى القيمة المضاة في المشروع ، ق م ش إلى القيمة المضاة إلى الخلف ، ق م ش ٢ إلى القيمة المضاة إلى الامام ، ف م إلى تكلفة الفرصة المضاة في مستخدمات المشروع ، ف م إلى تكلفة الفرصة المطلوبة للحصول على القيمة المضاة إلى الامام ، س إلى خليط للمستخدمات ، ع الى العلاقة بين سعر السوق وتكلفة الفرصة للمضاة للعناصر المستخدمة .

إدخال الاعتبارات العامة في إختيار الشروعات للثلى — أيا ما كان شأن الاعتبارات الخاصة المستخدمة في التوصل إلى الشروعات الاستتارية للثلى فانها لا يمكن أن تؤدي بنا إلى أفضل النتائج السكية وذلك للاعتبارات التالية الذكر :

أولا — أن المستثمر الفرد يعظم صافي النتائج الحدى الخاص لا الاجتماعى على الرغم من أهمية الاخير على نحو ما سنبديه عاجلا .

ثانياً — أن حياة التجهيزات الرأس مالية تكون طويلة بحيث تصير تنبؤات المستثمر أكثر عرضة للخطأ وتكون مخاطرته أشد مما يجابهه برنامج استتارى عام .

ثالثاً — أنه بالنظر إلى عدم قابلية تجزئة رأس المال فان الامر يستوجب تنثيرات كبيرة بينا أن الجهاز السمرى يعمل بدقة في ظل التنثيرات البسيطة فقط .

رابعاً — أن أسواق رأس المال مهما أحسن تنظيمها تعتبر أسواقا غير كامله حيث أنه تحكمها الاسمار فضلا عن التوزيع التنظيمى أو التقليدى للحصص .

خامساً — أنه بالانتقال من دائرة المستثمر الخاص إلى مجال الاستثمار العام في صورة برنامج اقتصادي أو خطط اقتصادية يمكن تحديد المعدل الأمثل للاستثمارات وتحديد الحجم الواجب توجيهه من الموارد الإنتاجية إلى القوات الاستثمارية لاسيما إذا ما اتسح تطبيق اشتراكي . كذلك فإنه يتسنى في ظل البرجة الاقتصادية استخدام معايير عامة ذات وقع كبير للاقتصاد القومي بأسره (كالربحية العامة والمنفعة الاجتماعية العامة) . هذا فضلا عن أن موضوعات نوعية الاستثمار وكفاءته الاقتصادية وتوطينه تحظى جميعاً بحث أوفر وأفضل في ظل البرجة الاستثمارية العامة .

ونسوق على ذلك مثالا بالمعيار الاجتماعي لتقويم الإنتاجية لعنصر مفرد . فإذا كانت الربحية تقيس إنتاجية رأس المال في حدود المصلحة الخاصة للنظم بالربح فإن انتقالنا من هذه الزاوية الخاصة الى الزاوية الاجتماعية العامة يبين أن إنتاجية رأس المال تقاس في صورة نسبة بين رأس المال والقيمة المضافة — أو ما يعرف بمعدل الناتج — رأس المال .

ويوضح لنا المثال التالي كيفية قياس القيمة المضافة في المشروع وذلك إما بإضافة صافي الدخل أو باستطاع المشتريات من الطرف الثاني والضرائب والاستهلاك من جملة قيمة الإنتاج . ويجري التمييز بين نسب الناتج — رأس المال المتوسطة والحديثة بالنسبة إلى الاقتصاد القومي . ونحتسب هذه النسبة بجعل الناتج القومي أو أحد متغيراته البسط وجملة الأصول القابلة للتحديد المقام في حين تقوم النسبة الأولى على أساس زيادة البسط والمقام خلال نفس الفترة الزمنية . ويعتبر المشروع حديثاً بالنسبة إلى جملة الصناعة والاقتصاد القومي بسبب تمثيله للمقدار الكلي للاستثمارات زائد القيمة المضافة .

وإذا كان إنتاج مشروع معين مقياساً في صورة القيمة المضافة ج ، ورأس المال س

فإن نسبة الناتج / رأس المال تكون $\frac{ج}{س}$. وهي تختلف تبعاً لما إذا كان الإنتاج

ورأس المال مقدرين بالتكلفة الاجتماعية أو بأثمان السوق وتبعاً لما إذا كان الإنتاج صافياً أو إجمالياً ولما إذا كان رأس المال يتضمن أو يستبعد الموجودات . يبدأ أن تقدر

إنتاجية رأس المال في صورة القيمة المضافة المباشرة لا يشكل أهمية خاصة كمقياس مفرد للتقويم على نحو ما يتضح من المشروعات للنتيجة للخدمات (كالسكهرباء والطاقة والنقل) حيث تكون القيمة المضافة المباشرة منخفضة بينما تصبح الأهمية غير المباشرة كبيرة . ولما كان تقويم هذه المشروعات لا يسطيها أولوية إذا ما عرضت على المقياس المباشر بينما تظهر بها إذا كان الحكم غير مباشر فإنه يمين الأخذ في الاعتبار بالآثار المباشرة وغير المباشرة لنسبة رأس المال / الناتج .

غير أنه إذا كان المشروع ينتج قيمة مضافة غير مباشرة كما لو استخدمت منتجاته في صناعات أخرى وجب تقدير القيمة المضافة في هذه الصناعات فضلاً عن الاستثمارات الإضافية الضرورية لأحداث ذلك الاستغلال مما يستوجب عملية تجميع معقدة وعسيرة المنال .

ويمكن القول في هذا الصدد بأن القيمة المضافة في المشروع زائداً جملة القيم المضافة الخلفية تساوى إجمالاً قيمة الإنتاج ناقصاً أية وارادات مباشرة أو غير مباشرة مسهمة في جانب من الإنتاج . ويمثل هذا الفرق عادة مقدار اسهام المشروع في الناتج القومي ويتوجب لكياً تتضمن نسبة الناتج - رأس المال للمشروع للناتج الخلفية لإحتساب الاستثمارات الضرورية لإقامة سلسلة عوامل المستخدمة المشتقة . وتتميز القيم المضافة الخلفية لاستثمارات المشروع الى الحد الذي يمكن عنده اشباع الطلب المشتق من المشروع بدون استثمارات جديدة - أى بالاستغلال الكامل للطاقات المعطلة .

أما بالنسبة إلى الناتج الأمامية فانه إذا كان المشروع يستهدف إحلال سلعة منتجة محلياً محل نظيرتها المساوية في الكمية والنوع فلا توجد في هذه الحالة أية قيمة مضافة أمامية غير مباشرة نظراً لأن ذلك كان سينتج على أى حال من النتائج المستورد وإذا ما كان لدى المشروع المستخدم للسلع والخدمات المنتجة من المشروع الأول رهن التقدير طاقه معطلة فانه يمكن استخدام العوامل المذكورة بدون مزيد من الاستثمارات ويصح أن نفترض تباً لذلك أن الدخل الجديد المتولد في المشروع القائم ينمى من استثمارات المشروع التي راكمها معدل أفضل للناتج - رأس المال . وقد تكون الزيادة

في الانتاج والدخل مؤشراً صريحاً للزيادة في ذخيرة رأس المال التي تحتسب كاستثمار إضافي .

هذا ، ويصير قياس النتائج غير المباشرة أكثر تعقيداً وأقل تحديداً على قدر تبعادها عن المشروع . ويجب أن تؤخذ محذرات هذه الأنواع من التقديرات في الحساب وأن لا تحسب الأخيرة إلا إلى المدى الذي تسهم عنده بدرجة كبيرة في معيار التقويم .

ويعودنا الحديث عن المعيار السابق إلى معيار وثيق الصلة به نوجز موضوعه في البيان التالي :

الانتاجية الاجتماعية الحديثة لرأس المال وإسهامها في الدخل القومي — ويرى هـ . ب شينري أن إقامة نظام للاولويات يقتضى أن يؤخذ في الحساب اعتبارات أساسية متعددة . وآية ذلك أن تأسيس الاولويات على نتائج الاستثمارات على المظاهر الاقتصادية الجزئية مثل الأرباح والنقد الاجنبي يفترض بدءاً أن جميع العوامل الأخرى متساوية بحيث أنه في غياب مثل هذه الشروط تؤدي معيار الأولوية المستكشف المشروع الامثل الذي يأخذ نتيجة واحده في الحساب إلى نتائج خاطئة . ذلك أنه مادامت للشروعات الاستثمارية نتائج واسعة النطاق تبلغ حد إعادة توزيع الدخل القومي بات ضرورياً قياس كل منها بالكشف عن مقامها المشترك . ويستحسن أن يكون هذا المقام عامل الدخل القومي مشتملاً فقط على نتائج الانتاج المزداد والمتعلقة بالمتاح من النقد الاجنبي والوفورات الاجنبية عند حساب الانتاج .

ولقد تقتضى المحددات العملية استبعاد بعض العوامل مثل الاعانات والتعريف والضرائب غير المباشرة .

كذلك فانه يتوجب أن يؤخذ في الاعتبار اختلاف التكاليف والمنافع الخاصة باختلاف تاما عن المزايا والتكاليف الاجتماعية في الدول الناهضة . غير أن وضع سياسة حكومية استثمارية يقتضى قياس الانتاجية الاجتماعية بما يتضمن وضع وسيلة عملية لتقدير النتائج الاجتماعية الحديثة واستبطان إطار للاجزاء المؤسسة على ذلك القياس . ويمكن التعبير عما

تقدم في الصياغة الرياضية التالية .

$$(م) \quad ن \text{ ج د } = \frac{س - ي + ق - و}{ز} + \frac{ع}{ز}$$

حيث ترمز (م) إلى قياس تناطح التقدير بالزيادة أو للنقص لمعدل التبادل وذلك لاجل إدخال التسمير الاجتماعي للتبادل الأجنبي في الحساب .

وترمز (ن ح د) إلى الاتاجية الاجتماعية الحدية باعتبارها متضمنة متوسط الزيادة السنوية في الدخل القومي زائدا مقابل ميزان المدفوعات (ويقاس المكون الأول بواسطة الحدين الأولين من الجزء الثاني من المعادلة بينما يقاس الثاني بالحد الثالث) .

ويلاحظ أن إدخال مقابل ميزان المدفوعات ضروري لأنه لو كان معدل التبادل عند حد التعادل لاحتسبت تناطح للشروع أوتوماتيكيا ضمن تقديرات قيمة وتكاليف الانتاج .

فاذا كان للشروع معين أثر طيب على فائض ميزان المدفوعات بمائة جنيهه سنويا وكان سعر التبادل الرسمي ١٠٠ وحدة نقدية للجنيه لبلغت النتيجة ١٠٠٠٠ وحدة نقدية وهي لا تعتبر مساهمه إضافية للانتاج القومي لو كان معدل التبادل عند حد التعادل لما يتضمنه ذلك من ازدواج الحساب . ومن ثم فان الموقف يتغير حالة عسدم وجود زيادة أو نقص في تقويم معدل التبادل .

ولنفرض أن (ز) ترمز إلى زيادة رأس المال (الاستئثار) وأن (ق) ترمز إلى ما يتولد عن الشروع من زيادة في قيمة الانتاج السنوي بسعر السوق بعد استبعاد التعاريف والضرائب والاعانات و (ي) ترمز إلى القيمة المضافة للانتاج والتي ترمز إلى الوفورات الخارجية و (س) ترمز إلى تكلفة المواد المستوردة و (ع) إلى تكلفة العمل و (ح) إلى تكلفة المواد المحلية و (و) إلى التكاليف الثابتة مع تكاليف الادارة والاحلال و (ت) إلى وحدات الدخل القومي المكافئة لتحسين وحدة في ميزان المدفوعات ونظرا لزيادة أو نقص التقويم في معدلات التبادل . وتستنتج (ت) حسابيا بطرح السعر الرسمي من المعدل الحقيقي للتبادل وقسمة الفرق على السعر الرسمي .

(أ) تربط معدل الاستهلاك والفائدة على السلف الأجنبية مما عبرنا عنه بنصير الاسترداد لرأس المال .

كذلك فإن (ب ١) ترمز إلى أثر تكاليف تشييد المشروع على ميزان المدفوعات ذلك الجزء من الاستثمار الذي ينفذ بالنقد الأجنبي .

و (ب ٢) ترمز إلى نتائج تشغيل المشروع على ميزان المدفوعات متضمنة متحصلات ومدفوعات النقد الأجنبي في تشييد وتشغيل المشروع .

ويمكن التعبير عن (م) السابق الإشارة إليها على النحو التالي :

$$ن ج د = \frac{\pi}{z} + \frac{k}{z} - \frac{m}{z}$$

حيث م = س - ي + ق ، ك = و - ح + ع ، ف = ب + ١ ب + ٢ ب

وترمز م إلى إجمالى قيمة انتاج المشروع مصححة بالاعانات والضرائب والوفورات الخارجية ومطروحا منها العوامل المستوردة و (ك) ترمز إلى جملة تكاليف عوامل انتاج الدخل القومى و (ف) ترمز إلى النتيجة الصافية الكلية على ميزان المدفوعات و ($\frac{\pi}{z}$) ترمز إلى القيمة المضافة فى الاقتصاد المحلى عن كل وحدة من الاستثمار (معدل الناتج) و ($\frac{k}{z}$) ترمز إلى تكاليف التشغيل عن كل وحدة من الاستثمار باستبعاد الواردات وترمز ($\frac{\pi}{z}$) إلى علاوة عن كل وحدة من الاستثمار والى تعزى إلى نتيجة قويم ميزان المدفوعات معبرا عنها بوحدات الدخل القومى .

ويمكن وضع المعادلة الأخيرة على النحو التالى ن ج د = $\frac{m}{z} \times \frac{k-m}{m} + \frac{\pi}{z}$

وبناء على ما تقدم تكون الانتاجية الاجتماعية الحديثة لرأس المال عبارة عن حاصل جمع : (١) نتيجة ضرب انتاجيه رأس المال فى نسبة الأرباح الى القيمة المضافة فى الانتاج وفقاً للتعريف السابق و (٢) علاوة ميزان المدفوعات

وتتمثل أهمية الميار الآنف الذكر في صلاحيته للتقويم الكلى للمشروع وفي تأسيسه على قياس انتاجية رأس المال بالإضافة الى خليط الاستخدامات فضلا عن تعبيره عن مزايا المشروع في صورة أرباح وآثار كلية تسمر اجتماعيا بادماج الوفورات الأجنبية واستبعاد الاعانات والضرائب واستخدام معدلات تعادل التبادل ومعامل تكلفة الفرصة .

ومن الخير أن نشير في هذا السياق اشارة سريعة الى معيار قريب الصلة بسلفيه . وهذا هو معيار الربحية العامة للاقتصاد القوي . وتعرف الربحية الاقتصادية باعتبارها المعدل الكلى الصافى (صافى المعدل الكلى) الممكن القياس للمائد الاقتصادى القوي من الاستثمار وتتمحصل طريقة الحساب بإيجاز في الابتداء من التقدير التجارى لتكاليف انتاج المشروع مع عمل التصحيحات لظهور البؤد المثلة للتكاليف الحقيقية - الاعلى أو الأقل - للاقتصاد القوي بدلا من المؤسسة كوحدة تجارية .

أما بالنسبة إلى جانب المنافع فإن الحساب يبدأ من تقدير الإيرادات التجارية مع الموازنة بالزيادة أو بالخفض لظهور ما إذا كان الناتج يمثل قيمة أعلى أو أدنى للاقتصاد القوي عنه للمؤسسة .

ويؤدى تطبيق هذا الميار إلى نتائج هامة منها على سبيل المثال أن المشروع الذى يعمل على أساس تجارى فى ظل حماية جمركية عالية يكون أقل نفعا للاقتصاد القوي منه للمستثمر الخاص وذلك عند تقويم النتائج تقويما واقويا بدون ضرائب جمركية .

كذلك فإن المشروع الذى يحقق قدرا أكبر من أرباح النقد الأجنبي قد يكون أكبر نفعا للاقتصاد القوي منه إلى من يقومون به فى القطاع الخاص عند ما يباد تقويم أرباح النقد الأجنبي على أساس معدل أعلى يعكس قيمتها الحقيقية .

هذا فضلا عما يمتاز به هذا الميار من أخذه لا كبر قدر ممكن من المنافع والتكاليف اتصالا بالميارين السابقين .

وليس يقل خطراً وأهمية مما سبق معيار كفاءة الاستثمارات الذى يشكل أهمية غير قليلة في الاقتصاديات الاشتراكية . بيد أن استخدام هذا المعيار في فرع إنتاجي معين قد لا يتفق مع الحصول على أقصى وفرة ممكن للعمل في الاقتصاد القومي كله .

وتصور المشكلة في هذا الصدد من أن رفع إنتاجية العمل في كل فرع حتى أعلى مستوى تكتيكي متاح يعوق الزيادة القصوى للمكنة لإنتاجية العمل في الاقتصاد القومي كله باعتبار أن الامكانيات الاستثمارية تتحدد في أى وقت بحجم التجميع الرأس مالى

ومن ثم فإن البحث ينصرف إلى اختيار التوفير أو التوفيرات التي يؤدي استخدامها في فرع مع ارتباطها بالتوفيرات الأخرى في باقي الفروع إلى تحقيق أعلى زيادة في إنتاجية العمل في جميع الاقتصاد القومي على أن تؤخذ في الاعتبار الموارد الاستثمارية المتاحة

أي أن التحليل ينصرف إلى البحث عن تلك الاستثمارات الكفيلة بأحداث أقصى إسهام ممكن في زيادة إنتاجية العمل في الاقتصاد القومي بأسره . ومن ثم فإن كفاءة الاستثمار تتحدد بإسهامه في إنتاجية العمل .

ويتدرج في هذا السياق معيار كبير الأهمية - ألا وهو النتائج الثانوية - تصورها وتقديرها - ويان ذلك أن الحساب الكامل لجميع نتائج البرنامج الاستثماري يتطلب استخدام وسائل محاسبية اقتصادية لقياسها . ويمكن أن نسوق على ذلك المثال التالي :

نموذج لتقدير الآثار على الدخل القومي المستقبل والاستهلاك للتحقق بواسطة برنامج مشروعات استثمارية :

(١) الأرقام بأسعار السوق (ب) الأرقام بالأسعار المحاسبية (ج) الأرقام بالأسعار المحاسبية مخصومة .

(قطاع ١) مباشر : (١) الناتج الإجمالي (٢). الواردات (٣) الاهتلاك .

$$(٤) \text{ الناتج الصافي } = (٣ - ٢ - ١)$$

الموامل النادرة المستخدمة الغير مباشرة (١) الناتج الإجمالي (٢) الواردات
(٣) الاهتلاك (٤) الناتج الصافي (١ - ٢ - ٣) . الموامل النادرة المستخدمة
= الأولى = مباشر غير مباشر .

الناتج الصافي (٤ / ٨) : (١) الدخول المنخفضة (٢) الدخول المرتفعة (٣) المدخرات
الاجمالية - الاحتياجات الرأس مالية - صافي المدخرات (٣ - ٤)

القطاع ٢ ، ٣ (نفس التقسيم)

باقي الاقتصاد

الممود السنوات ١ ٢ ٣ ٤ • المجلة

١ - مدخرات السنة السابقة .

٢ - تأثير الاعانات على الاستثمارات الحكومية .

٣ - صافي المدخرات من القطاعات الأخرى .

٤ - المجلة (= ١ - ٢ / ٣)

رأس المال المبتدئ : الدخل (غير المصحح - التصحيح لأجل الموامل النادرة
(تطرح قيمة الموامل النادرة من التقدير غير المصحح) .

دخل باقي الاقتصاد : دخل جميع القطاعات - استهلاك جميع القطاعات .

وينوجب أن تؤخذ الحساب الملاحظات التالى ذكرها :

(أ) يتوقف عدد السنوات على سعر الخصم .

(ب) يفترض أن تشير القطاعات إلى المشروعات .

(ج) الأرقام المباشرة تشير إلى الإنتاج من المشروع ذاته .

(د) صافي الناتج يستخدم هنا على نحو استخدامه في الحسابات القومية بدون خصم قيمة العوامل النادرة باعتبارها تسحب من القطاع المتبقى .

(ك) تشمل الأرقام غير المباشرة على النتائج غير المباشرة في التقييم المنطاة للأسعار المحاسبية عن المنتجات والمواد الأولية للمشروع .

(هـ) الاحتياجات الرأس مالية تشير إلى رأس المال المحتاج اليه في القطاع بمعد التصحيح بالواردات الرأس مالية الممكنة.

(و) مدخرات السنة السابقة هي مدخرات القطاع المتبقى والمقدرة على أساس الدخل لباقي الاقتصاد على أساس معدل إدخار عام .

(ي) التصحيح لأجل العوامل النادرة يجري لأنها تسحب من القطاع المتبقى .

ونرى أن نشير الى بعض القواعد العامة الواجب أخذها في الحساب عند إختيار المشروعات المثلى على مستوى الاقتصاد القومى . وهذه هي التالية :

أولاً — تتوجب ملاحظة أن السياسة الاستثمارية ليست الاجزاء من السياسة العامة وأن إختيار المشروعات الاستثمارية لا يمكن فصله عن باقي القرارات ولاسيما القرارات الاستثمارية الضريبية التي يكون لها تأثير كبير على الاستثمار .

ثانياً — يتعين عند النظر في إختيار المشروعات على مستوى القطاعات أن يراعى اعتبار الكفاءة الاقتصادية . وتعتبر نقطة الابتداء بالنسبة إلى موضوع بحث الكفاءة والمثالية الاقتصادية للاستثمارات تقدير حجم ونوع للسوارد الاجمالية المتاحة للاقتصاد القومى بالاضافة إلى الاحتياجات الاستثمارية والاستهلاكية الضرورية لمطالب الاقتصاد القومى ولطوائف المجتمع .

ومن ثم فانه يجوز القول بأن الفرض من مثالية المشروعات على مستوى الاقتصاد القومى التأكد من التوصل إلى الاستثمارات المؤدية بالفعل إلى تحقيق أقصى نمو للدخل القومى .

وبلاحظ أن أخذ الكفاءة الاقتصادية في الاعتبار عند تقدير مثالية المشروعات على مستوى الاقتصاد القوي وعند بحث أولوياتها يقتضى بحث إختيار أنواع التكنيك وتنظيم الانتاج وذلك بالنسبة إلى :

١ — الموازنة للتبادلة بين طاقات الانتاج للمجاميع الأساسية والتجهيزات للمساعدة.

٢ — إمكانية تنشيط وتحسين العمليات الإنتاجية والتكنولوجية بالحد من التنوع وزيادة حجم الانتاج وتوسيع نطاق التعاون في الانتاج والخدمات .

٣ — آثار استخدام أنواع مختلفة من المواد الخام على الانتاج .

٤ — مدى استخدام إمكانيات الانتاج الاحتياطية .

٥ — إمكانية تطبيق الوسائل الحديثة في تنظيم الانتاج اللازم للتكنولوجية .

٦ — موازنة العمليات التكنولوجية مع الظروف الطبيعية وظروف المواد الخام .

ثالثاً — تعطى الأولوية للمشروعات المكونة للمساعدة الصناعية بحيث ترتب على تنفيذها خلق قوى دافعة في الاقتصاد القوي .

رابعاً — تقرير الأولوية للمشروعات للمساعدة على تحقيق النمو المتوازن بحيث يمنع تنفيذها ظهور ثغرات حقيقية أو قديمة في الاقتصاد القوي .

سادساً — تمنح الأولوية للمشروعات المتفقة مع دوال تفضيل الشعب بحيث تتحقق رغباته وأفضلياته .

سابعاً — يتوجب توافر ذخيرة من المواد الخام والسلع التامة الصنع للوفاء باحتياجات الاستثمار الأمثل .

ثامناً — لا يجوز أن يجاوز الاستثمار حدود الموارد المادية المتاحة .

تاسعاً — يجب أن يحول الاستثمار إلى أقصى حد ممكن من المدخرات منماً من نشوء التضخم .

عاشراً — يتعين التوصل إلى المعدل الأمثل للاستثمار الذي يتحقق عندما تساوى تكاليف الانتاج الاجتماعية مع المنافع الاجتماعية الحدية الناشئة عما يهيؤه الاقتصاد القومى من طاقة انتاجية والذي تكون فيه لوحدۃ الاستثمار الحدية منافع اجتماعية مضافة وصافية مساوية للصفر .

ومن ثم فإن المعدل الأمثل للاستثمار هو ذلك المعدل الذى تكون عنده الكفاية الحدية للاستثمار بالنسبة إلى الاقتصاد القومى كله صفراً ويمكن حساب المعدل الأمثل للاستثمار على النحو التالى .

$$م = \frac{\text{مئك س} (ن - ف)}{\text{مئك س ر}} = ك$$

حيث ترمز م إلى المعدل الأمثل للاستثمار ن إلى المنافع ف إلى التكاليف وإلى الاستثمار ك إلى الكفاية الحدية للاستثمار .

حساب الشروعات المثلى فى القطاع الحكومى — توجد كثير من الدوافع الداعية إلى نهوض الحكومة بالمشروعات الاستثمارية بدلا من السكتم الخاص لاسيا فى الدول (المتخلفة) الناهضة والدول الاشتراكية .

وتحصل أهم أهداف تخطيط المشروعات الاستثمارية فى القطاع الحكومى فى :

أولاً — زيادة الاستهلاك العام .

٢ — أعادة توزيع الاستهلاك .

٣ — تحقيق الرغبات المشروعة والمعقولة من وجهة نظر المنطق الاقتصادى السليم (كأن تستثمر الحكومة فى الخدمات التعليمية أكثر مما تبرع عنه رغبات السوق على رأى رتشارد مستجراف) .

٤ — زيادة الاكتفاء الذاتى القومى .

وثمة طريقة لتعيين الأهمية النسبية للأهداف تتمثل في أسهام المشروعات الاستثمارية وصياغة القرارات الاستثمارية لتعظيم القدر المنتظر من المنافع .

ويمكن التوصل إلى المشروعات المثلى الحكومية بمساعدة حسابات ومعايير تشير إلى بعضها بإيجاز في التالي :

المعيار الوقتى المتداخل للاستهلاك الكلى — فإذا كانت الحكومة ترى أن الاسهام في الاستهلاك الكلى في السنوات المختلفة من الناحية الحدية ذو قيم مختلفة متناقصة الأهمية في كل سنة مقبله بالنظر إلى توقع تزايد تقدم الاقتصاد القومى فإن الاسهام في الاستهلاك الكلى المتولد عن المشروع يصبح مبلغاً مقدراً .

$$\sum_{t=0}^{\infty} \frac{M_t B_t}{1+r} - M_0 \text{ صفر ك (ص)}$$

حيث ترمز ص إلى حجم البرنامج العام موضوع التقويم (ل) إلى الوقت بالسنين وكذلك ب ل (ص) إلى الاسهام الصافى للاستهلاك الإجمالى من مشروع ذى حجم (ص) فى (ل) سنوات وترمز ك (ص) إلى تكلفة رأس المال المحلى وترمز (هـ ل) إلى الوزن النسبى على الاستهلاك فى سنة ل ويكون سعر الخصم للسنة ل . ر منسوباً إلى الأوزان على المنافع فى السنوات المتابعة بالصياغة التالية :

$$r = \frac{M_t - M_{t+1}}{M_t + M_{t+1}}$$

أى أن ر ت تمثل النسبة التثوية التى يقع بها العبء على الاستهلاك الإجمالى عبر الوقت . ونفترض عادة أن ل ثابتة طوال الوقت وهكذا تحدد هـ صفر الوزن على الاستهلاك الحالى بالنسبة إلى الوحدة بحيث يكون الأخير هو وحدة الحساب والمقياس الذى يركن إليه فى مقارنة جميع المنافع والتكاليف الأخرى وبذلك نسقط من حساب ر ت وتكتب هـ ت (ل + ر) — ل — ل فتصكون الصياغة :

$$\sum_{t=0}^{\infty} \frac{M_t B_t}{(1+r)^t} - M_0 \text{ ك ص}$$

وفي هذه الحالة تعرف الجلة المقدرة للاستهلاك الاجمالي عادة باسم صافي القيمة الحالية لمنافع الاستهلاك الكلى . ويكون الاختيار بين الاوزان مسألة اختيار لسعر الخصم و نرى ان نشير في هذا المقام إلى ان الحكومة لاتستطيع فصل قرارات الاستثمار من القرارات الخاصة لنقط الزمنى للاستهلاك . ومن ثم فانها لاتستطيع الحكم على القيمة النسبية للمنافع في اوقات مختلفة في صياغة معيار الاستثمار كذلك فانه لايمكنها استخدام سعر مناسب للخصم المقارنة القيمة الحالية لمنافع الاستثمار العام بالقيمة الحالية للاستخدام البديل لاسعار العائد لنوعى الموارد أو الاستهلاك اللهم الا اذا اعتبرت الحكومة السعر الاجمالي للاستثمار فى الاقتصاد القوى مثاليا .

كذلك فانه من بين الحسابات المساهمة الواجب مراعاتها للتوصل إلى المشروع الاستثمارى الحكومى الامثل محددات الميزانية .

ومن المعلوم ان تكلفة الفرصة للاستثمار العام تنخفض إلى الحد الذى يتاح للاستثمار العام عنده تعبئة الموارد الماطلة .

وبالنظر إلى ان التمويل بالعجز أو بالضرائب يؤدي إلى خفض الدخل الحقيقى الممكن التصرف فيه لدى بعض الطوائف فانه توجد محددات وقيود سياسية بالنسبة إلى تجنيد العمل المتعطل لاحداث توسع فى الاستثمارات المكثفة للعمل .

ونمة محددهام للميزانية يتمثل فى منع الحكومة من ان تمضى فى الاستثمار العام إلى النقطة التى تتدنى عندها فاعليته الحدية إلى مستوى الفاعلية الحدية فى زيادة الاستهلاك الكلى لاستغلال الموارد الخاصة .

وهناك قيود خاصة تضمن الالتزام بالنمو المخطط لنتاج القطاع العام وخفض وري البدائل الممكن اخضاعها إلى تحليل للنفمة / التكلفة وذلك فى حدود الذب للممكن السيطرة عليها

وبالنظر إلى ان مشروعات القطاع العام تكون عادة أطول اجلا من المشروعات الخاصة فان عنصر عدم التأكد يندو اكثر اهمية فى التحليل الاقتصادى للاستثمار العام :

ولقد تفتى واجبات الحيلة والتبصر ان تكون تقدير اتنا بحافظة بالنسبة إلى المنافع والتكاليف بحيث معظم الثانية وتخفض الأولى بنسبة عدم تأكد الحل وعدم ثقته في القيم المتوقعة .

وقد يترح وضع علاوة على سعر الخصم بحيث يكون بمثابة جزاء على عدم الثقة في تقدير المنافع والتكاليف .

كذلك فانه يترح في هذا الصدد وضع تقدير يحافظ للحياة الاقتصادية للمشروع ويعبر اتوقيت الأمل للمشروعات الحكومية على جانب كبير من الأهمية حيث يثور موضوع القيمة الحالية للمنافع الصافية .

ويمكن الاعتماد هنا على معيار يحصل في انه اذا كانت تكاليف المشروعات غير الممكنة التقسيم أو الزيادات مستقلة وكانت المنافع الحدية لا تزيد مع حجم المشروع ولكنها تزايد عبر الزمن وامكن تجاهل فترات الانتظار وكان السعر (الوهمي) لرأس المال يعكس الفرصة الداخلية أو الخارجية للنسبة فان الجدول للمثل للتأجيل يمكن ان تحقق بمجدولة كل مشروع أو زيادة في التشييد في المرة الأولى التي تظهر فيها القيمة الإيجابية الحالية بحيث ان القيمة الحالية للمنافع تحسب على فرض ان معدل المنفعة الجارية الحالية سوف يحكم دائماً .

وبوجب عند تقدير مثالية المشروعات الحكومية النظر في موضوع البدائل الخاصة والتكاليف البديلة .

وتدخل البدائل في تحايل الاستثمار العام ليس فقط باعتبارها متنافسة على الموارد ولكن كذلك بوصفها متنافسة على الوفاء بالطلبات التي تتكفل بها مشروعات القطاع العام .

ونسوق على ذلك مثالا يحصل في اضافة طاقة نفلية حيث يترح تكلفة رأس مال قدرها ١٠٥ (روية) لكل طن ميل سنويا ومنفعة استهلاكية اجمالية مستمرة (الرغبة في الدفع ناقصا تكاليف التشغيل) بمقدار (٢٠ بيز) عن كل طن ميل سنويا

ولنفرض أنه في غياب هذه الاضافة تمهد مؤسسة خاصة بتقديم اضافة تكفي نفس احتياجات الدخل ونفرض أن تكلفة رأس المال للبديل الخاص هي (٥٠ ٠ ٠ بيزا كل طن مئلي سنويا) .

ومن ثم فانه يفضل في هذه الحالة المدول عن مشروع القطاع العام إلى مشروع القطاع الخاص على الرغم من أن مزايا الاستهلاك الكلى كل طن مئلي سنوى تكون أقل نوعا ما وأن اسهام البديل الخاص في بدائل غير الاستهلاك الكلى تكون أقل من اضافة النقل المقترحة .

ويكون هذا الاستنتاج مرغوبا فيه حالة ما إذا أدى محدد في الميزانية إلى تكلفة فرصة لرأس مال القطاع العام تزيد كثيرا عن الثمن الاجتماعى لتكاليف رأس المال الخاص .

وهناك طريقة تحصل في التالى :

تقدير البدائل الخاصة المحددة لمجموعات مختلفة من الاستثمار العام لمجموعات من ردود الافعال للقرارات العامة وإضافة منافعها وتكاليفها إلى الاستثمار العام المرتبط بحيث تكون المنافع والتكاليف العامة والخاصة محسوبة على نفس الأساس .

ويكون البديل الخاص الأمثل في هذه الحالة هو رد الفعل الخاص لصفر من الاستثمار العام ، أى أنه لا يتحقق لاي مشروع عام على الاطلاق .

تقويم الاداء - إذا كان التقويم السابق (الإجازة) يستهدف التوصل إلى الفروعات الاستثنائية المثلى فان تقويم الاداء هو الاختيار العملى والحكم الحقيقى للتحقق من سلامة الاختيار ثم هو بعد ذلك الضمان لتنفيذ المشروعات على النحو الذى صممه التقويم السابق ومن ثم فانه يتوجب وضع تقويم الاداء على نحو يوضح للقائمين على تنفيذ المشروعات الاستثنائية والمسؤولين عنها السلوك المؤدى إلى نجاح التنفيذ كما يكون بحيث يؤثر عليهم ليلتزموا بهذا السلوك ويتصل بذلك ضرورة اشتغال التقويم للنوء عنه على نظام للحوافز يقرر دوافع إيجابية ودوافع سلبية تجعل من مصلحة القائمين على الاداء تنفيذه بأعلى درجة من الكفاءة .

هكذا فإنه يجب أن يعتمد تقويم الاداء على نظام سرى سليم التكوين حسن الاداء نظرا لان قصور النظام السرى لا يكفل التحديد الصحيح للقيم الاجتماعية للمنتجات ولعوامل الانتاج مما لا يساعد على التقويم الدقيق للانتاج كما لا يؤدى إلى تخصيص للوارد الانتاجية على النحو المنشود .

ويجدر التنبيه إلى أن اقتصار تقويم الاداء على الهدف المباشر للمعيار يعتبر قصورا في التحليل ويجر إلى اخطاء في النتائج وذلك نظرا لما يقوم بين المجاميع والعوامل الاقتصادية من ترابط متبادل وردود أفعال ولان الممول عليه هو الكفاية الكلية للمشروع مما يعتبر كالا لا يتجزأ .

وآية ذلك أن الاكتفاء بالاطمئنان على بلوغ حجم الإنتاج مع اغفال العوامل الأخرى يفضى إلى أخطاء كثيرة منها أن زيادة حجم الانتاج قد تقصم على أساس زيادة مستلزمات الانتاج توصلنا إلى زيادة عدد الوحدات للنتيجة الامر الذى يستر فى طياته انخفاض الكفاية الانتاجية للمشروع فضلا عن احتمال تحقق وزيادة حجم الانتاج وأعمال نوعيته ناهيك عما قد يحدث من فقد اقتصادى وعدم اشباع للحاجات الاستهلاكية لو أن المواصفات التى يطلبها المستهلكون قد جانبها التوفيق .

زد على ذلك أن مجرد زيادة حجم الانتاج قد تتحقق ولكن دون الوفاء بالالتزامات قبل الثير وفى المواعيد المقررة مما يسىء إلى كفاءة المشروع .

كذلك فان مجرد زيادة حجم الانتاج قد لا تصبح كافية لو كانت غير صالحة كخدمات انتاجية فى أغراض ابد أو إذا كانت لا تتوافق مع الشروط والأهداف المحددة فى مجال الصادرات والواردات .

ويستوجب تقويم الاداء إجراء مسح ميدانى للمشروع بفرض التعرف على سائر عملياته الانتاجية والوقوف على العلاقات بين مختلف مراحل الانتاج والتوصل إلى خصائص النشاط الانتاجى الذى يمارسه المشروع واثرها على أدائه والبحث عن برامج التشغيل واثرها على كيفية الانتفاع بعوامل الانتاج على مستويات التشغيل المستخدمة توصلنا إلى محاسبة المسئولين عن المشروع .

ويمكن أن ينقسم تقويم الاداء قسمين :

أولهما : تقويم الاداء من ناحية الأهداف مما يعنى دراسة الأهداف المقررة وتلك المتحققة بينما ينصرف القسم الثانى إلى الجانب الوظيفى للعمل بكفاءة استخدام الموارد المتاحة للمشروع .

ويلاحظ أن تقويم الاداء يساعد على الكشف عن أنواع شتى من الانحرافات كالانحرافات الكمية التى قد تظهر إذا لم يتسن انتاج الكميات المقررة بسبب تخلف واحد أو أكثر من الظروف والعوامل الضرورية لانتمام عملية الانتاج وفقا لما هو مقدر لها .

أضف إلى ذلك الانحرافات النوعية الحادثة عند هدم تطابق الوحدات المنتجة مع المواصفات النوعية والأنماط المحددة لها والانحرافات الزمنية لتخلف المواعيد والانحرافات القيمة بسبب انخفاض الكمية المنتجة أو عدم جودتها أو لأسباب أخرى لا قبل للمشروع بها فضلا عن الانحرافات الفنية لاختلال العلاقات الصناعية المتداخلة بين المشروع وغيره من المشروعات وكذلك الانحرافات التوزيعية المنصرفة إلى أن القيمة المضافة المترتبة على تحقق الأهداف الكمية والقيمة للمشروع لم توزع توزيعا صحيحا على الأجور وعوائد حقوق التملك والمساهلة مما يؤثر على العدالة الاجتماعية وغنى عن البيان أن تقويم الاداء يقتضى حصر جميع الانحرافات واستقصاء أسبابها ودراسة العلاج المناسب لها وتلافيتها حاضرا أو مستقبلا .

وثمة أدوات تستخدم لتقويم الاداء منها الميزانية التقديرية باعتبارها أداة لتحديد أهداف معينة تعمل ادارة المشروع على تحقيقها .

وينصرف الاستخدام الرقابى للميزانية التقديرية إلى مقارنة نتائج العمليات الفعلية فى جميع أقسام المشروع بالأهداف الملتزم بها والكشف عن الانحرافات التى تحدث أثناء التنفيذ الفعلى واستقصاء أسباب الانحرافات وعلاجها وتقاديرها مستقبلا مع تحديد المسئولية عن الانحرافات المتوهم عنها ويلاحظ أن الصورة الاعم لتقويم الاداء هى الصورة على أساس قطاعى تبعا لطبيعة وظروف مختلف القطاعات .

ونرى ان تتمركز على كيفية حساب تقوم الاداء في قطاع الصناعة باعتباره محور التنمية الصناعية . ونورد فيما يلي بعض معايير ذلك التقوم فيما يتعلق بالربح يمكن الاعتماد على ما يأتي :

$$\frac{\text{الربح}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{رأس المال}}$$

$$\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{القيمة الصافية للمصروع}}{\text{المبيعات}}$$

وبالنسبة إلى كفاءة الشروع يمكن الاعتماد على ما يأتي :

$$(١) \frac{\text{فائض العمليات الجارية} - \text{الاعانات}}{\text{المبيعات}} \quad (٢) \frac{\text{الفائض القابل للتوزيع}}{\text{المبيعات}}$$

$$(٣) \frac{\text{الانتاج}}{\text{المال المستثمر}} \quad (٤) \frac{\text{المبيعات}}{\text{المال العامل}}$$

وفيما يتعلق بكفاءة الادارة يعتمد على النسب التالية الذكر :

$$(١) \frac{\text{فائض العمليات الجارية}}{\text{رأس المال للدفع}} \quad (ب) \frac{\text{فائض العمليات الجارية}}{\text{المال للمستثمر}}$$

$$(ج) \frac{\text{فائض العمليات الجارية}}{\text{المبيعات}}$$

الاستثمار الأمثل والتنشيرات الأخرى على الصعيد التومى — لا يقتضى للاستثمار الأمثل بأركانه ومقوماته الآنف ذكرها أن يستوى على سوقه إلا إذا تحققت التالية في مختلف التنشيرات الاقتصادية الأخرى إنتاجية وإستهلاكية وإدخارية وتمويلية وتجارية داخلية وخارجية فضلا عن مثالية الجوانب الأخرى تنظيمية وإدارية وفضية وذلك نظراً لأسباب الترابط القائمة وردود الافعال المتحققة بين هذه جميعا .

ولنأخذ على سبيل المثال الانتاج فتجد أنه لا بد أن يصمم وينفذ على أساس مواصفات

وحسابات ومعايير خاصة تكفل له مثاليته وذلك كميّار طول فترة التشييد ومعيّار الوفرة في العمل السابق الالماع اليها فضلا عن الاستناد إلى ما يعرف باسم التقسيم الإقتصادي الدقيق حيث يجري تنسيق دقيق مفصل بين مصروفات وإيرادات مختلف الصناعات حيث تصور ميزانيات لموارد واستخدامات السلع المختلفة .

كذلك فانه ينبغي الاستهداء بنظرية الاستغلال الامثل للطاقة الانتاجية أخذا في الاعتبار للطاقة المخططة باعتبارها الطاقة الممكنة مع إستبعاد جميع الخسائر الخارجية شريطة الافادة من معدل استغلالها $(= \frac{\text{الطاقة الفعلية}}{\text{الطاقة المخططة}})$ بحيث تتخذ التدابير الضرورية لكيما يكون دائما ١٠٠ ٪ وقريبا من ذلك ما أمكن . هذا فضلا عن ضرورة إستحداث أقصى تحسين في معامل الاحلال $(\frac{\text{القيمة الاجالية} - \text{ساقى القيمة}}{\text{لإجمالي القيمة}})$

وذلك على مستوى الشروع وعلى مستوى فروع النشاط . زد على ذلك انه تتوجب المقارنة بين مختلف التكنيكات الفنية الانتاجية لاختيار أفضلها كاساس للإنتاج . ويتمين أن يكون تخطيط الإنتاج على مستوى الشروع والنشاط والقطاع والاقتصاد القومى متناسقا ومتربطاً مع تخطيط الاستثمار الامثل موضوع البحث .

وننتقل إلى موضوع الادخار (والتمويل عموما) فنشير بإيجاز إلى وجوب الاهتمام به باعتباره المقابل للاستثمار والواجب تمادله معه . ونرى ضرورة الاعتماد على الادخار المخطط بوصفه الفرق بين الاستهلاك الامثل وبين الإنتاج القومى الامثل الذى يحدد (بمفهوم اشتراكى) بواسطة التخطيط العلمى لاحتياجات المجتمع وعن طريق الاستخدام الامثل للقوى المنتجة برفع الانتاجية واستغلال الطاقات المعطلة والفائضة وتلافي توسع المنتجات وبتبر المشروعات غير المجدية . ولا يقل أهمية عن ذلك الاستعانة بنظرية الادخار للممكن متمثلا في الفرق بين أقصى إنتاج يمكن التوصل اليه في ظل ظروف وإمكانيات طبيعية وفنية معينة وبين الاستهلاك الضرورى الامر الذى يستوجب ضرورة تلمس الفوائض الاقتصادية المختلفة واستقطاعها وتوجيهها إلى الإستثمارات التنموية التلى .

وهذا يقودنا إلى صورة الادخار التمرى التراكمى متشكلا فى الزيادة الدخلية للتواترة من خلال وبسبب التنمية الاقتصادية للمجمله مما يستوجب البحث عن أمثل الوسائل لاستقطاعها واعادتها الى مجرى الانتاج لكىما تكون زادا ينذى عملية التنمية الاقتصادية .

ونقلنا ذلك بدوره الى التنوية بالتخطيط المالى الامثل الذى يستهدف تقدير الفوائض الاقتصادية والفعالية الممكنة والمخططة حاضرا ومستقبلا وبين الوسائل والسياسيات الكفيلة باستدراها وكيفية تحسينها وللتأليف الامثل بينها بحيث يمكن التوصل الى حجم التمويل الموازن لقيمة الاستثمارات المثلى دون ما اضرار بالاوهيه المالىة او تمويق للتنمية الاقتصادية او ارهاق شديد بالمولين وكذلك بحيث يتحقق توازن بين الدخول وبين مقدار السلع الاستهلاكية المتاحة وبين الدخول المهيأة للاستثمار ومقدار السلع الاستثمارية المتاحة فضلا عن توازن الاجهزة المالىة والنقدية المختلفة .

وينبى أن تكون السياسيات المالىة بحيث تمكن للشروعات الاستثمارية المثلى من الظهور والبقاء بمحافظتها للكفاية الحدية لرأس المال من بلوغ المستوى الامثل وبمخلفها للفرغات الضرورية المثلى وبتوفير أنواع التمويل الفضلى .

وفىما يتعلق بارتباط الاستثمارات المثلى بالتجارة الخارجية فترى أن نشير بصفة عامة موجزة الى أنه يتوجب عند وضع الخطة الاقتصادية تحديد أنواع الإنتاج التى تكون ذات أكبر ميزة من وجهة نظر الصادرات وتعمل بالامكان الحصول على أقصى قدر من القوة الشرائية الدولية فى مقابل أدنى قدر من وحدات العمل . هذا على أن توضع بعد ذلك الخطة الاستثمارية بحيث يتحدد فيها انتاج هذه الانواع الى أقصى حد متفق مع المحافظة على التكاليف الداخلية الفضلى ومع الطاقات الداخلية والأسمار الخارجية بحيث يزيد الانتاج على أساس السحب التدريجى لعمامل الانتاج وامكانياته من الفروع الأقل ميزة وبحيث يتم التوصل الى خفض مقدار ما يبذل من التكلفة للحصول على مقدار معين من المنتجات وبحيث تكون نتيجة الالتجاء الى اللبادلات الدولية زيادة مقدار القيم المستخدمة المتاحة فى مقابل تكلفة معينة وهكذا استخدام الصادرات المهاء لتمويل استيراد التتجات التى يخفص انتاجها الداخلى .

والاستثمار الأمثل يستوجب تواجد نظام سمرى سليم لجميع عناصر القيم المتضمنة في حساب ذلك الاستثمار . ذلك أن كفاءة حلول استثمارية معينة تتوقف على الأسعار النسبية لمختلف مواد و سلع الاستثمار . هذا فضلاً عن أنه من الناحية الأخرى عندما نكون حيال الاختيار بين متغيرين استثماريين ذوى مقاييس فنية واقتصادية ثابتة فإن معرفة أيهما الأفضل اقتصادياً تمتد إلى حد كبير على النظام السمرى . بيد أن وقائع الأحوال تؤكد وجود تغيرات كثيرة في الأنظمة السمرية بحيث يمكن القول بصورة أسهل للوضوح وبالتالى لمخلخل الأساس الموضوعى لحسابات مثالية الاستثمار . ومهما يكن من أمر فإنه يمكن بفضل تخطيط نظام الأثمان بحيث يؤخذ في الحسبان زيادة أو نقص منتجات معينة وتغيرات الطلب وتقلبات أسعار السوق المالية والحاجات المتغيرة وما شاكل ذلك .

ويمكننا القول انه بالنسبة إلى الاقتصاد القومى يكون القرار الاستثمارى الأمثل هو ذلك الذى يسمح بالتوصل إلى ناتج معين (ذى حجم وتركيب معينين) بأدنى تكاليف ممكنة على الصعيد القومى ومن ثم ليس فقط تلك للصروفات المتكبدة مباشرة فى اتجاه معين وإنما أيضاً تلك المتضمنة سلفاً فى صورة المواد الخام والوقود والقوى والأصول الثابتة .

ويترتب على فروض واغراض حساب مثالية الاستثمار أن الأثمان المؤدية إلى الحسابات السليمة تناسبية مع التكاليف الكاملة (مباشرة وغير مباشرة) للعمل وغيره والمؤدية إلى صنع أدوات ووسائل العمل المستخدمة فى متغيرات استثمارية معينة .

ويلاحظ فى هذا الصدد أن الأثمان الأقرب إلى القيم الاقتصادية يتوجب استخدامها بطريقة أكثر اتساقاً فى حساب المثالية عنه فى المحاسبة القومية باقتصاديات الاشتراكية وبالنظر إلى أنه من الصعب وضع نظام سمرى مستقل لحساب مثالية الاستثمار فى تلك الاقتصاديات فإنه عندما تنبؤ الأثمان نبؤاً شديداً عن القيم تجرى تصحيحات معينة فى الأثمان المركزية المستخدمة .

كذلك فإنه حتى عندما تكون الأثمان متناسبة مع تكاليف (العمل) لمختلف

المنتجات يتوجب أن نأخذ في الحسبان لثالية الاستثمار ليس فقط النسب السعرية القائمة وإنما كذلك التي يمكن أن تترتب مستقبلا خلال حياة المشروعات الاستثمارية . وتعتمد هذه النسب السعرية أولا على نسبة ديناميكية انتاجية العمل في مختلف فروع الانتاج .

ومن المعلوم أنه إذا ما تزايدت انتاجية العمل في بعض الفروع بدرجة أعلى منها في الأخرى فإن أثمان منتجاتها سوف تتناقص بالمقارنة بأثمان المنتجات الأخرى في باقي الفروع .

الباب الثانى

تحليل وتقييم

الاستثمار بالبلاد العربية

* * *

كما مع القارئ، نستشرف معالم ودقائق نظرية الاستثمار الامثل فى الباب الأول .
وقد أوقفنا ذلك الباب عند موضوع قياس الاستثمار الامثل حيث فضلنا أن يسكون
هناك الحد بين الجانب النظرى وبين الجانب التطبيقى بالبلاد العربية الذى نؤكد امره
إلى البابين الحالى والتالى .

ونرى بادية ذى بدء أن نصدر هذا الباب بسؤالين هامين :

السؤال الأول : لماذا نحلل الاستثمار بالبلاد العربية ؟

السؤال الثانى : كيف نحلل ذلك الاستثمار ؟

ونجيب على السؤال الاول فنقول إننا نحلل الاستثمار بالبلاد العربية للوقوف على مدى
نتائج وفاعلية تخصيص الموارد الاستثمارية المتاحة بها وعلى مدى استفادتها ولأجل
التعرف على الطرق واسس النظرية والفنية والادارية التى تعتمد عليها الاستثمارات
العربية فضلا عن تصور هياكل تكاليف الاستثمارات العربية واستقصاء علاقة أولئك
جميعا بمعدلات النمو العربية .

ونحن نحلل الاستثمارات العربية للبحث عن المشاكل التى تجابه تصميمها وتنفيذها
واستكشاف أسبابها وتوطئة لعلاجها .

كذلك فالتا نجرى هذا التحليل للاستثمار العربي بفرض استنباط نمطه (أنماطه)
وارجاعه إلى أصوله المادية والمعنوية والحكم عليه وتصحيحه .

هذا فضلا عن اتنا نحلل الاستثمار العربي من ناحية مقارنة بمعنى مقارنة الاستثمارات
العربية بما نراه مثاليا .

ونحن قوم بالتحليلات النوع عنها لاتخاذ الحلول الكفيلة للتوصل إلى مثالية
الاستثمارات العربية موضوع هذا المؤلف .

اما فيما يتعلق بالاجابة عن السؤال الثانى الخاص بكيفية تحليلنا للاستثمارات العربية
فنشير إلى اتنا سوف نصرف تحليلنا وفقا للطرق التالى بيانها :

أولا : التحليل الكلى للاستثمارات العربية على مستوى الاقتصاد القومى كله أولا وعلى
مستوى القطاعات ثانيا ثم فى نطاق القطاعين العام والخاص ثالثا .

ثانيا : التحليل الجزئى للاستثمارات العربية حيث قوم بدراسة (بالمينة) لمشروعات
استثمارية ذات أهميات استراتيجية ونوعيات معينة .

ثالثا : التحليل القومى للمشروعات العربية المشتركة .

رابعا : التحليل على مستوى الدولة العربية الواحدة .

كذلك فالتا نرى أن قيم التحليل من حيث النسبية فزعم أن يكون التحليل قاصرا
على الاستثمار فى حد ذاته أولا ثم يكون مرتبطا بالمتغيرات الأخرى انتاجية واستهلاكية
وادخارية وتجارية على غرار ما انتهجناه فى الباب الاول .

ونرى أيضا أن يكون التحليل قاصرا على ناحية نشاطية (قطاعية) استثمارية معينة
ثم يتمدها إلى النواحي الأخرى بحيث نستبين بالروابط بين استثمارات الصناعة
واستثمارات النقل (مثلا) ومدها وذلك على نهج الباب الأول لتقدير الآثار غيرالباشرة
ولقياس العنصر القومى والاجتماعى .

هذا فضلا عن أننا نرى إلى إجراء تحليل لشروعات استثمارية معينة في حد ذاتها
ثم مع ارتباطها بالشروعات الأخرى .

أما من حيث الاسس التي تفضل أن تجري عليها تحليلنا للاستثمارات بالبلاد
العربية فيبأنها فيما يأتي :

- ١ - من حيث الحجم .
- ٢ - من حيث أنواع الاستثمارات .
- ٣ - من حيث هيكله وتركيبه ومكوناته .
- ٤ - من حيث ترابطه وصلاته بالاتساج وغيره .
- ٥ - من حيث الدوافع عليه وأصول تميطة الحالى .
- ٦ - من حيث توزيعه الجغرافى والزمانى وبين العام والخاص .
- ٧ - من حيث طرق تمويله ومصادره .
- ٨ - من حيث تسميته الفنى .
- ٩ - من حيث تكاليفه وعوائده .
- ١٠ - من حيث المزايا (وعدم المزايا) التشجيعية المتاحة .
- ١١ - من حيث مدى التنفيذ الذى يحظى به (وأسباب ذلك) .
- ١٢ - من حيث آثاره المباشرة وغير المباشرة .
- ١٣ - من حيث نواحيه المقارنة .
- ١٤ - من حيث النواحي المشتركة (المشروعات العربية المشتركة) .

الاستثمار في السودان :

يصور لنا الجدول التالي الاستثمار في السودان جملة وتفصيلا .

الاستثمار الثابت الاجمالي المستهدف

في القطاعات الحديثة حسب الانشطة الاقتصادية

١٩٦٢/١٩٦١ — ١٩٧١/١٩٧٠

النسبة المئوية	الاجموع مليون جنيه	قطاع عام مليون جنيه	قطاع خاص مليون جنيه	النشاط
٢١	١٢٠.١	٩٠.١	٣٠.٠	الزراعة والغابات والثروة الحيوانية
١٩	١٠٦.٩	٤١.٩	٦٥	الصناعة (بما فيها المناجم والتعدين)
١٧	٩٥.٠	٦٣.٠	٣٢.٠	النقل والتوزيع
٢٧	١٥٠.٠	٩٠.٠	٦٠.٠	الخدمات الاجتماعية (بما فيها الاسكان والتعليم)
٨٤	٤٧٢.٠	٢٨٥.٠	١٨٧.٠	إجمالي الاستثمار التوسعي
١٦	٩٣.٤	٥٢.٠	٤١.٤	استثمار احتلال
١٠٠	٥٦٥.٤	٣٣٧.٠	٢٢٨.٤	الاستثمار الثابت الاجمالي .

ويكشف لنا هذا الجدول عن هيكل الاستثمار (المخطط) في السودان والذي يتمثل على النحو التالي : استثمارات الخدمات الاجتماعية تحتل المقدمة تليها استثمارات الزراعة فالصناعة فالنقل والتوزيع فالاحتلال .

وإذا كنا نقبل استبقاء تأخير التقويم العام إلا أننا نرى استباق الحديث فليسجل ملاحظات سرية على هذا الهيكل الاستثماري فيما يأتي :

أولاً — يتضح للوهلة الاولى قصور مثالية الهيكل النمو عنه نظراً لتخلف استثمارات الصناعة بالمخالفة لمتطلبات التنمية الاقتصادية السليمة المجدلة وطبيعة معاملات رأس المال .

ثانياً — يمكن — على الرغم من الملاحظة الاولى — تبرير غلبة استثمارات الخدمات بالاحتياجات الواسعة والشديدة اليها بالنظر إلى وقائع التخلف الاقتصادى الكثيف . كذلك فانه يمكن تمييز ذلك التبرير بالنزول على دوال التفضيل الاجتماعية السابق الالماع اليها في الباب الاول وأيضاً بما تتطوى عليه استثمارات الخدمات من استثمار بشرى شديد الاهمية والفاعلية في مواجهة تخلف نوعية القوى البشرية والعامله في مجال الحديث حيث يمكن على سبيل المثال بفضل تصفية جانب من العطالة للتمتع في القطاع الزراعى من ناحية واعداد توفير الفنين في قطاعات الصناعة والخدمات من ناحية أخرى فضلاً عما تسهم به استثمارات الخدمات في الرفاهية الاجتماعية بوصفها هدفاً عاماً للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى .

وإذا كان يمكن قول ذلك كله فانه لا ينفى في نفس الوقت عن الوفاء باحتياجات الإستراتيجية الاستثمارية التنمية السليمة ولا يحجب أهمية أولويات معاملات رأس المال القطاعية .

ثالثاً — يعكس الهيكل الاستثمارى رهن التزويماً توافقاً بين استثمارات الزراعة والصناعة الامر الذى يحمده استناداً إلى ما هو معلوم من مقررات الروابط والآثار المتبادلة الضرورية بين تنمية الزراعة والصناعة .

رابعاً — يبدى الهيكل الاستثمارى السودانى نوعاً من التوافق بين استثمارات الصناعة والنقل مما يعتبر مؤشراً سليماً بالنظر إلى ما اثبتته تجارب التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول الاشتراكية من تحقيق علاقة خطية بين استثمارات القطاعين للسذكرين .

خامساً — ينبىء السح الصناعى الذى اجرى في السودان عام ١٩٦٨ ان صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ تحتل المرتبة الاولى في هيكل الصناعة التحويلية سواء من حيث القيمة المضافة (٣٣ ٪ من جملة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية) أو من حيث عدد المشتغلين (٤٠ ٪) . وتستأثر صناعة المواد الغذائية ومنتجاتها بالصدارة داخل هذه الفئة (٢٥ ٪ من القيمة المضافة و ٣٥ ٪ من جملة المشتغلين) .

والغريب ان نسبة ماتسهم به هذه الفئة الاخيرة في القيمة المضافة اعلى مما تسهم به في المعاملة الامر الذي يعزى إلى ما تستخدمه من وسائل انتاجية متقدمة نسبيا (الات مكثفة لرأس المال) وذلك على خلاف ما يشيع في معظم الدول المتخلفة عموما والعربية خصوصا .

وتحتل صناعة المنسوجات والملبوسات والاحذية المركز الثاني في هيكل الصناعة التحويلية (٠٠ ٪ من القيمة المضافة و ٢٦ ٪ من جملة المشتغلين) . وتأتي في المكانة الثالثة صناعات المنتجات الكيماوية ومنتجات البترول وتكريره (١١ ٪ من القيمة المضافة و ٧ ٪ من المشتغلين) .

سادسا - تبلغ نسبة الاستثمار الاحلالي ١٦ ٪ من جملة الاستثمار الثابت وتصل إلى خمس الاستثمار التوسعي . ويبدو لنا أن هذه النسبة مرتفعة نظرا لانها غير متطلبة لدواعي التطوير الصناعي والتكنولوجي ولان عامل قصور التدريب والاستخدام للاجهزة الرأس مالية وتعبيل الملاك هو الغالب .

سابعا - من حيث تبعية هيكل الاستثمار السوداني للقطاعين العام والخاص يلاحظ أن القطاع العام يتنظم ٦٠ ٪ تقريبا من الاستثمارات الامر الذي يعتبر منطقيا على ضوء القرارات الاشتراكية وما يواكبها من تأميم .

يبد أن هذا الاستنتاج يخفى في طياته ظاهرة هامة تتمثل في تفوق الاستثمارات الصناعية بالقطاع الخاص عنها بالعام على خلاف استثمارات الخدمات الامر الذي يفسره من ناحية اعباء التطبيق الاشتراكي حيال قوى الشعب وشدة الاحتياج إلى الخدمات الاجتماعية كما تفسره من الناحية الاخرى قصور استمداد وامكانيات القطاع العام من النواحي الادارية والفنية للهوض بالاعباء الثقيلة المباشرة للاستثمارات الحكومية .

ثامنا - اذا ما قارنا بين الاستثمارات الكلية الفعلية وبين الإنتاج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السنوي وفقا لما تتيحه البيانات وعلى حسب ما يصوره الجدول التالي فانه يفضح لنا ما يأتي :

بالمليون جنيه

السنة	جملة الاستثمار الفعلى	جملة الإنتاج المحلى	معدل النمو السنوى
١٩٦٢/١٩٦١	٦٢ ٢٦	٢٩٣ ٢٧	١٣ ٥٥
٦٣ / ٦٢	٦٥ ٥٥	٢٩٣ ٢٧	صفر
٦٤ / ٦٣	٨١ ٠	٤٠٠	١ ٨٨
٦٥ / ٦٤	٥١ ٧	٤١٥ ٠	٤ ٢٤
١٩٦٦ / ٦٥	٤٨ ٤	٤٢٣ ٠	٢ ٢٤

أولاً — تدنى نسبة الاستثمار إلى الإنتاج .

ثانياً — عدم ثبات النسبة المذكورة خلال سنوات الاحصاء .

ثالثاً — ضعف معدل النمو السنوى واضطرابه الأمر الذى يرجع إلى أمور أهمها
تواضع نسبة الاستثمار الآنف الاشارة إليها .

ونتقل بعد ذلك إلى تحليل وجه هام من وجوه الاستثمار السودانى ينصرف إلى
نسبة الفعلى منه إلى المخطط على نحو ما يصوره الجدول التالى فتحظى بالتأثير الآتى يانها :

المجموع	٦٦/٦٥	٦٥/٦٤	٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١	القطاع
٢١٩ ٢	٣٦ ٤	٣٥ ٩	٥٨ ٧	٤٧ ٧	٤٠ ٥	القطاع العام (فعلى)
١٨٠	٣٣	٣٤ ٩	٣٧ ٨	٤٤ ٧	٢٩ ٦	القطاع العام (مخطط)
١٢١ ٨	١١٠ ٣	١٠٢ ٩	١٥٥ ٣	١٠٦ ٧	١٣٦ ٨	النسبة المئوية للتنفيذ
٩٠	١٢	١٥ ٨	٢٢ ٣	١٧ ٨	٢٢ ١	القطاع الخاص (فعلى)
٩٠ ٤	٢٠ ٥	١٨ ١	١٦ ١	١٦ ٠	١٨ ٧	القطاع الخاص (مخطط)
١٠٠ ٧	٥٨ ٥	٨٧ ٣	١٣٨ ٩	١١١ ٢	١١٨ ٢	النسبة المئوية للتنفيذ
٣٠٩ ٢	٤٨ ٤	٥١ ٧	٨١	٦٥ ٥	٦٢ ٦	المجموع الفعلى
٣٦٩ ٤	٥٣ ٥	٥٣	٥٣ ٩	٦٠ ٧	٤٨ ٣	المجموع المخطط
١١٤ ٨	٩٠ ٥	٩٧ ٥	١٥٠ ٣	١٠٧ ٩	١٢٩ ٦	النسبة المئوية للتنفيذ

أولاً — ان استثمارات القطاع العام الفعلية تربو على المخططة طوال سنوات الاحصاء وذلك على الرغم من قصر عمر ذلك القطاع ومن نشأته في ظروف استثنائية اتسمت بالمجاعة وعدم وضوح الأهداف على نحو ماسوف نوضحه بشأن مشاكل الاستثمارات .

ثانياً — تم تنفيذ استثمارات القطاع الخاص بالكامل . وقد تفوق تنفيذ جملة الاستثمار على المستهدف .

ثالثاً — على الرغم من نسب الانجاز الآنف ذكرها فقد حدثت بعض أخطاء في التخطيط أو التعاقد لاسيما في القطاع العام لحداته وكبر حجم مشروعاته وذلك لعدم توافر مستلزمات الإنتاج المتينة وعدم ملائمة مواصفات الإنتاج للطلب الفعلي وللتنقص في دراسة المشروعات والخطأ في اختيار الصناعات ومواقعها ولاخطاء التعاقد . ونستطيع بعد ذلك حقيقة تمويل الاستثمار فتكشف لنا على نحو ما يصوره الجدول التالي :

الاستثمارات — المدخرات				
٦٦/٦٥	٦٥/٦٤	٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١
٥٣ر٥	٥٣	٥٣ر٩	٦٠ر٧	٤٨ر٣
٥٢ر٥	٥٣	٥٣ر٩	٦٠ر٧	٤٨ر٣
٢٠ر١	٢٠ر٥	٢٠ر٧	٢٦ر٠	١٦ر١
١٨	١٦ر٢	١٤ر٦	١٥ر٥	٩ر١
١٤ر٤	١٦ر٣	١٨ر٦	١٩ر٢	٢٣ر١

أولاً — توازن الاستثمارات المخططة مع المدخرات المخططة طوال سنوات الاحصاء بوجه عام (فيما عدا السنة الخامسة) .

ثانياً — تبلغ نسبة المدخرات العامة المهيأة لتمويل الاستثمارات ٣٨٨٪ .

ثالثاً — تعتمد مصادر التمويل للاستثمار على الخارج بدرجة بارزة بلغت ٢٧٥٪ . ومن ثم فان هيكل تمويل الاستثمارات في السودان يصبح شاذ الغلبة المصادر الأجنبية عليه . وتتفاقم خطورة ذلك الهيكل إذا ما علمنا أن المدخرات الحكومية لم تحقق بالكامل في معظم سنوات الخطة نتيجة لتناقص الفائض في الميزانية الجارية ولتراخي

نشاط المشروعات العامة وذلك في الوقت الذي سجلت خلاله المدخرات الأجنبية فائضا حيث بلغ العجز في ميزان المدفوعات ١٣٤٧ مليون جنيه سوداني بينما قدر المصادر الأجنبية ٨٥٧ مليونا بين سنتي ١٩٦٨ و ١٩٦٣ .

وبالنسبة إلى نمط الاستثمارات الصناعية السودانية فإنه يتلاحظ للباحث غلبة استثمارات المشروعات الصناعية الاستهلاكية على حين تنحصر استثمارات صناعات السلع الوسيطة في نطاق جد محدود بحيث يقتصر على صناعات تكرير البترول والاسمنت اللتين تنتجان كميات قليلة .

ومن ثم فإنه يتضح أن نمط الاستثمارات الصناعية ينطب على استثمارات المشروعات الصناعية الاستهلاكية وهي التي تلبي الاحتياجات الغذائية والكسائية على السواء .

ونرى أن قيام ذلك النمط يرجع إلى ناحية الطلب الموجه أساسا إلى الاستهلاك كما هو الشأن في الدول الناهضة الموجهة وجهة استهلاكها نحو ناحية العرض حيث تتقاصر التجهيزات الرأسمالية والموارد التمويلية وحيث تتقاصر الخبرات التنظيمية والفنية والإدارية .

ونجىء إلى تحليل حجم المشروعات الاستثمارية الصناعية في السودان فنتبين بالجدول التالي الموضح لتوزيع حجم المصانع حسب مختلف الأحجام .

ويمكن أن نستخلص من هذا الجدول النتائج التالية البيان :

أولا : أن المشروع الصناعي هو السمة الغالبة على المشروعات الاستثمارية السودانية حيث تمثل هذه المشروعات (٣٠ عاملا فأقل) ثلاثة أرباع عدد المشروعات . بيد أن التريب من الأمر أنها لا تستوعب إلا ١١ ٪ من مجموع الأيدي العاملة كما تسهم بنفس هذه النسبة فقط في القيمة المضافة .

ثانيا : أن المشروعات الصغيرة الأخرى التي يعمل بها ثلاثون عاملا فأكثر تمثل ربع عدد المشروعات ولكنها تستوعب ٨٩ ٪ من جملة الأيدي العاملة وتضيف نفس النسبة في القيمة المضافة .

القيمة المضافة		قيمة الانتاج		عدد المتعلمين		عدد الشروعات		لشعة القروع
نسبة	جملة	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
١٠٠	١٦١٢٥٦	١٠٠	٦٣٦٥٨٢	١٠٠	٢٤٠٤٢	١٠٠	٥٥٥	أقل من ٣٠ عاملا
٣١,٧	٥١١٣	٢٦,٢	١٦٧٠٦,٨	٤٣	١٤٦٣٧	١٦,٦	٩	٣٠ - ١٠٠ عاملا
٣٦,٩	٥٩٥٧,٨	٣٧	٢٣٥٦٤,٩	٣٠	١٠٢١٤	٧,٦	٤٤	١٠٠ - ٥٠٠ عاملا
٢٠,٦	٣٣٢١,١	٢٨,٦	١٨١٩٠,٧	١٦,٤	٥٥٦٩	١٦,١	٨٩	٥٠٠ - ١٠٠٠ عاملا
١٠,٨	١٧٢٣,٧	٨,٢	٥١٩٤,٨	١٠,٦	٣٩٢٢	٧٤,٤	٤١٣	أكثر من ٣٠ عاملا

ثالثا — أن المشروعات الكبيرة نمبيا والتي يعمل بها مائة عامل فأكثر (عدها ٥٤ مشروعا) تستوهب ثلاثة أرباع المشتلين وتسهم بنسبة ثلثي القيمة المضافة .

كذلك فإن المشروعات الأصغر التي يعمل بها خمسمائة عامل فأكثر تستوهب ٤٤٪ من جملة المشتلين وتسهم بنسبة ٢٢٪ من القيمة المضافة .

ويتضح من ذلك أن هناك تركزا شديدا في إنتاج المشروعات الاستثمارية وأن المشروع الصغير هو الغالب والكبير نادر في حقل الاستثمار الصناعي .

ومن حيث الدراسة التي نرى أن تجريها لبعض المشروعات الاستثمارية فالتا نختار مصانع ومعامل تكرير السكر حيث يصل التوظيف إلى ٥٣١٩ تما يتوهر من أعلى أرقام التوظيف في السودان وحيث يبلغ الإنتاج الإجمالي (٢٧٣٣٧٧٠٠ جنيهها) والقيمة الإجمالية المضافة ناقص ٤٦٢٠٠٠ جنيهها سودانيا . وتوهر للمؤسستان المعنيتان بالذكر على طرفي تقيض آيته أنه يبيننا تعمل إحداهما بطريقة منتظمة مع ارتفاع درجة التصنيع وبمعدل ربح مرتفع فإن المؤسسة الثانية تنقصها دراسة سليمة لنظام الإنتاج والطاقة المعلقة والصيانة ومقدرة الإدارة والتكاليف وموارد المواد الخام .

اما المثال الآخر فيتعلق بمؤسسة لب الورق والورق القوي . وتتميز هذه المؤسسة بإنتاجية بالغة الانخفاض للعمل ورأس المال . وهي لا يتجاوز إجمالي إنتاجها ٩٧٠٠ جنيهها سودانيا وإجمالي القيمة المضافة ١٢٤٠٠ وعدد العمال ٨٨ عاملا . وتبلغ نسبة رأس المال العامل للإنتاج ١٦٨٨ بسبب وجود طاقة ضخمة معطلة . وقد حققت المؤسسة أرباحا بالناقص ٤٣٢ جنيهها للعامل الواحد .

ومن حيث التوزيع الأقليمي للمشروعات الصناعية فانه يتضح من الجدول التالي أن هناك تركزا شديدا في ذلك التوزيع حيث تستأثر الخرطوم وحدها بحوالي ٨٠٪ من مجموع عدد المشروعات العاملة في قطاع الصناعة التحويلية كما تبلغ قيمة إنتاج المنشآت الصناعية الواقعة في تلك المدينة ٧٠٪ تقريبا من جملة قيمة إنتاج الصناعة التحويلية في الجمهورية السودانية . وجدير بالذكر أن أهم الصناعات القائمة في الخرطوم

القيمة المضافة الاجمالية	قيمة الانتاج		عمد التتاليون		عمد التبروعات		المدينة
نسبة	الف جنيه سوداني	نسبة	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
٧٧١	١٢٤٣٣٣٢	٦٦	٧٢٩	٧٤٦٩٩	٦٧٩	٤٢٧	الخرطوم
٦٧٧	(١٠٩٠٠ -)	٧٩	٥٧	١٩٣٢	٢٧	١٥	لقيل الازرق
١٥٩	٢٥٧٩١	٩٧	١٥١	٥١٤٢	٥٣	٢٩	ككلا
٣٩	٦٤٠	٥٣	٨٠	٢٨٥	١٨	١٠	كرديان
٣٩	٥٨٩٣	٤٩	٨٠	٢٣٦	١٩	٩	دارفور
٦٠٤	٩٧٤٥	٦٢	٥١	١٧٤٨	١١٧	٩٥	لنصالية
—	—	—	—	—	—	—	الاستوائية
—	—	—	—	—	—	—	اعالي النيل
—	—	—	—	—	—	—	بحر الغزال
١٠٠	١٦١٢٥٦	٦١٦٥٧	١٠٠	٣٤٠٤٢	١٠٠	٥٥٥	المجموع

وهي صناعة طحن القلال ومصانع الزيوت وصناعة الحلويات وصناعة المشروبات وصناعة
الفزل والنسيج وصناعة الجلود وصناعة التلاجات وصناعة الخشب المضغوط .

ويرجع التركيز الشديد الآن في المصانع المذكورة للصناعات الصناعية في الخرطوم فضلا عن
الظروف التاريخية إلى أنها من أهم الأسواق الاستهلاكية في السودان الأمر الذي اجتذب
إليها ذلك الحشد من المصانع الصناعية ذات الطابع الاستهلاكي فضلا عن سهولة
الحصول على المواد الخام الرئيسية من المواطنين القريية (مثال مصانع الفزل والنسيج) .

وننتقل بعد ذلك إلى بحث تكاليف المصانع الاستثمارية السودانية فيلاحظ
ارتفاعها في القطاعين العام والخاص على السواء . ويعزى ذلك إلى ارتفاع تكاليف
الدراسات السابقة للتنفيذ وكذلك تكاليف التشييد والتركيب والتشغيل البشري
للوحدات الصناعية وتجاوزها التقديرات الأصلية في جميع الحالات ويرجع ارتفاع التكاليف
الصناعية أيضا إلى المعجز عن الوصول بالمصانع إلى طاقتها الاسمية وانخفاض انتاجيتها
وارتفاع تكاليف الانتاج وقص جودة المنتجات .

وبالنسبة إلى السبب الاول السابق اجماله فانه من المضحق في هذا الصدد ارتفاع
تكلفة الخبرة الاجنبية في تخطيط المصانع الصناعية أو الاعتماد على الجهات الحكومية
التي تسدى عوناً مالياً فيه مع قصور الخبرات والبيانات الضرورية لذلك .

ويسأل عن زيادة التكلفة أيضا ارتفاع تكاليف التشييد عموماً وتكاليف المصانع
الصناعية خصوصاً . ولا يقل خطورة في هذا الشأن قص الخبرة في أعمال التشييد
والتركيبات للمصانع . كذلك فانه من الأسباب المهمة أيضا غياب التخطيط المترابط بين
أعمال التشييد والتركيب وبين برامج توريد المعدات وخطط توفير الخدمات الأساسية
مما يؤدي إلى تراخي فترات التشييد وزيادة التكاليف تبعاً لذلك .

هذا فضلاً عن أن ضف الهياكل الصناعية لا سيما في المناطق النائية يؤدي إلى
تحمل المصانع الصناعية بتكاليف باهظة .

ونعنى قد ما فصل مع القارئ إلى قوانين تنظيم الاستثمار الصناعى وتشجيعه في السودان .

وتتمثل سياسة السودان بشأن تنظيم الاستثمار وتشجيعه في منهاجين عريضين النهاج الاول يصرف إلى انشاء المشروعات الصناعية وادارتها مباشرة . ويجدر بنا ان نشير في هذا الصدد إلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية لقانون تنظيم الاستثمار الصناعى وتشجيعه من أنه « بالرغم من ايمان الحكومة بضرورة وجود قطاع صناعى عام في البلاد الا انها ترى ان تسند إلى هذا القطاع المشروعات التى تتطلب استثمارات ضخمة لا طاقة للقطاع الخاص بها والمشروعات التى لا تحقق بطبيعتها عائدا سريعا يجذب القطاع الخاص اليها والمشروعات الاستراتيجية وبعض المشروعات التى تقع في منطقة تدخل في القطاع التقليدى للاقتصاد الوطنى والذي يحجم القطاع الخاص عن اقامة المنشآت به » .

وقد ذهب قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار الصناعى لعام ١٩٦٧ إلى تفويض وزير الصناعة في منح مزايا خاصة للمنشآت الصناعية القائمة أو المقترحة اقامتها في مجال الصناعات التحويلية والاستخراجية والتي توافر لها ميزة أو أكثر من المزايا التالية الذكر:

- ١ — تساعد على قيام صناعات جديدة في السودان وعلى زيادة الدخل القومى .
- ٢ — تستخدم أكبر عدد ممكن من السودانيين وتعمل على تدريبهم ليحلوا محل الاجانب .
- ٣ — تعتمد على مواد خام محلية أو تشجع على انتاج هذه المواد .
- ٤ — تساعد على توفير النقد الاجنبى عن طريق القصد في الواردات أو زيادة الصادرات .
- ٥ — تميز بامكانيات ادارية ورأس مالية كافية .
- ٦ — تسهم باممية استراتيجية .

وغنى عن البيان ان هذه تشكل اعم المعايير والاولويات الحكومية لاقامة المشروعات الاستثمارية

ويمنح القانون المزايا التالية لبيانها للشروعات الاستثمارية الحائزة على المزايا الآتية
ذكرها :

١ — الاعفاء الكامل من ضريبة أرباح الاعمال لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ بدء الانتاج .

٢ — الاعفاء من نصف الضريبة لمدة خمس سنوات اضافية للشروعات التي يبلغ رأس مالها الموظف (جملة الاصول الثابتة التي يمتلكها المشروع قبل خصم الاستهلاكات) في السنة الخامسة مليون جنيه فأكثر .

٣ — يسمح عند الطلب في خلال الخمس سنوات الاولى بحساب فئات الاستهلاك بضعف الفئات أو بثلاث امثال الفئات المعمول بها .

٤ — اعتبار رصيد كل خسارة وقعت خلال مدة الخمس سنوات الاولى كأنه رصيد لخسارة حدثت خلال السنة الاخيرة من تلك المدة .

٥ — تخفيض سعر الكهرباء التي يستخدمها المشروع .

٦ — تخفيض فئات النقل المطبقة على الماكينات والمعدات والحاويات اللازمة للمشروع وكذلك على منتجاته فيما يتعلق بجميع وسائل النقل التي تمتلكها الحكومة أو توجه سياستها.

٧ — بيع الارض اللازمة للمشروع وتوسعه في المستقبل بسعر منخفض نقدا وبالتقسيط ويكون لوزير الصناعة حق سحب هذه الميزة اذا لم تستعمل الارض للاغراض التي منحت من اجلها .

كذلك فان القانون قد اجاز لوزير الصناعة بعد التشاور مع وزير المالية والاقتصاد ما يأتي :

أ — قصر مشتريات الحكومة على انتاج المشروعات المتميزة بالشروط حالة كون

اسعارها لا تزيد على ١٥ ٪ من اسعار للبتجات المستوردة المماثلة تسليم المكان المطلوب فيه .

ب — تقدم مجلس ادارة بنك السودان بمقترحات تهدف إلى تشجيع الصناعة عن طريق سياسة التسهيلات الائتمانية وتحديد فئاتها .

ج — التقدم بعد موافقة مجلس الوزراء بتوجيهات عامة إلى مجلس ادارة البنك الصناعى الذى يلزمه القانون بالعمل بمقتضاء .

وقد نص القانون على ما يأتى بالنسبة إلى رأس المال الاجنبى .

١ — قابلية تحويل كل الأرباح الناجمة عن استثمار رأس المال الاجنبى .

٢ — التزام الحكومة فى حالة اضطرارها لتأميم أى مشروع صناعى بأن تدفع لاصحابه تمويضا عادلا مع السماح بتحويل ذلك التحويل خارج السودان وكذلك الحال عند التصفية .

٣ — تسهيل تراخيص الاستيراد والتصدير واقامة الاداريين والخبراء والمسال الاجانب الذين تدعو اليهم حاجة العمل وتحويل مدخراتهم إلى اوطانهم .

اما فيما يتعلق بتنظيم النشاط الصناعى فقد نص القانون على أنه لا يجوز اقامة أى مشروع أو زيادة ضخمة أو غرضه الصناعى أو منحة الميزات الآنف ذكرها الا بعد الحصول على ترخيص من وزير الصناعة ويجوز لصاحب المشروع التظلم من قرار الوزير بشأن الترخيص حيث يعاد النظر فيه ولكن يصبح قرار الوزير فى هذه الحالة نهائيا

ويجوز للوزير إلغاء الترخيص حالة الاخلال بشروطه .

ويشترط القانون تسجيل جميع المنشآت القائمة والجديدة لدى وزارة الصناعة فضلا عن موافاتها ببيانات دورية عن نشاطها .

ويستوجب القانون تقديم طلب من كل منشأة صناعية يتجاوز رأس مالها الموظف
••••• جنيتها أو مباشر صناعة احتكارية وترغب في وقف نشاطها أو خفض أو الاستثناء
عن • % من العاملين بها .

كذلك فإن القانون يلزم للشروعات بأن تبيع منتجاتها الصناعية المعدة للاستهلاك
المحلى حسب أسعار التكلفة التى يحددها وزير الصناعة بتسليم مقر الإنتاج .

وعما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد انشاء معهد البحوث الصناعية عام ١٩٦٧
يهدف تطوير وتشجيع الصناعة والمساهمة فى التقدم العلمى والتكنولوجى فضلا عن تقديم
الخدمات والاستشارات الفنية إلى للشروعات الصناعية القائمة أو للزعم القامتها .

يبد أن هذا النوع من النشاط لم تيسر ممارسته كما ان المستثمرين ما فتوا يعتمدون
على مبادراتهم الخاصة :

ويمكن القول بصفة عامة بان الآثار المرتقبة من التشريعات الآتية الذكر لم تتحقق
على النحو السامول لها الامر الذى يرجع إلى ظروف الاجهزة الصناعية المنتجة والمطبقة
للقوانين فى مختلف الجهات الحكومية وكذلك إلى الافتقار إلى كفاءة التنظيم
والقدرة على التنسيق والانضباط .

وينتهى بنا الطواف فى تحليل الاستثمارات بالسودان إلى استظهار المشاكل المواجهة
له مما نقدمه فى البيان التالى :

أولا - نرى أن تتناول بادىء ذى بدء مشكلة سبق الاساع اليها وتتلحق
بارتفاع تكاليف تخطيط وتنفيذ الشروعات الاستثمارية . وهذه المشكلة ترجع إلى أسباب
جذرية وأساسية أهمها ضعف الهياكل الصناعية وتخلف الفن التكنولوجى وقصور
الخبرات الفنية المحلية مع ارتفاع تكاليف الخبرات الأجنبية فضلا عن نقص للستازمات
الاتاجية المحلية وعدم كفاية الوفورات الخارجية والداخلية .

ويفضل لملاج هذه المشكلة التهوض بالهيكل الصناعى الأساسى ودعم رأس المال

القوى اطلاقا للوفورات الخارجية مع الأخذ بالاساليب التكنولوجية المناسبة والممكنة فضلا عن العمل على توفير مستلزمات الانتاج الضرورية . وكذلك فانه ينبغي العمل على إقامة جهاز فنى متخصص يتوافر على دراسة المشروعات الاستثمارية القائمة والمقترحة من ناحية تكاليفها للبحث في كيفية خفضها مع مقارنتها بالعوائد المرتقة توطئه للحكم باجازه قيام واستمرار المشروعات شريطة الأخذ في الاعتبار العنصر الاجتماعى الذى سبق الحديث عنه في الباب الأول . وإذا كانت مصلحة الصناعة تقوم حاليا بمهمة تقويم مشروعات القطاع الخاص الجديدة والتوسعية الا أن ذلك يعنيه عدم قيام التقويم على أساس قوية في ظل تخطيط صناعى سليم فضلا عن ترك المبادرة تماما للقطاع الخاص ، ناهيك عن عدم وضوح أسس مشروعات وخطط القطاع العام .

ويمكن القول بأن هناك سبيلين للسيطرة على تكاليف التشييد في السودان متمثلين في الاهتمام بزيادة انتاج مسود التشييد وتوفيرها للمنشآت والهيكل الصناعية (مثل الامنت والطوب وحديد التسليح) وفى الحرس على تحديد سياسة سعرية لهذه اللواد بحيث تكون خاضعة لاشراف حكوى يصممها من التقلبات والزيادات غير البررة أو بحيث تعامل الانشاءات معاملة متميزة تكون بمثابة دعم غير مباشر للتشييد الذى تتطلبه التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن الخير فى هذا الصدد إنشاء جهاز متخصص فى أعمال التشييد وتركيب المصانع يسانده جهاز متخصص فى تخطيط وتنفيذ المشروعات الصناعية الجديدة .

والمشكلة الاساسية التالية تمثل فى عدم تحقيق للمشروعات الصناعية السودانية للاهداف النوية بها . وتتأصل هذه المشكلة إلى اخطاء التخطيط واتخاذ السابق الاماع اليها وكذلك إلى صعوبات التشغيل مثل عدم ملائمة بعض المعدات لظروف التشغيل المحلية .

ولواجهة مشاكل اقامة المعدات والاساليب الصناعية الاجلبيه فى مراحل التصنيع المبكرة ولتصور عناصر الادارة الصناعية والكفاءة المطلوبة .

ويمكن علاج هذه المشكلة بكثير من الحلول منها الاهتمام بمشروعات الدراسة والبحث والتدريب في المجال الصناعي على أن تحدد أهداف التعليم والتدريب في السودان من واقع القصور في العناصر الادارية على المستويين السالى والمتوسط وفي التخصصات الهندسية وحسابات التكاليف وتخطيط وبرجة الاتاج .

ويندرج ضمن هذه الحلول الاهتمام بتحليل خبرة الصناعة القائمة والتعرف على عيوب للعدات واساليب التشغيل فيها اعتمادا على برامج التنمية الاتاجية والفنية . هذا فضلا عن وجوب التعرف على الامكانيات المالية والفنية للشركات والهيئات المتعاقدة :

وينسك في هذا الصدد ضرورة القيام بدراسة وتقوم المشروعات الاستثنائية على اساس الحسابات والاسس والمعايير السالف تقديمها في الباب الاول .

ونمة مشكلة أخرى تمثل بوجود قطع اختناق يحض الوحدات الاتاجية مما يؤدي إلى عدم تحقيق اهدافها وبالتالي اهداف الخطة الاقتصادية القومية :

ترجع هذه المشكلة إلى قصور دراسة وتقوم المشروعات الاستثنائية وإلى اغفال اخذ الحساب الكلى على الصعيد القومى فى الاعتبار

ويتماثل العلاج امامنا في تقوم للمشروعات وتدقيق حساباتها مع الاستعانة بحسابات المستخدم — المنتج والموارد والاستخدامات على الصعيد القومى .

وأخرى ترجع إلى ظروف العمل بالمصانع متمثلة فى تخلف اساليب وطرق الاتاج وانخفاض مستوى الصيانة وعدم مناسبة اماكن العمل . ويمكن حل هذه المشكلة عن طريق استبدال اساليب وطرق الاتاج على نحو متناسب ورفع كفاءة إنتاجية العمل ورأس المال وكذلك بفضل ترغيد اساليب الصيانة وتحسين ظروف العمل .

وتشير مشروعات الصناعات الهندسية فى السودان (الكبيرة الأهمية من الناحية الاستراتيجية) مشاكل خاصة تستحق التنويه منها صعوبة تسويق للتجات المحلية أمام

المنافسة الاجنبية الشديدة ومنها فرض ضريبة الانتاج وما أدى اليه من انعكاش حجم التوزيع والانتاج بالتالى ثم تعطل بعض طاقات الوحدات الانتاجية ومنها كذلك ارتفاع نسب الفائدة فى التسهيلات الائتمانية وبالتالى رفع التكاليف فضلا عن طول إجراءات الحصول على الموافقات على طلبات استيراد الحامات ومستلزمات الانتاج وبالإضافة إلى تركيز هذه المشروعات فى مدينة الخرطوم .

وتحتاج هذه المشاكل إلى دراسة تحليلية خاصة باستقصاء اسبابها ووضع الحلول المناسبة لها .

وبالنظر إلى كبر أهمية المشروعات الكيماوية بالسودان وخطورة المشاكل الموجهة لها نرى الامناع إلى هذه الاخيرة فيما ينشأ عن عدم توفر المرافق الضرورية (كالمياه والبخار والقوى الكهربائية) بالقرب من المشروعات الامر الذى يؤثر على اقتصادياتها وزيادة الاستثمارات اللازمة لها وكذلك فيما يتمثل فى تمذرق للصدات وللواد الحام اللازمة لبعض للمشروعات مع ارتفاع تكاليف النقل وعدم مناسبتها فى كثير من الحالات مع رخص السلع المطلوب نقلها .

أضف إلى ذلك نقص المال الفنى وصعوبة التدريب الفنى وكذلك قصور حجم الاستهلاك فى كثير من السلع الاساسية وبالتالى عدم مناسبة حجم الطلب لحجم الوحدات الاقتصادية أو ارتفاع الاستثمارات المطلوبة مع عدم ضمان توزيع الانتاج .

هذا فضلا عن عدم توافر العامل اللازمة لاختبار الحامات الوفرة وتحليلها والتعرف على امكانيات استغلالها .

ولا يقل أهمية عما سبق عدم تشنيل معظم للمشروعات الصناعية للنوء عنها بكامل طاقاتها الامر الذى تكشف بحث اسبابه عن قصور الحامات وصعوبة التسويق ونقص الخبرات الفنية وحدة المنافسة الاجنبية وضعف القوة الشرائية .

ويغفل فى علاج هذه المشاكل الاخيرة اعطاء الاولوية للمشروعات المتعددة على

خامات طبيعية متوفرة (كالأخشاب والصمغ العربي) وكذلك الاهتمام بتوفير الأسمدة الكيماوية لضرورتها للزراعة إحدى مصادرات الدخل السودانى فضلاً عن منح الأولوية للمشروعات المنتجة للسلم الاستهلاكية المستوردة (كمنتجات البلاستيك وأطارات السيارات والبطاريات السائلة) زيادة على توفير المرافق العامة وطرق المواصلات .

ونرى فى نهاية بحثنا للاستثمار بالسودان استمرار قطعتين هامتين أولاً خاصة بالمعاملات الفنية لأم المشروعات السودانية وثانيها استظهار المعايير والأولويات المقترحة لتقويم المشروعات السودانية .

أما عن النقطة الأولى فنورد بشأنها البيانات التالية الذكر .

الصناعات الهندسية

المعاملات الفنية واقتصاديات المشروعات

اسم المشروع	وحدة انتاج مسامير وصواميل على الساخن	مشروع انتاج الإنشاءات المدنية الخفيفة	مشروع انتاج موافد واfran وسخانات بوتاجاز	مشروع انتاج اسطوانات البوتاجاز	مشروع انتاج الآلات والمعدات والادوات الزراعية	وحدة انتاج اسلاك كهربائية مفرولة باللاستيك	مشروع تصنيع عربات البضاعة للسكك الحديدية	مشروع تصنيع سيارات الركوب واللوارى	والجرارات الزراعية والدراجات الموتوسيكلات
فترة استرداد تمكلفة الأصول الثابتة / سنة	٤ر٦	٤ر٤	٣	٤ر٧	١ر٦	٠ر٥٣	٣ر٣	١ر٣	
فترة استرداد المكون الأجنبي للاصول الثابتة سنة	٢	٠ر٦	١ر٣	٠ر٥	٠ر٥	—	٠ر٣	٠ر٩	
عائد المال المستثمر %	١١ر٣	١٣ر٦	١٤	١٢	٢٦	٣١ر٧	١٤	١٤ر٦	
تكلفة توفير النقد الأجنبي	٠ر٧٥	١ر٤	٢	٠ر٧	٠ر٦٤	—	٠ر٧٥	٢ر١	
معامل الانتاج إلى المال للمستثمر	٠ر٥٨	١ر٥	١ر٣	١ر٥	١ر٤	٢ر٤	١ر١٦	٢ر٠٥	
القيمة المضافة إلى الانتاج %	٤٩ر٣	٢٩	٤٩	٢٥	٣٥	١٦ر١	٣١	١٢ر٣	
الاستثمارات المستوردة إلى الانتاج %	٤١	٦٥	٤١	٦٢	٤٩	٧٢	٣٣ر٢	٧٥	
نصيب جنيه الأجور من القيمة المضافة	٥ر٥	٢	١ر٤	٢ر١	٣ر٥	١٣ر٤	٢ر١	٣ر٢٤	
نصيب كل مشتغل من القيمة المضافة	١٤٣٠	٥٨٠	٦٦٠	٧٦٠	١٤٨٠	٣٥٠٠	٨٨٠	١٢٠٠	
انتاجية المشتغل في السنة	٢٧٨٠	٢٠٠٠	١٣٠٠	٢٨٦٠	٤٥٠٠	٢١٧٠٠	٢٤٧٠	٩٨٠٠	
انتاجية جنيه الأجور في السنة	١١ر١	٧	٣ر١	٨ر١	١٠ر٣	٨٣ر٣	٥ر٩٥	٢٦ر٥	
نسبة المكون الأجنبي إلى مجموع المال المستثمر	٧٢	٦٨	٦٩	٧١ر٥	٧٢	٨٢	٤٢	٨٠	

الصناعات الغذائية

اسم المشروع	صنع لبسرة أو تشغم الألبان	معمل لاتاج الجبن الأبيض	مزرة ألبان لعدد ١٠٠ بقرة	صنع لاتاج ملبات الطاطم والحضر	صنع لاتاج عصائر الفاكهة	صنع لصبر القول السوداني	صنع لصبر الدسم	صنع لاتاج السكر	انتاج الحلو الجاف والبسكويت	انتاج النشا والجلوكوز
فترة استرداد تكلفة الأصول الثابتة سنة	٣.٨	٣.٨	٣	٥.٦	٣.٧	١.٣	٠.٤	٠.٥	١.١	٣.٩
فترة استرداد المكون الأجنبي للأصول الثابتة سنة	٣.٣	—	٠.٤	٠.٥	٠.٧	٠.١	٠.١	٣.٦	٠.٣	٠.٥
عائد المال المستثمر %	١٠.٨	٣٣	٢٠	٧	١٧.٥	١٩	٦٣.٤	١٤.٨	٣٦	١٦
تكافة توفير النقد الاجنبى	٠.٩	٠.٩	٠.٦٥	٠.٨	٠.٩	٠.٩	٠.٧	١.٧	٠.٥	٠.٨
معامل الانتاج إلى المال المستثمر	١.٤	٨.٣	٠.٦	٠.٧	٠.٨	٢	٢	٠.٤١	١.٦	٠.٩
القيمة المضافة إلى الانتاج %	١٧	٦.٤	٥.٧	١٧	٢.٨	١١	٢.٦	٥.٩	٣.٤	٣.٢
المستلزمات المستورده إلى الانتاج %	٣.٧	—	٩	٧	١.٨	—	—	٥.٣	٤.٠	٨
نصيب جنية الاجور من القيمة المضافة	٩.٣	٣.٢	٣.٦	٣.١	١.٧	١.٣	٤.١	٥.٦	٤.٤	٦
نصيب كل مشتغل من القيمة المضافة ج-س	٢٠٠٠	٨٠٠	٦٢٥	٧٩٠	٣٥٨٠	٣٦٣٠	٧٩٠٠	٢٥٩٠	١١٠٠	١٥٠٠
انتاجية المشتغل في السنة ج.د.س	١١٧٠٠	١٢٥٠٠	١١٠٠	٤٤٣٨	١٢٤٥٠	٢١٣٠	٣٠١٩٠	٤٤٠٠	٣٢٠٠	٤٠٠٠
انتاجية جنية الاجور السنة ج.د.س	٥.٤	٥٠	٦	١٧.٥	٦.٢	١١.٢	١٥.٨	٨.١٧	١٢.٦	١.٨
نسبة المكون الاجنبى إلى مجموع المال المستثمر %	٥.٤	٣.٧	٢.٣	٤.٣	٥.٦	١.٣	١.٣	٤.٩	٥.٧	٤.٦

تحليل الاستثمار في المغرب — الأهمية النسبية للاستثمارات القومية — تشغل
المشروعات الاستثمارية الصناعية في المملكة المغربية مكاناً متواضعاً حيث لم تعط سوى
١٥٪ من الانتاج الخام الداخلى عام ١٩٦٦ مقابل معدل ٣٥٪ في الاقطار المصنعة وذلك
على الرغم من تزايد السكان بكيفية محسوسة بالنسبة إلى باقي فروع الاقتصاد (٤٪
تقريباً مقابل ٢٥٪) .

ويتميز التخطيط الثلاثى في المغرب بمعدل انجاز أهم كثيراً من معدل تخطيط سنوات
٦٠ — ١٩٦٤ يعنى ٨٦٪ الامر الذى يرجع إلى أهدافه المتواضعة .

يبد أن الاستثمارات كانت قد بلغت ٧٨٦ مليون درهم (٨٦٪ من التخمينات)

وفى يتعلق بهيكل الاستثمارات فان الجدول التالى يعكسه بحيث يمكن أن
يستخلص منه النتائج الآتية البيان : /.

القطاعات	الإدارة					المعاملات والمعاملات		الجملة
	ميزانية التجهيز للدولة	البرائيات الأخرى	المجموع	القطاع التيه بالمو	القطاع الحاس	المجموع	المجموع	
الزراعة	٣٠٠٧	١٣٠٨	٢٩٠٥		٤٠٢	٢٠٦	١٥٠٥	
السدود	١٤٠٨		١٣٠٧				٦٠٥	
الانشاء الوطني	٢٠٤	٧٠٥	٢٠٨				١٠٢	
السياحة	٣٠٤	٢٠٥	٣٠٣	١٠٠٣	٩٠٢	٩٠٦	٦٠٦	
الطاقة	٤٠٣		٤	١٣٠٣		٤٠٩	٤٠٥	
المناجم	٦		٥٠٥	٣٧٠١	٣٠٥	١٦	١١	
الصناعة المصرية	٥٠٧		٥٠٣	٢٠٠٩	١٧٠٦	١٨٠٨	١٢٠٤	
الصناعة التقليدية	٠٠٤		٠٠٤				٠٠٢	
التجارة والخدمات					٢٠٦	١٠٦	٠٠٨	
التربية والتكوين	٢٠٥		٥				٢٠٤	
الثقافة والرياضة	٠٠٤	١٠٢	٠٠٤				٠٠٢	
الصحة العمومية	٢		١٠٩				٠٠٩	
النقل	١٠٠٧	٢٠٥	١٠٠١	٢٠٦	١٠٩	٢٠٢	٦٠١	
المواصلات السلكية واللاسلكية	٣٠٤		٣٠١	١		٠٠٤	١٠٧	
المسكن وجو المياه	٣٠٦	٢٠٠٨	٤٠٨	٠٠٦	٢٠٥	١٦٠٩	١١٠٢	
التجهيزات الإدارية	٣٠٩	٠٠٥	٣٠٦				١٠٧	
مجموع الاستثمارات	٩٧٠٢	٤٨٠٨	٩٣٠٤	٨٥٠٨	٦٥٠٥	٧٣	٨٢٠٩	
التجديد		٥١٠٢	٣٠٧	١٤٠٢	٣٤٠٥	٢٧	١٥٠٩	
التسوية	٢٠٨		٢٠٩				١٠٢	
المجموع العام	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

أولاً - تمتحوز للثروات الزراعية على نسبة كبيرة من الاستثمارات في الهيكل موضوع الدراسة .

ثانياً - حصلت الصناعة المصرية والتقليدية على نصيب لا بأس به ولا سيما في القطاع الخاص وجدير بالذكر أن هذا القطاع قد تطور خلال السنوات الأخيرة تطوراً بطيئاً حيث لم تتجاوز نسبته ٣ ٪ وقد انبط بذلك القطاع تحقيق تزايد سنوي نسبته ٣ ، ٤ ٪ . ومعنى هذا أن الصناعة المصرية تعرف وحدها معدل تنمية يتجاوز ٥ ٪ بما يفوق مرتين أو ثلاث مرات للمعدل المعروف خلال السنوات الأخيرة حيث أن هذه الصناعة تطورت بنسبة ٥ ٪ ولكن لمدة سنتين أو ثلاث فقط .

ويلاحظ بالنسبة إلى الصناعة المصرية والتقليدية أن الفروع الغذائية تتطور بكيفية أكثر سرعة (٩ ٪ ، ٦ ، ٣ ٪) من الفروع الأخرى (٣ ٪) نظراً لازدهار صناعة السكر (٢٠ ٪) علماً بأن الفروع غير الغذائية مثل مجموعات المعادن والميكانيكا والسيارات والدراجات من جهة والكيمياء والمواد الشبيهة بالكيمياء والطايط والورق من جهة أخرى تتطور بنفس النسبة (نحو ٤ ٪) أى بكيفية أسرع قليلاً من صناعة النسيج (أكثر من ٣ ٪) هذه الصناعة التي يمز عليها أن تستمر في تزايدها على غرار السنوات السابقة بالنظر إلى أن امكانيات تعويض المستوردات بالمنتجات غير متوفرة بالنسبة إلى النواتج التامة الصنع ولأن فئة الاسواق تجعل انتاج المواد الاساسية مقدنية للداخل .

ثالثاً - قدر لقطاع البناء والاشغال العمومية أن يتطور بنسبة مرتفعة بالغة ٨٥ ٪ سنوياً .

ورى أن نضيف أنه قد وضع في الترتيب تقدير قياس اجمالي عن سنة ١٩٧٣ محدد الاستثمارات فيها بمبلغ ٢٩٩٠ مليون درهم بأسمار ١٩٦٧ . وهو مقدار تجدده مقارنته بمعدل التخطيط الخامس البالغ ٢٩٩٠ بالسنوات الأخيرة من هذه الفترة ؛ أى ١٨٨٠ عام ١٩٦٨ و ٢٧٥٠ عام ١٩٧٢ .

ويصور لنا الجدول التالي نمط توزيع المشروعات الاستثمارية بين القطاع العام والخاص مما يساعد على استخلاص النتائج اللاحق يانها :

الاستثمارات	معدل النقلة الداخلي	الاقتصاد في العملة الصعبة %	المشروعات
١٤٠	— ١٨ %	١٣ %	مشروعات تحققها الدولة
١٦٠	١١ %		مشروعات تحققها الدولة بمساهمة القطاع الخاص
٣٠٠	— ٢ %	٤٢ %	المجموع

أولاً — ينطلق القطاع الخاص بنسبة أكبر من المشروعات الاستثمارية .

ثانياً — أن مشروعات القطاع الخاص تنل دخلاً أعلى من مشروعات القطاع العام .

ثالثاً — أن مشروعات القطاع الخاص تحقق اقتصاد أكبر في العملة الصعبة .

ونستقل إلى كيفية تمويل الاستثمارات التي يعكسها الجدول التالي بملايين الدراهم :

المجموع	رؤوس الأموال الخاصة	رؤوس الأموال العمومية					القطاعات
		المجموع	القروض العمومية	الترهات الحكومية	للبرائيات الأخرى	ميزانية تجهيزات الدولة	
١٧٦٥		١٧٦٥	١٦٠		٥٥	١٥٥٠	السلحة
٧٤٦		٧٤٦				٧٤٦	السدود
١٥٠		١٥٠			٣٠	١٢٠	الانماش الوطنى
٧٦٠	١٥١	٦٠٩	٣٨١	٤٧	١٠	١٧١	السياحة
٥١٠	٨٢	٤٢٨		٢١٤		٢١٤	الطاقة
١٢٦٢	٢٣٩	١٠٢٣		٧٢٣	٣٠٠		المعادن
١٤٢١	٧٤٦	٦٧٥		٣٨٥	٢٩٠		الصناعة
٢٢		٢٢			٢٢		الصناعات التقليدية
٩٠	٩٠						التجارة والخدمات
٢٧٦		٢٧٦				٢٧٦	التربية والتكوين
٢٥		٢٥			٥	٢٠	الشبيبة والرياضة
١٠١		١٠١				١٠١	الصحة العمومية
٦٩٣	٧٢	٦٢١		٥٧	١٠	٥٥٤	النقل
١٩١	٢١	١٧٠				١٧٠	المواصلات السلكية واللاسلكية
١٢٧٩	٥٠٠	٧٧٩	٥٠٠	١٥	٨٣	١٨١	السكنى وجلب المياه
١٩٨		١٩٨			٢	١٩٦	التجهيزات الادارية
٩٤٨٩	١٩٠١	٧٥٨٨	١٠٤١	١٤٤١	١٩٥	٤٩١١	استثمارات جديدة
١٨٢٢	١٣٠٠	٥٢٢		٣١٧	٢٠٥		التجديد
١٣٩		١٣٩				١٣٩	التسويات
١١٤٥٠	٣٢٠١	٨٢٤٩	١٠٤١	١٧٥٠	٤٠٠	٥٠٥٠	المجسلة

أولاً — تبلغ نسبة مساهمة ردوس الأموال الخاصة في التمويل ٣٩٪ من جملة مساهمة ردوس الأموال العامة .

ثانياً — تسهم ميزانية تجهيز الدولة والميزانيات الأخرى بأكثر من نصف جملة ردوس الأموال العامة .

ثالثاً — يبلغ نصيب القروض العمومية حوالي ١/٤ التمويل العام في القطاعين العام والخاص .

ويمهد لهذا الهيكل التمويل للاستثمارات قلة اعتماده على القروض وكفاءة للريانية في التمويل وان كان يعاب عليه ضعف نصيب ردوس الأموال الخاصة في خدمة الاستثمارات على الرغم من اللزيمات المديدة التي رتبها الحكومة واللاحق ذكرها .

وجدير بالذكر في هذا المقام أن الادخار قد ظل ثابتاً عام ١٩٦٤ و ١٩٦٥ . ولعل هذا يفسر لنا الاتجاه الحكومة إلى الاعتماد على الريانية العمومية للحصول على قدر أكبر من المدخرات الاجبارية كما يوضح لنا من الناحية الأخرى زيادة للديونية العامة الخارجية ويعتبر . وقف الدولة من المدخرات الأجنبية الضرورية لتسكلة المدخرات المحلية لأجل تمويل الاستثمارات موقفاً جد دقيق حيث أن اغراقها في هذه المدخرات يزيد مديونيتها إلى الحد الذي يهدد بمسوح المديونية بينما أن تقاعسها عنها ينذر بحرماتها من قدر معين من الاستثمارات المحلية . ولقد أظهر الاسقاط الطويل الامد أنه إذا استمرت المساعدة الخارجية للغرب مدة طويلة في مستواها الحالي لافضى ذلك بالتكاليف الخاصة بها (الفوائد والاستهلاكات) والمؤداة وفقاً للكيفيات الحالية (المدة والقاعدة) إلى أن تبلغ قبل سنة ١٩٨٥ مقداراً سنوياً للارجاع يقارب المقدار السنوى للمساعدة نفسها .

ومن ثم فانه من الحسير العمل على تشيير هيكل التمويل رهن الحديث بحيث تنسى المدخرات المحلية مع تحسين السياسة الجبائية استزادة من الادخار الاجبارى فضلاً عن ضرورة توفير فرص التوظيف مع زيادة التمويل الذاتي .

ونجىء إلى المعايير والأولويات المتعلقة باختيار المشروعات الاستثمارية في المغرب
فنوضح أنها تستند إلى أربعة أسس تمثل في التالي :

١ - إحصاء المشاريع ووضعها .

٢ - دراسة فعالية المشروعات .

٣ - إختيار المشاريع .

٤ - تناسقها وإنسجامها .

أما بالنسبة إلى إحصاء المشروعات، فانه ينظر إلى الأخيرة باعتبارها ذات قيم متفاوتة بحيث يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع أولها المشاريع المنجزة التي لم تبلغ بعد فعاليتها القصوى نظرا لانعدام التدابير التكويلية والتي تقتضى إدراجها في التخطيط بوصفها تشكل حينئذ ضياعا ملحوظا من الموارد (مثل بعض السدود المشيدة دون استعمالها على الوجه الأكمل بسبب قصص التجهيز الداخلي أو الخارجي) وينصرف النوع الثانى إلى المشاريع التي تقرر إنجازها من قبل والمعتبرة في طور الانجاز أو التي عرضت على التمويل الخارجي . وينبغى أن يشفع هذا النوع بالتدابير الضرورية لتنمية فعاليتها مع العمل على جمع شتى المعلومات المتعلقة بها واللازمة لادماجها في التخطيط أولتقدير مدى تأثيرها على باقى المرافق . ويندرج في النوع الثالث المشاريع الجارية دراستها والتي يتطلب بعضها دراسة اقتصادية مستفيضة في حين يكون بعضها الآخر ظاهر عدم الفاعلية الاقتصادية ولكن يرغب في الاحتفاظ به لأسباب سيكولوجية أو سياسية أو اجتماعية . وتذهب وجهة النظر المغربية في هذا السدد إلى أنه قد يكون من غير المفيد عدم تشجيع المبادرات الإقليمية لأسباب اقتصادية محضة ولو أنه يتعين أن تكون هذه الأعمال ذات فاعلية كبرى .

وينصرف منهاج الدراسة علاوة على ذلك إلى تحديد الأهداف الواجب تحقيقها ثم تدريس عدد من المشاريع في الفروع التي تقتضى القيام بذلك . ويمكن أن تظهر أهمية هذه المشروعات في نهاية فترة التخطيط .

ونقطة شرط آخر يتجلى في إحداث مركز « للاستقبال والتوجيه » للمستثمرين المنارة أو الأجانب . ويعهد إلى هذه المؤسسة بصرف النظر عن البيانات ذات الصلة التقنية المتعلقة بالمشاريع الخاصة واعطاء بيانات ذات صفة عامة حول القانون والنظام الجبائي للمقاولات بالمغرب ولاسيما فيما يتعلق بالنافع المحتفظ بها للمستثمرين . وتؤول المؤسسة النوه عنها تزويد المستثمرين الراغبين بنتائج دراسة السوق مع إراز الأهمية والأحوال الكفيلة بانجاح إنشاء مقاولات في قطاع معين بالمغرب .

وفما يتعلق بفاعلية المشروعات فترى وجهة النظر المغربية أن يجري اختيار المشروعات على أساس مقاييس المدروسة . وينبغي كذلك التحقق من معادلة النفقات والمدخيل الحماية التي يوفرها كل مشروع على مستوى المقاوله الشيء الذي يدعو إلى تقدير الفوائد مع الاستعانة بالمقاييس الأخرى . ويتوجب القيام بتقارب إجمالي حيث يتعين تقدير الأرباح والنفقات على الصعيد القومي لأعلى مستوى المقاوله فقط .

ويتعين أن تعتبر في هذا الصدد عدة عناصر مثل عدد الأعمال المحدثه والتوفير المحقق من العملات الأجنبية وبصفة عامة القيمة المضافة الوطنية المتأصلة من ذلك . ويرى أن يمار اهتمام خاص بمقياس عدد الأعمال المحدثه بسبب حدة مشكلة البطالة .

وتبعا للنهائج المستعملة في المقارنة بين المشروعات يقتصر هنا على الاهتمام بمظهرين أساسيين لمقياس الاختيار الذي تم تحديده : هما اللجوء إلى الاسعار الدولية واعتبار مفعول المشروع بالنسبة إلى مجموع الاقتصاد . ويتوقف تقدير الأهمية الاقتصادية لمشروع ما على نظام الاسعار المستعمل لتحديد المدخيل والمصاريف .

يبدأ الاعتماد على النظام السعري المغربي قد يقضى إلى أخطاء حال ارتفاع مستوى الأثمان في ظل حماية جمركية مما قد يوقع في الروع احتمال تحقق أرباح عالية لمشروع ما بدون وجه حق .

وقد يمكن الاستعانة بالاسعار الدولية لتتلافى توقعس أرباح وهمية من بعض

المشروعات مما يساعد على سلامة الاختيار وعلى التوزيع الامثل للموارد المحلية . وأيا ما كان الامر فانه ينبغي استخدام الاسعار الدولية بمتهى الاحتياط مع تصحيح الأثمان التى هى دون التكلفة أو تلك التى قد تنخفض أو ترتفع مؤقتا بكيفية غير عادية لأسباب دولية طارئة . كذلك فان قواعد اختيار وترتيب للمشروعات الاستثمارية بالمغرب تجرى على أساس أخذ الآثار المباشرة وغير المباشرة فى الحساب .

ويذهب المنهج الغربى خطوة اخرى إلى الامام مقررًا انه إذا كانت الدراسة المتعلقة بموائد المشروعات على الصعيد القومى تقضى إلى ترتيب المشروعات الا ان ذلك لا يعتبر الا بمثابة مرحلة يليها الاختيار الذى يتجلى فى حالتين :

أولاهما : حينما يتعلق الامر بمشاريع تعزز الدولة تمويلها فيتمين عليها أن تنجز الاستثمارات المتبعة أهمية .

وتتصرف الحالة الثانية إلى المشاريع المتبعة من لدن القطاع الخاص حيث ينبغي أن يشجع من بينها تلك المكتسبة بأهمية وطنية .

وينصح فى هذا الصدد بالتساؤل عن عزوف المستثمرين عن أنواع الاستثمارات المجرية للبلاد حيث تدنى أهميتها للفرد عنها للدولة مما يستأهل النظر فى زيادة النافع المتاحة سعيًا إلى التوفيق بين مصلحة المستثمر ومصلحة الدولة .

ويجرى بعد ذلك تنسيق المشروعات المقترحة فى الأنواع التالية الذكر :

١ — المشروعات ذات الإنتاج المباشر .

٢ — نفقات التجهيز الأساسى .

٣ — المشروعات المتعلقة بتكوين الاطارات .

٤ — النفقات ذات الصبغة الاجتماعية .

والتوعان الاوليان متكاملان بصفة مباشرة بمعنى أنه لا يقيس الحصول على نفع من

اي استثمار منتج دون تجهيز اساسي مطابق والمكس على المكس . ويمكن الاستئناس في هذا الصدد بالقواعد الآتية يانها :

(أ) تعتبر مشاريع التجهيز الاساسي مرتبطة ارتباطا لازما بالمشاريع الصناعية اللهم الا في حالات استثنائية .

(ب) يتوجب اخضاع مشاريع التجهيز الاساسي المقدمة على سبيل الاستثناء بكيفية مستقلة إلى تحقيق وتدقيق مستفيذين .

(ج) يتعين أن تكون المشروعات النوه عنها مقترنة أو متأخرة عن الاحتياجات وما تجره من تقفات دون أن تقدم عليها بأي حال من الاحوال . وإذا كانت مشاريع التجهيز الاساسي تابعة من بعض الوجوه للمشاريع المنتجة فان تخطيط واختيار هذه المشاريع يعتبران شرطا بالنسبة إلى المشاريع الاخرى بحيث يتوجب العمل بهما قبل تخطيطها . كذلك فانه يلزم اعتبار الفوائد المرجوة من المشاريع المنتجة النفقات الضرورية للتجهيز الاساسي .

أما النوعان الاخيران فيربط تكوينهما بالقرارات التي يكون لها مفعول طويل الاجل . ويلبني أن يكون تكوين الإطارات بحيث يستقيم توجيهها ونفا لاحتياجات البلاد .

وخليق بالملاحظة انه قد قصد من وراء القواعد للنوه عنها إلى تمويض عدم التوازن للمحوظ إبان الفترات السابقة فيما بين الاستثمارات المنتجة والاستثمارات الخاصة بالتجهيز الاساسي . ويعتبر اتباع تلك القواعد كبير الجدوى بالنسبة إلى للسطرة المتعلقة بوضع التخطيط .

ويؤكد التفكير المغربي ضرورة إحكام الانسجام فيما بين لاشروعات للقررة بحيث تدرج في برنامج استشاري شامل لتطلبات التوازن الاقتصادي العام .

ويلفت الانتباه إلى تأثير مختلف المشاريع على حسابات استعمال موارد النتوجات المختلفة وعلى الحاجة إلى تكوين الاطارات ومبلغ الاستثمارات الواجب استجازها بحيث يقع

تقديره ومقارنته على وجه الاعمال مع للمعطيات العامة للمشاريع للتوسعة الامسد المتعلقة بمقادير تزايد الانتاج وميزان الاداآت ومقدار الاستثمار للناسب لمقدار التوفير الحقيقي والممدد الاجمالى للاعمال الواجب احداثها وغيرها .

ومن ثم اتبعت قاعدة لاتقاء المشروعات العامة حيث اعيد النظر في مظاهرها بعد دراستها وادخل تغيير على انتقائها وراجعها باعتبارها مؤدية إلى تحقيق أهداف اجمالية غير متناسقة أو غير قابلة للانجاز .

هذا فضلا عن ضرورة تحقق التناسق بالنسبة إلى الزمان كما يقتضى الأمر التثبت من أن وضع وحدات الانتاج الإضافية يياثر عاما بعد عام تبعا لترتيب معقول وذلك بالنظر إلى أن الترتيب غير المتلائم مع الزمان يمكن أن يفى عنه لمدة سنوات اختناقات أو على العكس طاقات فائضة تمرقل الحسابات التوازنية والآثار المستهدفة للعملية التخطيطية .

وننتقل مع القارىء بعد ذلك إلى استظهار السياسة الاستثمارية في المغرب متمثلة أولا في خطوطها العريضة وثانية في أدواتها التشجيعية .

ونوجز الحديث عن الخطوط العريضة للسياسة الاستثمارية قائلين إنها تنصب على ثلاث قطاعات أساسية هى الصناعة والفلاحة والسياحة .

ولستهدف للشروعات حفظ التراث القائم وتجديده أكثر من توسيعه وتجديده اللهم الا عند ما تقضيهم الضرورة الفنية . ولا تتضمن سياسة الاستثمار فقط مجهودا كبيرا جدا في التجهيز بالمعدات والمباني بل أنها تعتمد على الاصلاحات والتدابير التسابعة والمسكلة لها نظرا لأنه لاجدوى من تخصيص اعتمادات طائلة لتنمية قطاعات دون توافر الشروط الكفيلة بجمعها منتجة ودون استئصال العقبات للتشجرة في سبيلها .

وقد عقدت السياسة الاستثمارية بحيث يكون ترتيب الأولوية للزراعة تالها الصناعة ثم باقى القطاعات والأنشطة الاقتصادية .

كذلك فانه يؤخذ في الاعتبار تحديد سياسة كاملة وطويلة الأجل لتكوين الاطارات والتشغيل .

ونرى أن نمز ما سبق بيان لكيفية ترتيب الأولويات الاستثمارية بالمغرب على النحو الذى يوضحه الجدول التالى :

الترتيب العام للمشاريع

في التخطيط الخماسي (١٩٦٨ - ١٩٧٢)

المشاريع	الاستثمارات مليون درهم	المعدل الداخلي الاقتصادي للفئة	نوع المشروع	الاقتصاد في العملة الصعبة %
خزف للفرب	١٨	٢٦ %	قطاع خاص	٣٣
مادة البلاستيك	٢٨	٢٥ %	» »	٥٠
سيليلوز الفرب	١٠٢	٢١ %	» »	٤٠
الركب السكايوي	٣٨٥	١٧ %	» »	٤١
معالجة الخلفة	١٨٥	١٥ %	» »	٤٢
الورق والكاربون	٤٥	١٥ %	» »	٣٢
معامل الاسمنت	٣٢	١٤ %	» »	٥٢
شركة كوطيف	١٠٠	١١ %	قطاع مشترك	٢٩
نسيج تطوان	٣٠	١٠ %	قطاع خاص	٢٠.٥
معامل السكر في الملوية	١٢٥	٢ %	» »	١٥
معمل السكر بتادلة	١٠٠	١٨- %	الدولة	١٣
معمل السكر بدكالة	٦٠	٢- %	مشترك	١٣
عصير الفواكه	١٦			
معامل الصناعة الجوية	٤٠			
مشاريع صغيرة	١٤٤			
سلسلة التليج	—			

لم ترتب

أما فيما يتعلق بالوسائل التشجيعية للمستثمرين في المغرب فإنها تتمثل فيما يأتي :

١ — تحسين استقبال المستثمرين المحتملين وتيسير مهمتهم وتبسيط الاجراءات الواجب القيام بها وذلك بسرعة امدادهم بالمعلومات التي يحتاجون اليها.

٢ — خلق جو من الثقة بصفة اعم .

وقد انشئ من أجل ذلك « مكتب استقبال المستثمرين وتوجيههم » لاجل اتاحة المعلومات التالية الذكر لطلاب الاستتار :

تنظيم التشغيل — مستوى الأجور — موارد التمويل والأمان — الفلل للمقارنة لمختلف القطاعات — إمكانيات المنافذ الاستثمارية — التنظيم الجبائي فضلا عن مختلف المعلومات التقنية والاقتصادية والمالية المتعلقة بالوضعية في المغرب .

٣ — وسائل الاعراء الجبائية والمتمثلة في أنه كيفما كان أصل رؤوس الأموال الخاصة وكيفما كانت جنسية القاول فانه يتسنى للمستثمر الحصول على المزايا التالية برسم قانون الاستثمارات :

(أ) منحة التجهيز — حيث يتاح للمؤسسات المقبولة الحصول على منح التجهيز من الدولة . وهذه لا تشمل الا على البناءات الصناعية والسواد المدة . وتكون النسب العليا لهذه المنحة ٢٠ ٪ باقليم طنجة و ١٠ ٪ بمنطقة الدار البيضاء — المحمدية و ١٥ ٪ في باقي المغرب .

(ب) الاعفاء من رسوم الجمر ك بالنسبة إلى الأدوات والآلات واعتدة التجهيز شريطة أن تكون جديدة والا يمكن للصناعة المحلية تسليمها بأثمان منافسة .

(ج) تخفيض رسوم التسجيل لتكوين شركات أو رفع رؤوس أموالها بنسبة ٥٠ ٪ . ويمكن إلغاء الضرائب المفروضة على الحصص العينية (العمارات والشاوين التجارية) .

(د) تقصير مدة استهلاك آلات التجهيز من عشرة إلى خمس سنوات .

(ط) حذف الرسم النسبي للضريبة التجارية طيلة خمس سنوات تلك الضريبة المبنية على قيمة كراء العقارات (البنائات والآلات القارة والمنقولة) .

(ع) تكوين أرصدة مغفأة من أداء ضرائب الأرباح المهنية (دون امكانية ضم ذلك إلى فوائد (ب - ج - د - ط) وذلك لشراء أدوات جديدة . ولا يمنع هذا الرصيد من تكوين الاستهلاكات العادية (١٠ سنوات) . ولا يمكن أن يتجاوز ٤٠٪ من قيمة الاستثمارات ولا ٥٠٪ من الربح الخالص .

(ق) ضمان إعادة قل متوج تلبية استثمارات المستثمرين الأجانب غير القاطنين بالمغرب دون فرض أجل لذلك ومع إمكان قل هذا الحق بين غير القاطنين بالمغرب حالة كون الاستثمار ممولاً بعملة قابلة للصرف والتحويل وبين أشخاص من نفس المنطقة النقدية في حالة مناقضة الأولى .

(ك) استمرار قل ايراد الاستثمارات خارج المغرب .

(هـ) منح ضمانة جبائية تطبق خلال عشرة أعوام وهي تشمل كليا كانت الضريبة :

المعدل - طرق تأسيسها - طرق استغلالها - ضمها إلى مختلف التفضيات السالفة الذكر .

ونجىء بعد ذلك إلى معدل انجاز المشروعات الاستثمارية بالمغرب فنستعين على ذلك بالجدول التالي البيان :

الاستثمارات الفلاحية الفترة بين ١٩٦٥ - ١٩٦٧ بـملايين الدرام

الادارات	الاعتمادات المتوقعة	الاصدارات في ١٩٦٧/١٢/٣١	النسبة المئوية للانجازات
شراء الاراضى	٠.٥٥	٠.٢٢	٤٠
إدارة الدراسات والشؤون	١٢.٧	١١.٦	٩١
الاقتصادية والقانونية	١٠.٤	٦.٠	٥٨
إدارة تربية الماشية	١٩.٦	١٠.٧	٥٥
إدارة البحث الزراعى	٥.٨	١.٠	١٨
إدارة التعليم الفلاحى	٢٠.٩	١٥.٠	٧٢
إدارة المصلحة العقارية ومصلحة الطبوغرافية	٩٦.٥	٨٠.٦	٨٣
ومسح الأراضى	١٦٦.٤	١٢٥.١	٧٦
إدارة المياه والنبات وحماية التربة			
المجموع			

جدول تخصيص عام للانجازات العامة (١٩٦٥ - ١٩٦٧) بـملايين الدرام

	الاعتمادات بما فيها الترحيلات	الاصدارات	النسبة المئوية للانجاز
شراء الأراضى	٣.٧	٢.٢	٥٩
إدارة الدراسات والشؤون الاقتصادية والقانونية	١٢.٧	١١.٦	٩١
تربية الماشية	١٠.٤	٦.٠	٥٨
إدارة البحث الزراعى	١٩.٦	١٠.٧	٥٥
إدارة التعليم الفلاحى	٥.٨	١.٠	١٨
إدارة المحافظة العقارية والمصلحة الطبوغرافية	٢٠.٩	١٥.٠	٧٢
إدارة المياه والنبات والمحافظة على التربة	٩٦.٥	٨٠.٦	٨٣
تصفية المنظمات السالمة للبحث والاستثمار	١١٤.٧	١١٣.٧	٩٩
مكتب الاستثمار الفلاحى	٤٦٩.٤	٢٤٤.٧	٥٢
للشآت المالية الفلاحية	١٤٧.٢	٤٥.٢	٣١
الزراعات البورية وتربية الماشية	٤٥.٦	٢٩.٨	٦٥
مسترجع الانماش الوطنى	٤١.٥	٢٤	٥٨

ونأتي أخيراً في تحليلنا للاستثمار بالمغرب إلى تقويم جزئي على مستوى للشروع لبعض المشروعات الهامة التي انتظمها التخطيط الخميسي (١٩٦٨ - ١٩٧٢) معامل السكر وقد اتضح من دراسة السوق أن استهلاك السكر بالمغرب قد اختبر التغيرات الموضحة في الجدول التالي الذكر .

السنة	سكر القالب	سكر أبيض	سكر مقصص	المجموع
١٩٦٠	٣٠٠٠٥٧	٥٠١٤٣	٨٦٥٦	٣٥٨٨٥٦
١٩٦٢	٣٠٧٧٣٨	٥٤٧٥٩	٩٠٥٠	٣٧١٥٤٧
١٩٦٤	٢٩٣٠١٦	٤٥٨٥٩	٩٨٧٧	٣٤٨٧٥٢
١٩٦٥	٢٩١٧٠٣	٤٠٩٩٦	٩٤٣٠	٣٤٢١٢٩
١٩٦٦	٣٠١٨٠٠	٣٩٥٠٠	٩٧٠٠	٣٥١٠٠٠

وقد أمكن بناء على ذلك تقدير الاستهلاك الداخلي سنة ١٩٦٨ بمقدار ٣٧٢٠٠٠ طناً في المجموع يضاف إليه ما يصدر منه ويبلغ ٥٠٠٠ طناً . ومن ثم قدرت حاجة الحاجيات ٣٧٧٠٠٠ طناً . وقد قدرت الزيادة السنوية بمعدل ٣ ٪ وأظهر التنبؤ حاجة الاحتياج عام ١٩٧٣ بمقدار ٤٣٧٠٠٠ طناً .

ويصور الجدول التالي الاحتياجات الضرورية وطاقت الاستهلاك والواردات .

الوحدة : الطن من السكر الخام بنسبة ٩٣ ٪

نسبة التزايد السنوي	التزايد	عام ١٩٧٣	عام ١٩٦٨	
٣ ٪	٦٠٠٠٠ +	٤٣٢٠٠٠	٣٧٢٠٠٠	الحاجيات الداخلية
—		٥٠٠٠	٥٠٠٠	لتصدير المقرر
—	٦٠٠٠٠ +	٤٣٧٠٠٠	٣٧٧٠٠٠	مجموع الحاجيات
—	١٠٢٠٠٠ +	٢٧٦٠٠٠	١٧٤٠٠٠	طاقة الانتاج
—	١٣٤٠٠٠ +	٢٤٤٠٠٠	١١٠٠٠٠	الانتاج السنوي
	٢٥ ٪ +	٨٨ ٪	٦٣ ٪	نسبة استعمال طاقة الانتاج
	٧٤٠٠٠ -	١٩٣٠٠٠	٢٦٧٠٠٠	الواردات الضرورية
	٢٧ ٪	٤٤ ٪	٧١ ٪	نسبة الواردات مقارنة بالحاجيات

وقد قدر أن تبلغ طاقة معامل السكر ١٤٧٠٠٠ طنا من السكر الخام بنسبة ٩٣٪ في أوائل عام ١٩٦٨ موزعة على معامل سيدى سليمان (٤٠٠٠٠) وتادله (٤٧٠٠٠) وبلقصرى (٤٣٥٠٠) وسيدى علال التازى (٤٣٥٠٠٠) . وبالنظر إلى احتياجات انتاج الشمندر السكرى وإمكانياته فإن التخطيط يهدف إلى رفع هذه الطاقة إلى ٢٧٣٠٠٠ طنا خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٣ وذلك باحداث المعامل التالية الذكر .

التحديد المكافئ	طاقة انتاج السكر الخام بنسبة ٩٣٪	الاستثمارات بالدرهم	تاريخ للمشروع	التمويل
معمل تادله	٤٧٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	مايو ١٩٦٩	الدولة
معمل ذكالة	٢٩٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	ابريل ١٩٦٩	مشارك
معمل ملوية	٢٣٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠٠٠	ابريل ١٩٧١	خاص

ونرى أن نخص بالذكر المعمل الأخير باعتباره فى نطاق القطاع الخاص مما يستدعى التعرف على معايير ومكوناته ومواصفاته وباعتباره أيضا أكبرها من حيث حجم الاستثمارات واحداثها تنفيذا .

معمل السكر بالملوية — وهو معمل مختلط للشمندر وقصب السكر . وسوف يكون انتاجه باعتبار البذور للزراعة على النحو الآتى :

- ١٠٠٠٠٠ طنا من الشمندر : ١٤٠٠٠ طنا من السكر الخام .
- ٩٠٠٠٠ طنا من قصب السكر : ٩٠٠٠ طنا من السكر الخام .
- المجموع : ٢٣٠٠٠ طنا من السكر .

— معمل التصفية وانتاج قوالب السكر من وزن كيلوين اثنين .

طاقة الانتاج : ٢٠٠ طنا فى اليوم من قوالب السكر : سيمالج هذا المعمل مباشرة السكر الخام الذى ينتجه معمل ابركان المذكور أعلاه . وسوف تبلغ طاقة انتاج السكر الدرجة التى تمكنها أيضا من معالجة انتاج معمل آخر سيقام عام ١٩٦٣ بسلوان .

توزيع المصاريف بالآلاف الدرام

نوع الاستثمارات	للمصاريف الحالية	بالمصاريف الصعبة	المجموع
تجهيز	١٨٠٠٠	٥٠٠٠	٢٣٠٠٠
مصاريف التأسيس	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٦٠٠٠
— الاستثمارات الصناعية			
معمل السكر والتصفية بإركان			
— معمل سكر الشمندر	١٨٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٨٠٠٠
— الزيادة لمعالجة القصب	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠
— معمل تصفية ومعمل القوالب	٩٠٠٠	١٦٠٠٠	٢٥٠٠٠
المجموع الجزئي	٥٣٠٠٠	٦٤٠٠٠	١١٧٠٠٠
رأس المال لتداول	٧٠٠٠	١٠٠٠	٨٠٠٠
المجموع العام	٦٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠

الاستغلال — تتعلق الأرقام — اذناه — بالشروع قبل انجاز معمل السكر لسوان
وتوزع المداخيل والمصاريف على النحو التالي :

للمصاريف	للمداخيل	
	٣٨٦٤٠	٢١٠٠٠ طننا من قوالب السكر
	٩٣٠	٧٧٧٠ طننا من الليوب المجففة
	٥٠٤	٩٣٠٠ طننا من التفل
٢٢١٩٠		استهلاك وسط
٥٢٠		أجور ورواتب الاطارات والمستخدمين
١٤٣٠		للمستخدمون القارون
١٧٠		للمستخدمون للمحميون
٠١٦٢١		تكاليف مالية، الاستهلاكات والضرائب
٤٥١٣		الباقى
٧٤٠٠٤	٤٠٠٧٤	المجموع

الوظائف الناتجة عن تأسيس معمل السكر والتصفية:

الاطارات الادارية	١٠
الاطارات التقنية	٣
للمستخدمون القارون	٢٩٠
للمستخدمون للومميون	١٠٠
المجموع	٤٠٣
مجموع الاجور	١٠٦٠٠٠٠

ثانيا : معمل الخيوط الحديدية :

تحويل الحديد وافراده في قالب خيوط حديدية — خيوط لامة — خيوط ملبسه — خيوط حمية .

بالاطنان

مميزات قطاع التخمينة

نسبة التزايد السوية	التزايد ١٩٧٣ - ٦٨	الوضعية في ١٩٧٣	الوضعية في ١٩٦٨	
٪ ٧	٥٠٠٠	١٨٠٠٠	١٣٠٠٠	الحاجيات الداخلية
		.	.	الواردات
٪ ٧	٥٠٠٠	١٨٠٠٠	١٣٠٠٠	مجموع الحاجيات
	٥٠٠٠	١٩٠٠٠	١٤٠٠٠	طاقة الانتاج
	٧٠٠٠	١٥٠٠٠	٨٠٠٠	الانتاج السنوي
	٪ ٢١ +	٪ ٧٨	٪ ٤٧	معامل استغلال طاقة الانتاج
	٢٠٠٠ -	٣٠٠٠	٥٠٠٠	الواردات الضرورية
	٪ ٢٢ -	٪ ١٦	٪ ٣٨	نسبة الصادرات للحاجيات

المشروع - وبالنظر الى تزايد الحاجيات فان طاقة الانتاج الحالية غير كافية مما يقتضى رفعها إلى ٥٠٠٠ طناً (مجموع الطاقة ١٩٠٠٠ طناً) . وقد تلاحظ سوء استعمال الطاقة القائمة الامر الذى استلزم بذل مجهود فى اطار التخطيط ورفع طاقة الاستعمال من ٥٧ ٪ الى ٧٨ ٪ . وهذا يتطلب استثماراً جليلته ٢٠٠٠ ٠٠٠ درهم موزعة على النحو التالى

نوع الاستثمار	مصاريف محلية	مصاريف بالعملة الصعبة	مجموع المصاريف
دراسات	١٠	١٠	٢٠
أراضى وتجهيز	—	—	—
بناءات	١٦٢	٣٨	٢٠٠
الات ميكانيكية	—	٨٥٠	٨٥٠
تأسيسات أخرى	٩٨	٣٢	١٣٠
السيارات	—	—	—
رأس المال المتداول	٣٠٤	٤٩٦	٨٠٠
الجملة	٥٧٤	١٤٢٦	٢٠٠٠

الاستغلال - توزع المدخيل والتنفقات على النحو التالى بالاف الدرامم

المدخيل	المصاريف
٥٨٨٠	٤٩٢٠
٧٠٠٠ طناً من الحيط اللامع واللبس	٢٥٠
— استهلاك وسط	١٢٠
— اجور ورواتب	١٠٨
تكاليف مالية	٤٨٢
استهلاك	٥٨٨٠
الباقى	—
الجملة	—

وظائف محدثة الأخر ٦ (أجور ٧٠٠٠٠ درهما) عمال اختصاصيون ٥ - يد عاملة
اختصاصية ٣٠ (١٨٠٠٠٠ درهما)

الاستثمار في الملكية العربية السعودية -

توصلا إلى تحليل الاستثمار في اقتصاد العربية السعودية تصور الجدول التالي البيان
بملايين الريالات السعودية

الانفاق الحاصل	التكوين الاجمالي الرأسمالي الثابت		القيمة النقطي	غير النقطي	الاجمالي القوى	السنة
	القطاع غير	القطاع النقطي				
٨٧١٣	٣٦١	٨٧٢	٧٦٦	٣٨١٥ (٥٨١ / ٥ / ٣٦٦ - ٣٠ / ٣ / ٥٦٦)
١٣٥٢	٨٦	٨٦١	٨٠٥	٣٨١٥ (٣٨ / ٥ / ٣٦ - ١١ / ٥ / ٣٦٦)
٨١٣٨	٧٦	٨٦٨	٨٣٧٢	٣٨١٥ (٣ / ٦ / ٨٦٦ - ٣٨ / ٥ / ٣٦٦)
٥٦١٨	٥٥٨	٧٦٦	٣٢٥٣	٣٨١٥ (٣١ / ٦ / ١٦٦ - ٨ / ٦ / ٣٦٦)
٨١١٨	٥٥٥	٧٦٦	٨٨٦٣	٣٨١٥ (٥٥٨ / ٦ / ٠٦٦ - ٣١ / ٦ / ١٦٦)
٨٠٠٨	٨٥٣	٧٦٦	٧٦٦	٣٨١٥ (٨ / ٨ / ٧٥٦ - ٣٨ / ٦ / ٠٦٦)
٨٦٦١	١٦٥	٨٧١	١٦٣٨	٣٨١٥ (٧١ / ٨ / ٧٥٦ - ٦ / ٨ / ٧٥٦)
٨٦٦١	٨٨٣	...	٣٦٨	٨٦٦	٨٣٣٨	٣٨١٥ (٧٨ / ٨ / ٨٥٦ - ٨١ / ٨ / ٧٥٦)
٩١٧١	٣٦٥	...	٣٠٦	٨٦٦	٧٦٦	٣٨١٥ (٧ / ٧ / ٧٥٦ - ٨٨ / ٨ / ٧٥٦)
٣٦٢٤	٣٧٣	...	١٨٦	٨٥١	٣٠٦	٣٨١٥ (٣٠ / ٧ / ٧٥٦ - ٨٧ / ٧ / ٧٥٦)
٧٦٦١	٣٦١	...	٣٦١	٨٥١	٧٦٦	٣٨١٥ (٣٠ / ٧ / ٧٥٦ - ٩١ / ٧ / ٧٥٦)

ويتضح لنا من الجدول المذكور الحقائق التالية :

(١) تبلغ نسبة الاستثمارات إلى الناتج القومي الإجمالي في السنة الأخيرة (١٣٨٤ هـ) ١٧ ٪ تقريبا . ويتضح تواضع خط التكوين الرأس مالى بمقارنته بالاتفاق الاستهلاكى الخاص (وحده دون العام) حيث يبلغ ثامه تقريبا .

كذلك فان سوء حظ التكوين الرأس مالى يتفاقم بالنظر إلى تركيبة الغالب عليه التخصيص للصناعات الاستهلاكية الخفيفة على نحو ما سيوضح وشيكا :

(٢) تصل الزيادة الحادثة في التكوين الإجمالى لرأس المال الثابت بالقطاع غير النفطى (١٣٧٤ - ١٣٧٧ هـ) ٦٧٥ مليون ريال سعودي كما تبلغ الزيادة المقابلة ابان (١٣٧٥ - ١٣٧٨ هـ) في القيمة المضافة بالقطاع غير النفطى ٧٣٥ مليون ريال سعودي .

وهذا يعنى نسبة لرأس المال إلى الناتج بالغة ٢٠٣ ٪ بالقطاع غير النفطى .

ويمكن التعليق لهذه النسبة المنخفضة بأن البلاد قد انطلقت من مستويات بالغة الانخفاض على حين كان الطلب يتزايد سريعا بفعل الإيرادات النفطية الامر الذى اتاح العديد من الفرص الاستثمارية في الأنشطة للنقل غلات سريعة ولاسيما في مجال الخدمات وفي الصناعة التحويلية الخفيفة .

ثالثا — يتلاحظ من الجدول رهن التعليق اضطراب مقادير التكوين الإجمالى لرأس المال الثابت في كثير من السنوات . ويمكن تفسير ذلك الاضطراب بالتغير المصاحبة في الاستهلاك الخاص حيث كان الانخفاض المتوتر خلال سنوات (١٣٧٦ - ١٣٧٩) في تكوين رأس المال قد اقترن بارتفاع متزايد في نفس الفترة في الاستهلاك الخاص .

رابعا — كان معدل التكوين الرأس مالى الثابت قاصرا عن معدل الزيادة في الادخار . وهذا يحدونا إلى مقابلة الاستثمار بالادخار في الاقتصاد السعودى .

ويمكن القول بأنه في أعقاب فترة الركود النسبي إبان السنوات القليلة السابقة على سنة ١٣٨٠ هـ ارتفع مؤشر النشاط الاستثماري بمعدل سنوي بالغ ١٥ ٪ بين عامي ١٣٨٠ و ١٣٨٤ هـ . بيد أن هذا المعدل يتدنّى عن المعدل الادخاري الناجم عن زيادة الإيرادات النفطية . ويمكن أن ترتب على هذه الواقعة نتيجتين هامتين :

أولاهما : تصدّف إلى تدفق الموارد الادخارية إلى خارج السعودية .

أما النتيجة الثانية : فتحصل في انتفاء كون الادخار قيّدا محددا للنشاط الاستثماري الذي لا يحتمل أن يحدده غير النفاذ الاستثمارية المحلية والطاقة الاستيعابية الداخلية .

ويمكن توضيح علاقة رأس المال المستثمر وقيمة الناتج الاجمالي في بعض الصناعات السعودية من خلال الجدول التالي :

بالآلاف الريالات السعودية

الصناعة	رأس المال المستثمر	قيمة الناتج الاجمالي	نسبة رأس المال الى الناتج الاجمالي
الاسمنت	٥٧٣٠٣	١٧٦٠١	٣ر٢٦
الزجاج الصناعي	٤٣٧٢	١٥٠٦	٢ر٩٠
المرطبات	٣٩٢٨٠	١٩٧٥٠	١ر٩٩
النسور	١٠١٤	٦٨٠	١ر٤٩
الطباعة	١٠٨١٣	١٤٨٦٧	٠ر٧٣
البلاط	٥١٠٢	٧٥٨٢	٠ر٦٧

ويتضح من هذا الجدول أن نسبة رأس المال الى الناتج الاجمالي ترتفع في الانشطة السلمية (كالاسمنت والزجاج الصناعي) بينما تتدنّى في غيرها كالنسور والطباعة .

كذلك فان العينة المشتمل عليها الجدول للنمو عنه يناب عليها الانشطة الخفيفة مما يعتبر قرينة على قصور الهيكل الاستثماري .

وننزل قليلا بتحليل الاستثمار من مستوى الصناعة إلى المشروعات الصناعية فنعرض على القارئ الجدول التالي تموريه :

للمشروع	الاستثمار الاجمالي	الأرباح الاجمالية	الأجور	مجموع الناتج الصافي (٢) + (٣)	نسبة رأس المال إلى الناتج (١) ÷ (٤)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
مشروع منطقة سافكو	٢١٠	٥٤٦٠٠	٧٠٠٧٤	٦١٠٦٧٤	٣ر٤٠
مجمع البتروكيماويات	١٨٠	٣٦	٥ر٤٠٠	٤١ر٤٠٠	٤ر٣٥
مشروع استرداد الكبريت	٨١	١٦ر٢٠٠	١٠ر٨٠	١٧ر٢١٠	٤ر٦٩
للاسيوانات اللحام الحاروني	١١٧	٣٠ر٤٢	٠ر٣٥١	٣ر٣٩٣	٣ر٤٥
مشروع مصفاة جدة	٤٠	٢٠	٢ر١٠٦	٢٢ر١٠٦	١ر٨١
انتاج قضبان الصلب	٣٠ر٨	٢ر١٥٥	٠ر٦٧٥	٢ر٨٣٠	١٠ر٨٨
الجملة	٥٥٣ر٥	١٣١ر٩٩٧	١٦ر٦٨٦	١٤٨ر٦٨٣	٣ر٧٢

ونرى أن نسجل ملاحظة عامة بشأن مجموعة المشروعات الآنف ذكرها تحصل في مخالفة نوعيتها تلك التي اشارت بها لجنة المصرف الدولي للإنشاء والتعمير إلى السعودية والتمثلة في انحاء للوارد المائية وتحسين وسائل النقل والاتصالات والتعليم والصحة .

كذلك فانه يلاحظ أن الاستثمار قد توجه إلى المشروعات التي تزيد فيها نسبة رأس المال إلى الناتج كالبتروكيماويات واسترداد الكبريت وانتاج قضبان الصلب .

ونجد الإشارة إلى أن جانباً من المشاريع التي تضطلع بترومين بتنفيدها تسم برتفاع معامل رأس الناتج إلا أنها لا تمثل الا جزءاً قليلاً من الاستثمار الكلي في قطاع غير النفطى .

ويكس الجدول رهن الحديث حقيقة أخرى تمثل في انخفاض نسبة الأجور إلى الاستثمار الاجمالي مما يعنى قيام مشروعات مختلفة لرأس المال الأمر الذي يعتبر منطقياً

بالنظر إلى الوفرة النسبية لرأس المال في مقابل القدرة النسبية للعمل ولا سيما الفتي منه . وكذلك بسبب ارتفاع معدلات الأرباح وزيادة نسبة رأس المال إلى الناتج .

الاستثمار بالكويت :

كانت جملة النفقات على تكوين إجمالي رأس المال الثابت في الاقتصاد الكويتي على النحو التالي :

بملايين الدنانير الكويتية

البند	١٩٦٥/٦٦	١٩٦٦/٦٧	١٩٦٧/٦٨	١٩٦٨/٦٩
تكوين إجمالي رأس المال الثابت	٦٠	٨٥	٩٥	١٠٠
في القطاع الخاص والقطاع شبه العام	٤٣	٥٠	٦٨	٦٠
تكوين إجمالي رأس المال الثابت في القطاع الحكومي	١٥	١٦	٢٣	١٤
الزيادة في المخزون	٣٤-	٤٠-	٤٢-	٤٥-
استهلاك رأس المال	٥٥٧	٦٤٢	٦٩٢	٧٤٨
الدخل القومي				

وترى أن نسجل على هذا الإحصاء الملاحظات التالية الذكر :

أولاً : بلغت نسبة الاستثمار إلى الدخل القومي في آخر سنة (١٩٦٩/٦٨) ٢٣ ٪ .

ثانياً : كانت نسبة الاستثمار إلى الدخل القومي عام ١٩٦٦/١٩٦٥ (٢١ ٪) فبلغت ٢٣ ٪ عام ١٩٦٩/١٩٦٨ - أي بزيادة ٢ ٪ - أي بزيادة سنوية $\frac{2}{3}$ ٪ فقط .

ثالثاً : حدث تناقص في نسبة الاستثمار إلى الدخل القومي في السنة الأخيرة للإحصاء .

رابعاً : الصناعات القائمة في الكويت لا تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد القومي . وآية ذلك أن القيمة المضافة الصافية بلغت (٢٩ مليون دينار كويتي) ٣٦ ٪ من صافي الناتج

التوى خلال عام ١٩٦٧/١٩٦٦ وأن كان التوظف قد ابقى أحسن البلاء في زيادة الدخل
التوى زيادة بلغت ٢٠.٨ مليون ديناراً كويتياً .

ويجودنا الحديث عن الصناعة الى محاولة دراسة هيكلها من واقع احداث احصاء
اصدرته الادارة المركزية للاحصاء عام ١٩٦٧ والذي يصوره الجدول التالي .

ويمكن أن ننظر من هذا الاحصاء بالتأني لبيان .

أولاً : أن صناعة البترول وما يترتب عليها تستأثر بالأولوية سواء من حيث عدد
العاملين أو من حيث قيمة المنتجات والخدمات أو القيمة المضافة لصافية .

ثانياً : تأتي بعد صناعة البترول صناعات اصلاح وسائل النقل وصناعة المواد الغذائية
صناعة مواد البناء تجمعة وحفظ الاسماك لصناعة الويليات والاثاث لتصنيع اللباس
صناعة المنتجات المعدنية .

ثالثاً : أنه باستثناء صناعة البترول يتركز هيكل الصناعة الكويتية الطابع الخاص
بالصناعات الاستهلاكية الخفيفة والخدمات الشخصية مما يثير استعجابه لطلب الاستهلاك
الكبير (بلغت حصة الاعاق الاستهلاكي الخاص والمعام ٧٤.٥ مليون ديناراً كويتياً
عام ١٩٦٩/٦٨ مما يبلغ حصة امثال التكوين الراس مالى العام والخاص تقريباً في
فص له عام) .

رابعاً - لا توجد علاقات تشابه اقتصادي (مستخدم - منتج) واضحة
بهذه مكونات الصناعة الكويتية الآتية الذكر مما يقوم شاهداً على ضعف الهيكل
الصناعي .

خاصة : أن معظم الصناعات الكويتية (باستثناء البترول) صناعات مكثفة للعمل
الذي يعتبر التكوين الرئيسى لقيمة المضافة فيها على نحو ما يتلاحظ في صناعات المواد
الغذائية والويليات والاثاث والطباعة والمنتجات المعدنية وإصلاح وسائل النقل إلى
غير ذلك .

والجدير بالذكر أنه قد تم الترخيص في السنوات الثلاث (٦٧ - ١٩٦٩) لعدد من للشروعات الصناعية التي لم يشملها الحصر الصناعي لعام ١٩٦٩ مما يتلو ذكره :

عام	عدد للشروعات الصناعية	رأس المال للعدد د . ك
١٩٦٧	٢٥	١٥٧ مليون
١٩٦٨	٣٢	٨٠ -
١٩٦٩	٢٥	٣٣ -

اما القوانين الخاصة باستثمار رأس المال المحلي والاجنبي فتوجزها فيما نردده بعد من بيان :

أولا : بالنسبة إلى الشركات التجارية فان القانون رقم ١٥ لعام ١٩٦٠ ينص في مادته الثامنة والسبعين على أن كل شركة مساهمة تؤسس في الكويت تكون كويتية الجنسية فضلا عن وجوب كون جميع الشركاء من الكويتيين وأن يعككون الكويت مركزها الرئيسي . غير أنه يجوز على سبيل الاستثناء في غير البنوك وشركات التأمين أن يكون بعض الشركاء غير كويتيين حيثما تدهوا الحاجة الى استثمار رأس مال اجنبي أو خبرة أجنبية شريطة عدم تقص نسبة رأس مال الكويتيين من الشركاء عن ٥١٪ من رأس مال الشركة وبشرط الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الحكومية المختصة.

هذا وبشرط للواد (١٢ - ٤٧ - ٦٨ - ١٩١) من القانون الآنف الذكر ان تكون حصة الكويتيين ٥١٪ من رأس مال الشركة (تضامن - توصية - محاصة ذات مسئولية محدودة) ثانيا - فيما يتعلق بالمنشآت الصناعية فانها تخضع للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ (قانون الصناعة)

وبشرط هذا القانون الحصول على ترخيص مسبق من وزارة التجارة والصناعة قبل اتخاذ الخطوات لتنفيذ المشروع .

ويقتضى القانون تقديم طلب الترخيص مرافقا بدراسة أولية موضوعة للنواحي التسويقية والفنية والاقتصادية ومعززة بمبررات نجاح المشروع .

ثالثاً - أما شركات التأمين فيحكمها القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦١ (قانون شركات
ووكلاء التأمين) . وهو يشترط أن تكون شركات التأمين متخذة شكل الشركات المساهمة
وأن يصحون جميع المساهمين بها من الكويتيين . ويتوجب أن لا يقل رأس مال شركة
التأمين الكويتية المدفوع عن ١٥٠٠٠٠ ديناراً كويتياً بينما لا ينقص رأس مال شركة
التأمين الاجنبية عن ٢٥٠٠٠٠ ديناراً كويتياً .

١- بالنظر إلى أهمية الضرائب على الجوافز الاستثمارية فإنه ينبغي التنويه بوضعيتها في
الاقه اء الكوئى . ولا يصادف الباحث أية ضرائب على دخول الافراد أو الشركات أو
الهيئات أو المؤسسات الوطنية شريطة تسجيلها في الكويت وكذلك الشأن بالنسبة إلى
أضرائب على السلع المنتجة محلياً .

وإذا ما انتقلنا إلى ضرائب الدخل على الشركات غير المؤسسة بالكوئى فنجد أنه
يضع لقانون الضرائب رقم ٣ لعام ١٩٥٥ والمرسوم بقانون رقم ٢ لعام ١٩٥٧ كل هيئة
أو مؤسسة إذا كان مكان تأسيسها تزاو ل عمل أو التجارة في الكويت سواء بصورة
مباشرة أو بواسطة وكيل وأيضاً أية هيئة أو مؤسسة تزاو ل العمل أو التجارة في الكويت
بغيتها وكيفية غيرها . وتتضمن عبارة العمل أو التجارة .

١ - الشراء أو البيع في الكويت للاملاك أو البضائع أو الحقوق بها وحفظ مكتب
دأ م يجرى به إبرام العقود للبيع والشراء .

٢ - تشغيل أى مشروع صناعى أو تجارى في الكويت .

٣ - تأجير أية املاك واقعة في الكويت .

٤ - تقديم خدمات فى الكويت .

ومن الخير أن نورد فيما يأتى بياناً بأغلب المنتجات الصناعية الأساسية :

- التيار الكهربائى ٢ فلس لكل كيلوات / ساعة

تقل بالسيارات من المحطات الرئيسية	- مياه عذبة
- ١ د ك لكل ١٠٠٠ جالون امبرالى	
١٧٥٠ د ك اسطوانة سعة ٢٤٠ قدم ٣	- الاكسجين
- ١ د ك لكل كيلو جرام	- الاثيلين
مجان	- اناز لطبيعى
١٥ فلما لكل لتر	- البينزين للتناز
٧٥ فلما لكل لتر	- الكيروسين والفولار
ونوضح اضا فى البيان اللاحق كيفية احتساب الاستهلاكات طبقا لقانون الضرائب	
رقم ٣ لعام ١٩٥٥ :	

للبنان (مساكن - مكاتب - مخازن)	٤%
الطرق والجسور	٤%
المخازنات وخطوط الانابيب	٥%
اثاثات مكتبية	١٥%
معدات للصانع	١٠%
سيارات	٣٣ ١/٢%
لوريات وزربلات	٢٥%
سفن البحر	٧ ١/٢%
طائرات	٢٥%
معدات المحر	٣٣ ١/٢%

٢٥٪

معدات الخدمات العامة

١٠٪

مباني وطرق عظمات الخدمة

١٥٪

معدات التشخيص

١٠٪

معدات التصفية

وزرى من المفيد أن نوضح التبادلات الخاصة بالعمولات الرأس مالية .

١ - يشرف البنك المركزي على تحويلات رأس المال إلى الخارج إلا أنه لا توجد أي قيود على تحويلات رأس المال إلى دول منطقة الاسترلينى (عدا جنوب افريقيا) أو أى دولة أخرى عن طريق سوق العملات الحر .

كذلك فإنه لا توجد أية قيود على التحويلات إلى الخارج بالدولار الأمريكى .

٢ - تخضع التحويلات الرأس مالية للكويين لغير دول منطقة الاسترلينى تخضع لمواظفة مسبقة من الجهات للشرف على رقابة الصرف .

٣ - يحق للأفراد غير الكويين تحويل ٧٥٪ من مرتباتهم وأجورهم الأساسية إلى الخارج وذلك بالطريق الرسمى الحكومى بواسطة البنوك . ويتعين استخراج التصريح اللازم للتحويل لناطق خارج دول منطقة الاسترلينى .

٤ - يمكن أن تحصل بالكامل مدخرات الأفراد غير الكويين عند مفادرة البلاد نهائياً .

٥ - لا توجد قيود من أى نوع على ادخال عملات جميع الدول للكويت .

٦ - يحق للشركات الاجنبية للساهمة فى الشركات الكويلية بنسبة ٤٩٪ من رأس المال أن تحول نسبتها من صافي أرباح الشركات إلى الخارج شريطة تقديم ميزانية مصدقة للشركة ، وفي حالة تصفية الشركة يحق لهم تحويل نصيبهم فى رأس المال بالكامل

٧ - لا توجد أية قيود على تجار الذهب في استيراده أو تصديره على أية صورة بشرط ان لا يقل معياره عن ١٨ قيراطا .

٨ - لا يمكن استيراد أو بيع الذهب الصنع على شكل حلل بالسوق الحلي الا اذا كان موسوماً من جهة رسمية .

الاستثمار في العراق - نرى أن نبداً بدراسة حجم وتركيب استثمارات في من واقع خططها التنموية المحلية (١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩) .

ويقدر مجموع الاستثمارات اللازمة لفترة السنوات الخمس بـ ٨٢١ مليون ديناراً عراقياً موزعة وفقاً للجدول التالي .

وقد جرى التفريق في تقدير الاحتياجات الاستثمارية بين قطاع النفط الذي لا يعتمد على للدخرات الوطنية المراقبة وأنما على السياسة الاستثمارية للشركات وبين القطاع غير النفطي الذي يعتمد نموه اعتماداً أكثر مباشرة على القرارات الاستثمارية للقطاع العام .

جلائيف الدنانير العراقية

النسبة رأس المال / الفئحة	القيمة المضافة	مجموع الاستثمارات	القطاع الخاص	القطاعات الحكومية والمؤسسات العامة	البلديات والإدارة المحلية	الحكومية المركزية	القطاع
٣٤٤	٤٨	١٥٧	١٢	٣	—	١٤٢	الزراعة
٣٣٦	٥٩	٢١٥	٥	٤٢	—	١٦٨	الصناعة والكهرباء والمياه
٥٩١	٢٠	١١٩	٢٠	٨	—	٩١	النقل والاتصالات
							البناء والإسكان
							والخدمات الاجتماعية
		٣١٤	١٤١	—	٢٥	٩٨	التجارة والخدمات
		٤	٣	١	—	—	الائتمانات الدولية
		٢٥	—	—	—	٢٥	وتسديد القروض
		٢	—	—	—	٢	أجهزة التخطيط
		٢٥	—	—	—	٢٥	مشاريع وزارة الميناء
٣٥٨	٢٧٨	٨٢١	١٨١	٥٤	٢٥	٥٦١	الإجمالي للماء

ويمكن أن نسجل ما يأتي بشأن الجدول الآنف الذكر :

١ - استحوذت الخدمات على النصيب الأكبر من مجموع الاستثمارات تليها الصناعة والزراعة فالنقل والواصلات ثم باقي القطاعات . وإذا أمعنا النظر عن قطاع الخدمات فإنه يلاحظ أن كبر مقدار الاستثمارات يتناسب مع ارتفاع كل من القيمة المضافة ونسبة رأس المال / الناتج على نحو ما تمكسه قطاعات الصناعة والزراعة فالنقل والواصلات .

٢ - فازت القطاعات السلبية بنسبة ٦٠ ٪ تقريباً من مجموع الاستثمارات الأمر الذي يتضمن مع المنطق القوي للأغناء والذي يساعد على إحداث التغيير الهيكلي في قطاعات الاقتصاد القومي

٣ - تلقى القطاع العام السبب الأكبر من الاستثمارات مما يتمشى مع الانجذاب الاجتماعي والتأميم .

٤ - اتمدت حسابات التخطيط لاحتياجات النمو الاستثمارية في القطاع غير النفطي على السبب التاريخي الحديثة لرأس المال إلى الناتج بحوالى ٤٠ . ولقد افترض إمكان خفض هذه النسبة إلى ٣٦ بفضل التحسينات في الانتاجية .

٥ - استندت تقديرات رأس المال إلى الناتج في مختلف القطاعات على تفصيل النسبة العامة لرأس المال إلى الناتج في القطاع غير النفطي مع تقدير للكثافة النسبية لرؤوس الأموال في القطاعات الرئيسية . ولم تتوافر المعلومات الدقيقة لحسابات معاملات رأس المال في مختلف القطاعات إلا بالنسبة إلى المشروعات الصناعية المدروسة في الحطة .

٦ - خلا الجدول رهن التعليق من أية تقديرات أو استقطاعات للاستثمارات في قطاع النفط . وإما كان الأمر فإنه تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار في النفط فترة ١٩٥٣ حتى ١٩٦٣ كان متذبذباً حول متوسط سنوي قدره عشرة ملايين من الدنانير المراقية وقد افترض أن السنوات التالية حتى عام ١٩٧٥ سوف تعتبر متوسطاً سنوياً مماثلاً .

ويمكن قياس آثار بعض الاستثمارات الصناعية على القيمة المضافة ومدخرات القطاع الأجنبي والمهالة فيما يصوره لنا الجدول التالي .

مقدار الاستهلاك الواحد	مصدر المال	للدخوات الصافية من القطاع الاجنبي	نسبة القطاع منها الواردات	نسبة القطاع الى كمال رأس	قيمة القطاع	عموم الاثنيات في تكوين رأس المال الثابت	القطاع الصناعي
٤٣	٤٩٧٧	٥٩٥٦	٧٩٦٨	٣٨	٥٤٩٩	٢١٦٥٠	للمسوحات
٢	١٣٥٢	١٧٤٨	٢٤٥٦	٢	١٣٤٦	٢٧٠٠	للبيوت
١٨٨	٧٧٢	١٢٨	٣٤٢٠	٦٣	٢٢٩٢	١٤٥٠٠	الورق
١٣٥	٤٧٤٤	٦٨٨٩	٠٠٠٠	٥٨	١٠٩٢٩	٦٣٩٥٠	الكباديات
٣٣١	٨٠٠	٨٠٠	٠٠٠٠	٣٩	٦٨٣٩	٢٦٥٠٠	النسج والنسج
٣٣٣	٢٥٠٤	١٨٦٤	٢٥٩٢	٣٦	٢٢٨٩	٨٢٠٠	للمادن اللافلزية
١٤٨٩	١٧٤٠	٢٦٠٠	٠٠٠٠	٦١	٤٢٣٠	٢٦٠٠٠	للمعادن اساسية
٣٣٧	٣٣٦٥	١٧٨٤	٦٢٩٩	٥١	٢٤٦٩	١٣٦٠٠	الآلات والمعادن
٨٧	٢٠٢٥٤	٢٠١٦٩	٠٠٠٠	٤٨	٣٥٨٩٣	١٧٦١٠٠	المجموع

ولتحليل تمويل الاستثمارات نقصد مقارنة بين الاستثمار والادخار خلال سنوات الخطة ونقاسا بصورة الجدول التالي .

السنوات	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
للدخرات	١٣٨	١٦٠	١٨٢	٢٠٧	٢٣٦
الاستثمارات	١٣٠	١٥١	١٦٢	١٨٠	١٩٨

ويتكشف لنا هذا الجدول عن اختلال واضح بين الادخار والاستثمار .

ويمكن تأصيل هذا الاختلال إلى الافتراضات المتعلقة بدالات الاستهلاك وتقديرات الإيراد الحكومي في الخطة الخمسية الآف ذكرها . ويبيان ذلك أن تنفيذ هدف الاستهلاك الخاص (البالغ مجموعه ٢٢٢٠ مليون ديناراً عراقياً خلال سنوات الخطة وبالأثمان الثابتة لعام ١٩٦٤) وتقديرات الإيراد الحكومي فإن وضع هدف الاستهلاك الخاص موضع التنفيذ . يستوجب زيادة الضرائب على نحو يتيح للحكومة مدخرات كافية لتمويل الخطة دون اللجوء إلى الاقتراض الاجنبي . بيد أنه لم تتخذ التدابير الضرورية لتعزيز هدف الاستهلاك الخاص مما أدى إلى توقع تطاب النفقات الاستثمارية - حوالي ٩٥ مليون ديناراً عراقياً من القروض الاجلوية .

ونجدر الإشارة بهذه المناسبة إلى أن الخطة الخمسية (١٩٦١ - ١٩٦٥) كانت قد بلغت على عجز مبلغه ١٤٢٦ مليون ديناراً (٢٥ ٪ من جملة الاستثمارات) .

وكان قد قدر أن تساهم إيرادات النفط بحوالي ٣١٥٨ مليون من الإيرادات وللؤسات وللصالح الرسمية وشبه الرسمية ٢٢٨ مليون ديناراً والإيرادات للتنوعة ٨ ملايين ديناراً أما مصادر التمويل الخارجى فقد اقتضت هنالك على القرض الموفيق البالغ ٦٥٣٣ مليون ديناراً والقرض التشيكوسلوفاكى البالغ ١٢ مليوناً .

وإذا كانت الخطة لم تذكر الطرق للتمتع لتنطية المجرى إلا أنها قد أهارت بصفة عامة إلى أن توازن النفقات والإيرادات يمكن أن يتم بالقروض التالية الذكر :

١ - القروض الداخلية

٢ - القروض الخارجية والدولية .

٣ - زيادة مساهمة المؤسسات شبه الرسمية .

وفىما يتعلق بمعدل تنفيذ الاستثمارات فإنه يتلاحظ من تتبع جميع خطط الإنماء الاقتصادي للسنوات ١٩٥١ - ١٩٦٢ أن النفقات الفعلية خلالها لم تتجاوز ٤٣٥٩ مليون ديناراً في حين كانت النفقات المستهدفة ٩٤٣٥ مليون ديناراً .

أما أن النفقات الفعلية بلغت ٤٦٢ ٪ من المستهدفة .

وتجدر الإشارة إلى أن النفقات الاستثمارية مقسمة إلى أربعة أبواب وإن نسبة الإنجاز في المشروعات الزراعية بلغت ١٠٩٦ مليون ديناراً بنسبة ٢٤٧٧ ٪ من جملة النفقات الفعلية العامة .

وكانت أهم المشروعات الزراعية للنجزة خلال هذه الفترة مشروع الثمار والحجانية وخزان دماي وخزان دوكان وخزان نجمة . ويرجع السبب في انخفاض الإنفاق على المشروعات الزراعية إلى تناقص أهمية الدائرة الزراعية بالنسبة إلى الخطط الاقتصادية للتسوية.

كذلك فإن الاتفاق الفعلي على المشروعات الصناعية خلال الفترة موضع الحديث قد بلغ ٥١١ مليون ديناراً (بنسبة ١١٥ ٪) بينما بلغت مخصصات هذه المشروعات ١٣٠١ مليوناً (بنسبة ١٣٨ ٪) .

وكان من بين المشروعات التي تم إنجازها مصانع النزل والنسيج ومصانع الاسمنت ومصانع السكر .

قد بلغت نسبة الصرف على مشروعات النقل والواصلات إلى ٢٠٤ ٪ من جملة الاتفاق الفعلي .

أما الاتفاق الفعلي على مشروعات الباني والاسكان فقد كانت نسبته ٤٣٤ ٪ من

المجموع العام . ويمزى ارتفاع هذه النسبة إلى حاجة الوزارات إلى اللبائن لمؤسساتها وتوفر أكثر من توقعات هذه المشروعات عليها .

الاستثمار في سوريا — لعل من الخير أن نبدأ التحليل للاستثمار في سوريا منذ خطتها الخمسية الأولى (١٩٦٠ — ١٩٦٥) .

وكانت هذه الخطة تستهدف زيادة الدخل القومي من ٢٤٠٠ ل س في سنة الأساس إلى ٣٣٦٠ مليون ل س في سنة ١٩٦٥ / ٦٤ أى زيادة قدرها ٩٦٠ مليون ليرة أو نحو ٤٠ ٪ من مستوى سنة الأساس . وكوسيلة أساسية لتحقيق هذا الهدف قدرت الاستثمارات خلال سنوات الخطة بنحو ٢٧٢٠ مليون ل س منها ١٧٢٠ مليوناً يوكل بشئها إلى القطاع العام و ١٠٠٠ مليوناً يقوم بتوظيفها القطاع الخاص موزعة على حسب ما يصوره الجدول الثاني

الاستثمارات				القطاعات
النسبة ٪	المجمعة	القطاع الخاص	القطاع العام	
١٣٠.٥	٨٣٠	٥٠	٧٨٠	١ - الري واستصلاح الاراضي
٩.٩٦	٢٧٠	١٧٥٠	٩٥	٢ - الزراعة
				٣ - الصناعة والكهرباء والتعدين
				والبترول
١٨.٧	٥٠.٩			٤ - النقل والواصلات
١٩.٧	٥٣٧	١٥٠	٣٨٧	٥ - التعليم
٣.٧	١٠٠		١٠٠	٦ - الصحة
٢.١	٥٦	١٠	٤٦	٧ - المرافق العامة والسياحة
١.٢	٣٢		٣٢	٨ - الاسكان
٩.٥	٢٦٠	٢٤٥	١٥	٩ - الشؤون الاجتماعية
٠.٧	١٨		١٨	١٠ - التسلية
٠.٤	١١	١١	—	١١ - المختبرات والتدريب والابحاث
٠.٣٣	٧		٧	١٢ - التثقيف في المهن
٠.٠٣	٩٠	٩٠		المجموع
١.٠٠	٢٧٢٠	١٠٠٠	١٧٢٠	

ويمكن أن نسجل على هذا الهيكل الاستثنائي لللاحظات التالية الذكر :

أولاً : حصل الاستثمار في القطاعات السلبية على ٥٩٪ من جملة المخصصات الاستثمارية وزي أن هذه النسبة أدنى من أن تحدث تغييراً هيكلياً في التركيب الاقتصادي الذي يعتبر هدفاً جوهرياً للتخطيط الاقتصادي في الدول المختلفة .

ثانياً : لم تظهر الاستثمارات الصناعية إلا بما يجاوز نصف (٦١٪) من الاستثمارات الزراعية . وهذا يؤكد بدوره ما سبق أن تلاحظ لنا من ضعف إمكانيات تطوير الهيكل الاقتصادي والصناعي .

ثالثاً : كان لاستثمارات القطاع العام الغلبة على استثمارات القطاع الخاص اللهم إلا بالنسبة إلى الزراعة والسكان وذلك على الرغم من صدور قانون الإصلاح الزراعي قبل وضع الخطة الاقتصادية (عام ١٩٥٨) . ولربما كان لاحتمالات طول إجراءات الإصلاح الزراعي دخل في ذلك الشأن .

رابعاً : تعرضت المشروعات الاستثمارية للتضمنة في الخطة لكثير من التفاصيل التي سوف نورد الحديث عنها بمناسبة تنفيذ العمل .

وعن التنفيذ العملي للاستثمارات للمحولة في الخطة للنمو عنها قرر أنه قد اقتصر على نسب معينة منها فقط وذلك على نحو ما يصوره الجدول الآتي .

بجلايين الليرات

المرحلة	الاعتبارات للمحولة	الاتفاق العمل	النسبة المئوية
١٩٦٠/٧/١ - ١٩٦١/٦/٣١	٣٦٤٣٦	٢٠٢٣٢	٧٨٪
١٩٦١/٧/١ - ١٩٦٢/٦/٣١	٤٨٩٤٥	٢٢٦٩٦	٥١٪
١٩٦٢/٧/١ - ١٩٦٣/١٢/٣١	٦٢٢	٢٨٧٣٨	٤٦٪
١٩٦٤/١/١ - ١٩٦٤/١٢/٣١	٣١٣	١٧١	٥٥٪

وغنى عن البيان أن تنفيذ المشروعات الاستثمارية لم يتجاوز النصف إلا بقايل - باستثناء السنة الأولى التي يكثر عادة الاتحاق الاستثماري فيها على الأجور وللرئيسات والابحاث وما عا كلها . وليس ثمة في ذلك أدعى إلى تخلف أهداف الخطة الاقتصادية وإلى عطالة للوارد المتاحة .

ويمكن التحليل لسوء التنفيذ للنوء عنه بالعلل التالية :

(أ) قصور الفنيين والاحصائيين بالمستوى والعدد المطلوبين .

(ب) عدم استكمال الدراسات الفنية اللازمة للمشروع بالتنفيذ .

(ج) تلكؤ القطاع الخاص في تنفيذ نصيبه من الاستثمارات المقررة في الخطة .

(د) قصص التمويل المطلوب للخطة الاقتصادية

وهذا يحدونا إلى تناول تمويل الاستثمارات . ولقد بلغت تقديرات الموارد المتاحة للتنمية في القطاع العام خلال الخطة الخمسية الأولى مبلغ ١٧٣٠ مليون ليرة سورية منها ١٠٨٠ مليوناً من الموارد المحلية والباقي قدره (٦٥٠) مليوناً من القروض والتسهيلات .

وقد بلغت تقديرات الموارد حسب الميزانيات الاعنائية الخمس والتي صدرت تنفيذا للخطة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٠/٧/١ - ١٩٦٥/١٢/٣١ مبلغ ٢٢٧٩٦١٠ ألف ليرة سورية منها مبلغ ١٢٩٥١٩١ ألف ليرة من الموارد المحلية والباقي البالغ ٩٨٤٤١٩ ألف ليرة سورية من القروض والتسهيلات الاتمانية .

أما الموارد المتحققة فعلا خلال نفس الفترة السابقة فقد بلغت ١١٨٧٤٩٨ ألف ليرة سورية منها مبلغ ٩٦٣٦٧٩ ألف ليرة من الموارد المحلية والباقي البالغ ٢٢٣٨١٩ ألف ليرة من القروض .

وإذا ما اعتقلنا إلى الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦ - ١٩٧٠) لألفيناها تستهدف أولاً وجلة أساسية زيادة في الدخل القومي معدلها ٧,٢ ٪ سنوياً .

ولقد قدرت الاستثمارات الضرورية لتنفيذ الخطة الثانية بمبلغ ٤٩٥٥ مليون ليرة موزعة على سنوات الخطة على النحو التالي :

١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
٨٠٧	٨٨٧	٩٨٧	١٠٩٥	١١٧٩

وقد جرى توزيع الموارد الاستثمارية على مختلف القطاعات بالمكيفة الآتي بيانها :

القطاعات	الاستثمارات (بالوف الليرات)	النسبة المئوية
١ - الفرات	٦٥٠٦٥٥	١٣ر١
٢ - الري واستصلاح الاراضى	٣٠٥٢٠٩	٦ر٢
٣ - الزراعة	٤٣٦٣١٥	٨ر٨
٤ - الصناعة والمعدنين	٣٩٨٥٤٥	٨
٥ - الطاقة والوقود	٦١١٩٥١	١٢ر٤
٦ - النقل والمواصلات	٨٩٤٢٨٧	١٨
٧ - المرافق العامة والعمل الشعبي	١٢٧٨١٨٦	٢٥ر٨
٨ - الخدمات وغيره	٣٧٩٨٥٢	٧ر٧
الاجلة	٤٩٥٥٠٠٠	١٠٠

ونرى أن نسجل على هذا التوزيع الاستثمارى الملاحظات السريعة التالية البيان :

١ - أصابت القطاعات السلبية ٤٨ ٪ من الاستثمارات ولا ريب أن ذلك لا يساعد على تطوير الهيكل الاقتصادى كما أنه يعتبر عودا على بدء بالنسبة إلى الموقف فى الخطة الخمسية الأولى .

٢ - تعتبر نسبة الاستثمارات الصناعية من بين النسب الدنيا للانصباء الاستثمارية الأمر الذى يؤكد الاستنتاج السابق ويعتبر اسعمرارا للموقف المتخذ فى الخطة الخمسية

٣ - قدر أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى زيادة الدخل القومي بنسبة ٤١.٠٪.

وتبلغ نسب أسهام مختلف القطاعات في تحقيق هذه الزيادة على النحو التالي :

١ - قطاع الري والزراعة واستصلاح الأراضي ٢٧.٩٪

٢ - قطاع الصناعة والتعدين والطاقة والوقود ٣٠.٦٪

٣ - قطاع النقل والواصلات ١٠.٦٪

٤ - قطاع المرافق العامة والعمل الشبي ١٩٪

٥ - الخدمات ١١.٩٪

٤ - تم توزيع الجهد الاستثماري للطلوب تحقيقه خلال الحطة بين القطاعين العام والخاص في الصورة التالية :

النسبة المئوية	الاستثمارات بالآف الليرات	القطاع
٦٩.٧	٣٤٥٤٤٣٧	العام
٣٠.٣	١٥٠٠٥٦٣	الخاص
١٠٠	٤٩٥٥٠٠٠	الجملة

ويكشف هذا التوزيع عن الدور القيادي الذي انبط إلى القطاع العام في عملية التنمية كذلك فإنه يتضح من التوزيع الأهمية الخاصة التي منحت للقطاع الخاص في قطاعات الزراعة والسكان والسياحة والقاولات والخدمات .

هذا فضلا عن أن الحطة الاقتصادية تتضمن مبدأ تعاون القطاع العام والقطاع الخاص والتشارك في القطاع الخاص لأجل انجاح العملية الإنمائية .

٥ - توزع للوارد الاستثمارية اللازمة لشروعات القطاع العام بين العملة المحلية

والعملة الأجنبية بمائتي ١٥٧٥٤ (٤٣٩٪) و ١٩٣٨٦٨٣ (٥٦٩٪) ط
التالى . وليس ثمة غرابة فى ارتفاع السكون الاجنبى للاستثمارات نظراً لقتضيات الاستيراد
للأصول الرأس مالية الضرورية للتنمية الاقتصادية .

ومن تمويل الاستثمارات نقول أن تدفقاته تنحدر من منبعين أساسيين :

المصدر الأول : وهو الادخار الوطنى الذى بلغ حجمه الصافى فى سنة الأساس ٥٠٨
مليون ليرة سورية . أى أن معدل صافى الادخار إلى صافى الناتج القومى قد بلغ فى سنة
الأساس ١٦٣٪ وقد نعت الخطوة على ضرورة زيادة هذا المعدل من ١٣٦٪ إلى
١٧٪ فى السنة الخامسة .

أما التسهيلات الأتمانية الخارجية فقد قدر ما يحصل عليه منها خلال الخطوة بنحو
٩٥٧ مليون ليرة سورية .

وننتقل إلى الاستثمارات الصناعية فسنجعل ما قرره الخطوة فى هذا الشأن من دعم
الصناعات التحويلية ومشاريع القطاع المام الصناعى وإقامة صناعات تعديلية أساسية
وصناعات منجمية استخراجية ومن دعم الصناعات الزراعية فضلاً عن إقامة صناعة
نظمية متكاملة فى مجال المسح والتنقيب والاستثمار والفصل والمعالجة وكذلك دفع عجلة
للشروعات الصناعية الكبرى .

وجدير بالذكر ما اثبتته استراتيجية التصنيع من تحديد الاولويات فى تنفيذ
للشروعات الصناعية مع مراعاة الاعتبارات التالى ذكرها :

(أ) حالة الثروة المنجمية فى البلاد .

(ب) توفير القوى المحركة للإنتاج والاستهلاك

(ج) متطلبات التطور الزراعى .

(د) زيادة الصادرات وتقليص الواردات .

٥ - القدرة الدفاعية .

و - التكامل مع البلاد العربية ومتطلبات السوق العربية للترك .

ويصور لنا الجدول أم للشروعات الاستثمارية الصناعية موضحة في انائها الاساسية .

المشروع	القيمة الاجمالية للاستثمارات	مصادر تمويل الاستثمارات		توزيع للمكون التقني	
		محلية	علية اتناية	محلية	أجنبية
وزارة الصناعة					
مشاريع التمدين والجيولوجيا	١٢٦٠	١٢٦٠	—	٧٥٣	٥٠٧
مراكز التدريب للهن	٢٨٠٠	٢٨٠٠	—	٢٨٠٠	—
مركز الاختبارات والابحاث الصناعية	٩٣١٦	٥٣١٦	٤٠٠٠	٤٧٧١	٤٥٤٥
مركز تطور الادارة والاتساجية	٤٥٦١	٢٣٤٣	٢٢١٨	٢٣٤٣	٢٢١٨
المجموع	١٧٩٣٧	١١٧١٩	٦٢١٨	١٠٦٦٧	٧٢٧٠
الهيئة العامة لتنفيذ للشروعات الصناعية					
مصنع السباد الازوق	٧١٩٠٠	٥٠٤٩٥	٢١٤٠٥	١٧٧٠٠	٥٤٢٠٠
مصنع البطاريات الجافة	٢٣٤٦	٢٣٤٦	—	٨٠٣	١٥٤٣
استثمار الفوسفات	٥٣٠٠٠	٥٣٠٠٠	—	٣٤٩٠٠	١٨١٠٠
تصنيع الفوسفات	٢٥٠٠٠	١٨٠٠٠	٧٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠
مصنع التضمين الحديدية	٢٤٠٠٠	٦٠٠٠	١٨٠٠٠	٦٠٠٠	٢٨٠٠٠
مصنع تجفيف البصل والخضروات	٨٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥٠٠	٥٥٠٠
استثمار الحال الصغرى	٧٩١٧	٧٩١٧	—	٩٠٠	٧٠١٧
دراسات صناعية	٢٠٠	٢٠٠	—	—	٢٠٠
تقنيات الهيئة	٢٧٠٠	٢٧٠٠	—	٢١٦٠	٥٤٠
مجموع الهيئة العامة لخدمة لشروعات الصناعية	١٩٥٠٦٣	١٤٣٦٥٨	٥١٤٠٥	٧٤٩٦٣	١٢٠١٠٠
الهيئة العامة للقطاع العام الصناعي					
مصنع النزل الرفيع	١٦٠٠	٥٠٠٠	١١٠٠٠	٢٩٠٠	١٣١٠٠
معمل سكر القاب	٢١٤٨٢	١٧٤٧٨	٤٠٠٤	١٢١١٨	٩٣٦٤

القيمة الإجمالية مصادر تمويل الاستثمار توزيع الحكومة الأجنبية					المشروع
أجنبي	محلي	علية اتتاية	محلية	للإستثمارات	
٤٥٦٤	١٥٥٥	—	٦١١٩	٦١١٩	معمل الاسمنت الامينى
١٥٠٠	٣٥٠٠	١٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	مقاربع التصنيع الزراعى
٣٥٠	٦٥٠	—	٥٠٠	١٠٠٠	معمل أجر البناء
١٧٦٨	٤٧٤٥	—	٢٦٥١٣	٢٦٥١٣	صناعة النزل والنسيج
٤٧٠٠	١٣٧٥	—	٦٠٧٥	٦٠٧٥	الصناعات الكيماوية
١٩٢٩	٤٢٠	—	٢٣٤٩	٢٣٤٩	الصناعات المدنية
٦٥٣٠	١٤٧٠	—	٨٠٠٠	٨٠٠٠	الصناعات الغذائية
					الهيئة العامة للبترول
٧٠٠	٦٠٠	—	١٣٠٠	١٣٠٠	مستودعات حلب
٢٦٠	٩٠	—	٣٥٠	٣٥٠	مستودعات عدرا
٣٥٠	٦٢٥	—	٩٧٥	٩٧٥	مستودعات للاذقية
١٥٠	٤٥٠	—	٦٠٠	٦٠٠	الحسكة ودير الزور
٦٧٥	٥٢٥	—	١٢٠٠	١٢٠٠	حماة
٣٧٥	٣٠٠	—	٦٧٥	٦٧٥	المرية
١٠٠	٤٠٠	—	٥٠٠	٥٠٠	التقيب الثقلى
٧٩٥٢	٥٠٤٨	—	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	الحفر الاستكشافى
٩٠٠٩٠	٢١٠٩٠	٧٢٠٠٠	٣٩١٨٠	١١١١٨٠	تطوير للصفاة
٧٨٣	٤٠٠	—	١١٨٣	١١٨٣	توسيع للصفاة
١٣٣٠١٨	٢٧٣١٢	٤٢٩٣٧	١٢٧٢٩٣	١٧٠٣٣٠	خط أنابيب كراشوك - طرطوس
٨٣٨٢٠	١٧٥٠٠	٤٠٠٠٠	٦١٣٢٠	١٠١٣٢٠	حفر وتطويع حقول البترول
٢٤٤٥	٢٠٣٠	—	٤٤٧٥	٤٤٧٥	مقصد الاشراف على تنفيذ
					خط الأنابيب
٣٠٠٠	٢٠٠٠	—	٥٠٠٠	٥٠٠٠	للمح الاهتزازى
٨٠٠	٢٠٠	—	١٠٠٠	١٠٠٠	دراسة للصناعات البتروكيماوية
٧١٧٩	٨٢١	—	٤٠٠٠	٤٠٠٠	تقوية المنتجات ليضاء وخط
					بحرى فى اللاذقية
١٢٧٦٩٧	٨٩٣٩١	١١٥٤٩٣٧	٢٦٢١٥١	٤١٧٠٨٨	مجموع الهيئة العامة للبترول

الاستثمار في الأردن — نرى أن تبدأ تحليل الاستثمار بالأردن من برنامج التنمية الاقتصادية السبعي (١٩٦٣ - ١٩٧٠) . ويستهدف البرنامج - بين ما يستهدف زيادة دخل الفرد بسرعة الممكنة وتخفيض مستوى البطالة . وهو يتوسل الى ذلك بعد وسائل أهمها - فيما يبنى موضوع بحثنا - الزيادة في الاستثمارات الرأس مالية للقطاعين العام والخاص من ١٨٧ مليون دينار عام ١٩٦٣ الى ٤٢٣ مليون دينار عام ١٩٧٠ بحيث يبلغ مجموع الاستثمارات التي سيقوم بها القطاعان العام والخاص خلال فترة البرنامج ٢٧٤ مليون دينار موزعة على النشاطات الاقتصادية على الوجه التالي :

بالآلاف الديناري

النشاط الاقتصادي	القطاع العام	القطاع الخاص
الزراعة والرياء (بما في ذلك مشاريع مياه الحكومات المحلية)	٥٧٩٤٠	١٦٢٧٠
السياحة (بما في ذلك بناء الفنادق)	٢٧٩٥	٩٧٠٠
التصديف	٧٥٨٩	٢٢٦٤٥
الصناعة والكهرباء	٥٨٣٢	١٠٩٨٠
الطرق والسكك واللوانى والطيران	٣٤٩٣٢	
المواصلات (بريد و برق وهاتف)	٥٨١٠	
التربية والتعليم (بما في ذلك للدينه الرياضية)	٤٣٢٨	٣١٢٥
الصحة والشئون الاجتماعية	٢٣٦٥	٧٣٥
التجارة والخدمات	—	٧٠٧٠
للساكن والانشاءات المختلفه (بما في ذلك مشاريع الحكومات المحلية)	١٦٤٩٤	٠٧٢٠
معدات النقل	—	١٢٣٠٠
استثمارات أخرى غير مخصصة	٧٥٧١	١٤٦٥٠
الجملة	١٤٥٦٥٦	١٢٩١٩٥

ويمكن أن نسجل في هذا الجدول الملاحظات التالية الذكر خاصة بموضوع بحثنا :

أولاً : تحصل المشروعات الاستثمارية الصناعية في نصيب متواضع من جملة الاتفاق الاستثماري (١٣ ٪ تقريبا)

ويمكن التعليل لذلك بالنقص في الموارد الخام المحلية ومنه السوق المحلي وتصور الخبرات الفنية والإدارية وشح التمويل .

وجدير بالذكر أن البرنامج لا يطمح الى توسع كبير في الصناعة وإنما يقتنع بالصناعات التمويضية التي تحد من الزيادة في استيراد البضائع الاستهلاكية وذلك في ميادين صناعة : الأغذية والأعلاف والمشروبات والتبغ والنسوجات والألبسة والملابس غير المعدنية ومصفات البترول وبعض المنتجات الأخرى .

ثانياً : لا يساعد هيكل المشروعات الاستثمارية رهن النظر في تطوير البنية الاقتصادية الأردنية وذلك بالنظر الى تدني نسبة القطاعات الاستثمارية السلمية الى جملة الاستثمار فضلا عن قصور نصيب المشروعات الصناعية عن المشروعات الزراعية .

ثالثاً : تزيد حصة القطاع العام عن الخاص في المشروعات الاستثمارية زيادة بسيطة (١٦٤٦١) الأمر الذي يفرى الى تفرده بمشروعات الطرق والحكك والموانئ والطيران والمواصلات والمساكن والانشاءات المختلفة فضلا عن اضطراره بمشاريع مياه الري .

يبد أن الأمر الجدير بالملاحظة هو بلوغ حصة القطاع الخاص من المشروعات الصناعية ضعف نصيب القطاع العام وذلك في خلاف ما يتوقع من تعامل مسؤوليته في المراحل المبكرة للتنمية وفي التقيض مما هو قائم في كثير من البلاد العربية الانف ذكرها

رابعاً : تنبأ أهمية مشروعات قطاع النقل مشقة عما يواجهه الأردن من تشجيع على السياحة وخدمة للصناعة وتوفير وسائل النقل الرخيص للواردات والصادرات .

وتتمثل المشاريع التي ينبغي تنفيذها ضمن برنامج السنوات السبع في توسيع وتحسين

التسهيلات في مطارى القدس و عمان وتحسين تسهيلات الارصاد الجوية لتأمين الملاحة الجوية والبحرية واطادة الزراعة وفي اكمال شبكة الطرق الرئيسية لتيسير تسهل انتجات الزراعة وربط موقع البوتاس في الصافي مع ميناء العقبة وربط المواقع السياحية مع المدن الرئيسية الاردنية وانشاء طرق فرعية وكذلك في توفير التسهيلات السكانية في ميناء العقبة لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير واخيرا وصل السكة الحديدية بميناء العقبة ورفع مستوى الخطوط الحديدية وتجهيزاتها وتجديد عرباتها .

رابعاً : يلاحظ أن الاستثمار في قطاع التجارة والخدمات تستهدف بالنسبة إلى التجارة أهدافاً خاصة بتشجيع الصادرات وخفض الواردات وتشجيع مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الأردن فضلاً عن زيادة فاعلية تجارة الجملة والفرق وما يتصل بها . أما أهداف مشروعات الخدمات فتتمثل في توفير الخدمات اللازمة للسياح وللاردنيين وتوسيع إمكانات القمو للسياح والمقيمين على السواء .

وفيما يتعلق بتمويل الاستثمارات فقد استهدفت السياسة المالية الاردنية الأهداف التالية البيان :

- ١ - رفع مستوى الادخار الخاص وتوجيهه نحو الاستثمار المنتج .
- ٢ - زيادة حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة .
- ٣ - زيادة الاقتراض الحكومي لتغطية الفرق بين إيرادات الحكومة ونفقاتها المتكررة الرأس مالية .
- ٤ - زيادة الصادرات وتقييد زيادة المستوردات .
- ٥ - تقييد نمو الانفاق الاستهلاكي وخصوصاً على الكماليات .
- ٦ - تحقيق زيادة ضئيلة في النفقات الحكومية للتكررة .
- ٧ - ترشيد النظام الضريبي بحيث يسهم في تنمية المؤسسات المالية في الاردن

تتضمن مع تمكّنات النمو الاقتصادي وتُعمل على رفع نسبة الأرباح والاستثمار الفعال وتوفير القروض المناسبة للتنمية والحفاظ على وضع مالي ثابت مشجع للنمو الاقتصادي .

أما عن التسهيلات المتاحة للمشروعات الاستثمارية في الأردن فتتمثل أولاً فيما قرره المادة ٦ من قانون تشجيع وتوجيه الصناعة (رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥) بأن تتمتع مؤسسات صناعية معينة مثل صناعة الأسمدة الكيماوية والحوامض الكيماوية وتكرير الزيوت النباتية واستخراج السكر من الشمندر ود باغة الجلود واستخراج السواد الكيماوية من البحر الميت وتعليب الأسماك والخضار والفواكه وما إليها وصناعة الخزف والفضة وأية صناعات أخرى يعتبرها مجلس الوزراء من مشاريع التنمية - تتمتع بالتسهيلات التالية الذكر :

١ - الإعفاء من الضرائب الجمركية ورسوم الاستيراد والرسوم الإضافية على الآلات والأدوات والأجهزة ومواد البناء اللازمة للانشاء .

٢ - الإعفاء من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية كامل أرباحها لمدة ثلاث سنوات وبضيف أرباحها لمدة سنتين لاحقتين من تاريخ بدء الإنتاج .

٣ - عمفي من ضريبة الأبنية والأراضي في المدن وضريبة الأراضي في القرى لمدة ثلاث سنوات من تاريخ بدء الإنتاج .

٤ - يحق انتاجها المصدر من رسوم التصدير .

وبين الجدول التالي عدد الصناعات المعفاء من الضرائب بمقتضى القانون المنوه عنه

ويتضح من هذا الجدول أن نسبة عدد الصناعات المعفاة من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية بمقتضى المادة السادسة الآتية الذكر الى مجموع عدد الصناعات المعفاة هي ٨٠ ٪ .

المادة	عدد الصناعات المعفاة	عدد الصناعات المعفاة من ضريبة الدخل والخدمات
٦	٣٣	٣٣
(١)٦	١٠	٠
(٢)(١)٦	١	١
(٣)(٢)(١)٦	٤	٤
(٤)(٣)(٢)(١)٦	١	٠
(٤)(١)٦	١	٠
(٤)(٣)(٢)٦	٧	٧
الجملة	٥٧	٤٥

كذلك فإن المادة ٥ من قانون تشجيع توظيف ردوس الأموال الأجنبية (رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥) تنص بأن يتمتع رأس المال الأجنبي للوافق عليه بالتسهيلات التالية :

١ - ينال جميع التسهيلات الواردة في المادة ٦ من قانون تشجيع وتوجيه الصناعة (رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥) للنشر إليه .

٢ - يماثل ذات المعاملة التي يحامل بها الرأس مال المحلي للمستثمر في الصناعات والمشاريع التي لا يشملها قانون تشجيع وتوجيه الصناعة المذكور .

٣ - يسمح له بتحويل الأرباح السنوية لردوس الأموال الأجنبية بالعملة الأجنبية .

٤ - يسمح له بتحويل ردوس الأموال الأجنبية بالعملة الأجنبية بعد سنة من بدء الاستثمار .

٥ - يسمح له بالتصرف بالنقد الأجنبي الناجم عند تصدير انتاج المشروع شريطة أن نحصول للأردن التكاليف المحلية التي دخلت في الانتاج المصدر وأن تحول من النقد الأجنبي تكاليف المواد الأولية وغيرها المستوردة لصنع الانتاج المصدر .

الاستثمار بالجزائر - يشرح الجدول التالي الناتج المحلي بالجزائر موزعا على مختلف

الأنشطة الاقتصادية في سنتي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ :

النتائج المحلى العام (١٩٦٣ - ١٩٦٤)

بملايين الدينار الجزائرية

القطاع	١٩٦٣	%	١٩٦٤	%
الزراعة	٢٥٤٦	٢٣	١٨٩٢	١٥٠١
الصناعات الغذائية	٦٩٢	٦	٦٩٢	٥٠٥
القوى المحركة	٢٣٠	٢	٢٥١	٢٠١
البترول	١٨٨١	١٧	٢٠٦٤	١٦٠٢
الاشغال العامة البترولية	٢٩٩	٢٠٧	٢٠٩	١٠٧
للتناجم وللتعدين	١١٢	١	١٢٧	١
اينيه الاشغال العامة	٥٥٢	٥	٥٣٩	٤٠٣
الصناعات الميكانيكية	١٠١	١	١٦٤	١٠٣
الصناعات الكيماوية	١٦٠	١٠٤	٢٢٧	١٠٨
للمسوجات والجلود	١٥٠	١٠٣	١٧٩	١٠٤
النقل	٤٢٤	٣٠٨	٤٣٣	٣٠٤
الخدمات	١١٤٨	١٠	١٢٧١	١٠٠١
التجارة	٢٨١١	٢٥٠٥	٤٥٠٣	٣٦٠١
المجموع	١١١٠٩	١٠٠	١٢٥٥١	١٠٠

ويوضح من ذلك ما يأتى :

أولاً : تسيد للشروعات الاستثمارية الزراعية (بعد مشروعات الخدمات) بالنصيب الأكبر من النتائج تليها مشروعات البترول فالشروعات الصناعية فالنقل .

ثانياً : أن مشروعات الصناعات الغذائية هي الطابع الغالب على الصناعة مما يصح معه القول بنبهة للشروعات الصناعية الاستهلاكية الخفيفة .

ثالثاً : تتحقق علاقة مناسبة بين الشروعات الصناعية ومشروعات النقل تؤكد لما سبق ذكره في الباب الأول من قيام التناسب بين هذين النوعين من الشروعات .

راباً : حدث تراجع في انتاج الزراعة عام ١٩٦٤ عنه في عام ١٩٦٣ بينما ثبت انتاج الصناعات التذائية وزاد في البترول وللتاجم والصناعات الكيماوية والكبابة على وجه الخصوص (٥) توافر للشروعات الاستثمارية في الجزائر كثير من القرض والامكانيات الجديرة بالاعتبار كالبترول والقوى المحركة والنقل والسوق (بفضل الانتماء الى السوق لاوربية المشتركة) .

ويجدر بهذه للناسبان نشر الى قانون الاستثمار الذي اقر بالجزائر عام ١٩٦٣ . هو يقوم على سياسة مالية وعلى سياسة توظيفية اقليمية فضلا عن جهاز تقدي يدعمه يقوى آثاره .

ولقد أدى إنشاء البنك الوطني والايمان الشعبي والعمل على أساس مخططات التنمية الاقتصادية فضلا عن التدعيم الدائم للسياسة المالية الى ترديد شروط وأهداف تنمية لدخرات لصالح التنمية الاقتصادية . ولقد كان ضروريا لذلك توسيع إطار القانون ليشمل الى بعض أوجه الاستثمارات ولا سيما المتعلقة بالاستثمارات القومية مع تحديد نظام فعلى لاستثمار الحاص .

ويتوجب استنادا الى تلميحات مجلس الثورة (فضلا مما دار من مناقشات حول هذا نظام في ٢١/٢/١٩٦٦) أن يتم تحديد ما يأتي :

١ - دور رأس المال الحاص ومكانه وأشكال الضمانات للشروعة التي تمنى له في تمار التنمية الاقتصادية . وفيما يتعلق بالاهداف الأساسية لمشاركة الاستثمارات الخاصة تنمية الاقتصادية فقد أخذت الحكومة على عاتقها خلق ظروف سليمة لتجديرات خصائص والأرباح المنفعة .

ولقد وفر القانون بعض الضمانات والزايا توصلا الى اثراء المدخزين في طرق استثمار وتحقيقا لزيادة فاعلية النشاط الاتجاسي .

وبالنظر الى ماشر من حالات التعارض بين أهداف الاستثمار الحاص وأهداف

التنمية الاقتصادية لاسيا في الأجل الطويل فقد انبرى القانون لتحديد حقل نشاط رأس المال الخاص وفتح الحصر الحكومي في المجالات الحيوية كما احتفظت الدولة لنفسها بحق تقدير شروط واشكال الاستثمارات في تلك المجالات الأمر الذي اقتضى إقامة استثمارات مكملة ذات خصائص ديناميكية وتوازنية مناسبة .

ويمكن تقسيم المزايا الممنوحة للاستثمارات في الجزائر إلى قسمين أساسيين القسم الأول خاص بالمزايا العامة والتي يترتب آليا لكل استثمار مقبول .

والقسم الثاني يتعلق بمزايا استثنائية مشروطة بما يتوافر للاستثمار من بعض الخصائص الاقتصادية .

أما عن مزايا القسم الأول للترتبة آليا فتتمثل فيما يأتي :

١ — عدم تأميم للشروع الا اذا اقتضت ذلك ضرورات التنمية الاقتصادية .
ويترتب على التأميم الحق في تعويض مساو للقيمة الصافية للوجودات المائعة وفقا لما يحدده الخبراء .

٢ — حق تحويل الأرباح للوزعة بشكل يتناسب مع حجم المساهمة الأجنبية .
ويقتصر هذا الحق على حصص رأس المال الأجنبي الوارد فعلا أو على ما يبقى من أرباح إعادة الاستثمار .

٣ — حق تحويل ما ينتج من تولف أو تصفية أو بيع للشروع سواء كان أصحابه من الأشخاص الطبيعيين أو للعنوين الجزائريين هذا فضلا عن حق تحويل الأقساط وحق تحويل كل ما يقص بالمشاركة الفنية وكذلك تحويل للبالغ الضرورية لتسديد الديون الخارجية .

وتوصلا إلى الاستفادة من المزايا التالية الآتية الذكر يتوجب توافر الشروط التالية للبيان:

١ — اختيار منطقة الاستثمار وفقا للسياسة اللامركزية .

- ٢ — اختيار الاستثمار الذي يكون له آثار على الأنشطة للترابطة والمتكاملة معه .
- ٣ — اختيار حجم الانتاج بحيث يكون من الأهمية الكافية لتمويل الدائى واحلال الواردات .
- ٤ — مراعات استخدام حد أقصى من اللواد الأولية المحلية .
- ٥ — توخى التصدير فى جميع الحالات الممكنة .
- ٦ — توخى الانتاج لكامل الجودة وفى المستوى الفنى الرفيع .
- ٧ — اتباع طريقة استهلاك بمعدلات معقولة .
- ٨ — تأمين تغطية كافية من الأموال الخاصة .

ويترتب على الوفاء بهذه الاشتراطات أن يستفيد المستثمر من استثناءات كلية أو جزئية أو متناقصة لحقوق التحويل للمقتنيات الثانية المخصصة فعلا للنشاط الموافق عليه ومن استثناءات كلية أو جزئية أو متناقصة من الضرائب العقارية لمدة عشر سنوات وكذلك من التعميرة المخفضة (T. U. G. P) المتعلقة بالمنقولات المجلوبة مع القائمين على المشروع ومن مرنجيم تلك التعميرة المتعلقة بقم المدمات المصنعة بالجزائر . هذا فضلا عن إعفاء من الضرائب كليا أو جزئيا أو متناقضا على الأرباح التجارية والصناعية وعن تسطيف دفع الحقوق الجبركية عن التعميرة المذكورة المتعلقة بمقتنيات القائمين على العمل .

وإذا كان للشروع الاستثمارى ذا صفة سياحية جاز الاستفادة - فضلا عما سبق - من خصم للفوائد يصل الى ٣ ٪ من القروض للتوسطة والطويلة الأجل .

كذلك فانه يجوز للمستثمر الحصول على ضمانات صندوق التنمية الجزائرية للسلف للمصرفية فى الأجل القصير لاذن للاستودعات الصناعية وعلى ضمان عدم تجاوز المعدل فى بعض العمليات المالية للأجل المتوسط أو الطويل للمعدل الأقصى المحدد فى زمن الواقعة للمنوحة .

وإذا كان مقدار الاستثمار يجاوز ٥٠٠٠٠٠٠٠ درهما جزائريا أمكن للطالبة بما يأتي :

- ١ — استثمارات طارئة خلال فترة بداية للشروع .
- ٢ — نطاق عمل متفق عليه ضمن رقعة جغرافية محدودة .
- ٣ — أسلوب متفق عليه لتطبيق الرسوم إذا كانت الأرباح الصافية لا تتجاوز ١٥ ٪ من رأس المال الخاص للمستثمر .

الاستثمار في ج . ع . م — يحسن بنا أن نبدأ تحليل ولشخيص البناء والتمط
الاستثماري في ج . ع . م منذ بداية الخطة الخمسية الأولى . ولقد بلغ حجم الاستثمار
المستهدف في الخطة الخمسية الأولى ١٥٧٦٩٩ مليون جنية .

وكان توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد خلال سنوات تلك الخطة على نحو و
ما يرضه الجدول التالي :

ويمكن أن نظهر من مطالعة الجدول المذكور بالتأني الآتي بيانها :

- ١ — بلغ التوزيع النسبي لاجمالي الاستثمارات فيما بين جملة القطاعات السامية
ومجموع القطاعات الخدمية ٥٨ ٪ و ٤١ ٪ على التوالي .

وقد كان طبيعيا ومنطقيا أن تخطى القطاعات السامية بنصيب أكبر نسبيا مما اتبع
للقطاعات الخدمية باعتبار الأولى حجر الزاوية في بناء التنمية الاقتصادية ولأنها تحتاج
إلى استثمارات ضخمة .

- ٢ — أدى توزيع الموارد المتاحة إلى حصول القطاعات الاقتصادية على مبالغ استثمارية
كبيرة بصفة عامة .

- ٣ — خطى قطاع الصناعة والكهرباء على نسبة من الموارد الاستثمارية الأمر الذي
نمزيه إلى الاعتبارات اللاحق ذكرها :

(١) رفع التصنيع لتوسط نصيب الفرد من الدخل نظرا لما هو معلوم من كبر معامل الارتباط بين القيمة المضافة للفرد من الناتج الصناعى وبين الدخل فضلا عما تتيحه الصناعة من وفورات الانتاج ومن امتصاص البطالة المتتمة وما تهيؤه دخول ومدخرات جديدة ومن رفع لانتاجية العامل الى آخر ما يروى ذلك ذكره من مناقب الصناعة .

(ب) إرساء القاعدة الصناعية الاساسية الضرورية لعملية الانطلاق التعموى .

(ج) التبكير بالانتهاء من جسم السد المالى عن الميقات الذى كان محدد له .

(د) نال قطاعا الزراعة والرى والصرف النصيب الثانى من الموارد الاستثنائية بمد قطاع الصناعة حيث كانت نسبتها ٢٣ ٪ من جملة استثمارات الحطة .

وليس سببا تفسير الأهمية النسبية الكبيرة للقطاعين الآنفي الذكر اذا ما نحن دعونا الحجاج التالية لتبريرها :

١ — أن القطاع الزراعى يشكل المورد الأكبر لدخل السواد الاعظم من السكان في ج ٢٠٤٠ .

٢ — أن القطاع الزراعى يمثل سلة خبز لأربابه وكذلك لسكان المدن المصرية .

٣ — يعد القطاع الزراعى أخاه الصناعى بعين بشرى كاف من القوى العاملة .

٤ — أن القطاع الزراعى كان مسرحا لعملية ضخمة لاصلاح الاراضى الزراعية حيث بلغ مجموع الاراضى المستصلحة خلال سنوات الحطة الخمسية الاولى ٥٣٦٣٥١ فداناً .

٥ — ينفذ القطاع الزراعى زميته الصناعى بالمواد الخام الزراعية المشمله لاستثمارات الانتاج .

٦ — يسهم القطاع الزراعى من مدخراته وغلة ضرائبه في تمويل خطة التنمية الاقتصادية .

رابعا - حظى قطاع النقل والواصلات بنصيب وافر من اللوارد الاستثمارية أسكنه في الربع الثالثه بقاعة ترتيب الاهميات النسبية . وقد نظر في ذلك إلى ضرورة الأمانة عبكة تربط مواطن الانتاج بمناطق الاستهلاك والتصدير ، كما أنه قد أخذ في الاعتبار زيادة المكان وللتطلبات للزيادة على خدمة النقل في المدن بصفة خاصة أضف إلى ذلك الاستثمارات في قناة السويس لتيسير لتجارة الدولية ولاجتماع ما يجرى عنها من نقد أجنبي .

خامسا - نال قطاع الخدمات جانبا كبيرا من الاستثمارات حتى يمكن أن تسير التنمية الاجتماعية بدا في يد مع التنمية الاقتصادية ونظرا لاحتياجات الشعب الكبيرة اليها بعد أن طال حرمانه منها في عهد الملكية .

ونأتى إلى نتائج تفهيد الاستثمارات في الخطة الخمسية الأولى فيولمينا الجدول .التالى
بيان التنفيذ منها ونسبته إلى المخطط . وتؤدى قراءه الجدول اللاحق إلى استخلاص
النتائج التالى بيانها :

١ - كانت جملة الأهداف للقررة في الخطة الخمسية الأولى ١٥٧٦٨٩ مليون جنيه نفذ منها ما قيمته ١٥١٣ مليوناً من الجنيهاً - أى بنسبة ٩٥.٦٪ ولا يسعنا الاقرر بصفة مبدئية ارتفاع هذه النسبة وأهميتها .

٢ - تفوقت نسبة التنفيذ في قطاعات الخدمات على نظيرتها في القطاعات السلمية حيث بلغت الأولى ١٠٦.٧٪ بينما وقعت الثانية عنه ٩٤٪ وتعتبر هذه النسبة الأخيرة مرتفعة وذلك بالنظر إلى ما تستلزمه الاستثمارات في القطاعات السلمية من العديد من المستلزمات الاتاجية والخبرات الفنية والإدارية .

ولقد يقتضينا تقوم الاستثمارات أن يفرضا على مقياس الكفاءة الاستثمارية لتمثل في العامل الحدى لرأس المال/اجمالى الدخل المحلى وذلك على نحو ما هو وارد في الجدول اللاحق ويساعدنا هذا الجدول على التوصل إلى النتائج اللاحق ذكرها .

(أ) بلغ معامل الكفاءة الاستثمارية في الاقتصاد القوي كله ٢٤٠٠. ويعبر هذا للمعامل متدينا عن نظائره في الدول الاجنبية . وهذا يقب تأثيرا هاما على هدفنا التخطيطي الخاص بمضاعفة الدخل القوي بأقل حجم ممكن من الاستثمارات .

(ب) وصل معامل كفاءة الاستثمار انصاء بالنسبة إلى الرافق المسامة وقطاع الباني السكنية حيث كان ٢٩٠٣ - ٢٩٠٥ فيها على التوالي . ويمزج ارتفاع للمعامل في هذين القطاعين إلى ما يتطلبانه من استثمارات ضخمة وإلى اسقاط العمر الانداجي للاستثمارات من الحساب فيهما .

٣ - تحقق أدنى معامل كفاءة للاستثمار في قطاع الخدمات الأخرى ثم في قطاع التشييد .

و يمزج الانخفاض في الأول إلى ضعف الارتباط بين الاستثمارات والدخل فيه وذلك بالنظر إلى عدم الاعتماد المباشر بين خدماته وبين استثماراته .

أما فيما يتعلق بانخفاض للمعامل في قطاع التشييد فانه يرجع إلى اعتباره قطاعا مكثفا للعمل أكثر منه مكثفا لرأس المال .

يبد أن هناك حقيقة هامة تتمثل فيما تحمل به القطاع الأخير من العبء الأكبر من استثمارات الخطة الخمسية الأولى حيث أنه نهض بما نسبته ٤٧ ٪ من استثمارات وتعتبر هذه النسبة كبيرة بالنظر إلى ما جابه قطاع التشييد من مشاكل تمثلت في عدم توفير القطاع العام للاستثمارات الضرورية لشركات اللقاولات التي آلت ملكيتها اليه وإلى اهتمام هذه الشركات بتحقيق الأرباح أكثر من اهتمامها بتوفير للسدادات والتجهيزات والخبرات الفنية بما قد بها عن بلوغ المستوى الفني المطلوب وانفضى إلى التأخير في مواعيد التنفيذ للقررة .

وتقول كلمة عن تمويل الاستثمارات في الخطة الخمسية الأولى فلتشير إلى أنه قد جاء من مصدرين اثنين على وأجنبي .

أما اجمالي للدخرات المحلية فقد بلغ ١٠٩٥٠٦ مليون جنيهه في سنوات الخطة المتوسط منه قدره (٢١٩٠١) مليوناً وذلك بنسبة ١٣٠٢ ٪ من اجمالي الناتج المحلي في المتوسط . ويعتبر اجمالي الادخار المحلي منخفضاً بالنظر إلى ما كان مستهدفاً في الخطة الخمسية الأولى وكذلك من ناحية مقارنة نسبته بنسب اجمالي الاستثمار من اجمالي الناتج المحلي وللنفذة في الخطة الخمسية .

ويرجع انخفاض الادخار المحلي إلى زيادة الأجور وسبقها للدخل المحلي وما انفق اليه ذلك من زيادة معدلات الاستهلاك كما يعزى من الناحية الأخرى إلى قصور كفاءة مستوى اداء اجهزة تعبئة للدخرات المحلية .

أما المصدر التمويل الثاني فقد تمثل في القروض والتسهيلات الائتمانية والتي بلغت ٤١٧٠٤ مليون جنيه — أي بنسبة ٢٧٠٦ ٪ من اجمالي الاستثمارات في الخطة الخمسية ويبدو أن هذه النسبة مرتفعة وغير متفقة مع أصول التمويل التنموي السليم .

وإذا ما انتقلنا إلى تحليل الاستثمار فيما بعد سنوات الخطة الخمسية الأولى فإنه يتلاحظ أن حجم الاستثمار المحلي للنفذ عام ١٩٦٤/١٩٦٥ لا يختلف كثيراً عن النفذ في عوام ١٩٦٦/١٩٦٥ وأن هذا الأخير قد زاد بتقدير ١٨٠٦ مليوناً عما نفذ عام ٦٦/٦٧ وعلى الرغم من الثبات النسبي لحجم الاستثمار في السنوات الثلاث الآتية الذكر إلا أن معدل النمو في كل من الانتاج والدخل المحلي الاجمالي عام ٦٦/٦٧ كان متواضعا .

ولا تعتبر السياسة الاستثمارية مسئولة عن انخفاض المعدل المذكور بقدر ما يرجع إلى الانتاج الزراعي والانتاج التمديني والصناعي عام ٦٦/١٩٦٧ .

وقد بلغ حجم الاستثمار المحلي للنفذ عام ٦٦/١٩٦٧ (٣٥٨٠٨) مليون جنيه — أي بنسبة ١٤٠٥ ٪ من الناتج القومي الاجمالي . وقد بلغت الزيادة في المـخـزون ٣٧٠٩ مليون جنيه عام ٦٦/١٩٦٧ أو ما يعادل ١٠٥ ٪ من الناتج القومي الاجمالي وذلك مقابله ٢٩ ٪ و ١٠١ ٪ سنـي ٦٥/١٩٦٦ و ٦٤/١٩٦٥ على التوالي .

ومن ثم فإن حجم الاستثمار المحلى الاجمالى قد بلغ ٣٩٦٧٧ مليون جنيه عام ١٩٦٦/٦٦ - ١٩٦٧ - أو ما يعادل ١٦ ٪ من الناتج القومى الاجمالى .

وفىما يتعلق بتوزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد القومى المصور فى الجدول التالى فإنه يتلاحظ ما يأتى : (١) نالت قطاعات الاتساج ٣٠٢٥ مليون جنيه (٨٤٣ ٪) من حصة الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى بينما آل إلى قطاعات الخدمات فى نفس السنة (١٩٦٧ / ٦٦) ٦٣٣٣ مليون جنيه . وإذا ما أخذنا فى الاعتبار الثبات النسبى لانصباء القطاعات المذكورة مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٦٦/٦٥ آخر سنوات الخطة فإنه يتجلى أمامنا ميل سليم فى هيكल الاستثمار المصرى موافق لتتضيات تنمية ومتطلباتها .

(٢) حصل قطاع الزراعة عام ١٩٦٦/١٩٦٧ على استثمارات قيمتها ٨٢٢٢ مليون جنيه (٢٢٨ ٪) من حصة الاستثمار المحلى الثابت مما لا يختلف كثيرا عن نصيبه عام ١٩٦٥/١٩٦٦ .

(٣) خص التمدين والصناعة والكهرباء فى عام ١٩٦٦/١٩٦٧ (١٦٧٢٧) مليون جنيه من الاستثمارات أو نسبة ٤٦.٧ ٪ من حصة الاستثمارات . ولقد تفوقت انصباة الأنشطة الصناعية الانتاجية على نظيراتها الاستهلاكية حيث حصل التمدين على ١٥ مليون جنيه والصناعات الكيماوية على ١٤٢٢ مليون جنيه وصناعة الفزل والسيجج والملابس الجاهزة ١٩٩ مليون جنيه . وهذا يؤكد مرة ثانية قنظاهمه السابق الاشارة اليها والخاصة بتحول النمط الاستثمارى وجهة فعالة فى سبيل دعم التنمية الاقتصادية .

(٤) زادت الاستثمارات فى الاسكان عام ١٩٦٦/١٩٦٧ عما كانت عليه فى الاعوام السابجة نتيجة لزيادة اقبال القطاع الخاص على التمير الأمر الذى يمزى إلى ما حصل عليه من الحكومة من قروض وبيع الأراضى بالتقسيط وميسر تمارج البناء .

وجدير بالذكر بهذه المناسبة أن الاتعاق على البانى والتشييدات قد احسئل الرتبة

الأولى عام ١٩٦٧/٦٦ يليه الاتفاق الاستثنائي على القعدات والتجهيزات ثم وسائل النقل والأصول الثابتة الأخرى .

وقد بلغ الادخار المحلى الاجمالى ٣٤٠ مليون جنيه عام ١٩٦٦ أو نسبة ١٣,٧٪ من الناتج القومى الاجمالى . وبلغت نسبة عجز الحساب الجارى مع العالم الخارجى إلى الاستثمار المحلى الاجمالى فى ذلك العام ١٤,٣٪ .

وفى عام ١٩٦٧/١٩٦٨ بلغ حجم الاستثمار المستهدف ٢٤٥,٧ مليون جنيه نتيجة ظروف وآثار المدوان الاسرائيلى . غير أن الاستثمارات المنفذة بلغت ٢٩٢,٢ مليون جنيه وزيادة قدرها ٤٦,٥ مليون جنيه عن القدر المستهدف . ويعزى ذلك إلى تجاوز بعض الهيئات والمؤسسات وشركاتها مما قرر لها مشروعات استثمارية بسبب توافر مواردها الذاتية (كشرركات مؤسسة الأدوية وشركات المؤسسة التذائية وشركات مؤسسة سواد البناء) . ومن الناحية الأخرى تجاوز القطاع الخاص أهدافه الاستثمارية وخاصة فى الابنية السكنية الأمر الذى يعزى إلى توافر مواد البناء وإتاحة اللوارد القويولة الذاتية فى القطاع للذكور فضلا عن الحوافز والتسهيلات للوجهة اليه .

ويلاحظ على توزيع الاستثمارات للمروض فى الجدول التالى تجاوز النسب المخططة للنسب المنفذة للاستثمارات فى مجموع القطاعات السلبية وقطاعات التوزيع مع قصور الأولى من الثانية فى جملة قطاعات الخدمات .

وقد بلغ التمويل من الادخار المحلى الاجمالى ٢٠٥ مليون جنيه عام ١٩٦٨/٦٧ وكان عجز الحساب الجارى مع العالم الخارجى ٣٦,٤ مليون جنيه .

ويلاحظ أن نسبة التمويل من الادخار المحلى الاجمالى إلى الناتج القومى الاجمالى ١٢,٢٪ عام ١٩٦٨/٦٧ مقابل ١٥,١٪ فى العام السابق وكانت نسبة عجز الحساب الجارى مع الخارج إلى الناتج القومى الاجمالى ١٥٪ عام ١٩٦٧ مقابل ١٦,٠٪ فى العام السابق عليه .

قطاع	سنوات المحلة						نسبة زيادة الانتاجية في السنة الخامسة (%)
	السنة الخامسة	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الاولى	السنة الاساس	
	٦٥/٦٤	٦٤ / ٦٣	٦٣ / ٦٢	٦٢ / ٦١	٦١/٦٠	٦٠ / ٥٩	
زراعة الانتاجية في السنة الخامسة	١٩٦٥	١٨٤٣	١٧٢٣	١٥٦٩	١٦١٩	١٧٩٢	٩٧
من سنة الاساس	١٦٢٣	١٩٠٤٨	١٨٩٣٥	١٧٦٤٧	١٨٤١٩	١٨٠٥٧	٩٠
	٢٢٦٠	١٩٣٣٠	١٨١٦١	١٨٨٠٨	١٦٧٩٤	١٥٤٦٢	٤٠٥
	٢٧٠	٦١٧٣	٥٢٥٥	٥٣٨٨	٦٠٥٤	٥٥١٩	٤٩
	٧٨٢	٥٠٣١	٤٦٨٥	٤٢٤٢	٤٢١٧	٤٤٢٤	١٧٧
	٢١٣٠	٨٠٩٥	٧٣٢٣	٦٧٠٣	٥٧٩٧	٦١٩٩	٣٤٤
	٥٧٨	٣٠٤٣٥	٢٨٧٩	٢٨٢٧	٢٩٥٦	٢٦٠٠	٢٢٢
	٧٨٧١	٤٤٤٨٢	٤٤٨٠٧	١١١٣٤	٤٤٣٧٢	٤٨٥٠٠	١٦٦
	٤٤٦٩	٤٤٧٣٥	٤٤٦٠	٤٤٦٥	٤٦٥٠	٤٤٠٥٥	١٠١
	٤٨٧	٣١٧٢١	١٩١١	٢٨٥٤	٢٧٣١	٢٨٠٢	١٧٠
	٦٨٧	٤٠٤٧	٩٩٢٩	٣٦٠٤	٣٥٤٢	٣٥٠٠	١٩٥
	١٠٥٤	٤٧١٩	٤٤٣٥	٤٠٤١	٣٩٩٩	٤١٢٢	١٨٣
المجموع الكلي							
المجموع قطاعات الخدمات							
الخدمات الأخرى							
المرافق العامة							
الاستكان							
التجارة والسال							
النقل والواصلات							
المجموع قطاعات السمية							
التشيد							
الكهرباء							
الصناعة							
الزراعة							

القطاعات	العامات
الزراعة	٢٥٥
الصناعة	٢٥٤
الكهرباء	٧٧٧
التشييد	٠٣٣
القطاعات السليمة	٢٥٤
النقل واللواصلا	٣٦٦
التجارة والمال	٠٥٥
الباني السكنية	٢٦٥
الرافق العامة	٢٩٣
الخدمات الأخرى	٠٨٨
قطاعات الخدمات	٢٥٥
الاقتصاد القوي	٢٤٤

نسبة النفذ إلى المقرر (%)	اجمالي الاستثناء النفذ	اجمالي الاستثناء المقرر في الخطة الحجبة الأولى	القطاعات
١٠١ر١	١١٨ر٤	١١٧ر١	الزراعة
٧٥ر٤	١٣٨ر٠	١٨٣ر٠	الري والصرف
٢٠٨ر٥	٩٨ر٦	٤٧ر٣	السد العالي
٩٠ر٨	٤٠٣ر٩	٤٤٤ر٧	الصناعة
٧٨ر١	١١٢ر٦	١٤٤ر٢	الكهرباء
٢٦٤ر٠	١٣ر٢	٥ر٠	التشييد
٩٤ر٠	٨٨٤ر٧	٩٤١ر٣	مجموع القطاعات السلبية
١١١ر٠	٢٧٠ر٨	٢٤٤ر٠	النقل والواصلات
٦٦ر٩	٢٣ر٤	٣٥ر٠	قناة السويس
٣٩٠ر٠	١٩ر٥	٥ر٠	التجارة والمال
٨١ر٢	١٦١ر٥	١٩٩ر٠	المباني السكنية
١٠٠ر٢	٥٠ر٥	٥٠ر٤	المرافق العامة
٩١ر٤	١٠٢ر٦	١٠٢ر٢	الخدمات الأخرى
١٠٦ر٧	٦٢٨ر٣	٦٣٥ر٦	مجموع قطاعات الخدمات
٩٥ر٩	١٥١٣ر٠	١٥٧٦ر٩	المجموع الكلي

الباب الثالث

تطبيق الاستثمار الامثل

بالبلاد العربية

اعتدنا الباب الأول في رقة القارىء بمرض استظهار نظرية الاستثمار الأمثل ثم قلنا على أثر ذلك بالباب الثانى بهدف تحليل الاستثمار فى البلاد العربية .

ولقد كنا تنبها من دراسة الباب الأول ببيان التواعد والأسس للمصطنع الاستعداد إليها لإقامة الاستثمار الأمثل بالدول العربية ، كذلك فالتا رأينا أن نستظهر فى السلب الثانى مركز الاستثمار فى الديار العربية وموقعه من الحالة التالية . وقد اتبينا فى هذا الصدد إلى مجافاته لاسى وأوضاع وشروط الاستثمار الامثل .

ومن ثم فانه يتعين علينا فى هذه المرحلة النظر فى ترحيد الاستثمارات العربية أو إقتراح إعادة أوضاعها بحيث تكون على نسق مثالى .

وينكن أن نطرح أمامنا فى هذا الصدد الأسئلة الهادية التالية للذكر :

أولاً : هل من الضرورى أن نطبق بالبلاد العربية نظرية الاستثمار الأمثل ؟

ثانياً : ما هى للتالية الاستثمارية المفضلة للبلاد العربية على مدى دراستنا للصعوبة لنظرية الاستثمار الامثل ؟ وهل يمكننا التوصل إلى وضع نخط استثمارى أمثل عربى ؟

ثالثاً : ما هى الشروط والأوضاع الواجب توافرها لنظرية وتطبيق الاستثمار الأمثل بالبلاد العربية ؟

رابعاً : ما هي المشاكل التي يمكن أن تثار بشأن تطبيق للتالية الاستثمارية العربية ؟
وما هي الحلول التي تقدمها في هذا الصدد ؟

خامساً : ما هي النتائج التي تترتب تطبيق نظرية الاستثمار الامثل في الوطن العربي ؟

سادساً : ما هي الحالة (الحالات) العملية التوضيحية لتطبيق نظرية الاستثمار الامثل
في الاقطار العربية ؟

ونرى أن الاجابة على هذه الاسئلة تباعا سوف تشكل مادة كافية لان تكون قوام
الباب الرابع .

أولاً : ونجيب عن السؤال الأول الخاص بضرورة تطبيق نظرية الاستثمار الامثل
على البلاد العربية بالإيجاب ونحن نصدر في هذه الاجابة عن عدة اعتبارات يأتي في
مقدمتها سوء الاوضاع والنتائج التي انتهى إليها الاستثمار في الدول العربية مما يشغل في
تدني معدلات نمو الدخل القومي العربية وفي سوء تخصيص للوارد الانتاجية وما يصير
إليه أمرها من عطالة وقد وضاع التصاى .

كذلك فالتا نرى ضرورة تطبيق نظرية الاستثمار الامثل على الصعيد العربي بسبب
النتائج السلبية المترتبة عليها فمن اختيار لافضل الاستثمارات ربحية وآثاراً على مستوى الوحدة
الصغيرة والاقتصاد القوي مع بذل تلك المديعة والقليلة الفائدة إلى تدقيق للشروعات
الاستثمارية وتكاملها تحقيقاً للوفورات الخارجية وتعظيم لنتائجها على الصعيد القوي إلى
خلق ودعم اقرباط بين شتى للتنمية الاقتصادية استثمارية وانتاجية واستهلاكية وتجارية
إلى أخذ بأسباب التمويل الرشيد وكذلك البحث عن المعدلات الاستثمارية المثلى للنمو
الاقتصادى .

هكذا فان الدول العربية تحتاج إلى تطبيق نظرية للاستثمار الامثل وإلى تعط
استثمارى مناسب لى تعزف به عرى نعطها الاستثمارى الرابع الموسوم بنلية للزراعة
والخدمات .

وإذا كانت الدول العربية تأخذ أعسها بأسباب التنسيق الصناعي فإنها تعتبر أخرج ما تكون إلى نظرية وحسابات للاستثمارات للثلى للمشروعات رهن التنسيق .

وليس يتفق من ناحية للنطق أن تحاول الدول العربية إقامة وتسيير اقتصادياتها على أسس من التخطيط الاقتصادى ثم تنأى بجانها عن نظرية وحسابات الاستثمارات للثلى فى حين أن الثانية هى الجوهر الحقيقى والوسيلة المثالية للتخطيط نظرا لما سبق أن ابدينا من الحقائق .

وحدث ولا نثر يب عليك عن السكينة للموقف الذى تحتلها اليوم نظرية الاستثمار الامثل فى مجالات الاقتصاد النظرى والتطبيق بوصفها أفضل وأحدث ما تطاولت إليه النظرية الاقتصادية ولطبقها مما جعل الدول الأكثر تقدما رأس مالية وإشتركية على السواء تتخذها وسيلة موفقة لاصمود فى مدارج التقدم الاقتصادى وما احرى الدول العربية أن تنسج على منوالها لكىما تطوى شقة التخلف عنها وتمجى نمو اقتصادياتها .

ثانيا : الثالية الاستثمارية للمفصل للبلاد العربية — النمط الاستثمارى الامثل العربى .

نرى أن نشير بادىء ذى بدء الى أنه يجب القول بابتداع مثالية استثمارية واحدة للبلاد العربية ابتداء .

ونحن نصدر فى ذلك عن أن هذه للثالية الاستثمارية العربية الواحدة دونها عديدة من الثبات التى نورد أهمها فيما يلى :

١ — اختلاف الانظمة الاقتصادية للدول العربية (اشتراكية وغير اشتراكية) .

٢ — تباین مراحل التطور التى تجتازها اقتصاديات الدول العربية .

٣ — تنأير أهداف النمو وكذلك دول التفضيل الاجتاهية والسياسية .

٤ — تمايز الامكانيات والاستعدادات (للادبة وللثالية والفنية والادارية) .

٥ — تباعد آفاق تصور أبعاد للثالية من فئاحية النظرية فضلا عن اختلاف قياسها وتطبيقها عملا .

أضف الى ذلك كله أن التالى الاستثمارية ذات طبيعة حركية دائمة على النحو الذى
أوسعناه تفصيلا فى الباب الأول .

وأيا ما كان الأمر فالتا يسعنا أكثر من حل للمشكلة الراهنة .

آية ذلك أنه بوسعنا أن نحاول تصوير مثالية حرية عامة (أو أكثر) ثم نسعى الى
تخصيصها بحيث تصبح قابلة للتطبيق العملى عن طريق وضع قسمين رئيسيين ينتظان
البلاد الحرة التى لا تختلف (أو الاقل اختلافا) من ناحية أوجه الاختلافات الآتية
الذكر . ونرى أن التقسيم الى دول حرية اشتراكية ودول حرية غير اشتراكية أو فى ما
يكون بغيرضا على نحو ما سنعرضه فيما بعد .

وتمة حل آخر للمشكلة الآنف تصويرها يتناول أما منا فى حالة الوحدة الاقتصادية
الحرية حينما تطبق على البلاد الحرة أنظمة التصادية واحدة وأنظمة وسياسات صناعية
وزراعية وتجارية وضريبية ومالية وإدارية واحدة .

ويجدر بنا أن نشير الى محدد آخر على التالى الاستثمارية الحرة مصدره حالة الحرب
القائمة وللرتبة طويلا فى المستقبل وما يترتب عليها من تحديد لحجم الاستثمارات توفير
للموارد المالية الحرة بحيث يمكن التمويل على معايير وأولويات استثمارية خاصة متالها
تفضيل للمشروعات السريعة للدودية والعالية الربحية وتقديم الصناعات الاستراتيجية .

وعندنا أن هذه الوضعية الاستثمارية الخاصة تعتبر مثالية نسبيا . ونحن نستسند فى
ذلك الى اعتبار الاتفاق المسمى نوعا من النفقات الاستثمارية الى الاولوية نظرا لما
يؤدى اليه من سبانه ودعم للهيكلى الاقتصادى والاجتماعى والأنظمة السياسية الحرة
يزيد فى أهميته عن الاستثمار فى رأس المال القوم فضلا عما يؤدى اليه من اضافة الى
المدخل القومى فى صورة اجور ومزبات . أضف الى ذلك ما للحرب الراهنة من طابع
دفاعى من قبل العرب .

ونأخذ بعد هذه المقدمة السريعة فى بحث جوانب التالى الاستثمارية الحرة العامة

فترى تحليلها الى عناصر ذاتية مباشرة ثم الى عناصر غير مباشرة . والعناصر الذاتية
المباشرة للاستثمارية التالية المربية تنصرف في رايها الى ما يأتي :

أولاً : معدل الاستثمار .

ثانياً : النمط العام للاستثمار .

ثالثاً : تركيب الاستثمار ونوعيته .

رابعاً : توزيع الاستثمارات :

(أ) على القطاعات .

(ب) على المشروعات :

(ج) على المواطنين الاستثمارية .

(د) على الزمان .

خامساً : تمويل الاستثمار .

سادساً : إدارة الاستثمار .

سابعاً : متابعة تنفيذ الاستثمار .

أما العناصر غير المباشرة للاستثمارية التالية المربية فتتمثلها في عناصر كثيرة أهمها
الغالية الذكر :

١ - التدريب الفني لمديري المشروعات وللمال والفنيين وخبراء التخطيط .

٢ - المناخ الاستثماري العام بما يتضمنه من عقلية استثمارية وبيئة وتقاليده وعادات

٣ - الترابط والتناسق بين مختلف للتنيرات الاقتصادية كالإنتاجية والاستهلاكية
والتجارية والتنسيقية .

٤ - المنظمات الفنية والمالية والتجارية والتنظيمية .

• - القوانين الإدارية والاتاجية والاستثمارية والمالية والتجارية.

ونستهل تحليلنا بالعناصر الذاتية والباشرة للاستثمارية التالية العريضة على الترتيب الآنف الذكر :

أولا : معدل الاستثمار - نرى أن كشفنا لمعدل الاستثمار الأمثل في الاقتصادادات العربية يتوقف على الاعتبارات التالية الذكر :

(أ) المعنى الذى اتفقتا عليه بشأن نظرية الاستثمار الأمثل في الباب الأول خاصة بانصراف التالية إلى الرفع إلى الحدود القصوى و (أو) الخفض إلى الحدود للسدنيا للارباح والتكاليف الخاصة والإجتماعية على السواء وجدر ما تسمح به إمكانيات التوفيق بينها .

ويمكننا القول في هذا الصدد إننا برفع للنافع الإجتماعية إلى الحد الأقصى نكون قد نجحنا في التوصل إلى المعدل الأمثل للاستثمارات في البلاد العربية وإذا ما وضنا خطة اقتصادية عربية وأحكنا فيها نمط الاستثمارات وتوزيعها وتوطينها وأولوياتها فإن استمرار زيادة معدل الاستثمار تفضى إلى خفض معدل زيادة النافع الإجتماعية الكلية حتى نصل إلى للشروع الحدى الذى تتبادل فيه النافع للتوقمة مع التكاليف الإجتماعية الكلية الضرورية للمحافظة على النافع في الاقتصاد القومى في الدولة العربية مما يدل على أن الاستثمار قد بلغ معدله الأمثل .

(ب) شاع بالبلاد العربية تقليد عدم احتساب الوفورات الخارجية ضمن اتاجية الأصول الرأس مالية الفردية على حين أنها تؤدي إلى زيادة الاتاجية الإجتماعية مما يجعل الكفاية الحدية للأصول الرأس مالية دون نظيراتها بالنسبة إلى الاقتصاد القومى كله .

ومن ثم فإنه لتقدير أى نشاط اتاجى ونحن في معرض حساب معدل الاستثمار الأمثل يتوجب علينا تقويم التكلفة الإجتماعية للاستثمار ومقارنتها بما ينهله من منافع إجتماعية

ويفترض هنا أننا بزيادة للنافع الاجتماعية إلى الحد الأقصى نكون قد وصلنا إلى المعدل الأمثل للاستثمارات .

ويرتبط بذلك عدم الاعتماد على الأسعار المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية ووضع أولوياتها بالبلاد المريية مما لايساعد على التوصل الى الاستغلال الأمثل للموارد والعوامل الإنتاجية وفوت الفرص على استظهار المشروعات الاستثمارية المثلى ومن ثم فإنه ينبغي التمويل على الاسعار المحاسبية مما سنوضحه آجلا .

(٣) يرتب على ندرة كثير من الموارد وقصور عرضها في أكثر البلاد المريية ذات الخطط التنموية زيادة تكاليف الإنتاجية بيد أنه يقابل ذلك من الناحية الأخرى ميل انخفاض جمود العرض بسبب الارتباطات للسكة في النمط الاستثماري وعند ما تسهل الموارد إلى حدود طاقاتها تزايد التكاليف الاجتماعية للإنتاج بزيادة معدل الاستثمار ويمكن أن يكون الوصول إلى هذه الحدود أسرع في البلاد المريية .

(د) يرتبط موضوع المعدل الأمثل للاستثمار بالبلاد المريية من حيث حجمه وإمكاناته بالفوائض الاقتصادية الممكنة فيها وللتغلب في الفرق بين ما يمكن أمث يتحقق من نافع قوى عند درجة معينة من التقدم التقني في بيئة طبيعية وباستخدام حجم معين من موارد الإنتاج المتاحة وبين ما يعتبر استهلاكاً ضرورياً .

وتعتبر هذه الفوائض بالإضافة إلى أهميتها الجوهرية للتنمية أساساً وثيقة الصلة بما نحن بصدده من موضوع المثالية والتنظيم بالنظر إلى ما يتضمنه من الرفع الأقصى (لناج للممكن) وانخفاض الأدنى (للاستهلاك) مما يمكن التعبير عنه برفع الإنتاج إلى أقصى حد مع خفض التكاليف الاجتماعية الإجمالية إلى أدنى مدى هذا فضلاً عما ينطوي عليه من استخدام للتقنيات التكنولوجية .

وحدث ولا حرج عليك عن العقبات والمشاكل الشنتجرة في سبيل الفوائض للنسوة عنها على نحو ما سيأتي بيانه عند شرح تمويل الاستثمار الأمثل بالبلاد المريية .

(هـ) تعتبر المعدلات الاستثمارية الواقعية بالبلاد العربية متواضعة حيث تواضعت كما رأينا في الباب السابق . ويتجلى تواضع هذه المعدلات أولا بالنظر إلى ما هو سائد بالدول الأجنبية للصورة في الجدول اللاحق . ويتجلى ثانيا بالقياس على ما سبق أن أكدته خبراء الاسم للتحفة مرة أنه بمكنية الدول الناهضة أن تستخلص بواسطة انظمتها القريبية (وحدها) ٣٠٪ الى ٤٠٪ لتخصيصها لأغراض التنمية الاقتصادية . ويعوض هذا تواضع المعدلات النوه عنها في ضوء ما حققته من معدلات نمو متدنية في أغلب الدول العربية وحيال المستويات القياسية للتدنية في الوطن العربي وطول شقة التخلف بينها وبين الدول الأكثر تقدما

(و) يتوجب عند تقديرنا للمعدل الامثل للاستثمار في البلاد العربية أن نأخذ في الحساب الطاقة الاستيعابية والتي تمثل بإيجاز في كفاية رأس المال القومي والقاعدة الاستثمارية الصناعية الأساسية وفي توافر موارد الطاقة والقوى ومستلزمات الانتاج والابدئ العامة الفنية والخبرات التنظيمية والادارية والامكانيات التسويقية .

(ي) نرى انه لاجل تقديرنا للمعدل الاستثماري الامثل بالبلاد العربية ان نأخذ في حسابنا عناصر متعددة منها مقدار الهدف الأقصى للتطلب لزيادة الانتاج والمعدل الأمثل لرفع معدل زيادة الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه فضلا عن معدل نمو السكان ومعامل رأس المال والعوامل التكنولوجية ونسبة الاحلال والتجديدات وتفاوت اعداد وتقل الفائض العالي الزراعي سدا للاحتياجات الجديدة للتصنيع زيادة على الامكانيات التسويقية والاستيرادية والقومية .

ومن حيث التحديد الرياضي للمعدل الامثل للاستثمار العربي نرى أنه يمكن القول من وجهة نظر حد متفائلة (خيالية) أنه من المتصور أن يبلغ ذلك المعدل مادلون المائه في قاته حيث يخص جميع الناتج لاعادة الانتاج ناقصا ما يلزم لاسلاك الحياه وتوفير الاستهلاك الضروري للجواهر العربية . وليس ما نذهب اليه بدما من القول حيث سبق أمث دعي اليه جوزيه ستامب في معرض تقديره للطاقة القريبية .

دع عنك هذا الجسد وانظر معى نظرة عملية الى واقع التقديرات والاهداف المربية . والنصح لخطط التنمية الاقتصادية المربية بمحدها بمحدد معدلات لنمو الدخل تتراوح بين ٥٪ و ٨٠٪ تقريبا . وبالنظر الى قصور فاعلية وعدم جدوى هذه المعدلات ازاء المعدلات السكانية للزيادة وانخفاض المستويات المعيشية الفعلية والنسبية المقارنة بما يشيع خارج الدول المربية وحيال الفوائض الاقتصادية الممكنة الواسعة فيها فضلا عن للزاياء المعيدة للترتبة على نظرية الاستثمار الامثل فالتا نرى أنه ينبغي الارتصاع بهذه المعدلات الى ما بين ١٠٪ و ١٤٥٪ .

واذا ما استخدمنا النموذج هارود - دومار - سنجر متبئين معامل رأس المال ومعدل الزيادة السكانية بالبلاد المربية ٢: ٢ على التوالي فالتا نصل الى معدل أولى دون للشالى ويكون :

$$١٠ = ٢ - \frac{٢}{٢} = ٢٤$$

$$١٤ = ٢ - \frac{٢}{٢} = ٣٢$$

وليس أمر هذا المعدل مستغرب بالنظر الى أن معدل الاستثمار كان في خطط الجبر وبلناريا وفي أول مشروع تنموى لها (١٩٤٩ - ١٩٥٤) بين ٢٠٪ الى ٢٧٪ . كما أنه بلغ ٣٦٪ في يوغوسلافيا عام ١٩٤٩ .

وقد اخترنا هذه التواريخ المبكرة باعتبارها تناظر بدايات التخطيط الاقتصادى فى الدول المربية .

وايا ما كان فان المعدل للنمو ومعدل أولى دون الشالى كما سبقت الاشارة . وقد فضلنا ابتداء به اخذاً بمنطق التدرج ومراعاة لحدود الطاقة الاستيعابية الراهنة فى البلاد المربية .

وينبى أن يؤخذ بعد ذلك الارتفاع بالمعدل الاولى توصلنا الى المعدل الأمثل الذى

سبق أن أوضحنا صياغته في الباب الأول :

$$M = \frac{S(N - F)}{S} = K$$

حيث تشير مـ الى المعدل الأمثل للاستثمار - ن الى للنافع - ف الى التكاليف - ر الى الاستثمار - ك الى الكفاية الحدية لرأس المال .

ولا نظننا في حاجة الى تذكير القارئ أن هذا المعدل الأمثل يتحقق عندما تتكافأ تكاليف الانتاج الاجتاعية مع للنافع الاجتاعية الحدية فانتهى عما يهيؤ الاقتصاد القوي من طاقة انتاجية والذى تكون فيه لوحدة الاستثمار الحدية منافع اجتاعية مضافة وصافية تساوى صفراً .

ثانياً : الثنائية الاستثمارية المرية : الانموذج الاستثمارى الأمثل - النمط الأمثل بحثنا في النقطة السابقة كيفية التوصل الى المعدل الاستثمارى الأمثل بالبلاد المرية .

ونضيف هنا أنه يوجد عاملان محددان لحجم الموارد المستثمرة في مختلف الصناعات خلال ميقات الخطة الاقتصادية . العامل الأول هو معدل النمو المتوقع في شتى مجالات الانتاج (بافتراض أن المشروعات القائمة تعمل بكامل طاقتها) .

أما العامل الثانى فيتمثل في نوع التكنولوجيا المستخدمة لاحداث مجموع المهام الانتاجية ومن ثم فانه يمكننا الكشف عن الاستثمارية المرية المثلى والانموذج المرى الأمثل بواسطة الاعتماد على العاملين الآنفى الذكر حيث نستخدم الأول في توزيع الموارد الاستثمارية والثانى في اتاحة تفاصيل ذلك التوزيع .

ومن الخير أن نتساءل مع القارئ عن أساس القرارات المتعلقة بالتوسع في مختلف الصناعات المرية ؟ ويمكننا أن نقول في هذا الصدد أن القرارات الاستثمارية الاساسية لاسيما في الدول المرية ذات التطبيق الاعترافى تعتبر في الغالب ذات طبيعة سياسية وان القرارات الأخرى النابعة من الاولى تتوقف على الجوانب التكنولوجية لمهام الانتاج فضلاً عن أن قرارات أخرى أقل عدداً من الناجمة تكون ذات طبيعة اقتصادية بحته

(اختيار للتجارب الاحلالية) .

وبلاحظ بالنسبة الى العامل الأول السابق التنويه عنه أنه يجب الحديث عن أى معيار لتوزيع السوارد الاستثمارية بالنظر الى أن برنامج الانتاج الذى يعتبر البرنامج الاستثمارى نتيجة طبيعية له لا يتبع مثل ذلك المعيار . أما التوزيع النهائى للسوارد للشار إليها — أى اختيار فنون التكنولوجيا فى مختلف الصناعات (مسع اقراض برنامج انتاجى معطى وقدر معطى من السوارد) فانه يتحدد وفقا للمستوى للقرار لسر الفائدة .

وتجدر الاشارة الى أن تفسير ماسبق لا ينصرف باى حال الى أنه محاولة للتوفيق بين المصكرتين للتناطحين فى هذا الصدد والقاهرة احداهما الى أن سر الفائدة هو الرقيب على توزيع السوارد الاستثمارية والجائحه ثايتها الى استبعاده تماما فى هذا الصدد . والحقيقة أن التفسير يعكس فى واقع الأمر العمليات الاقتصادية الحقيقية .

ولننظر الآن فى كيفية التوصل الى الحل الأمثل لبرنامج استثمارى مأخوذ فيه بسر فائدة معين فى دوة عرية مع قصر هذا الحل على حدود ناتج واحد . ويمكن أن نبسط للشكلة بحيث تصير أنه اذا كان البرنامج الاستثمارى يمكن تفيذه (لسلة أ) بطريقتين (أو أكثر) تضمنان نفقات استثمارية مختلفة وتكاليف استغلال فان الحل المختار هو ذلك الذى تكون جملة تكاليفه عن فترة زمنية معينة هى الأدنى .

ومن ثم فانه اذا مارمنا بالرمزين ١ ، ٢ لتكاليف الاستثمارية وبالرمزين ١ ، ٢ لتكاليف الانتاج السنوية (دون استهلاك أو فائدة على رأس المال) ورمزنا بالرمز ٣ لسر الفائدة وبالرمز ٤ لعدد سنوات لتشغيل للشروع فان الحل الأمثل يكون ذلك الذى تصير فيه د أقل .

$$\frac{1}{1} = \frac{1}{1} + \frac{1}{1} \quad \text{ك} \quad \frac{1}{1} = \frac{1}{1} + \frac{1}{1} \quad \text{ن} \quad \frac{1}{1} = \frac{1}{1} + \frac{1}{1}$$

$$\frac{1}{2} = \frac{1}{2} + \frac{1}{2} \quad \text{ك} \quad \frac{1}{2} = \frac{1}{2} + \frac{1}{2} \quad \text{ن} \quad \frac{1}{2} = \frac{1}{2} + \frac{1}{2}$$

ويكون هذا التفسير سلباً شريطة معاملة كل استثمار معاملة مستقلة وشريطة كون للوارد المبنية (وبالتالي للوارد التالية) من الوفرة بحيث تفي بتنفيذ جميع البرنامج باختيار الحل الأمثل في كل حالة .

وإما ما كان الأمر فانه لاسييل الى قبول الفرد السابق بالنظر الى أن التالية المستهدفة في أية دولة عربية ينبغي عدم انصرافها الى استثمار واحد وإنما الى الخطوة الاستثنائية جماء لاسيما وأن فلك هو ما يتسق مع طبيعة وجوهر النظام الاقتصادي حيث تستهدف الحسابات الاقتصادية القومية انظام كافة اطراف الهيكل في أية دولة عربية . زد على ذلك أنه من السير اثبات ان الاختيار القاصر على حل مثالي أوحد يمكن أن يتناقض مع الاختيار الأمثل في برنامج عام .

ومن ثم فإن المشكلة الحقيقية تتمثل في توزيع الموارد على مختلف الصناعات بحيث يمكن تنفيذ البرنامج الاستثماري بادنى اتفاق استثماري وأقل تكاليف استغلال ممكنة .

ولنفرض أننا نفكر في أن نقيم في بلد عربي برنامجاً استثمارياً يشمل على مر مشاريع وأنه يمكن تنفيذه بواسطة متغيرات استثمارية مختلفة مما نصوره في المصفوفة (١)

ت	ت	ت
١١	١٢	١٣
ت	ت	ت
٢١	٢٢	٢٣
٠	٠	٠
٠	٠	٠
٠	٠	٠
ت	ت	ت
١-٣	٢-٣	٣-٣

(١)

ويشير الرمز الاول في هذه المصنوفة الى عدد المشاريع والرمز الثانى الى عدد الحلول ومن ثم فإن ت ١ تشير الى النفقات الاستثنائية المحتاج اليها لاقامة المشروع رقم ١ في الحل البديل الاول .

ونفرض أن التكاليف السنوية للإنتاج (بدون احتلال أو فائدة على رأس المال) تكون على نحو ما تصوره المصنوفة رقم ٢ .

ك	ك	ك	
١١	١٢	١١	
ك	ك	ك	(٢)
٢٢	٢٢	٢١	
ك	ك	ك	
١-م	٢-م	١-م	

ونفرض أن العمر المتوقع لجميع المنشآت هو عدد ن سنوات وأن التكاليف السنوية والإنتاج السنوى توزع توزيعاً متساوياً طوال فترة تشغيل واستغلال للمشروعات .

وإذا ما افترضنا أن س سعر الفائدة فإن التكاليف المخصومة من تاريخ تشغيل المشروع .

$$K = - \frac{K(1 + S)^n - 1}{S(1 + S)^n} \quad 11 \quad 11$$

وذلك عن عمر مشروع بعدد ن سنوات .

وإذا ما احتسبنا التكاليف على هذا النحو لجميع المشروعات ولجميع الحلول البديلة فإنه يمكن تصويرها في المصنوفة (٣) .

$$\begin{array}{ccc}
 \begin{array}{c} \text{ك} \\ ١٣ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ك} \\ ١٢ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ك} \\ ١١ \\ \text{ر} \end{array} \\
 \begin{array}{c} \text{ك} \\ ١٢ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ك} \\ ١١ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ك} \\ ١٠ \\ \text{ر} \end{array} \\
 \begin{array}{c} \text{ك} \\ ١١ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ك} \\ ١٠ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ك} \\ ٩ \\ \text{ر} \end{array}
 \end{array} \quad (٣)$$

وينبني بعد ذلك تحديد معيار للتالية على نحو أكثر دقة . ويمكن القول بأن مثل ذلك للميار يشتمل في الحل الذي تكون فيه النفقات الاستثمار وتكاليف التشغيل أقل ما يمكن وهذه النفقات والتكاليف تتمثل في الصيغة (٤) حيث :

$$\begin{array}{ccc}
 \text{ل} = \text{ت} + \text{ك} + \dots + \text{ل} \\
 \begin{array}{ccc}
 \begin{array}{c} \text{ل} \\ ١١ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ل} \\ ١١ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ل} \\ ١١ \\ \text{ر} \end{array}
 \end{array} \\
 \begin{array}{ccc}
 \begin{array}{c} \text{ل} \\ ١٢ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ل} \\ ١١ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ل} \\ ١٠ \\ \text{ر} \end{array}
 \end{array} \\
 \begin{array}{ccc}
 \begin{array}{c} \text{ل} \\ ١١ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ل} \\ ١٠ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ل} \\ ٩ \\ \text{ر} \end{array}
 \end{array}
 \end{array} \quad (٥)$$

وإذا كانت مقادير النفقات الاستثمارية غير محدودة فإن شرط التالية يتحقق على النحو التالي :

$$\begin{array}{ccc}
 \text{ل} = \text{الادنى} & \text{ل} & \text{ب} = ١ \\
 \text{ب} & \text{ب} & \text{ب}
 \end{array} \quad (١)$$

وليس البحث عن ذلك القدر الأدنى صعباً حيث أنه يكفي أن نختار لكل مشروع

حلا يتضمن أقل النفقات الاجمالية . وبالنظر إلى أن الموارد المخصصة للاستثمارات محدودة
فان الصياغة (١) تصير :

$$(٢) \quad \sum_{b=1}^m (k + e) = \sum_{b=1}^m k + \sum_{b=1}^m e = \text{الادنى} + \sum_{b=1}^m e$$

ومن وجهة نظر الموارد المحدودة يكون من الضروري أن

$$(٣) \quad \sum_{b=1}^m e \geq 1$$

حيث تكون أ مقدار النفود الممكن استثماره . ويكون الشرط أن :

$$(٤) \quad \sum_{b=1}^m e < 1$$

يجب أن تتحقق أيضا نظرا لأن المشكلة لن تنور إذا كانت :

$$(٥) \quad \sum_{b=1}^m e = 1$$

ويمكن التوصل إلى طرق تحسينية أفضل في الانعوزج كما يمكن الاستعانة بمجبريه خاصة
لتعرف على البرنامج الاستثمارى الأمثل للاقتصاد القوى كله بفضل الاستعانة بالآلات
الحاسبة الالكترونية .

وأيا ما كان شأن البرنامج الاستثمارى الأمثل للاقتصاديات المربية فانه لن يؤتى
أ كله إلا إذا استبدلنا بالنمط الاستثمارى القائم نمطا أمثل .

ولقد سبق أن أوضحنا في الباب الثاني النقط الاستثمارى الراهنين بالبلاذ العربية
وابرزنا مختلف مثالبه .

ومث ثم فانه يمكن التوصل إلى النقط الاستثمارى الأمثل للبلاذ العربية إذا
أمكن تحقيق ماأتى :-

أولا - استئصال أسباب المثالب الخاصة بالنمط الاستثمارى الراهن .

ثانيا - إدخال الأوضاع والقوانين الضرورية للتوصل إلى النقط الاستثمارى
الأمثل .

الثالث - ضمان الشروط والظروف الكافية بإقامة وتنفيذ النمط رهن التحليل

ونبحث أولا استئصال أسباب المثالب الخاصة بالنمط الاستثمارى العربى الراهن
فنقول أن غلبة النمط الاستثمارى الزراعى العربى يرجع أولا وقبل كل شئ إلى
سيادة الاتساج الزراعى للسلط القطاع الزراعى مما أسكن الفئالييسة للعظمى من
السكان فيه مساكن الفقر وجعلهم يتصرفون اعتمادهم فى أسباب حياتهم عليه فاقضى
الامر إقامة للشروعات الاستثمارية المختلفة لاجله ومما طبع العقيلة العربية والقسم
العربية بنمط مهمته فجعلها لا ترضى بالملكية الزراعية بدلهما بالمدها عن المخاطرة
ولأعبارها وسيلة لاحقاق ودعم الطبقية والسيادة الاجتماعية . يضاف إلى ذلك
أسباب أخرى من ناحية القطاعات الصناعية العربية حيث يضعف الطلب وتقلص للنافذ
الاستثمارية وتضعف للمبادأة والظاهرة وحيث ممكن الاستثمارة دائما لهذه الوضعية
تدهيها لمصالحه غير المشروعة .

ولعل الحل الأوفق لهذه المسألة يتأسس على زيادة التصنيع فى الدول العربية لكى
يستطرق للسيف البشرى من القطاع الزراعى إلى الصناعى وبحيث يستهوى رأس
السال الزراعى ومسدخراته إلى الاستثمارات الصناعية كما يقسم الجاذبية للاستثمارات
الصناعية على أسس مكينة .

وإذا كانت بعض الدول العربية تجمّاز في الوقت الحاضر مرحلة الانقطاع الزراعي فإن التطور الاقتصادي حرى بها بأن يسير بها إلى مرحلة التصنيع حينما تتطور أدوات الانتاج الحالية وعلاقته .

كذلك فانه اذا كانت قوى الانتاج البشرية في بعض أرجاء الوطن العربي تخلد إلى الارض الزراعية ولا تبنى عنها حولا لاسباب التقاليد والوراثة ولموامل الامن التي تلتصمها في أحضانها فإن التطور الاقتصادي للنوء منه قهف بالانتصار على هذه السوءة حينما يشق للقوى المالية العربية أن تتطور من خلال وبسبب تطور أدوات الانتاج وعلاقته كما سبق أن المنا .

هذا وقد تلاحظ لنا من بحثنا في الباب الثاني أن النمط الاستثماري العربي موسوم وبالتالي موسوم بزيادة المشروعات المتلفة بالمرافق والخدمات الاجتماعية ويمزى ذلك إلى طول حقب الحرمان والاممال الاجتماعي التي تبحر عنها الشعوب العربية من كؤوس الاستعمار فضلا عن عوامل الاتجار السكاني التي أوردت الدول العربية موارد انخفاض المستويات المعيشية مما يقتضى الاسراع والتوسع في المشروعات الآتمة المذكور ولنا نرى لهذه المشكلة من حل واصلاح الا عندما يتم التوصل إلى الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية الضرورية بله إننا نتقد أن التوسع لتصنيعي العربي المرتقب سوف ينشئ الحاجة المتزايدة إلى فيض لا ينقطع من مشروعات الخدمات الاجتماعية خدمة للجنوع البشرية المهاجرة من القطاعات الزراعية إلى الصناعية التماسا لاسباب الحياة الناعمة في ظلال المدن العربية . بيد أننا نود الإشارة إلى أنه لاجنح على مثل هذه المشروعات الاخيرة لصلتها بالاستثمارات الصناعية بل لاعتبار جانب منها يشكل استثمارا بشريا هاما .

وبذكر القارىء أننا نأخذ على النمط الاستثماري العربي ما يبرن عليه إلى درجة كبيرة من للمشروعات الصناعية الاستهلاكية . وليس لقيام بمقام مقارعة حجج تفضيل للمشروعات المذكورة على مشروعات الصناعة لتقليل فقد قال التسارنج والواقع الصناعي القول الفصل في هذه القضية بترجيح كفة الاخيرة . وانما نبني

الآن إستقصاء أسباب توجه النمط الاستثنائي العربي وجهة استهلاكية بنية ترعيدها وانما
للمتلون مع هذه الأسباب في تعدد الليل الاستهلاكى وقصور للوارد التذائية القيسرة في
القطاع الزراعى من الوفاء بالحاجات الاستهلاكية فضلا عن يسر واتاحة مستلزمات
للشروعات الصناعية الاستهلاكية من مواد خام الى تمويل الى تدريب عمالى فنى ويمكن
استثمار شأفة هذه الاسباب بوضع المهددات الاستهلاكية وتنوير النمط الاستهلاكى
واتاحة الظروف والنساج لارساء أسس الصناعة الثقيله ويعبر التخطيط الاقتصادى
أهلا لذلك كله .

ونعفى في استظهار مثالب النمط الاستثنائى العربى فنقول إنه بما يشبه كذلك قصور
أسباب التمويل الذى كنا نحرص في الباب الثانى على أن نقرن بينه وبين الاستثمار كالمدين
اللتام من عيوبه ولا نود أن نستبق الحديث عن تمويل الاستثمارات العربية فنسك عنه
انتظار الموضحة القادم في هذا الباب حسنا أن نشير سريما إلى أنه يتوجب اصلاح
النمط التمويلى من حيث حجمه ومصادره وكيفية نمبته وتوجيهه على نحو ماسنأتى على
ذكره فيما بعد .

وينبى على النمط الاستثنائى العربى إتخاذ جوانبه الادارية وليس يبعد ما جاءنا به
الباب الأول من نبأ اعتبار الاستثمار وظيفة أساسية أولى من وظائف الاداره ومن
اليسير أن نرجع ذلك التصور إلى عدم رسوخ أقدام الدول العربية في مجالات التصنيع وإلى
انقراض في المنظمات والمجاهد الادارية ويبدأ اصلاح العيب رهن الحديث من
أسبابه المذكورة .

ولا يقل أهمية وخطورة عن الأسباب السابغة ما يتصور النمط الاستثنائى العربى من
سوء توزيعه زمانيا وقطاعيا ومكانيا وهى ذلك إلى أسباب كثيرة منها ما هو تاريخى
وما هو فنى وما ينصرف إلى أسباب خاصة بتوطن الموارد الطبيعية .

ولا يسعنا في ختام هذا التعداد أن نركز على قصور أو غياب التخطيط الاقتصادى
مما انتهى بالنمط الاستثنائى العربى الى ما هو عليه من ضعف واستخذاء والرأى عندنا
أنه يتعين وضع أسس سليمة لتخطيط صنائى قصير الاجل وطويلة يستهدف تنسيقات

جندرية في وجهة الاستثمار الصناعي وتركيبه وتوزيعه ونموه على نحو ماسلف وما
سيجيء ذكره .

ثالثا : وعن تركيب النمط الاستثماري العربي ونوعيته نقول انه يعتمد كثيرا على مستوى
التأليسة علما باننا نستخدم التركيب حاليا لنعني مكونات الاستثمار وعناصره وكذلك
ترابطه ومكامله .

أما من حيث مكونات الاستثمار وعناصره في البلاد العربية فقد اوقفنا الباب الثاني على
الحقائق الهامة التالية الذكر :

١ - تدنى مستوى عناصر الاستثمار .

٢ - قصور إتاحة العناصر المذكورة .

٣ - تخلف اسلوب الفن التكنولوجي الذي يتم به التأليف بين عناصر الاستثمار .

نبسط القول في حقيقة تدنى مستوى نوعية عناصر الاستثمار في البلاد العربية فنوضح
أن مستلزمات الانتاج تكون في الغالب قليلة الجودة بسبب تاخر المستوى الفني للانتاج
الحلى زراعيا كان أو صناعيا هذا فضلا عن ان عناصر الاستثمار تقتقد كثير من اللواصفات
الفنية الضرورية وليس من شك في ان ذلك يعتمد بالنمط الاستثماري العربي على حدود
التأليسة .

ويمكن ان نرجع ذلك إلى عدم الحرص على وضع انماط انتاجية فنية وإلى قصور
أسباب الفن التكنولوجي فضلا عن عدم التكامل بين للشروعات الاستثمارية الصناعية في
الوطن العربي .

ونرى أن حبل هذه المشكلة يعتمد على إحكام التخطيط الصناعي على نحو يحقق للتأليسة
في مختلف صورها السابعة والملاحقة ونعتقد أن الاعتماد على جداول المستخدم للتج يعتبر
ذا فائدة كبيرة في هذا الصدد ناهيك عن مزايها ترشيد الفنون الانتاجية ويؤدي الحبل

الصحيح لهذه المشكلة إلى المساعدة في بلوغ الاستثمار العربي حشد الثألية وذلك بالنظر إلى ما ينتجه من خفض في التكاليف الصناعية وفي الأسعار ثم في تحسين المستويات للميشية فضلا عما يؤدي إليه تحسين نوعية الانتاج وتدنى أمانه من كسب لزاما التنافس في الأسواق الخارجية الأمر الذي يسهم في زيادة حجم الصادرات وتحسين معدل التبادل التجاري وبالجملة يماون على حل مشكلة الاختلال والمعجز للقيمين في موازين التجارة العربية .

أما فيما يتعلق بقصور إتاحة عناصر الاستثمار ومكوناته فإنه يعتبر بحق واحدا من أهم العوامل التي تنال من مثالية الاستثمار في البلاد العربية . وكذا ذلك دليل على ذلك ما حدث ويحدث في بعض البلاد العربية من توقف المشروعات الاستثمارية نتيجة لعدم إمكان الحصول على مكونات الاستثمار أصلا أو في الوقت المناسب .

ويمكن أن يرمى ذلك إلى قصور الانتاج المحلي على نحو لا يساعد على الوفاء باحتياجات العناصر الاستثمارية من ناحية و (أو) لا يمين على توفير مقابل استيراد العناصر المذكورة من الخارج . هذا فضلا عما يحدث من عدم إمكان الحصول على مكونات الاستثمار من الدول الخارجية أصلا أو في الوقت المناسب أما بسبب التنشيط الذي طرأ مؤخرا على التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية العربية تفضيلا للدول الاشتراكية أو لتعدد استجابة هذه الأخيرة للطلبات الواردة نتيجة لوصولها بعد وضع خططها الاقتصادية .

ومن البسير التحوط ضد أسباب هذه المشكلة عن طريقين أولهما سريع قصير الأجل وثانيهما طويل الأجل . أما الطريق الأول فيتمثل في تعيين مستلزمات الانتاج للطلوب استيرادها وتحديد مواسقاتها تحديدا دقيقا ثم التعاقد على استيرادها في الوقت المناسب تلافا لدواعي تأخيرها . وكذلك يجب أن يكون الشأن بالنسبة إلى بنود الاحلال المختلفة .

أما الطريق الطويل الأجل فيحصل في نظرنا في أخذ الدول العربية انفسها بالاستعاضة عن الاستيراد من الخارج نهائيا أخذ الاعتبار الزايات السببية للانتاج في الحساب ويتقضى الأمر اعطاء الأولوية للمشروعات الاستثمارية المحلة للواردات .

ويؤدي تبصر الاحتياطات للذكورة إلى إلمامة للشروعات الاستثنائية وتشغيلها على النحو المستهدف كما ونوعا وتوقيتا بما يشكل صمما هاما لتحقيق أهداف الخطة الاستثنائية على النحو وفي المواقيت المقررة .

ونأتى إلى مشكلة تخلف الفن التكنولوجى فنؤكد خطورتها البالغة على إمكانيات مثالية الاستثمارات المربية . ولعله من الخير أن نتذاكر مع القارىء ماحدثنا عنه الباب الأول مما ثبت من تجارب الدول الرأس مالية والاقتصادية على سواء خاصة بأن الاستقرار يتوقف الى درجة كبيرة على مدى تقدم الفن التكنولوجى . ويعطون بنا الحديث اذا ما حاولنا حصر الزايات المترتبة فى هذا الشأن من خفض للتكاليف والاعتماد الى تجويد المستويات الانتاجية والى ابتكار لأنواع جديدة من المنتجات . ويؤدي فن التأليف الامثل بين موارد الانتاج وعوامله الى الاستخدام الأقصى والامثل لمصادر الانتاج وطاقاته . ولعل موضوع تفكير الدول المربية مؤخرًا من الاستفادة من الفاز الطبيعي الذى كان يذهب بددا خير شاهد على ما نحن بصدد الحديث عنه .

وينبى على الدول المربية أن تسلك الى هذه الناية مختلف سبلها باستقدام تكنولوجيا للناسبة واستيفاد الخبراء وارسال البعثات وإقامة للمعاهد الفنية بها .

ويجىء الآن دور النقطة التالية الخاصة بتوزيع للوارد الاستثنائية على القطاعات والشروعات فالوطن الامتثارية فالزمان مما نعالجه تباعا فيما نسوقه بعد من بيان :

وعن توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد فتتوى توزيعا امثلا تقسول إنه يمكن أن يتبع فى هذا الشأن بالدول المربية منهاجان — اولها ينصرف الى تحديد اللوارد الاستثنائية وتقسيمها على القطاعات ثم اجراء مقارنة واختيار لمختلف للشروعات وتحميد أهداف الانتاج . أما النهاج الثانى فيتمثل فى تقدير أهداف الانتاج بواسطة اختيار اكثرت للشروعات رغبة ثم تقسم اللوارد الاستثنائية بين القطاعات بما لذلك .

ويلاحظ من الناحية العملية أنه إذا ما أتبع للدخل الأول وتم نهائيا اختيار ومقارنة للشروعات فانه يحدث فى كثير من الأحيان تنيير الى حد ما فى التقسيم الأول للموارد

الاستثمارية بين القطاعات . وإذا ما اختير للدخل الثاني وقررت الربحية الفعالة لمختلف
الشروعات فإنه توجد حدود لا يمكن أن تتدنى عنها أنصبة القطاعات من الموارد
الاستثمارية حتى لو افترض أن بعض للشروعات تكون أكثر ربحية في القطاعات الأخرى .
وآية ذلك أنه لا يصح تهديد الموارد الاستثمارية الزراعية بالدول المربية أكثر من
اللازم (كما هو الحال على نحو ما أوضحناه في الباب السابق) بنظر للنظر عن الربحية
للقارنة للشروعات الاستثمارية الزراعية والصناعية .

ولقد تقتضى سرعة النمو في بعض البلاد المربية أن توزع الموارد اللازمة على قطاعات
الاقتصاد القوي بما يسمح بأن تنمو نموا متوازنا يحقق المعدلات العامة للنمو التي تستهدفها
خططها الاقتصادية والتي تقتضى على عوامل عدم التوازن الهيكلية التي تسببها الاقتصاديات
المربية بسبب اعتمادها على قطاع الزراعة وعلى محصول رئيسي أو اثنين وكذلك على استيراد
معظم احتياجاتها الصناعية والزراعية فضلا عن وفرة العمل النسبية وندرة رأس المال
بما يجعل قطاع الصناعة متدهورا .

ويساعد توزيع الموارد الاستثمارية المتاحة بالدول المربية على قطاعات الاقتصاد القوي
توزيعا مقسما مع مقتضيات التنمية الاقتصادية المخططة بها على توفير فرص النمو الانتاجي
السهل الذي لا يستلزم في سبيله أضافات الرأجبات نظرا لانه يأخذ في الاعتبار العلاقات
الصناعية المتداخلة بين مختلف صناعات وقطاعات الاقتصاد القوي .

وينبني أن نلاحظ عند توزيع الموارد الاستثمارية على قطاعات الاقتصاد القوي
بالدول المربية حقيقة هامة مؤداها أن التجهيل بالنمو الاقتصادي يخلق العلاقات القائمة
فيها بين تلك القطاعات ويخلق توازنا جديدا بينها يستوجب تخطيطا اقتصاديا لوضع
قيود اقتصادية ومادية على توزيع الموارد الاستثمارية تلافيا للاضطرابات والضغوط
التضخمية والانحرافات في اتجاهات التنمية الاقتصادية ونمكينها للصناعة من أن تظهر
بنسبة أكبر من الموارد الاستثمارية .

كذلك فإنه ينبني أن لا ينبغي عن البال أن بلوغ غاية الاستثمار الأمثل بالدول المربية
يستوجب أحداث توزيع أمثل للموارد الاستثمارية بين مختلف القطاعات .

ولشجر كثير من الخلافات عند تشارط الاسثمارات بين قطاعات الاقتصاد القوي
أهمها ذلك التعلق بالمفاضلة بين قطاعي الزراعة والصناعة .

وإذا كان أمر هذا الجدل مشهور إلا أننا نرى نخصه بكلمة من حديث نظرا
للأهمية الدائمة لقطاع الزراعة في الدول العربية وبسبب ما يجتازه بعض الدول العربية
اليوم من مرحلة الانقطاع إلى مرحلة الرأس مالية الصناعية بما يثور خلال ذلك من عداء
تقليدي بين الاستغلال القطاعي واسترباح الرأس مالى .

ولقد يطول بنا الحديث إذا ما تناولنا جميع أوجه للمفاضلة بين القطاعين المذكورين
الأمر الذى يجعلنا نتحج بالإشارة أولا إلى ذلك الرأى الغالب بأولوية القطاع الزراعى
على الصناعى والذى وجد ظلالا من البراهين في كتابات بعض اقتصادى الغرب المدللين على
نجاح التنمية الاقتصادية الزراعية بما حدث في نيوزيلندا وأستراليا وكندا واليابان . هذا
فضلا عما سجله المؤرخ الخاص بالضرائب الزراعية والتنمية الاقتصادية المنقذ في هارفارد
في الخمسينيات من افضلية التنمية الزراعية .

أضف إلى ذلك ما يمكن أن يقال من أن الزيادة الانتاجية الزراعية تساعد على
موازنة النقص في الانتاج الزراعى والناجم عن سحب المال الزراعيين لتوظيفهم في القطاع
الصناعى . هذا فضلا عما تؤدي إليه زيادة الانتاج الزراعى من توفير الخامات اللازمة
للانتاج الصناعى استكمالاً للهيكلى الصناعى ومن زيادة الصادرات تصحيحاً للاختلال
والمعجز للقيمين في اقتصاديات الدول العربية كذلك فإنه يمكن أن يقال أن تفضيل القطاع
الزراعى في الدول العربية بمزيد من الموارد الاستثمارية يؤدي إلى زيادة دخول أهليه فيزيد
طلبهم على المنتجات الصناعية إسهاما في توسيع حجم السوق ، هذا الى ما ينجم عن زيادة
الانتاجية الزراعية من المساعدة على مواجهة المطالب المتزايدة على القطاع الزراعى الأمر
الذى يماون على تقادى مشاكل للتضخم واختناقه الانتاج .

ولقد يجد المؤيدون في الدول العربية لأولوية القطاع الزراعى على الصناعى المزيد
من الحجج إذا هم وضعوا بضعف وهزال امكانيات الرى في كثير من البلدان العربية
كالاردن والعراق وسوريا وليبيا والعمودان والسمودية مما يستوجب توفير قدر كبير من

للوارد الاستثمارية لمشروعات الري وتحسين الانتاج الزراعى وانهم يستطيعون أيضا أن يحتجوا بتخلف الأحوال الاجتماعية في القطاعات الزراعية المربية مما يستأهل اختصاصها بنصيب واخر من المشروعات الاجتماعية المختلفة وخدمة البيئة لاسيما وأن التنمية المتحققة حتى اليوم قد أدت إلى قسمة ضيزى بين الحضر والريف للمربي .

وايما كان رأى فائنا تقدم الاعتبارات التالية التي ذكر لاختها في الحناب عند تقدير حجم الاستثمارات الضرورية للقطاعات الزراعية المربية والمحددة بالتالى لمكانها في قائمة الاستثمارات المثل بالبلاد المربية .

أولا : يتوجب أن يحسب ضمن رأس المال الضروري لمواجهة الاحتياجات الانتاجية في قطاع الزراعة الاستثمارات في الأرض الزراعية مضاف إليها التكاليف الدائمة كأنظمة الري وتسهيلات التخزين والبحوث والخدمات الجارية الضرورية .

ثانيا : إنه قد يحدث في قطاع الزراعة عكس ما يجرى في تخطيط قطاع الصناعة حيث أن الحساب التفصيلي للاستثمار في الأول يختلف أساسا عن النتائج التي يمكن للتوصل إليها من التقدير والاسقاط امام الاجمالى وتتوقف درجة ذلك بمدى مباشر على التنوير الهيكلى المزمع تحقيقه في الخطط الاقتصادية المربية باعتبار ان معامل رأس المال وأن متوسط نصيب الفرد ومتوسط نصيب كل وحدة من الأرض للزراعة يختلف تبعاً لدرجة تقدم النظام الزراعى .

ثالثا . يجب ان يؤخذ في الاعتبار ما تتطلبه تنمية القطاعات الصناعية والحدمية من مزيد من المال الذين يسحبون من القطاع الزراعى مما يستدعى أن تستهدف استثمارات قطاع الزراعة بالدول المربية رفع اعاجية المال الزراعيين في اللقام الأول الامر يؤدى في نفس الوقت إلى إسكان تقدير حجم المال الممكن كسريهم لتنفيذ القطاعات الأخرى .

هذا ويمكن من الناحية الثانية ان يجمع لصالح أولوية قطاع الصناعة في مجال

التوصل إلى الاستثمار الامثل بالدول العربية اسانيد عديدة تتحصل فيها تؤدي إلى التنمية الصناعية من رفع انتاجية العامل الصناعي وفيما يؤدي إلى التصنيع من رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل وفيما يعقبه من امتصاص البطالة الشاملة بالاقطار العربية وكذلك خفض الواردات الصناعية تصحيحا لتوازن موازين للدفعات العربية .

ويمثل المدافع الأساسي لزيادة تمجيد التنمية في قطاعات الصناعة العربية مع ما قد يثار احيانا من التركيز على الصناعات التقليدية في زيادة نسبة ما يصاد تسميره من الانتاج للضاف مما يؤدي إلى الاسراع بالنمو الاقتصادي ويعتمد هذا النهج على الاعتبارات الفنية المسككة للتوليد من النمو في القطاعات الاخرى فضلا عن أن التوزيع المكاني للصناعات وإقامة الاستثمارات للناسبة في الانتاج الزراعي والصناعات للسكك له يشجع على أحداث التغيرات الضرورية لازدهار التنمية الزراعية العربية (كثير أسلوب الانتاج واعادة توزيع الارض واستغلال المظلة المقننة)

ويشور فضلا عما تقدم نوع جزئي من النفاضة وتقدير الاولويات في قطاع الصناعة بين الصناعات الرأس مالية والصناعات الاستهلاكية الامر الذي تنرض له الاقطار العربية في الوقت الحاضر . ويذهب رأي في هذا الصدد إلى أن هدف التوسع إلى أقصى حد في الاستثمارات للوجهة إلى صناعات الساع الاستهلاكية - بعد التوصل إلى اشباع الاحتياجات الاستهلاكية الجارية يحتل للرتبة الأولى في أولويات تخطيط الاستثمار الامثل ، غير أننا نرى أنه يمكن أن يقدم في ذلك الرأي من ناحيتين ، الناحية الأولى أنه يؤدي إلى خفض الزيادة الممكنة في مستوى الاستهلاك إلى دون ما هو ضروري لتعظيم معدل النمو الطويل الاجل للاقتصاد القوي الامر الذي يتضمن تضحية غير ضرورية من جانب المستهلكين أما الناحية الثانية فتعصر إلى ما يعقبه الاتجاه المذكور من خفض معدل الزيادة في انتاج السلع الاستثمارية إلى ما دون المعدل المناسب نظرا لأن الخط غير الضروري لمدار السلع الاستهلاكية التي كانت تنتج يحدد مقدار القوى العاملة الذي يمكن ان توظف في انتاج السلع الاستثمارية .

ولقد يمكن أن تعطى الأولوية في الدول العربية لمهدف التوسع إلى حد أقصى في

انتاج السلع الاستهلاكية بالنظر إلى الغرض العام للتنمية الاقتصادية يتمثل في رفع وتحسين المستوى المعيشي ، بيد أنه يشين هذا الانحياز ما قد تلاحظ لنا في الباب السابق من غلبة الصناعات الاستهلاكية بالدول العربية فضلاً عما هو معلوم في أولويات التنمية الاقتصادية من أن العبرة فيها ليست بحجمها بقدر ما هي بتكوينها وبمدى غلبة نمط الصناعات الثقيلة فيها ويترتب على قص الاستثمارات للوجهة إلى قطاع صناعات السلع الرأس مالية عجزه عن تغطية قطاع الصناعات الاستهلاكية بما يلزمه من إحلال وتجديد . ومن ثم فإن هذا الهدف يلزم نفسه عندما يقضى إلى خفض المستوى المعيشي حيال اللامبالاة السكانية للزيادة بالدول العربية .

وقد يمكن تهويل الهدف للنوع عنه بزيادة السلع الاستهلاكية إلى أقصى حد ممكن باستخدام الأساليب الفنية للإنتاج التي تتدفق فيها كثافة رأس المال بما يؤدي إلى تكلفة إنتاج أعلى تعبرف إلى تكاليف عمال متوافرين يبعث الدول العربية بمقدار فائض بحيث يتسنى الحصول على أقصى مقدار للتأج من كل وحدة رأس مال مستثمرة مها كانت التكلفة النقدية شريطة أن يستند في حساب التكاليف أجر محاسبي دون المستوى الحقيقي للأجر وهذه الطريقة تؤدي إلى إهمال أهمية التكلفة النقدية الفعلية والحقيقية التي تتفق مع الاستهلاك الحادث في مقابل الأجر الفعلي . ومن ثم فإنا إذا ما استخدمنا أساليب فنية منخفضة الإنتاجية بالدول العربية (بحيث يكون ناتج كل عامل بواسطتها أقل من استهلاكه) ينتهي الأمر بنا إلى تطلب اعانة في صورة تحويل لجانب من مخصص الأجور بما يفضي إبطاء الاستثمار وتسبب استخدام الوسائل الإنتاجية الفنية في زيادة الاستهلاك الكلي مباشرة على حساب بعض الاستهلاك لجانب من المال عن طريق زيادة الضرائب والأمان وخفض التوظيف .

وبالنظر إلى انخفاض المستويات المعيشية العمالية الراهنة في كثير من البلاد العربية فإنه يفضل البحث عن الأسباب الفنية للنتيجة لاستخدام عمال جدد ينتجون على الأقل بقدر ما يستهلكون بالإضافة إلى فائض يسمح بزيادة معدل الاستثمار فزيادة المستوى المعيشي يؤدي توجيه الاستثمارات الجديدة نحو الأساليب الفنية للنوع عنها فضلاً عن الاعانة المذكورة إلى ضياع الاستثمارات بسبب تعجيد جانب من مخصص الاستثمار الذي كان يمكن

أن يولد فائضاً متاحاً للاستثمارات الجديدة بالبلاد العربية .

ويتوجب لأجل تحديد الانتاج الصناعى المحلى أن نحدد نسب الطلب على السلع الرئيسية الواجب اشباعها من الانتاج الصناعى المحلى ثم نحسب الاستثمارات والانتاج فى كل فرع من فروع الصناعة .

وبلاحظ أن التغيرات الهيكلية الداخلية المستهدفة فى قطاعات الصناعة العربية لا تكون فى العادة بالغة الأهمية كما هو الحال عند تخطيط استثمارات قطاعات الزراعة .

وتتمثل أم هذه التغيرات بالبلاد العربية عادة فى تحويل فروع الانتاج البدوى حيث تنخفض الانتاجية وتقل موارد القوى والمواد ليكيفية إلى قطاع الانتاج الصناعى بمعناه التصحيح فضلاً عن تركيز الانتاج فى وحدات أكبر حجماً .

ومما يمكن من شئء فانه عندما يستقر الرأى فى هذه الحالات على الطوائف التى سيوجه إليها التطور الهيكلى بالدول العربية يبيت ممكناً تقدير العناصر الهيكلية للنوع الجديد من الانتاج باستخدام مصنوفة المستخدم- للتج أو بواسطة التحليل للفرار فى نفس البلد أو فى بلد آخر فى مرحلة مشابهة من مراحل التنمية الاقتصادية ، ولأحد حساب الاستثمار والانتاج فى مختلف فروع الصناعة يمكن استخدام معامل رأس المال الجزئى .

ولما يتعاق بنصيب قطاع الخدمات التوافق مع أوضاع الاستثمار الأمثل بالبلاد العربية فانه يتوجب ايثاره بمحط من الاستثمارات إلى محط قطاع الصناعة والقطاعات الخادمة له . ويشفع الاهتمام بقطاع الخدمات الاجتماعية بالبلاد العربية ما هو ملحوظ فيها من انخفاض نسبتها ازاء الزيادة السريعة فى المدايات السكانية فضلاً عن تزايد نسبة ما يلزم منها لصالح العمال الجدد الذين يتم توظيفهم وكذلك ماينجم عن زيادة الخدمات الاجتماعية من إعادة توزيع للدخول القومية بالدول العربية .

ويمكن أن تقدر النافع الناجمة من زيادة الاعاقى على الخدمات الاجتماعية بالدول

المربية من وجهى نظر .

أولها : أنها تساعد على رفع الإنتاجية للقوى العاملة مسهمة بطريق غير مباشر في زيادة الناتج القومى .

وثانها : أن الخدمات الاجتماعية تسهم مباشرة في تحسين نوع ومستوى الحياة الإجتماعية المربية .

ويجب ان يستند قرار مسدى التوسع في قطاع الخدمات الاجتماعية إلى بحث واستقصاء للنافع الاجتماعية المحتملة للرتبة على الاتفاق الاضافى على الخدمات الاجتماعية حيث يمين على الأقل عدم ظهور عوائد غير معقولة للنافع الاجتماعية في ظل لتندرةالعامه للوارد الاستثمارية بالدول المربية .

ويمكن القول بأنه بالنظر إلى تفوق معسامل رأس المال الناتج في الصناعة عنه في الخدمات يكون تحقيق الاستثمار الأمثل بالدول المربية أفضل بزيادة نصيب الاستثمارات الصناعية إلى أقصى حد على حساب مشروعات الخدمات ومع الاكتفاء بما يكون قد أنجز فعلا منها ولاسيما في المراحل الابتدائية لتخطيط التنمية الاقتصادية غير أنه لانصح للبالغة في ذلك الاتجاه لاسباب متعددة أهمها ماسبقت الاشارة إليه من ضعف مستوى الخدمات الاجتماعية حاليا بالبلاد المربية على الرغم من شدة الاحتياج إليها فضلا عن ان ذلك يحول دون ما يستهدفه التخطيط الاقتصادى العربى آخر الأمر موت رفاهية اجتماعية كما أنه لايمكن الاستمرار في استهلاك الأرصدة للتكونه سلفا من المرافق والخدمات الاجتماعية بالبلاد المربية بل يمين تمويل ما أستهلك منها .

وإذا ماجاز التسليم بإمكان الاعتماد في المراحل الأولية للتخطيط — ابتناء تحقيق استثمار عربى أمثل — على ماهو قائم من الخدمات المذكورة فإنه يتوجب ان تزايد فيما بعد اعتماداتها الاستثمارية ولكن في حدود نسبة معقولة من جملة اللوارد الاستثمارية ويمكن أن يبرر ذلك للتناهج الاستثمارى الحدى بضع اسهام استثمارات الخدمات في تكوين الدخل القومى وبان زيادة الانتاج لتوقمة من الاستثمارات الصناعية تفوق نظيراتها

في الخدمات . ولقد يختلف الشأن في المراحل الأخيرة للتنمية حينما يقل الرصيد التكنولوجي من الفرص الاستثمارية وتزيد عناصر الاسراف الخارجى بحيث تنخفض غالباً الكفاية الحدية للاستثمار الى ما دون الصفر مما يبرر التوسع في الاستثمارات الخدمية .

أما بالنسبة إلى التجهيد الأمثل لاستثمارات قطاعات النقل وللواصلات بالدول العربية فترى أن يستأنس بشأنه بصفة عامة باستثمارات قطاعات الصناعة على أساس ما يفصل بين المراكز الصناعية من مسافات وعلى قدر درجة التوسع في وجوه النشاط الصناعى للترابطة ويجب أن يستفيد قطاع النقل بالبلاد العربية في المراحل الأولية للتخطيط من الوفورات الداخلية والخارجية في الانتاج مما قد يتطلب انشاء مراكز صناعية مترابطة ونحدد الزيادة المنتظرة في حجم الانتاج الصناعى في أى قطر عربى الحد الأدنى من نمو مرفق النقل الضرورى لمقتضيات التصنيع وذلك في حالة قيام الانتاج الصناعى على الامكانيات الممكنة .

وبلاحظ أنه عندما يعنى التخطيط الاقتصادى بالدول العربية قدماً إلى الأمام حدوث أمرين جديرين بالاهتمام من وجهة نظرنا الحالية :

أولهما : تناقص الاتجاه الاحتكارى بسبب التركيز للكانى نظراً لانتشار الصناعات مما يؤدي إلى قلة الاحتياجات الصناعية إلى النقل .

أما الأمر الثانى : فينصرف إلى زيادة احتياجات المستهلكين إلى للنتجات الأخرى وزيادة حجم اللبادلات بين اللواطن الصناعى لمسافات قصيرة .

ويمكن القول بأنه إذا ما ارتبط حجم قطاع النقل بالنتائج القويى في أرجاء الوطن العربى فان ذلك يؤدي إلى زيادة معدلات حركة النقل بمعدلات أعلى منها في لنتائج القويى على نحو ما حدث في التجربة الدوفيقية حيث كانت الزيادة في النقل تبلغ مثلاً ونصف مثل الزيادة للتحققة في الناتج الكلى .

وتلبيء قواعد التخطيط باننا إذا ما ضاعفنا ما يتقرر تحقيقه في النقل من حجم

مضاف لتغطية نمو الانتاج الصناعي لتتوقع بمامل رأس ماله قاتنا نحصل على الحد الأدنى من الاستثمارات الضرورية لقطاع النقل بالدول العربية .

ويتوقف تقدير حجم الطلب على قطاع النقل واللواصلات بالقطار العربية على ما يأتي :
أولا : توظيف الأنشطة الصناعية .

ثانيا : الحركة اللادية للسلع والخدمات عبر الاقاليم .

وبلاحظ أن توظيف الأنشطة الصناعية يتمدد عادة على ظروف ومستوى قطاعات النقل واللواصلات العربية . وإذا ما وجدت عوامل أخرى تحكم التوظيفين فإن ذلك يعتبر معياراً أساسياً لقرارات المتعلقة بوسائل النقل واللواصلات التي تغطي أولويه . وتتمدد العلاقة بين اللواصلات وتوظيف الأنشطة الاقتصادية على تحليل يأخذ في الاعتبار مواقع الأنشطة الحاضرة والمستقبلية والحركات للتبادلة بين الاقاليم لنقل السلع وينسبها إلى مختلف بدائل اللواصلات .

ثالثا : التنبؤ بالتدفق للادى للسلع في الاقتصاديات العربية رهن الحديث .

ويمكن بعد الاستعراض السريع السابق خاصا بتوزيع اللوارد الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية في الدول العربية أن نعرض نموذجا عاما لذلك لتوزيع .

وإذا كنا نتحفظ على التوزيع للنمو عنه بأنه توزيع استباكي جامدا قاتنا يمكن أن نوضح توزيعاً آخر حركيا للاستثمارات العربية بين القطاعات .

وآية ذلك أنه يمكن توزيع اللوارد الاستثمارية بالدول العربية على قطاعات الاقتصاد القوي على ثلاث مراحل متلاحقة :

للمرحلة الأولى : تصمم بحيث تنهي أساساً لتنمية القطاع الزراعي كما ترسى في نفس الوقت أسس القاعدة الصناعية للانطلاق الصناعي التمهيدى .

ويتقاسم القطاع الزراعي الأولويه مع القاعدة الصناعية التأسيسية في الدول العربية

وذلك بالنظر إلى ما أسلفناه من بيان للدور الكبير الذى يمكن أن تلعبه الزراعة استنادا إلى إمكانيات التوسع فيها توسعا اقليميا ورأسيا وتوافر الطاقة البشرية فيها ولما تقوم به من تغذية للصناعة والماملين فيها على السواء .

ويجب أن يتركز التصنيع التأسيسى في هذه المرحلة على دعامتين هما :

أولا : إقامة مشروعات القوى والنقل .

ثانيا : الصناعات الصغيرة والريفية .

ويفضل أن تحظى التنمية الاجتماعية في هذه المرحلة بنصيب من الموارد الاستثمارية يتلو من حيث حجمه وأهميته ما يخص للزراعة والصناعة التأسيسية ، ويعتبر تحديد الموارد المخصصة للتوسع في الخدمات الاجتماعية في المرحلة الاولى قرارا سياسيا واجتاهيا معا .

وتشير التجارب إلى أنه يتينا يمكن في المراحل الأولية أن يحدث تركيز خاص على أنشطة انتاجية معينة فاننا نصل سريعا إلى المرحلة التى يعطى فيها التقدم الاقتصادى أولا يمكن الحفاظ عليه بدرجة كافية بسبب عدم تقوية الموامل الانسانية والاجتاهية للتنمية .

أما المرحلة الثانية من ذلك النمط الحركى لتوزيع الاستثمارات على القطاعات فتتسم بوجود تركيز الموارد الاستثمارية على تنمية الصناعات الثقيلة لبناء الهيكل الصناعى .

ولا يكون مناسبا استثمار الموارد في صناعات السلع الاستهلاكية تفاديا لتفاقم الليل الحدى الكبير للاستهلاك في الدول المربية وحفاظا على ثمار التنمية الاقتصادية أن تبعد عن مجال إعادة الاستثمار ومحاذاة من ولوع الصناعات المذكورة في منافسة غير عادلة مع الصناعات الريفية التى ذهبنا إلى اقامتها في المرحلة الاولى .

كذلك فانه يجب أن تستمر الزراعة في الحصول على اإهتمام والرعاية للقرين لها في

للمرحلة الأولى مسايرة لزيادة السكان وللمتطلبات الصناعية في البلاد المريية . ويتوجب أن يتزايد الاتفاق على الخدمات بمعدل أسرع تحقيقا للكفاية العالية وزيادة الدخل وللمدالة التوزيعية .

وللمرحلة الثالثة : تستوجب استمرار التركيز على الصناعات الاساسية الثقيلة مع استمرار زيادة اللوارد لامكان تنمية مزيد من الصناعات . ويمكن في هذه المرحلة تحويل الاستثمارات إلى صناعات معينة مثل بناء الطائرات وعربات السكك الحديدية والسفن . ويجوز في هذه المرحلة الاخيرة تخصيص بعض اللوارد لتنمية صناعات السلع الاستهلاكية مما لا يتنافس مباشرة مع الصناعات الصغيرة والريفية .

وغنى عن البيان النمط الاستثمارى للنمو عنه والذي تقترحه للدول المريية يقوم على ثلاث مراحل هي :

١ — التأسيس . ٢ — التدعيم . ٣ — التوسع .

هذا ويتوجب أن يستمان في توزيع المشروعات الاستثمارية على مختلف قطاعات الاقتصاد القومى في الدول المريية بقواعد ومعايير وأولويات نذكر من بينها التالى :

١ — تمطى الأولوية للمشروعات للكونة للمساعدة الصناعية بحيث يترتب على تنفيذها خلق قوى دافعة في الاقتصاديات المريية .

٢ — تقرر الأولوية للمشروعات الاستثمارية للمساعدة على تحقيق التوازن بحيث يحول تنفيذها دون ظهور ثمرات حقيقية أو نقدية في اقتصاديات البلاد المريية .

٣ — تمنح الأولوية للمشروعات المتفقة مع دوال تفضيل الشعوب المريية بحيث تحقق رغباتها وأولوياتها كالمفاضلة بين التنمية عن طريق الصناعات الثقيلة أو الخفيفة وكالتنمية في الريف أو في الحضر .

٤ — تمار الأولوية للمشروعات للؤدية إلى التكامل الاقتصادى سواء على مستوى الدولة المريية الواحدة أو على مستوى الدول المريية جماء .

٥ - يمين النظر في اختيار للشروعات على مستوى القطاعات في الديار المريية على أساس الحكمة والثالية الاقتصادية .

المراح بتوزيع الموارد الاستشارية بين القطاعات

بالدول المريية

القطاعات	النسبة إلى الاستثمار الكلي	الملاحظات
الصناعة بما فيها تمدين الحامات وللمادن والكماويات والكهرباء والوقود والمساود الفدائية .	٤٠ - ٥٠ %	توسع صناعى رأسى للحصول على نسبة عالية من الناتج المضاف لبعاد استثمارها من ٦٠ - ٧٠ % من الاستثمار في هذا القطاع قد توجه إلى صناعة السلع الانتاجية خلال الحطة المبدئية .
الزراعة بما فيها الرى والخصبات والمواد المبيدة للآفات والصناد والبذور الاحسن . الخ	١٠ - ١٥	يجب ربط الاصلاحات الزراعية والتنشيرات في التكنيكات المزرعية بهذه الاستثمارات ويجب أن تكمل مقدار هام من امثال هذه الانشطة للنشاط الايجابى (مثل الرى) في الاستثمارات الزراعية .
النقل والمواصلات بما في ذلك صناعات السيارات والقطارات وبناء السفن والسوانى والطرق والملاحة النهرية .	١٥ - ٢٠	يفضل استاج عربات النقل على السيارات الخاصة في المراحل الاولى وبالمثل يعطى قتل البضائع اولوية على نقل الركاب .

ويؤدى ذلك بإيجاز تدبر حجم ونوع الموارد الاجمالية المتاحة بالإضافة إلى الاحتياجه

الاستثمارية والإستهلاكية الضرورية لمطالب الاقتصاد وطوائف المجتمع . ويكون
الفرض من أدوات التحليل المياريّة في هذا الحصر هو التأكد من التوصل إلى
الاستثمارات - حجما ونوعا وتوزيما - المؤدية إلى تحقيق أقصى نمو للاقتصادات العربية.

ونأتي بعد ذلك إلى بحث الاستثمار الأمثل بالدول العربية من حيث التوزيع على
المشروعات الاستثمارية .

ويمكن أن نضع بصفة مبدئية بعض القواعد الواجب توافرها بصفة عامة في
اختيار المشروعات الاستثمارية بالدول العربية :

أولا : يتوجب أن تكون للمشروعات الصناعية العربية سليمة من الناحية الفنية
والاقتصادية وأهلا لأن تدر أرباحا سريعة للمستثمر الخاص وللإقتصاد القومي على السواء

ثانياً : يجب أن تنسق المشروعات العربية مع الاحتياجات والاتجاهات الطويلة الأجل
في الدول العربية .

ثالثا : يجب أن يتوافر للمشروع الصناعي الرشيد في أية دولة عربية سوق رابحة
حيث أنه يمين على التصنيع أن يوفر سلما لسوقه القاعمة لا أن يلقى طلبا لمشروع جديد
وأن يحقق الحياة في سوق صئيرة بالنسبة إلى الصناعات المقترحة .

رابعا : يفضل أن يكون للمشروعات الصناعية العربية مزايا محتملة في تكاليف الإنتاج
مقارنة بالتكاليف الأجنبية أو المحلية . وآية ذلك أن المشروع المقترح لاغراض تصديرية
يجب أن تكون تكاليف إنتاجه مقارنة بتكاليف المشروعات المنافسة على الأقل حتى يتمكن
من دخول السوق والصمود فيه . وإذا ما كان يتنافس مع المشروعات الأجنبية صار واجبا
أن تكون له مزايا في التكاليف .

خامسا : يتوجب أن ينسجم للمشروع الصناعي مع الإقتصاد القومي العربي على
النحو الذي يتركب به هيكله وبالكيفية التي يعمل بها بمعنى أنه يجب أن يستمد مستخدماته
الضرورية من القطاعات والأنشطة الاقتصادية القاعمة أو المتصلة والواردات كما يجب أن

يكسب أسواقاً مباشرة أو متوسطة لمساندة الصناعة وهذه الخصائص تنبثق عن العلاقات الصناعية المتداخلة في الاقتصاد القوي مما يستتبع من جداول للمستخدم — المنتج .

سادساً : يجب أن تتواءم للشروعات الاستثمارية المبرية مع المرحلة القبلية للتنمية الاقتصادية أما بعد المستهلكين بالسلع التي يطلبونها في تلك المرحلة أو تهينة السلع الاستثمارية للنشاط الاستثماري في المرحلة للذكورة أو تتوفر مستخدمات أو منتجات للنشطة الانتاجية خلال السنوات المقبلة أو بإنتاج صادرات مقابل أثمان الواردات المراقبة .

وإذا ما توافرت للشروع سوق ومزايا تكلفة ذاتية اتبعت له ربحية تجارية كافية لاجتذاب الاهتمام في القطاع العام أو الخاص وتيسر نموه .

سابعاً : يفضل أن يكون الشروع معتمداً إعتاداً أكبر على عوامل الانتاج الفائضة أو للمطله كما نحاي ذلك الذي يقوم على أقل ما يمكن من عوامل الانتاج النادرة .

ثامناً : يمنح التفضيل في قطاع التصدير للشروع الذي يستخدم أفضل قدر مستطاع نسبياً من السلع المستوردة أو ذلك الذي ينتج أكبر انتاج نسبياً من السلع والخدمات ويتطلب التوصل إلى اختيار للشروعات المثلى في الدول المبرية فضلاً عما تقدم الامتداد إلى معايير وأولويات مقررّة .

وإذا كان للقيام لا يسمع لتبيان تفاصيل هذه المعايير فالتا نكتفي بذكرها مع التوجه بأهمها .

ويتبر معايير الربحية الخاصة من أهم المعايير المستخدمة لقياس صلاحية للشروعات الاستثمارية ويان أفضليتها . ويمكن أن نشير بإيجاز في هذا الصدد إلى أنه يمكن جمع مختلف الطرق المقترحة من جانب كتاب الاقتصاد والحساب القائد الربحي للاستثمارات في في طائفتين اثنتين على النحو التالي :

أولاً : المقاييس لجهة الأرباح الناجمة عن الاستثمار .

ثانياً : المقاييس لمدلات الأرباح أو الموائد مقيسة ومقارنة بقيم أخرى معطاه ولا نظن

القارئ في حاجة إلى مزيد من الحديث عن الربح وعلاقتها بالاستثمار الأمثل بمد ما قدمناه بين يديه في هذا العدد في الباب الأول من المؤلف الحالي .

ويتوجب ان نأخذ في الاعتبار في هذا الشأن سر الفائدة ومختلف التنبيرات التي يتوقف عليها مبلغ الربح والسعر الداخلى المائد ووجه الأرباح الصافية ومدة الاستغلال الأمثل حالة تنظيم الربح وكذلك شروط معظم الربح والتقدم التكنيكي وقاعدة لفترة التصوى للاستعادة ومقاييس التكلفة السنوية للمائة ومعايير مدة اعادة المدخ فضلا عن تقدير التيم الحالية للمبالغ للمستقبل وصافي القيمة الحالية ونسبة للنافع إلى التكاليف وغير ذلك مما سبق أن أوضحناه في موضعه بالباب الأول من هذا المؤلف .

أما بالنسبة إلى الاستثمار العربى الأمثل وتوزيعه على اللواطن الاستثمارية فنرى أن نشير أولا إلى أن كثيرا من المشروعات الصناعية القائمة بالدول العربية قد توطنت على أسس تاريخية وجغرافية ومناخية وطبيعية غير بمكة للتبرير الكامل من الناحية الاقتصادية . ويؤدى هذا التوزيع السكانى واحتمالات تكراره مستقبلا في البلاد العربية إلى كثير من المثالب التي نذكر من بينها :

أولا عدم استواء سير للتنمية الاقتصادية وعدم عدالة توزيع الدخل القومى بسين الاقاليم العربية .

وثانياً : عدم احتساب تجمع المشروعات الاستثمارية في موطن استثمارى في حساب التكلفة لمعظم المشروعات بحيث أن تكاليف المشروع تزايد بلعبة غير متكافئة معه وتصبح عبئا اجتماعياً يتقل كاهل الاقتصاد العربى .

وثالثاً : ما يؤدى إليه بلوغ النشاط الاجتماعى غير المباشر حده الأمثل من اسراف فيه آيته الارتفاع الكبير لتكاليف الاجتماعية للنشاط التجارى الخاص وكذلك التكاليف الجديدة للخدمات الاجتماعية فضلا مما يؤدى إليه من تجمد المشروعات الاستثمارية للتوطنة حيث تؤدى الفرصة للضاعة الى منع انتقالها إلى موطن جديد .

ورايماً أما ينجم عن ذلك التوطن غير التكافؤ من عدم بلوغ الاستثمار معدله الأمثل بسبب تفاوت النشاط الأثائي بين مختلف أقاليم البلد العربي وسوء توزيع اللواردالاتاجية وصعوبة تحريكها وأخيراً ما هو ثابت من أن الميزة للمثلة في نشوء الوفورات الخارجية والاستفادة منها تتضاءل بعد أن تبدأ قوانين انط للتناقص في الظهور .

ونرى أن الاستثمار العربي الأمثل يمكن تحقيقه من وجهة نظر التوزيع اللوطي للاستثمارات استثناء بقواعد ومعايير من بينها التالية الذكر :

١ - يتوجب أن يراعى عند تخطيط مواطن الصناعات الأساسية على الصعيد العربي توزيعها توزيعاً متكاملاً على مختلف الأقاليم - أخذ في الحساب لأختبارات للزايما النسبية للإنتاج التسويق والتكليف بقدر الامكان - وذلك بحيث يمكن أن تتوزع ثمار التنمية الاقتصادية على أساس يمكن من العدالة الاجتماعية ومن اللعوم أن الصناعات الأساسية تتبع نمطاً متعمداً يتقرر على أساسه الصرح الاقتصادي للمستهدف من التنمية بحيث تصبح من العناصر المكملة له ولا يمكن الاستثناء عنها ونظراً لقابلية هذه الصناعات الأساسية للتحويل من اقليم الى آخر فإنها تعتبر عنصر مرونة للتخطيط الاقتصادي العربي يساعد على توزيع اللواد وللؤسات الصناعية الكبيرة التي تتفاوت أهمياتها وتعتبر بما لنوع وتباين الأنماط التنموية الصناعية . وبالنظر الى ما هو معلوم من أن الصناعات والخدمات المحلية التي تنشأ مع الاستثمارات الصناعية الكبيرة تصاحبها أول الأمر ثم لا تلبث أن تتخلف عنها مفضيا الى ركود نسبي فانه يتوجب تجنب الاقتصاديات الدرية سوء هذا للتعلم اعتماداً على الوسائل التالية الذكر :

(١) ربط النشاط الاقليمي بالخطة الاقتصادية .

(٢) توطين صناعات السلع الاستهلاكية في الاقاليم المراد تنميتها بالبلاد العربية إذا ما كان توزيع السكان فيها مناسباً .

(٣) توطين وحدات صناعية فنية ذات امكانيات توسعية ديناميكية كالصناعات الكيماوية والهندسية .

ويتوجب أن يراعى عند توزيع المواطن الاستثمارية العربية أن توطن صناعات معينة في الأماكن النائية بالبتروول والمرواد والحمام في حين توجه صناعات أخرى كصناعة المنسوجات صوب الأسواق الاستهلاكية .

وقد يتحدد تغيير المواقع على أساس الاختيار بين الاستثمارات الكبيرة وقطاعات الوطيات الاستثمارية المناسبة لكل حالة .

وتقتضى أصول التوطن الصناعي اختيار مواقع الصناعات الأساسية على أساس المركز المركب من الموارد الاقتصادية والتكنولوجيا بحيث يكون معيار الاختيار هو الوطن الذي يخفض الى أدنى حد ممكن التكاليف الكلية للصناعات المراد توطئها فيه

ويمكن إجراء مقارنات بين المواطن ذات الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية المختلفة وذلك على أساس التوزيع الجغرافي للأقاليم العربية المشتعة على وحديات وانوية النمو الصناعي والعلاقات بينها دون اعتماد على التكلفة نظرا لان المفاضلة تقوم على اختيار الاستثمار واختيار المواطن .

وإذا ما حدث تفاوت في الامكانيات فان الاختيار يجب أن يقوم على التحليل المقارن للمنافع والتكاليف بحيث يفضل الوطن الذي يمثل أدنى نسبة بين التكاليف والمنافع مع مراعاة البناء الصناعي الذي يماجه وعلى أساس تماثل التكاليف والمنافع غير المباشرة .

وتقتضى فكرة الاستئلال الأمثل للموارد الاقتصادية تصميم توزيع جغرافي للمواطن الأكثر امكانيات للنمو بحيث تؤدي إلى اكبر دفع للتنمية الاقتصادية العربية المنسقة ويلاحظ أن مجال فكرة الاستئلال الأمثل للموارد في حدود تخطيط المواطن الاستثمارية العربية يتطلب أن يكون اختيار موطن نواة التجميع الاستثماري هو معيار الحد الأدنى من التكلفة .

وعند وجود امكانيات بديلهو اعتبارات تكنولوجية مختلفة فان معيار التوطن يقتضى

بأولوية الموطن الذي يهيم، أدنى نسبة بين التكاليف والمنفعة بالإضافة إلى البناء الصناعي المركب الذي يستتبعه .

ويتوجب كذلك أن يراعى عند توزيع اللوارد الاستثمارية في البلاد العربية توافر كثير من الاعتبارات الضرورية كتوفير المواد الخام بالمنطقة وتكاليف نقلها .

ومن العوامل الهامة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند دراسة اختيار المواطن الاستثمارية في البلاد العربية علاقة للشروع بالمراكز الصناعية القائمة لامكان الاعتمادة من وفوراتها الخارجية مع تقدير امكانيات التوسع مستقبلا في نفس الصناعة وإقامة بعض للشروعات الصناعية الأخرى التكميلية .

ويجب أن يؤخذ كذلك عند تخطيط المواطن الصناعية العربية موضوع تدبير القوى العاملة بالشروع وما يستتبعه ذلك من ضرورة توفير خدمات الاسكان والصحة والتعليم والمواصلات .

ومن الجدير أيضا أن يراعى عند توزيع الشروعات على المواطن بالبلاد العربية عوامل أخرى مختلفة كطبيعة التربة وتكاليف التأسيس وعامل المناخ وتوافر المياه .

ونرى أن نختتم حديثنا عن التوزيع الاستثماري الامثل بالبلاد العربية من حيث وجهات النظر والمعايير الآتية الذكر بالملاحظات المنوه عنها فيما يجيء من بيان :

أولا : ليس بالامكان الاعتماد دائما على معيار واحد أو حل واحد في مشاكل الاختيار دون أن تؤخذ في الاعتبار الملامح الاقتصادية والسياحية والاجتماعية والمالية وذلك بالنظر إلى أن حجم التجميع والوارد المتجددة يختلف من وقت إلى آخر كما تختلف درجات الاحاح والسياسية والاجتماعية فضلا عن اختلاف الاختيار بين الاستثمارات بما لا إذا كان قد أمكن تحقيق التوظيف الكامل أو الاتجاه إليه أضف إلى ذلك أن امكانيات زيادة الانتاجية الاجتماعية للعمل في مختلف القطاعات تتغير بتغير حجم الاستثمارات الممنوعة وتغير درجة التقدم التقني .

ثانيا نرى أن التوصل إلى المشروعات الاستثمارية بالسداد العربية يقتضى عرض المشروع على عدة معايير للتقويم وليس على معيار واحد وذلك باعتبارها تقيس جوانب مختلفة وتقوم عناصر متعددة مما يجعلها متكاملة على أن يوضع للميار الخاص بوجهة وهدف المشروع موضع الصدارة .

وقد يمكن عرض عدة مشروعات على جميع المعايير للتساحة والنسابة بحيث تجرى للفاضله بينها وترتب على أساس عدد ما ينطبق على كل منها من تلك المعايير .

ومن الخير أن نشير إلى أنه هناك نظامين أساسيين لترتيب الأولوية على نحو تنسب الاستفادة منهما بالبلاد العربية مما نوجزه فيما يردفه من بيان :

(١) الترتيب على أساس نسب للنافع حيث تصاغ النافع في صورة نسب تجمع في شكل عامل نسبي واحد :

ويؤدى هذا النظام إلى توكيد الفروق بين النافع وإلى وضعها مباشرة في الترتيب النهائي . وتتمثل نسب للنافع النهائية في هذا النظام على النحو التالي :

١ — نسبة الربحية إلى استثمار رأس المال .

٢ — نسبة منفعة الدخل القومي إلى استثمار رأس المال .

٣ — نسبة منفعة النقد الأجنبي إلى استثمار رأس المال .

ويمكن أن نصوغ العامل الترتيبي النهائي المؤسس على نسب المنفعة الآتية الذكر في الصورة الاجمالية التالية :

(نسبة الربحية + نسبة منفعة الدخل القومي + نسبة منفعة التبادل الاجنبي / استثمار رأس المال) .

أما النظام الثانى فيتمثل في الترتيب المستقيم للنافع حيث تمثل النافع بوزن متكافئ في الترتيب النهائي للمشروع وتكون ذات آثار متكافئة عليه .

رابعا - أنه بالنظر إلى توافر الوفورات من القوى العاملة في بعض البلاد العربية فإن الحصول على المائد الأمثل من المشروع الاستثماري لا يلبس بدوئ الاعتدال على الاستثمارات الواسعة التي تسهم في زيادة التوظيف زيادة تتناسب مع عدد وحدات المطالة المتمة المنتشرة في الدول العربية مقارنة بالاستثمارات المكثفة للتميزة بمخض دد الماء للسنجدين بالنسبة إلى عدد وحدات المطالة للتميزة ولوأن الناتج الاجتاعى يمكن أن يزداد بدرجة أكبر بواسطة الاستثمارات المكثفة مما يتحقق بواسطة الاستثمارات الواسعة .

ويصح النصيب الذى يخص تلك الأنواع من الاستثمارات متحدا في هذه الحالة بناء على الاعتبارات السياسية الاقتصادية ، وإذا ما فرض أن تحقق التوظيف الكامل فإنه يصبح ضرورياً تحديد نصيب الاستثمارات الواسعة والمكثفة بحيث تكون جميع القوى العاملة مستخدمة استخداماً تاماً وذلك على أساس درجة الإنتاج الواسعة المقهدة ، وهذا يعنى أننا لا نتمدد دائماً على التميز الأكثر ميزة وذلك الذى يحقق أكبر إنتاجية وإنما يعنى بما إذا كان التميز يؤدي إلى عدم تجنيد للموارد المستمرة أو بما كان لاستخدامه في أحد الفروع بحرم القطاعات الأخرى من موارد لو استثمرت فيها لكانت أكثر كفاءة .

خامساً - أن أغلب السياسات الاقتصادية السابقة لا تطبيق إلا على الاستثمارات الجارية التي لا يمكن أن تلتبأ بآثارها مقدما بدرجة من الدقة وتحديد وليس على ما يسميه بـ - من الكتاب (ميسيلافيسكي) الاستثمارات الزائدة التي لا تعرف ككفاءتها الاقتصادية سلفاً والتي لا تستمر مدة طويلة .

سادساً - يتوجب عند تطبيقها لأحد المايير الآلة المذكور في البلاد العربية أن تصبح نظرنا إلى المشروع نظرة عامة باعتباره جزء من الصورة العامة للاقتصاد القوي العربي وعلى أساس علاقاته بمختلف المشروعات الاستثمارية الأخرى ونحن نبرر وجهة نظرنا في هذا الصدد بالاعتبارات التالية الإيضاح

أولاً - أن مثالية الاستثمار تقتضى ، على نحو ما كدناه في الباب الأول ، ضرورة

انطباقها واتساعها وتكاملها مع مثالية التضخيم الأخرى كالإنتاج والإستهلاك والادخار والصادرات والواردات والتمويل .

ثانيا - إن اعتبار المشروع مثاليا يعوق بين ما يتوقف على ما إذا كانت هناك مشروعات أخرى متاحة كاستخدامات بديلة للموارد النادرة .

ثالثا - إن النظر إلى المشروع على النحو السابق ومن خلال علاقته بالمشروعات أخرى تحقق التكامل والافادة من الوفورات الخارجية والتي تحقق مفهوم تكلفة الفرصة وإلى تكامل التنمية العربية .

رابعا - أن النظرة السابقة أجدي من حيث التناسق بين للاستخدامات والنتجات عبر الاقتصاد القومي وأجدي من ناحية متانة التراكيب الاقتصادية العربية .

ولعله من الأولى أن نعزز المعايير والقواعد الآتية الذكر بتطبيق تنظيم بعض حالات عملية . ونرى أن نختار هذه الحالات العملية بحيث تحوز الاهتمام الأكبر في مختلف البلاد العربية . وليس ثمة جدال في أن أهم للمشروعات الشاغلة لبؤرة الاهتمام في الديار العربية تمثل بصفة عامة في تحسين أحوال الأرض الزراعية وتزويد الاستغلال البترولي وتدعيم الصناعة وإقامة للمشروعات العربية المشتركة .

ومن ثم فالتا نرى أن نبحث على التوالي مثالية مشروعات تحسين الاراضى ومثالية مشروعات السكنة الزراعية ومثالية مشروعات التصنيع والبترول ثم مثالية للمشروعات العربية المشتركة .

أولا : مثالية المشروعات الاستثمارية لتحسين الأرض بالدول العربية :

يمكن الإشارة مبدئيا وبصفة عامة إلى ما أسفرت عنه التجارب من أن مدى مثالية مشروعات الاستثمار في تحسين الأرض الزراعية يتفاوت على نطاق واسع ويميز ذلك إلى عدة عوامل كنوع التربة وطرق الزراعة وظروف مياه الري قبل تحسين

الأرض ونوع التسهيلات للتبصرة في تحسين الأرض والمخسبات ووجود فوائد حدية من القوى العاملة في مناطق زراعية محدودة .

وتبسيطاً للامور نرى أن نقيم مثالية الحساب على مجرد البنود الرئيسية لتكاليف الاستثمار والانتاج المتعلقة بتحسين أراضي للزوج والراعى بالبلاد العربية .

ويبقى أن لا نأخذ في الاعتبار كنتيجة للاستثمار في صورة هيلة غير حساب البن الذي يعد الناتج النهائي الرئيسى الناجم عن زيادة الحشائش في أراضي للراعى الظافرة بالتحسين وتفضل أن نهمل أيضا بنودا صغيرة معينة من نفقات الاستثمار وتكاليف التشغيل .

كذلك فانه يجدر بنا أن نقتل في جانب للوارد عددا من الأرباح غير المباشرة كنتك للترتبة على إمكانيات التنوير في هكل الانتاج الزراعى .

ولما يلى تعداد لتغيرات الحساب :

للتنوير الأول — ويتصرف نحسين الأرض رهن التحليل إلى للراعى الزراعى الواسعة الانتشار في أغلب البلاد العربية الأمر الذى لا يثير الحاجة إلى اعمال خاصة بتنظيم الانهار .

وبالظر إلى قيام فائض بشرى في أراضي للراعى فليس من المتوقع ان يؤدى تحسين للراعى بمحاتها الراحنة الى مقادير كافية من حشائش للراعى للاختام والابقار بحيث ان الناتج المتوسط من البن لكل رأس من لاهية يكون منخفضا .

غيرانه توجد في هذا الشال ظروف اقتصادية مواتية بصفة خاصة لاقامة لتسهيلات الرى والصرف مع امكانيات تحسينات لاحقة لتلمية للراعى الامر الذى يمزى الى ما يأتى :

١ — امكان استخدام الفائض البشرى للتاج في تحسين الارض .

٢ — أن تحسين الأرض يساعد الفلاحين على لفة ذبة ماشيتهم بما يتيسر من فضل نبات الأرض مما يؤدي الى زيادة متوسط ناتج اللبن من كل رأس ماشية .

٣ — ان الفائض البشرى يستطيع الحصول على عمل في السنوات اللاحقة .

وتقدر وحدة التكلفة من مثل ذلك الاستثمار بمبلغ ٨٥٠/٢ وحدة نقدية كما تقدر تكاليف التحسين اللاحق لأجل التمية بمبلغ ٤١٠٠ وحدة نقدية ويقدر فائض إنتاجية الحشائش بمبلغ ٢٥٩ هكتار كما يقدر الزيادة في التكاليف للادية للتشغيل بمبلغ ٧٨٠٢١ للهكتار كما تقدر حياة التسهيلات التمهيلية في الأرض المستصلحة بثلاثين عاما .

وبلاحظ اننا نسلط من الحساب تكاليف المال في أعمال الصيانة وزراعة المراعى وقطع الحشائش والمخضبات وذلك باعتبارها تدخل في الفائض الحدى للقوى البشرية وبالنظر الى الموارد للنفقة على المال غير للتدربين خلال اعادة اصلاح الأرض وتحسينها وخلال التحسين اللاحق فانه ينبغي أن نأخذ في الاعتبار ما يأتى :

(أ) بالنسبة الى التحليل الخاص بالاستثمار في تحسين الأرض فان جملة النفقات على المال غير للمرة تنطى تقريبا بواسطة ما يدفعه الفلاحون للتحسين . ويمكن النظر الى هذه المدفوعات كاعادة للاجور المدفوعة عادة لنفس الفلاحين مقابل ما يذلونه من جهود لاستصلاح الارض .

(ب) ان العمل المحدد خلال التمية اللاحقة يؤدي بواسطة الفلاحين المختصين بدون أجر (باستثناء الاعمال الزراعية للميكانيكية) .

ومن ثم فانه يمكن ان نفترض بعد ما تقدم ان النفقات الاستثمارية لأجل التمية اللاحقة تعتبر نفقات لدفع الخدمات الزراعية للآخرين لشراء البذور والمخضبات الزراعية

ويظهر الحساب النهائى ان تكاليف الوحدة لاستصلاح الارض تخفيض ٥٠٠ وحدة نقدية وتصبح (٢٨٥٠ - ٥٠٠) ٢٣٥٠ وحدة نقدية كما تخفض تكاليف التمية بمقدار ١٥٠٠ وحدة نقدية ومن ثم فان تكون جملة (٢٣٥٠ + ٢٦٠٠) ٤٩٥٠٢ هكتار .

ويختبر اجل الاستثمار من هذا النوع قصيرا بحيث لا يتعدى سنة واحدة . وممن
ثم يكون عمر تجسيد التكاليف $n = 5$ سنة .

وبالنظر الى قطع التاهية الحالي يخطط بالتنفيذ اللازمة لحياته على الاقل فان المائض
السكى من الحشائش الى يحصل عليها ٢٤٩ هكتار يمكن اعتباره انتاجا للملف .

ولاجل انتاج لتر واحد من اللبن فانه يحتاج الى ١٢٥٠ كج من الحشائش مما يعتبر
مطما عاليا واذا ما قبلنا هذا لنط فان الزيادة في انتاج اللبن تكون $2500 / 1250 = 2$ لتر .

التنير ٢ - وهو يختلف عن التنير ١ من حيث أن قطع لاشية الحسالى صغير جدا
وأنة يجب أن يزيد بمعدل شراء رأس واحدة عن كل ٣ هكتار من الراعى المستصلحة
(ثمن رأس اللاشية ٦٠٠٠ وحدة نقدية وزيادة في عدد الحظائر بمعدل ١٢٠٠٠ وحدة
نقدية لكل رأس) مما تكون جملة $(6000 + 12000) / 3 = 6000$ وحدة نقدية
عن كل هكتار .

ونضيف إلى تكاليف التشغيل تكاليف إجمالية قطع اللاشية في السنة المباشرة
للتشغيل مقسمة على ٣٠ عاما .

وإذا ما خصمنا المكسب من الممدد الاضافى للماشية المنتجة بمعدل $3/800 = 267$
وحدة نقدية سنويا وقيمة السماد عن كل هكتار لما يعادل ثلث بقرة فيكون ٢٥٠ وحدة
نقدية وتحسب الزيادة في ناتج اللبن على فرض أن ثلث الزيادة الاضافية في الحشائش تقدم
إلى القطيع الحالى كما يقدم الثلثان إلى الابقار الجديدة المشتراة . ويظهر من الحساب أن
الزيادة في ناتج اللبن في ظل هذه الظروف يكون ١٣٣٣ لترا وليس ٢٠٠٠ كما هو في
التنير ١ . والتنير ٣ - ويستمد التحليل في أساسه على جميع فروض الانتاج والاستثمار
في التنير ٢ باستثناء عنصر العمل حيث لا يوجد في هذه الحالة فوائد جديدة من القوى
العامة . ويؤدى جميع الخلل في مجالى الاستثمار والتشغيل بواسطة قوى العمل الخارجية
مما لا يجوز معه اجمال هذا العمل في الحساب .

وتقدر تكلفة الأجور للتشغيل بـ ١٤٠٠ هكتار / وحدة نقدية ومن ثم فإن حساب التالية يكون :

$$\frac{1400 \times 1391 + 148(1000 + 4100 + 280)}{117 \times 1333}$$

$$211 \frac{780 + 67 - 267 - 269}{11333}$$

ويضع من ذلك وجود زيادة مضاعفة في مؤشر الكفاءة لإنتاج لتر واحد من اللبن بالمقارنة بالتغير ٢ .

مثالية استخدام ماكينات الزراعة في البلاد العربية — ويمكن أن تقارن في هذه الحالة تكاليف العمل للزدي بواسطة الماكينات بوفورات العمل المتحققة في ظروف مثالية حالة الاستغلال الكامل للآلات . وإذا ما أهملنا أثر الظروف الطبيعية فإن كفاءة استخدام الآلات يتوقف على مدى استغلالها .

ويتضمن تحليلنا لاستخدام الآلات في المزارع الخاصة بالبلاد العربية الأخذ في الحساب لاعتبارات الامكانيات الفعلية لاستخدامها وتقوى البشرية المتوفرة وكذلك احتمالات التوسع في إنتاج الأرض الزراعية نتيجة لوجود احتياطات من القوى العاملة .

وإذا ما استخدمنا مثال حاسد فإنه يمكننا أن نوضح العسوق في الكفاءة والتالية لا استخدام ماكينات زراعية متطورة في ظل ظروف مختلفة .

وسوف قيم حساباتنا على ثلاث أنواع من المزارع الخاصة :

١ — مزرعة مساحتها ٥ هكتارات (١٢ ١/٢ فداناً) وتكون الزراعة على مساحة ٣٠ هكتار

٢ — مزرعة مساحتها ١٠ هكتارات (٢٥ فداناً) والزراعة على مساحة ٣٣ هكتار

٣- مزروعة مساحتها ١٥ هكتاراً (٢٧٥ فداناً والزراعة على مساحة ٤٩ هكتار

ونحن نترض أن : (١) عدد أعضاء العائلات الزراعية الصالحة للعمل هو ٢-٣ في الحالة الأولى و ٢-٤ في الثانية والثالثة .

(ب) تبجني المحاصيل في اجل يتراوح بين ١٠ - ١٢ يوماً .

(ج) يتم الحصاد اليدوى بواسطة ٥ (يوم) عامل كل هكتار بما يتحمل أساساً إلى ٢ يوم رجل و ٢ يوم امرأة .

(د) نهمل تكلفة اجر الفلاحين أنفسهم ولكن مع السماح بالتكلفة الزائدة للإعالة للأشخاص المشتغلين بالحصاد . وتقدر هذه الزيادة بمبلغ ١.٢ وحدة نقدية يومياً وتكلفة العمل المؤجر بمبلغ ١١٥ وحدة نقدية يومياً للرجال و ٧٥ وحدة نقدية يومياً للنساء .

ومن ثم فإن تكلفة الحصاد اليدوى في ظل هذه الفروض كما يأتى :

ملاحظات	تكاليف الحصاد					
	١٥ هـ		١٠ هـ		٥ هـ	
	للزراع بالأعداد المبينة من القوى العامة الصالحة للعمل					
	٤	٢	٤	٢	٣	٢
تكاليف الغذاء الإضافي	٩٦٠	٤٨٠	٦٤٠	٤٠٠	٣١٠	٣١٠
تكلفة العمل للمؤجر	—	٢٢٨٠	—	٧٥٠	—	—
المجموع	٩٦٠	٢٧٦٠	٦٤٠	١١٥٠	٣١٠	٣١٠

ويوضح من ذلك أنه يكون ضرورياً استئجار عمل إضافى في تغطى للزراع ذات الشجرة والخمس عشرة هكتار نظراً لصغر قوتها العامة .

ولاجل حساب تكلفة الحصاد بالآلات فانه يتعين وضع الشروط الفرضية التالية :

١ — الزرعة ذات هكتارات بها حسان واحد وللزهرتان ذواتا العشر والخمس عشرة هكتارات بها حسانان.

٢ — لا تؤخذ مصاريف تربية وتغذية الحسان ولكن في حالة العمل اليدوى تحسب تكلفة الغذاء الاضافى للتخيل التى يستخدمها الحاصد .

ويؤخذ في الحساب عند تقدير تكلفة عمل الآلة ما يأتى :

١ — تكاليف الصيانة .

٢ — انتاجية الحاصد .

٣ — عدد الأشخاص والحيول اللازمة لتفتيل الحاصد .

٤ — خفض الخسائر في المحاصيل عند استخدام الحاصد (مقارنة بالحصاد بدون آلات) .

وإذا استخدم الحاصد في مزرعة واحدة يسكون استئجارها منخفضا خاصة عند ما تكون للزرعة صغيرة وتكون تكاليف الحصاد عالية كما يوضعه الجدول التالى :

ملاحظات	تكاليف الحصاد عن كل وحدة نقدية					
	١٥ هـ		١٠ هـ		٥ هـ	
	للزراع بالأعداد للوضحة من العمال الصالحين للعمل					
		٢	٤	٢	٣	٢
تكلفة القضاء الإضافي للعمال	٣٠٠	١٥٠	٢٠٠	١٠٠	٧٥	٥٠
تكلفة العمل للأجر	١١٢٥	١٦٩٠	٧٥٠	١١٢٥	٤٧٠	٥٦٠
تكلفة الآلات	٥١٥	٥١٥	٣٧٠	٣٧٠	٣١٠	٣١٠
اجمالى التكاليف	١٩٤٠	٢٣٥٥	١٣٢٠	١٥٩٥	٨٥٥	٩٢٠
خصم خسارة المحصول	١٠٥٠	١٠٥٠	٧٠٥	٧٠٥	٣٤٥	٣٤٥
باستخدام الحاصد						
صافي التكاليف	٨٩٠	١٣٠٥	٦١٥	٨٩٠	٥١٠	٥٧٥

وبمقارنة النتائج للتحققة فى الجدوليف السابقين يضح أنه عند ما يكون الحاصد مملوكا ملكية خاصة ويستخدم فى مزده واحدة فقط وأن العمال للاجورين أجرا تقديا يستخدمون لتشغيله فان تكلفة الحصاد للودى بواسطة الحاصد الليكانيكى تكون عادة أعلى مما يندل فى الحصاد اليدوى اللهم الا فى حالة للزراعة ذات الخمس عشره هكتارا والقليل من عملها حيث تكون التكلفة أقل كثيرا .

ويختلف الأمر من الناحية العملية باعتبار أن الآلات الزراعية المملوكة ملكية خاصة تستخدم عادة عدة مزارع بأجور معينة . هذا فضلا عن أنه عندما تستخدم عدة مزارع آلة واحدة فانها لا تستأجر خيلا ولا عمالاً بأجور نقدية وإنما يساعد بعضها بعضا . كذلك فانه يلاحظ أن الآلة الخاصة لا تبلغ كامل إنتاجيتها حتى عند خدمتها لعدد من المزارع بسبب صعوبات ذات طبيعة تنظيمية .

ونرى أن نشير أن مقارنة تكاليف العمل اليدوى بتكاليف الآلة لا يوضح الأثر الكامل للملكية . ومن ثم فانه لا جمل تقدير ذلك الأثر الكامل ينبغي أن نأخذ فى الاعتبار امكانيات التوسع فى الزراعة نتيجة لتسريع العمل الذى تحمل الآلة عنه .

وبالنظر إلى أن الطلب على الأيدي العاملة في للزراع الخاصة يكون أكبر ما يمكن خلال وقت الحصاد فإنه يمكن القول بأن تجميد عامل واحد خلال الحصاد يتيح توظيفه خلال العام في عمل آخر بالمزرعة .

ومن ثم فإننا نخلص إلى أن الاستخدام الجماعي للآلات ولا سيما الاستخدام الحدي لموارد قوة العمل يؤكد النتائج لمشروعات للآلة الزراعية . بيد أن الاستخدام الفردي للآلات على مزارع صغيرة يؤدي إلى زيادة تكاليف ميكنة هذا العمل .

كذلك فإن للميكنة ذات الاستخدام الجماعي تخفيض التكاليف وتتيح إمكانية استخدام العمل الحر في أعمال زراعية أكثر موسما .

حساب مثالية مشروعات البترول — تجرى تقديرات مثالية لمشروع استنباط الغاز الطبيعي والبترول في المثال التالي على أساس احتسابه ضمن خطة تنمية اقتصادية .

ويمكن الاعتماد أساسا على الصياغة التالية :

$$H \text{ (مثالية)} = \left(\frac{1}{4} S + S \right) B$$

حيث أن S ترمز إلى وحدة تكلفة الاستثمار مقضنة التجميد عن كل وحدة من الناتج مما يعتبر ثابتاً طول فترة التشغيل .

وحيث ترمز S إلى وحدة تكاليف الإنتاج (بدون استهلاك) .

وبلاحظ أن التقادير المقضنة في الصياغة السابقة وتلك التي تظهر خلال الخطوة المطلوبة الاجل لا تتوافق .

ومن ثم فإنه يتعين حل بعض المشاكل للنهجية قبل القيام بحسابات مثالية للمشروع .

ويمكن التمييز بين نوعين من النفقات الاستثمارية عند انتاج الغاز الطبيعي أو البترول

أولا — نفقات البحوث الجيولوجية.

ثانيا — نفقات الاستغلال .

ولإما كان الأمر فإن البحث يأخذ في الاعتبار نوعي النفقات الآتية الذكر نظراً لاحتيالات الحطة للمكن ترتبها لوعمدنا إلى تجاهل ما يتعمده الاقتصاد القوي منه نفقات نتيجة البحوث والدراسات الجيولوجية الضرورية والتي تساوي أربعة أمثال نفقات الاستغلال تقريباً .

ويلاحظ أنه عند تقسيم نفقات البحوث الجيولوجية المتعلقة بإنتاج الغاز الطبيعي والبتروال والمتضمنة في الحطة كبند واحد فإنه قد افترض أن زيادة احتياطات البترول بمقدار طن واحد يحتاج إلى نفس التكاليف اللازمة لزيادة قدرها ١٠٠ متر مكعب من حيث كذلك فإنه قد روعي أن نفقات الاستغلال أعلى بالنسبة إلى البترول منها للغاز مما يدعو إلى تقسيمها بحيث أن زيادة طن واحد في احتياطات البترول يحتاج إلى مثل نفقات زيادة ١٠٠ متر مكعب في احتياطات الغاز وقد اعتبرت مدة استهلاك نفقات البحث الجيولوجي حوالي ستين ونصف سنة اعتبرت حوالي نصف عام فقط بالنسبة إلى تكاليف الاستغلال .

وينظر إلى الأثر المباشر لنفقات البحث الجيولوجي في الحطة على أنها تزيد من الاحتياطات . وتلصق حسابات التالية إلى اعتبار الاستثمارات (التي تكون البحوث الجيولوجية مرحلتها الأولى) موجبة إلى الإنتاج السنوي المرتقب بحيث أن الناتج السنوي المتوسط يمكن التوصل إليه على أساس زيادة الاحتياطات خلال سنوات الحطة .

١.١ بالنسبة إلى الغاز فإن الناتج خلال الخمس سنوات يعتبر ٨ ٪ من الاحتياطات في حين أنه يتدنى خلال الواحد عشر عاماً التالية تدريجياً بنسبة ٥ ر ٪ سنوياً بحيث يصل إلى ٢ ر ٪ في العام السادس عشر .

وفيما يتعلق بالبتروال يكون الإنتاج في السنة الأولى ١٠ ٪ من الاحتياطات ثم يزيد من السنة الثانية إلى السابعة فيكون ٧ ٪ ثم يتدنى تدريجياً في السنوات اللاحقة بمعدل ٥ ر ٪ ليصبح ٢ ر ٪ في العام السادس عشر ويثبت الإنتاج عند نسبة ٢ ر ٪ حتى العام التاسع عشر .

ويجب وضع الناتج المتغير في مختلف السنوات عند قيمة اتفاقية اقتصادية معادلة

من الناتج السنوى الثابت . ويمكن التوصل الى هذه القيمة بخضم الناتج في مختلف السنوات بالنسبة الى السنة الاولى من الاستغلال وبالضرب في معامل على النحو التالى .

$$\sum_{n=1}^N \left(\frac{1}{1.07} \right)^{n-1} = \frac{b}{s}$$

وبلغ القيمة ٦٧٧٪ بالنسبة إلى الغاز و ٥٩٩٪ بالنسبة إلى البترول من الزيادة في الاحتياطيات . واستنادا إلى هذه القيم الأساسية يمكن حساب الناتج السنوى الثابت من الاستغلال للزيادة في الاحتياطيات خلال فترة الحطة (٥ سنوات مثلا) .

ويمكن الحصول على وحدة النفقات الاستثنائية بنسبة الأخيرة إلى الناتج السنوى الثابت . ونحسب نفقات التشغيل بقيمة مطابقة للمستوى الفعلى .

ويوضح الجدول التالى طريقة قسمه التكاليف بين انتاج الغاز والبترول بما للاس الاتمة الذكر :

البند	الزيادة في الاحتياطيات	تكاليف البحث الجيولوجى	تكاليف الاستغلال
الجاز	٢٥	٥٨٦٠	٧٦٩
البترول	٧	١٦٤٠	٤٣١
الجملة	٣٢	٧٥٠٠	١٢٠٠

أما فيما يتعلق بالبترول فان الاستخراج السنوى الثابت من الزيادة في الاحتياطيات والبالغة (٧ م طن) يعكس $10 \times 10^9 \times 0.099 = 419000$ خلال العشر سنوات التالية للسنوات الخمس الاولى .

حسابات مثالية للشروعات الاستثمارية للتخصصه فيما بين البلاد العربية في إطار التنسيق الصناعى والوحدة الاقتصادية العربية — بحيث أن تكون الزيادة في حجم الانتاج نتيجة للتخصص فيما بين الدول العربية وأثرها على خفض التكاليف هي العامل الاساسى للأثر على مثالية التخصص سواء من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية العربية أو من ناحية دولها الاعضاء .

كذلك فانه يتوجب مراعاة القواعد التالية الذكر في هذا الصدد :

١ — تبدأ مزايا التخصص في الظهور بصفة عامة عندما يحدث هام في وحدة التكاليف ارتفاع مصاحب في الناتج .

٢ — إذا كانت وحدة التكاليف تمتد اعتياداً كبيراً على حجم الانتاج فان التخصص العربي يكون مربحاً فقط عندما يظهر على منحنى تكلفة الانتاج أن النقطة المطلوبة للطلب السوق المحلى لا تقع قريباً من النقطة الدنيا الإعرى الذى يحث أن مزيد من الزيادة في الناتج على حجم يفوق الطلب المحلى يخفض وحدة التكاليف خفصاً كبيراً .

ومن ثم فان الواضع الأكثر ربحية للتخصص فيما بين دول الوحدة الاقتصادية العربية تختار على أساس التحليل للعلاقة بين حجم الانتاج ووحدة التكاليف مما يختلف بالنسبة الى المنتجات المختلفة ومبيعات الانتاج .

٣ — يمكن أن تمزى الى التخصص الاستثمارى والانتاجى فيما بين الدول العربية كثير من السليبيات مثل زيادة تكاليف النقل بسبب الصادرات والواردات الإضافية فضلاً عن الصعوبات الإضافية المتعلقة بالتخطيط والتنظيم لاجل تسويق الانتاج في مختلف الوحدات الانتاجية العربية التابعة لاقتصادات وتنظيمات عربية متفاوتة . ويمكن من ناحية الحساب أدماج التكاليف التنظيمية والنقلية الإضافية في علاقات الانتاج بعد التخصص ثم مقارنه الأخيرة بتكاليف الانتاج بعد التخصص .

كذلك فانه يمكن التنبؤ على الصعوبات الإضافية عندما تكون الأرباح الناجمة عن

التخصص من الارتفاع يمكن وآية ذلك أن تفوق للزايما التولدة عن التخصص على التكاليف الاضافية التره عنها يطابق المثالية والكفاءة التحققين من التخصص العربي ، وكذلك يكون الشأن بالنسبة إلى الأرباح ، أما بالنسبة إلى الخسائر فلها تنقص عند مالا تكون الدول العربية الأطراف في الوحدة بعيدة بعضها عن البعض الآخر وكذلك حينما يتوفر الانتاج القى أدخل فيه التخصص حسن التنظيم في الدول العربية وأيضا حال مالا توجد اختلافات كبيرة في المستويات الفنية للمنتجات للنتيجة فيها .

٤ — يتوجب عند اختيارنا للمنتجات موضوع التخصص أمث تقرر الشروط والظروف للناسبة لاجل تحقيق الأرباح التصوى ، ويلبني في هذه الحالة أن نلاحظ المستويات الفنية لمشروعات العربية المختارة لأجل التخصص ، وتوجد في هذا الصدد اختلافات بين كفاءة التخصص في الأجل الطويل والأجل القصير فبما يتعلق بالمشروعات المتخصصة في التصدير وآية ذلك اننا في الأجل القصير تقيم الكفاءة وللمثالية على أساس للشروعات القائمة وبالتالي تكون كفاءتها منخفضة ونطاقها ضيقا وتقل امكانيات زيادة الناتج في الأجل القصير بالنظر لصور الطاقات الانتاجية المتاحة والى ضعف امكانيات التغير والتحول في التكاليف الانتاجية .

ومن ثم فان زيادة الانتاج في ظل الظروف للنوه عنها يؤدي الى رفع التكلفة نظرا لأن جانبا من الناتج يتم الحصول عليها باستخدام تجهيزات من مشروعات صناعية بتكاليف صناعية أعلى .

ولنفرض أن دولتين عربيتين أ ، ب في حالة تسمح لهما بانتاج ناتج ٢٠١ بكميات توافق الطلب المحلي ، كذلك فان التخصص يكون ممكنا اذا كانت الدولة العربية أ . تنتج الناتج بمخاطر تكفي الطلب المحلي وكذلك الطلب في الدولة ب . ويمكن من انتاجية الثانية أن تنتج الدولة ب ما يكفي من الناتج ٢ لأشباع الطلبين في الدولتين .

وتكون تكاليف الانتاج الكلية ن أ في دولة من الدولتين أ ، ب كما يأتي :

$$ن أ = ١ ي + ٢ ب$$

حيث يكون ١ هـ ٢ وحدة العملات لكفاءة انتاج للتجعات ١ (ب) و٢ (ب)

ويبقى على التخصيص أن تتنازل كل من الدولتين السابقتين عن إنتاج سلعة لأجل زيادة ناتج الأخرى ، وتكون نسبة مزايا التخصص الى تكاليف الانتاج مقياسا للنافع وبالتالي لفائدة التخصص شريطة حصول الدولة على نفس قيمة الاستخدام الكلية قبل وبعد التخصص .

ويمكن أن نرمز إلى هذه القيمة بالرمز س مهددة كما يأتي :

$$س = \frac{ن أ - ن س}{ن أ}$$

حيث تكون ن أ تكاليف الانتاج قبل التخصص وتكون ن س رمز التكاليف نفس الناتج في ظل ظروف التخصص .

ويتوجب عند تقدير هذه للزايا أن نلاحظ كذلك التغير في ميزان التجارة الخارجية وجهه لا بل للمقارنة بالتكاليف بضربة في متوسط كفاءة قائمة التصدير .

ويثور في هذه الصدد سؤالان :

أولهما : هل يجب تطبيق متوسط لفائمة الكفاءة لجميع الصادرات على حالة التماون أو الاتحاد الاقتصادي مع أية دولة عربية ؟

والسؤال الثاني هو : هل لا يمكن تطبيق مقياس الكفاءة الحديثة ؟

ونجيب على ذلك بأن متوسط لفائمة الكفاءة للصادرات لدولة عربية قد يختلف من

معتوسط قائمة الكفاءة للصادرات الكلية الأمر الذى يجعل من التناسب تحديد التغير فى ميزان التجارة مع دولة عربية معينة بواسطة مؤشرات مبرة للتجارة مع هذه الدولة .

كذلك فانه يلاحظ أنه لاوجه لاستخدام القياس الحدى على التجارة فيما بين الدول العربية بالنظر إلى أن الاتجار فيما بين الدول العربية ينتظر توازنه عن طريق تحديد خط كامل للسلع التصديرية وليس مجرد للنتجات الأقل كفاءة .

وإذا ما أخذنا جميع الاعتبارات السابقة فى الحساب فانه يمكن وضع صياغة لكفاءة التخصيص القطاعى بين الدول العربية على النحو التالى :

$$S = \frac{Y_1 + Y_2 - Y_1' - Y_2' + (Y_1 - Y_1') + (Y_2 - Y_2')}{Y_1 + Y_2}$$

حيث ترمز Y_1 ، Y_2 إلى تكاليف الإنتاج قبل التخصيص .

وترمز Y_1' إلى مقياس الكفاءة لإنتاج الناتج ١ بعد التخصيص مضمنا التكاليف الثابتة والتنظيمية المتأثرة بالتخصص .

وترمز Y_2' إلى الناتج من المنتج ١ بعد التخصيص .

وترمز Y_1 إلى ثمن التبادل الاجنبى الذى يحصل عليه لقاء صادرات المنتج ١

وترمز Y_2 إلى ثمن التبادل الاجنبى للدفع لقاء الواردات من المنتج ٢

وترمز Y إلى متوسط كفاءة التصدير للدولة العربية المعنية .

ولاجل التوضيح تقرر أن الناتج والاستهلاك من المنتجين ١ ، ٢ قبل وبعد التخصيص تكون على نحو ما موضحة الجدول التالى :

الدولة		الناتج والاستهلاك		الناتج بعد التخصيص		المصادر + الواردات - بعد التخصيص	
		منتج ١	منتج ٢	منتج ١	منتج ٢	منتج ١	منتج ٢
دولة أ		١٠٠	١٥٠	٢٠٠	-	١٠٠+	١٠٥-
دولة ب		١٠٠	١٥٠	-	٣٠٠	١٠٠-	١٥٠+
الجملة		٢٠٠	٣٠٠	٢٠٠	٣٠٠	صفر	صفر

وللتخصص لا يؤدي إلى زيادة إنتاج المنتجات . وتقتصر نتيجته على زيادة الناتج في كل من الدولتين المبريتين للشار بهما بالنظر إلى أن كليهما تنتج مقادير من كل ناتج مساوية لطلب في البلدين . وهذا يعني أنه في الدولة هـ زيادة في ناتج المنتج ١ من ١٥٠ إلى ٢٠٠ وحدة وفي الدولة ب من ١٥٠ إلى ٣٠٠ وحدة .

ويمكن بواسطة الصياغة السابقة أن نحصى فولد كل من الدولتين من التخصص الدولة أ (على سبيل المثال) - إذا فرضنا :

١ ي = ٣٠٠ = (ز) - ١ ي = ٤٠٠ = (ر) - ١ ي = ٢٥٠ = (ز) - ١ ي = ٤٠ = (ز) من كل روبل من التبادل الإنجليزي - ١ د = ١٠ روبلات من التبادل الإنجليزي - ١٢ = ٢ د روبلا من التبادل الإنجليزي .

وبذلك نحصل على الحساب التالي :

$$\begin{aligned}
 & \frac{200 \times 250 - 150 \times 400 + 100 \times 300}{150 \times 400 + 100 \times 300} = س \\
 & = \frac{40 \times [12 \times 150 - 10 \times (100 - 200)]}{150 \times 400 + 100 \times 300} + \\
 & \frac{8000}{90000} = \frac{32000 - 40000}{90000} = \frac{24000}{90000} = 0.2667
 \end{aligned}$$

وتتكون حصة الوفرة في التكاليف نتيجة للتخصص مع السماح لتخفيض ميزان التجارة الخارجية هي ٨٠٠٠ (ز) .

ويوضح أن التخصص في صالح الدولة العربية بالنظر إلى خفض تكاليف التصنيع للنتيجة ١ من ٣٠٠ إلى ٢٥٠ (ز) أي بنسبة ١٦,٧ ٪ .

ويلاحظ أنه نتيجة للتخصص تكون الدولة أمينة للدولة ب مقدار :

$$(ب١ - ب٢) = ١٥ - ٢٥٢ = (١٠٠ - ١٠) - (١٥٠ - ١٢) = ٨٠٠ \text{ روبلا من النقد الأجنبي} .$$

أما من الناحية المتعلقة بتمويل الاستثمار الأمثل بالبلاد العربية فنرى أن نسارع إلى الإشارة إلى ما تكتسب به من أهمية بالنسبة وجهها الأول عام ينصرف إلى اعتبار التمويل الوجه الثاني للتعامل للاستثمار المينى الأمثل والذي لا تقوم له قاعدة الإبقاءه أما وجهه الثاني فخاص يرجع إلى ما يتناهب موضوع التمويل بالبلاد العربية من مشاكل متعددة بعضها يمثل في التركيب الفنى غير اللوائى للبرازيات الحكومية وبعضها ينصرف إلى المشاكل التمويلية البحتة وبعضها الآخر يرجع إلى الأجهزة والنظم المالية العربية .

ونعشياً مع النهج الذى درجنا عليه في هذا الباب من محاولة استقصاء أسباب مطالب الاستثمار العربى توطئة لاستصلاحها أولاً وبلوغها إلى المثالية ثانياً فالتناظر مع الفارئ أسباب المشاكل المنوه عنها استظهاراً سريعاً لضيق المقام ثم تنقضى على ذلك بكيفية علاجها منتبهين إلى المثالية التمويلية للاستثمار العربى الأمثل .

وعن مشاكل التركيب الفنى للبرازيات الحكومية نوضح أولاً أن هذه المشاكل تنمكس في تعدد البرازيات الحكومية العربية خروجاً على قاعدة وحدة البرازية وحجبها لحقيقة المركز المالى الحكومى ثم في جمود معظم البرازيات الحكومية العربية في قوالب جامدة دون مفايرة لتطورات الاقتصادى لاسيما الهيكلية وكذلك في احتواء بعض البرازيات الحكومية العربية (كالمرابطة والسورية) على ميزانيات للأغراض جنباً إلى جنب

مع خططها الاقتصادية . هذا فضلا عما يفترض الأنظمة الضريبية العربية من مشاكل تتعلق بالتركيب الفنى أو بالجوانب التنظيمية والإدارية فضلا عن المشاكل الخارجية .

ونظرا لمشاكل التركيب الفنى للميزانيات الحكومية العربية فنقول أنها تعود إلى مخلفات اقتصادية لها . وآية ذلك أن الجهود النسبية لمهاكل الاقتصادية العربية قد استبقي للصادر الفئوية جامده وكذلك لم تعدد ولم تتنوع مصارف النفقات بدرجة كبيرة بسبب الانخفاض النسبى لقرارات الانفاق التنموى الحكومى من ناحية ولقصور وجود مصادر تمويلها من ناحية أخرى . وإذا كانت بعض الدول العربية قد اتخذت خطوات متواضعة في سبيل التنمية الاقتصادية فإن التركيب الفنى لميزانياتها الحكومية قد استوى جامدا دون أن يتأثر بالحق التطور التنموى الاقتصادى ولعل القدرة النسبية للخبراء الماليين قد شككت فعلة هامة في سبيل تطور الميزانيات الحكومية العربية .

ونخرج على التركيب الفنى للأنظمة الضريبية العربية فنرى جموده إلى أنه قد أخذ من الأنظمة الضريبية للبلاد المستمرة (كإنجلترا وفرنسا) . وكان طبيعيا أن يبقى على هذه ما جرى الاستثمار إلى حد أن قانون الضرائب السودانى قد استمسك بصياغته الإنجليزية إلى ما بعد انتشار غمة الاستثمار .

ويمكن أن نرجع جمود التركيب الفنى للضرائب العربية إلى ما ثبت تاريخيا من اقتران التواريخ التاريخية لفترة الانطلاق عند روستو على نحو يتناسب مع نمط ظهور المياكل المالية ومن تحقق ترابط بين أعلى متوسط نصيب راس الفرد من الدخل ومن الضرائب الباشرة وغير الباشرة . ونرى — إجمالا للحديث في هذه النقطة — أنه تتوافر علاقة هامة بين تطور المياكل الضريبية العربية وبين التطور الاقتصادى العربى بحيث أن تحقق الانطلاق التنموى العربى يستوجب زيادة الضرائب الباشرة ، كذلك فأننا نعتبر الانقطاع في الدول العربية مسؤولا إلى حد كبير من جمود التركيب الفنى للأنظمة الضريبية العربية مسئولية يشهد عليها المعارضة التاريخية من جانب الانقطاع بين في الجمهورية العربية للتصديق لمشروع قانون الضريبة العامة على الأرباح ولمشروع ضريبة الشركات وتجميد الضرائب على الاطيان والطارات .

أما بما يتعلق بالمشاكل التمويلية البعثة بالدول العربية فتراها ملخصة في جمود الخط
التمويل الحكومي بحيث يعتمد أساساً على الضرائب والرسوم مع غلبة الضرائب غير
المباشرة على المباشرة في معظم الأحوال وذلك كله باستثناء للبرازيل الحكومية للدول
العربية البترولية حيث يعتمد لواء السيادة لعائدات البترول وتخصص هذه المشاكل أيضاً
في كفايته معظم الميزانيات الحكومية العربية من المعجز الدائم وكذلك فيما اعتادته معظم
الأجهزة المصرفية من زيادة وسائل الدفع الأمر الذي يؤدي من جانبيه إلى نشوب تمويل
تضخم مستمر في معظم الاقتصادات العربية .

أضف إلى ذلك أن المشاكل قيد التحليل تظهر في عدم اتباع الأجهزة المصرفية العربية
لخطة الثمانية محكمة وكذلك في اعتماد كثير من الميزانيات الحكومية العربية في تمويلها
على قطاع التجارة الخارجية حيث يثور من المشاكل ما يحل من التعداد في القيام . هذا
فضلاً عن قصور إيرادات النشاط الاتحادي للمؤسسات العامة في البلاد العربية وضعف
وعدم كفاية المداخات في القطاع الخاص وسوء تقدير بند التمويل الأجنبي
في الميزانيات الحكومية العربية ولما يثور بشأن التمدد الضريبي العربي من مشاكل خطيرة

ويمكننا تبرير المشاكل التمويلية الالفة الذكر مهتدين بمجمود الخط التمويل الحكومي
العربي فنقول أنه يرجع إلى التخلف الاقتصادي وغلبة الإقطاع الزراعي . كذلك فأننا
نرجع انطاف الخط الضريبي العربي نحواً ضرائب غير المباشرة مع جمود الضرائب المباشرة
إلى ما سبق أن لفتنا إليه من اقتران التواريخ القريبية لفترة الانطلاق التمدد عند
روستو وتناسبه مع ظهور أنماط المياكل المالية مع زيادة نسبة الضرائب غير المباشرة إلى
إجمالي الناتج القومي عن نسبة الضرائب المباشرة إلى ذلك الإجمالي كما نرهبه إلى ما هو
ثابت من توجه الدول العربية وجهة التجارة الخارجية مما يشكل مينا مناسباً للضرائب
الجمركية كما ترجمه إلى ظاهرة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مما يهيء مجاًلاً هاماً
لفرض الضرائب غير المباشرة هذا فضلاً عما سببته الامتيازات الأجنبية في الدول العربية
التاجرة للدولة العثمانية وما واكب ذلك من إعفاء الأجانب من الضرائب المباشرة وزيادة
الاعتماد على الضرائب غير المباشرة .

ونضيف إلى ما تقدم أن جمود أبوابه الاتقاي في: الميزانيات الحكومية العربية بالإضافة إلى تخلف إيرادات المخطاط الاتقاي من مشروعات القطاع الحكومي والتنمية الاقتصادية . يعتبر أن عاملين أساسيين مؤثرين على صمود النمط التمويل العربي .

• ويرجع العجز في الميزانيات الحكومية العربية في رأينا إلى عديد من الاسباب . كزيادة عدد السكان بمعدلات مرتفعة مما استوجب زيادة الاتقاي الحكومي العربي على مختلف أنواع الخدمات وذلك في الوقت لم يزد فيه الإيرادات الحكومية بدرجة مناسبة لتلك الزيادات السكانية كذلك فالتنازلي العجز المذكور إلى التطبيق العربي للاعتراكية في بعض الدول العربية وما أصغر عن زيادة الاتقاي لاسباب في مجال الخدمات الاجتماعية . ويمكن أن نضيف إلى ما سقناه من أسباب زيادة الاتقاي العسكري للتسلح لمواجهة الخطر الاسرائيلي وانتشار نظرية العجز الدائم للتنظيم في الوقت الحديث والخطأ في تقديرات إيرادات وفتحات الميزانيات الحكومية بالبلاد العربية .

ونستقصي أسباب اختلال التوازن في القطاعات المصرفية العربية فتجدها مائسة في عدم نضوج الأجهزة الائتمانية بالدول العربية بصفة عامة وعدم اتباعها بالتسالي لسياسات عمليسية سليمة وفي تبعية بعض المصارف (لاسباب في الماضي) إلى المركز الام في الدول الاجنبية والتأثرها باوامرها دون اعتبار للمصالح الاقتصادية العربية وكذلك في عدم التزام الأجهزة المصرفية بمخطط الثانية مصممه بما يتوقع مع مقتضيات التمويل في الدول العربية .

وننتقل إلى بسط الحلول المناسبة لما استقصيناه من مشا كل التمويل بالبلاد العربية فقدم أولا التخطيط المالي والنفدي بوصفه حلا أساسيا واعتباره يتمثل في تقدير الفوائض الاقتصادية الحاضرة والمستقبلية على الصعيد العربي وتصور النفدية والاقتصادية الحاضرة والمستقبلية على نحو يوضح التوازن بين التيارات النقدية والمالية والتيارات الاقتصادية العينية مبرزاً العوامل النقدية للؤثرة على الاختلال بين هذين النوعين من التيارات ومظهر الفوائض النقدية للتراكمة في بعض القطاعات مما ينجم عن ذلك كله من أسباب التضخم والانكماش وكذلك على أن تختار افضل السياسات المالية لاستقرار الفوائض

الاقتصادية للمعار إليها أولاً وكذلك الاعتماد على جداول التنبؤات النقدية والمالية وما تضمنته من معاملات حاضرة للتنبؤ بها مستقبلاً واتخاذ ما يناسب ذلك من سياسات لتمهيداً لها على النحو المنشود مستقبلاً .

ويتصل بما تقدم بل ويترتب موضوعاً له خاصاً بماهية التفاضل الاقتصادي الممكن ضرورة الحد من الاستهلاك الخاص العربي بتعديل نمطه وتوجيهه توجيهاً رشيداً عن طريق تخطيط حجم ونوع السلع الاستهلاكية من ناحية وبواسطة تحديد الأجور والتحويلات من الناحية الأخرى . هذا فضلاً عما يتوجب اتخاذه من تحديد أدق والعمل للاستهلاك الحكومي اتبعاداً به من مزالق البذخ ومهاوى الاسراف .

كذلك فإنه يتوجب وضع الخطط الائتمانية بالدول العربية ضماناً لسلامة أداء الأجهزة الائتمانية وتأكيداً من سير التمويل وفقاً لقرارات الخطط الاقتصادية العربية . ويتصل بذلك ضرورة التنبؤ لكبح جماح التمويل التضخمى أخذاً في الاعتبار لما يندشأ سلفاً في الدول العربية من الضغوط التضخمية المتولدة عن - والواكبة للتنمية الاقتصادية فيها .

أما فيما يتعلق بالتمويل على مستوى المؤسسات التجارية العربية فنرى أنه يمكن أن يبلغ حدوده للنائية لوقام على أساس من التخطيط المالي الرعيد بحيث يجري تقدير سليم للأصول الثابتة وللتداوله الضرورية لنشاط وتحقيق أهداف هذه المؤسسات وثانياً بحساب الأصول أو رأس المال المطلوب وثالثاً بتدبير الأموال من مختلف المصادر - أي تعميم الخصوم . هذا فضلاً عن استثمار رأس المال ولها للأهداف المحددة بحيث يتم تدفق الأموال تدفقاً منتظماً كما يتحقق تنسيق بين للصروفات والإيرادات وتصدر القرارات بالنسبة إلى الأرباح . كذلك فإنه ينبغي أن يمثل التخطيط المالي للمؤسسات التجارية العربية في صورة التبرائبات التقديرية (الموازنات التخطيطية) بحيث يتم التوسع في استخدامها بمختلف الدول العربية . ويمكن أن يتم صدر التخطيط المالي العربي على مستوى المؤسسات التجارية لسياسات التمويل والتوسع وتوزيع بالإضافة إلى التواصين الحكومية وظروف سوق المال وسر الفائدة السائد وطبيعة وحجم وأهداف المشروعات .

ويجب أن يتوافر التحليل المالي للمشروعات التجارية العربية التالفة الى ابراز مصادر العرض الضرورية لقيام المشروع وتشنية الى وصف الأجهزة التي توجه هذه المصادر وفاء للاغراض الخاصة بالمشروع . كذلك فانه يتعين لنا كذا اذا كانت الموارد التمويلية متاحة بالفعل وكيف يمكن مهارتها بمعنى أنه لا يمكن القول بان مشروعا عربيا سوف يحول باصدار السندات (مثلا) بل يتوجب بيان امكانية استخدام ذلك التمويل

وفضلا عن ذلك فان الدراسة للثلى لجوانب تمويل للمشروعات الاستثمارية بالبلاد العربية تقتضى التثبت من اللواقيت التي تصبح معها للوارد الاستثمارية متاحة وذلك على ضوء برنامج العمل وقائمة الاستثمار . ويعتبر بهذه المناسبة التنبؤ بما سوف يدره المشروع من موارد مالية مستقبلا كما يقتضى الامر تقدير ما سوف يستخدم من الفائض للثلى في تمويل مشروع أو مشروعات أخرى طويلة الأجل ، هذا فضلا عن ضرورة سياسة توزيع الأرباح في مقابل حياة للمشروع .

وفيما يتعلق بمصادر التمويل الداخلية والأجنبية للتملكة بالمشروعات التجارية العربية . للثلى نقول أنه ينبغي التوكيد على المصادر الداخلية نظرا لما تمكنه من قوة مركز للمشروع وقلة اعتماده نسبيا على المصادر الأجنبية التي تفيض أحيانا وتفيض أحيانا أخرى وبالنظر الى الأهمية الكبيرة التي تدم بها الأرباح غير للوزعة بوصفها من أهم المصادر التمويلية الداخلية فالتنازى معامل هذه الأرباح على أساس النظرية القائلة بأن يحتجز للمشروع من أرباحه السنوية جانباً يستطيع أن يعيد استثماره بمائد أعلى من تكلفة رأس ماله ثم يوزع ما يفيض منه . ويلبى أعمال النظر بصفة مستمرة في سلامة تطبيق نظرية الأرباح غير للوزعة على هدى ظروف النشاط التجارى العام ومستوى الأمان والتكاليف وآراء أعضاء مجالس الادارة خاصة بتوزيعات الأرباح فضلا عن القوانين المالية التي تحكمها الدولة في هذا الصدد وذلك كله . أخذا في الاعتبار لما يترتب على هذا للوضع من انعكاسات على ميزانية المصروفات الرأس مالية التي تشكل أهمية خاصة بالنسبة الى المشروع ومن آثار على القيمة السوقية وبالتالي على تكلفة رأس مال للمشروع فضلا عن توزيعات الأرباح .

كذلك فإنه يتعين توجيه قدر كبير من الاهتمام الى المصدر الداخلى الثانى لتمويل والخاص بمخصصات الاستهلاك نظرا لما يستهدفه من ضمان امكانيات الاجتراب في المشروع أو حماية رأس المال الحقيقى أو رأس المال ممثلا في مقدار من الوجودات الاصلية . هذا فضلا عن تأثيره على مقدار الأرباح وبالتالي على الوعاء الضريبي ومما يؤدي اليه حسن صياغة سياساته من سلامة نظام الاستئثار الداخلى للمشروع بالنظر الى ما تتبعه حصيلتها من موارد مالية تساعد على اجلال أصول رأس مالية جديدة محل مابل منها زيادة على ما تنفضى اليه امدقه بشأنها من أخذ لتقنيات التقديرة في الحساب عند تقدير قيمة الاصول الجديدة التي سوف يبتاعها للمشروع مستقبلا خلافا لاصوله القديمة .

أما فيما يتوجب اتخاذه بشأن المصدر التمويل الداخلى الثالث : المخزون : للمشروعات التجارية المرية ارتفاعها بها الى مستوى لثالية فالتا زى أن تحديد سياساته على نحو مثالى يقتضى الاخذ فى الاعتبار للمستوى التخطى لختلف أنواع اللواد الأولية . وتتمثل المعايير المعتمد عليها فى هذا الشأن فى معدل الدوران وفى اللقادر الواجب الحصول عليها شهريا والحددين الاقصى والادنى للمخزون .

وزى أنه يتوجب اتباع سياسة واحدة بالنسبة الى معاملة عنصرى المخزون محص المواد الأولية والسلع القائمة الصنع .

أما الجانب الثانى للمصادر التمويلية للمشروعات المرية فيتمثل فى المصادر الأجنبية ومن المعلوم أن نمط هيكل المصادر التمويلية الأجنبية للمشروع يعتمد على عدة عوامل منها التكاليف النسبية والقرض الذى تطلب لاجله الموارد المالية الاجنبية ودرجة ثبات الأرباح وكذلك على الهيكل الراهن للملكية المشروع .

وزى أنه يمكن قياس السدي الذى يمكن الذهاب اليه فى المديونية الخارجية للمشروعات التجارية المرية بواسطة تحليل الشبه بين الارباح السنوية المقدرة له وبين التكاليف المالية السنوية لخدمة القروض بحيث أنه كلما زادت نسبة الارباح الى التكاليف زادت امكانيات الدفع . واذا ما كانت الربحية المقدرة للمشروع أعلى من معدل الفائدة الواجبة الدفع عن الدين صار من السهل إبرام القرض .

وتجدر الاشارة الى أن امكانيات الحصول على المصادر التمويلية الاجنبية غير كافية في الدول العربية نظرا لعدم توافر أو لعدم نضوج الاسواق المالية والتقنية بها .

وأيا ما كان الامر فانا نورد فيما يأتي الاعتبارات الواجب أخذها في الحساب عند تقدير افضلية اعتماد المشروعات التجارية العربية المستهدفة للثالية على المصادر التمويلية الداخلية أو الاجنبية .

(١) هيكل رأس مال المشروع الذي يشكل على أساس نسبة الاسهم والسندات والاحتياطيات والمخصصات المختلفة كما يتوقف على عائد رأس المال . ويؤثر تكوين رأس المال على تكلفة الاموال الخاصة بحقوق حاملي الاسهم بمعنى أن زيادة هذه الاخيره تولد عن زيادة عنصر المخاطرة للاسهم المتداوله في حالة ارتفاع نسبة القروض . كذلك فان علاقة رأس المال بكتلته تتأثر بما قد تتيحه السندات المصدرة من معاملة ضريبية تمييزية . وتؤثر نسبة الارباح المتحققة في المشروع وسياسة توزيعها على حجم رؤوس الأموال التي يجتذبها المشروع .

(ب) طلب المشروع على رأس المال - وهو يتوقف على مدى الفرص الاستثمارية المتاحة وعلى امكانيات النافعة المهيأة للمشروع وعلى هيكل رأس المال .

ويمكن تقدير الاحتياجات الرأس مالية للمشروع على أساس حساب الموارد المالية التي يحتاج اليها المشروع وعلى حساب ربحية المشروعات الاستثمارية وكذلك على أساس تربيها استادا الى عائلته من عوائد .

(ج) تكلفة رأس المال - وهذه يتأثر تحديدها بعوامل كثيرة منها حجم الاصدار وسياسة الادخار واعادة الاستثمار التي يعيها المشروع وحالة السوق في تاريخ الاصدار وامكانيات الاكتتاب فيما يقدر من اصدار .

ومن الخير أن تشير بهذه المناسبة إلى أنه يمكن بيان التركيز السالى للمشروعات التجارية العربية إذا ما عرضناه في صورة جداول للموارد والاستخدامات توضح مصادر المدخرات ووجهتها النهائية في ثلاث مستويات يانها التالي :

للمستوى الأول الذى يتحقق عند العميد القومى العربى وذلك بغرض توضيح حركة
للوارد والملاقات المالية للتداخلة بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى . وهذا المستوى
يخدم تحليل برامج وخطط تنمية الاقتصادية العربية .

كذلك فإنه يمكن تجميع البيانات للنوع عنها عند مستوى أدنى بحيث يوضح حركة
للوارد لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى الدول العربية . وهذا التصور يساعد على
إعطاء فكرة أولية عن المشروعات العربية .

هذا فضلا عن أنه يمكن تصور بيانات المصادر والاستخدامات على مستوى الوحدات
الاقتصادية الصغيرة فى البلاد العربية لاجل إضاح كيفية تخطيطها لتمويل للمشروعات وهن
الدراسة . وهذا الضرب من التصور يوضح العملية التمويلية للمشروعات بالدول العربية
أبان مرحلتى التشييد والتشغيل معا .

أما بالنسبة إلى جداول الموارد والاستخدامات خلال فترة التشييد والآنف الإشارة إليها
(رقم ١) فإن يسانتها تسبقى من قائمة الاستثمارات ومن الموارد
المالية المقترح استخدامها ويجب أن تغطى كل الفترة التى تقام خلالها الاستثمارات .

وفى يتعلق بجدول الموارد والاستخدامات (رقم ٢) خلال فترة التشييد فإنه يتم
بمبات جديدة وذلك بالنظر إلى أن الموارد تكون فى هذه المرحلة من الدخل من
المبيعات من السلع والخدمات التى ينتجها المشروع كما أن الاستخدامات تتضمن تكاليف
التشغيل . وتستخدم البيانات الأساسية اللازمة لاعداد الجدول المذكور من ميزانية الدخل
والانفاق .

ويتميز الجدول الخاص بفترة التشغيل بأنه يقتضى أثر التطور المتوقع للمشروع إلى
الحد الذى يبلغ فيه طاقته المادية و (أو) ينهى فى خدمة ديونه الطويلة الأجل ويستهدف
هذا التصور إقامة الدليل على أن المشروع يملك من امكانيات تنمية ما يساعده على
الوفاء بديونه فضلا عن إثبات الهيكل المالى السليم للمشروع .

وتوافر الجدول للتشغيل كثير من التزاما آيتها توضيح التركيب. المقتن للاصول والحصول الجارية من سنة إلى سنة أخرى وتيسير استخدام حساب بعض المفاولات الهامة لاجل الاستقرار المالي وبيان مواقيت احتياج لتشغيل المشروع الى القروض واسهام رأس المال ومعدري التويعين وكذلك اوضح الاعتماد على التقديرة المتاحة وليس على الارباح فضلا عن الحساب السنوي وذلك على الأقل خلال انتقال المشروع من فترة الحسارة والسبج التقدي الى أن يسترد خسائره ثم يباغ أخيرا مرحلة التشغيل العادي وحيث يمكن في هذه الحالة توضيح الموارد الاضافية اللازمة سنويا . اصنف إلى ما تقدم ما يؤدي اليه جدول التشغيل الذي نرضه للاستخدام في البلاد العربية من بيان رأس المال العامل ونمويه وذلك بالنسبة إلى لتشغيل المشروع وبحيث تقابل نسبة الديون الطويلة الاجل ورأس المال - الذي سيضاف إلى الموارد لتشكيل رأس المال العامل - باصول جارية في جانب الاستخدامات .

هذا ويمكن أن تصور جدولا يوجد الموارد واستخدامات المشروع خلال فترتي التشييد والتشغيل (رقم ٣) لاجل استخدامه في المشروعات الاستثمارية العزمية .

وساعد هذا الجدول على ابراز ما يأتي :

١ - برنامج العمل لتشيد للمشروع مما يتخلص في استخدامات الموارد خلال فترة التشغيل .

٢ - ميزانية الدخل والاعاق .

٣ - قائمة ومقدار الاستثمارات ثنائية .

٤ - طريقة توحيد وتركيب رأس المال الدائرة .

٥ - تطور المركز المالي للمشروع وذلك بواسطة المعاملات الممكن حسابها بتقدير حسابات سنوية مستقلة للمشروع توضح التغيرات في رأس المال الاصل وفي القروض الطويلة والمتوسطة الاجل .

٦ - تصور الفرق بين الموارد والاستخدامات في صورة بند موازنة يمكن لخدمة القروض الطويلة والمتوسطة الأجل .

إما بالنسبة إلى التمويل الأمثل للمشروعات الاستثمارية العربية الحكومية فالتأشير إلى أن مشكلة الحصول على الموارد الاستثمارية وتخصيصها لها ارتباط وثيقا بالسياسة المالية العربية من ناحية وبأهداف البرامج الاستثمارية العربية من ناحية أخرى.

ولقد تنمذ الاجهزة المالية للمشروعات للنمو عنها على مساهمات خطط وبرامج للتنمية الاقتصادية التي تمول بواسطة القروض الخاصة أو الائتمان فضلا عن الضرائب أو تعتمد على ما تلقاه من اعانات مباشرة من الهيئات الحكومية العربية .

كذلك فإنه يمكن الركون في تمويل المشروعات رهن الحديث إلى أرباح المشروعات المملوكة للحكومة أو إلى رفع أسعار خدمات مشروعات المنافع العامة أو غير ذلك من الإيرادات الذاتية .

مبلغ القول إن عدد وأنواع المصادر المالية التي يعتمد عليها في تمويل المشروعات المذكورة على الأوضاع التنظيمية وعلى طبيعة السياسات المالية الحكومية العربية .

ويجدر بنا أن نوضح أن التمويل المالي للمشروعات الاستثمارية العربية المثلى يستند إلى هامش السلامة وإلى حدود الضمان المالي .

ويمكن أن تلخص هذه الحدود في صورة التدفقات النقدية .

تحسب هذه التدفقات - كجزء من التمويل المالي - على أساس مراجعة رأس المال - التكلفة وتدفقات .

جدول رقم ١

مصادر واستخدامات للواردات

في فترة إنشاء المشروع

الاستخدامات	للوارد
الأرض	أولاً - للوارد الداخلية =
التجهيزات، والمعدات	(أ) للشروعات غير للوزعة
الأعمال التركيبية	(ب) الاحتياطات (الاستهلاكات
تكاليف البحوث	وغيرها)
التنظيم والبراءات والبنود غير المينة	(ج) ميزانية السنة السابعة
	ثانياً - الوارد الأجنبية :
	١ - مساهمات رأس المال :
	(أ) ذخيرة رأس المال التفضيلية
	و (أ) العام
	(ب) الوسائل الأخرى
	٢ - السلف الطويلة والمتوسطة
	والقصيرة الأجل
	(أ) السندات
	(ب) بنوك الاستثمار وشركات التأمين
	(ج) أخرى
جدة الاستخدامات	جدة الوارد

جدول رقم ٢

مصادر واستخدامات المشروع

خلال التشغيل

المصادر	الاستخدامات
١ - مبيعات	١ - تكاليف الإنتاج
٢ - الاعانات والموارد الأخرى	٢ - الفائدة على القروض القصيرة الأجل
٣ - ميزانية السنة السابقة	٣ - خدمة الديون الطويلة الأجل
	(الاستهلاك والفائدة)
	٤ - فخرالب .
	(أ) الأرض والمباني .
	(ب) الدخل والأرباح .
	الفوائد الواجبة الدفع .
	الفرق بين الموارد والاستخدامات
	الاستهلاكات وغيرها من الاحتياجات
	الفائدة المدفوعة لأغراض التمويل
	الأرباح بعد الميزانية المتعددة للتمويل

جدول رقم ٣

الجدول الموحد لوارد واستخدامات المشروع
خلال فترة التشييد والتشغيل

الاستخدامات	الموارد
١ - الاستثمارات الثابتة	١ - رأس المال
٢ - الأصول الجارية :	٢ - السلف الطويلة والمتوسطة الأجل
(أ) زيادة الموجودات	٣ - السلف القصيرة الأجل :
(ب) زيادة الحسابات القابلة للدفع	(أ) المصارف
٣ - تكاليف الإنتاج (بادخال الضريبة	(ب) الممولون
على الأرض والفائدة على السلف	٤ - المبيعات
القصيرة الأجل وباستثناء الاستهلاك	٥ - ميزانية السنة السابقة
والفائدة على السلف الطويلة الأجل)	
٤ - خدمة القروض القصيرة الأجل	
٥ - الضريبة على الدخل	
حجم الاستخدامات	حجم الوارد

الأرباح التي تم التوصل إليها في عملية التمويل . وبما أن تقدير التبدلات النقدية للمشروعات العربية في الحكم على ما إذا كانت الترتيبات المالية للتفريغ ستوفر النقدية الكافية التي سيحتاج إليها خلال فترة التشييد فضلا عن البائع النقدية الضرورية لرأس المال الإبتدائي عند بداية هذه الفترة ، وإذا لم يكشف التقديرات عن كفاية هذه الموارد النقدية اللازمة في الوقت المناسب لمواجهة الاحتياجات للتمهينة فإن الأمر يقتضى تعديل الخطط المالية العربية على نحو يؤدي إلى إتاحة للبائع النقدية الضرورية لإنشغال للمشروعات .

ولقد يمكن إجراء تقويم مالي مبدئي للمشروعات العربية بمقارنة النسب القوية على التقديرات الأولية بنظيراتها في المشروعات العربية الأخرى العامة والنظرية ولا سيما المحلية منها . وتعتبر نسبة المائد إلى دوران رأس المال العامل مقياسا هاما للمصفية المائد .

ونرى كذلك أن مثالية تمويل المشروعات الاستثمارية العربية يقوم كذلك على أساس تقدير هياكلها المالية حيث أنه يساعد على الكشف عن الجوانب المختلفة الى التفسير لكيما يكون للشروع قابلا للتمويل .

ولكيما يكون للشروع قابلا وصالحا للتمويل من وجهة نظر القرض فإنه يجب أن يسهم القائمون به في هيكله المالي بجانب هام يشكل عادة الجانب الأكبر من التكاليف المالية بما في ذلك تكلفة الأصول الثابتة وصافي رأس المال العامل ١٠٪ أنه يجب أن يتحقق الإرتباط الكامل بين للشروع وأصحابه من خلال مساهمتهم المالية الفعالة فيه بما يؤكد توافر أكبر حافزا لديهم للعمل على إنجاحه . هذا فضلا عن أن للشروع الذي يتحمل بدين كبير ينوء كاهله بمعبء ثقيل من الفوائد وأقساط سداد الدين .

ويمكن القول بأن نسبة مديونية (الدين إلى رأس المال) : ١:١ تعتبر مواتية في البلاد العربية بصفة عامة من وجهة نظر المقرضين وذلك إذا ما كانت الجوانب الأخرى للمشروع سليمة واتلفت صفة خطورته ، ومما يمكن من أمر أن نسبة الدين الى رأس المال شأنها شأن سائر النسبة المالية الأخرى يتوجب تطبيقها على ضوء الظروف والملابسة لكل حالة

وفي كل مشروع بحيث تؤخذ في الحساب في هذا الصدد اعتبارات هامة كطبيعة المشروع ودرجة المخاطرة المتضمنة فيه .

ولا ننس الاشارة إلى ما يتعين إجراؤه عند تقويم المراكز المالية للمشروعات الاستثمارية العربية من ملاحظة نسبة الأصول الجارية الى الالتزامات الجارية .

الادارة — سبق ان المنا الى الأهمية البالغة لموضوع الادارة كركن هام في المشروعات الاستثمارية المثل . ونضيف هنا ان موضوع التنظيم والتشييد والتشغيل المستقبلي للمشروعات الاستثمارية العربية يشكل أهمية كبيرة للمخططين وذلك بالنظر إلى ما قد ينشأ خلال مراحل انشائها من مشاكل هامة تؤثر على المراحل الملاحقة . ونرى الاشارة إلى أنه يجب أن ينص في المشروعات الاستثمارية العربية على نوعها وعلى الإجراءات القانونية الخاصة باصدار المندقات وغير ذلك . ويتعين اقران ذلك بمسودات مشروعات القوانين التي تقضيها مختلف الاشكال والمبادئ القانونية الخاصة بها .

ويتوجب أن يتضمن المشروع دراسة للاطار الفني والاداري العام : ولعله من الخير وضع تعريف مسبق للاطار التنظيمي العام خلال مرحلتى الدراسة والتشغيل الأمر الذي يختلف فيما بين مشروع ومشروع آخر .

ولقد تم الموافقة على بعض المشروعات في البلاد العربية على أساس دراسات تمهيدية خالية من التفاصيل والمحددات . ومن ثم فانه يتوجب في هذه الحالة أن تقرر المرحلة الانتقالية والتنظيمية برسم الخطوط العريضة لجوانب التنظيم وتلقى وعقد القروض :

وينبغي تيسير مهام المرحلة الأولى لتشيد لو أنه يتقرر في المشروع الأسلوب والميار اللذان ينظم على أساسهما إجراءات طلب القروض المالية .

وبلاحظ أن تمويل المشروعات العربية في القطاعات الحكومية يرتبط بالإجراءات الادارية لتنظيم الأمر الذي يستوجب تقدير كلا الجانبين وتحديد العلاقات الادارية المناسبة .

وجدير بالذكر أن حجم الموارد المالية المتاحة قد يعوق على السائل الادارية للتمثلة
باجراءات وموافقة للزيادات الحكومية وللركزية وعلى اجراءات إصدار السندات
للدون الأجنبية وكذلك على عمليات الائتمان الخاصة بالبنك المركزي أو بالبنوك عموما
وفي جميع هذه الحالات تتوقف سرعة مناقشة وحل الشا كل على دقة ودراسة للرحلة
الأولية للمشروع . ومهما يكن من أمر عدم التبصر بهذه الشا كل مستقبلا الا أنه
يمكن على الأقل الاشارة إليها وإبرازها ووضع مؤشرات لها عند تصميم برامج
العمل في المشروعات .

ويجب أن تتمتع مشروعات القطاع العام في البلاد العربية بمرونة إدارية ومالية
عائلة لمشروعات القطاع الخاص بحيث يتسنى لها أن تتواءم مع الطوارئ التي قد تشتجر
أبان التشييد والتشغيل مما يتطلب وضع إجراءات مناسبة تؤخذ في الإعتبار خلال مرحلة
الدراسة والإعداد للمشروع .

ولمذ من أم العوامل المساعدة على التوصل إلى مثالية للمشروعات الاستثمارية في
بلاد العربية أن نختار لها خلال مرحلة التنظيم والتنفيذ هيئة إدارية ذات كفاءة
مناسبة .

وفي مجال بحثنا لوسائل إقامة للمشروعات الاستثمارية المثلى بالبلاد العربية نصود
بالقارىء إلى ما سبق أن سجلناه في الباب الأول من أهيه وضرورة إقامة أنظمة
سرية ذات كفاءة مناسبة .

وعن الأنظمة السرية المثلى لخدمة للمشروعات الاستثمارية المثلى بالبلاد العربية نقول :

نرى أن تطة الانطلاق لتصميم أنظمة سرية مثالية في الدول العربية تشمل أولا في
العقبات للشجرة في وجه الأنظمة السرية العربية الراحنة والتي تشخص فيما تقرر من
مكائات للأفراد وفقا لندرة الموارد التي يمتلكونها دون استعراق توزيع الندرة الأمر
ينال من مقومات الكفاءة الاقتصادية .

كذلك فإن العقبات لنوء عنها تنعكس في عجز الأجهزة السوقية عن توجيه الموارد

الاتاجية الوجهة المحقة للمصالح الاقتصادية الاجتماعية المسامة اكثناء بتحقيق للمصالح الخاصة للمنتجين (باستثناء الاقتصاديات العربية الاشتراكية) .

ومن ثم فإنه ينبغي على الحكومات العربية ابداء للنزوات الاستثمارية ضمنية او مالية واقمنتها للاستثمارات الهامة المتعلقة بمصالح الاقتصاد القوي في صورة رأس للمال الاجتماعي .

ويتدرج في هذا للقيام كذلك تعديل مستويات أسعار بعض السلع والخدمات تحقيقاً لمعادلة سعرية وعدالة توزيعية أفضل الأمر الذي يحدث عندما تنخفض أسعار بعض للمنتجات وبالتالي تدنى دخول منتجيها بالنسبة إلى دخول غيرهم مما يدفع الدولة إلى التدخل في تسعير للمنتجات على نحو يحميها من التوازن الداخلي .

وابا ما كان أمر التدخل السابق ذكره لاستحداث مقومات كفاءة جهاز الاسعار فإنه حينما يتم في الوظيفة السعرية توزيع الدخل يكون على حساب عدم كفاءة الانتاج أو يؤدي الى سوء الاستخدام الموارد أول للمنتجات مما ينتهي إلى نتائج متناقضة بالنسبة إلى أهداف الكفاءة الاقتصادية

وقد يكون من الخير أن تدخل الحكومات العربية في تحديد اثنان مستلزمات الانتاج للمشروعات الاستثمارية المثل (مما سبق ذكره مواصفاتها) مع تحديد اثنان بيع منتجاتها وكذلك أسعار الفوائد والضرائب بالنسبة إليها على النحو الذي يزيد الطلب عليها إلى الحد المرغوب .

والخير كله في أن يكون التدخل شاملاً في الأجهزة السعرية العربية العربية على النحو الكفيل بتدقيقها بحيث يكون الطلب معادلاً للعرض بالنسبة إلى كل سلعة وكل خدمة وكل عامل انتاجي وذلك في كل لحظة بحيث تكون الأسعار في كل مكان معادلة للتكاليف الاضافية لانتاج وحدة إضافية من السلعة . ويتوجب في هذا الصدد ضرورة تحديد الأسعار بحيث تجعل العرض والطلب متوازيين . ويكون تحديد الأسعار بحيث تسير مساوية أو على الأقل متناسبة مع التكاليف الإضافية للوحدة الأخيرة المنتجة .

